مجلة العلوم الاجتماعية

مناقشة العدد

التجديد والتنمية في الفكر الإسلامي المعاصر

علي الزميع

أبحاث

الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية

حامد العبدالله

تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة

محمد السقا

محددات الطلب العالمي على الجازولين

عباس المجرن

مرض الإيدز: دراسة تحليلية في الجغرافية الصحية

غانم سلطان

علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي في الكويت

آدم العتيبي

عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري

هادي مختار



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 25 العدد 2 صيف 1997

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
40 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1997

ISSN - 0253-1097



توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00954)

مجلة العلوم الاجتماعية

سياسة النشر الجديدة

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة أو العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون أن تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع.. وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا أنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا، وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته، وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط أن لا يبدأ البحث وعلى الأخص الأبحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، أهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ. ونشترط أن يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح إن كان الباحث يعتمد على هذه النظرية أو تلك، هذا الاتجاه أو ذاك. وبإمكان الباحث أن يشير إلى

بعض الدراسات الهامة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة. أما بالنسبة للجداول فيجب أن لا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بمراجعات نظرية شاملة وعميقة تكتب باللغة العربية عن أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية أو أية لغة أخرى إضافة للعربية عن النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة وممارستها أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الانثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية.. وهكذا. فهذه دراسات (نتعامل معها كأبحاث) قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، إجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وأن لا تزيد عن متوسط خمسة. ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والإطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن أبحاث تقرأ من قبل الأساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام. وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالإضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه. **(انظر قواعد النشر صفحة 286)**.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، أو تعليقات على الدراسات المنشورة في المجلة. كما تستقبل المجلة التقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها **(انظر قواعد النشر صفحة 286)**. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم إرسال نسخة من الكتاب إلى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
صيف 97 – مجلد 25 – عدد 2

افتتاحية العدد

أبحاث العدد: عرض وربط

بقلم: شفيق ناظم الغبرا

في عددنا الجديد اخترنا لقراء المجلة أبحاثاً تعبر عن مواضيع شيقة في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة. وفي عددنا هذا نأمل أن تكون المجلة قد تطورت في إطار سياساتها الجديدة. إلا أننا لا نزال في مرحلة انتقالية، من حيث المواءمة بين السياسة الجديدة وعدد من الأبحاث التي لم تنطبق عليها كل أبعاد سياستنا الجديدة هذه، وذلك لأن بعضها كان قد قطع شوطا كبيرا في التحكيم وبعضها الآخر كان قد أقر قبل إقرار السياسة الجديدة.

ونستهل العدد كعادتنا بمناقشة، وهذه المرة حظيت المجلة بمناقشة لوزير التخطيط الكويتي علي فهد الزميع، الذي شغل منصب وزير للأوقاف في الكويت في الأعوام 1992-1996. والزميع الحاصل على الدكتوراه في الفكر الإسلامي ساهم، عندما كان وزيرا للأوقاف، في عقد مؤتمرات سنوية في الكويت دعت لتجديد الفكر الإسلامي وعصرنته. إن مناقشة الزميع تطرح التوجهات الأساسية لهذا التجديد، وقد اعتبر في مناقشته أنه «إذا كان لتيار مدرسة الفكر التقليدي شرف المحافظة على تراث الأمة إلا أن هيمنة هذه المدرسة على الساحة الفكرية، لفترة طويلة أدت

---

* رئيس التحرير واستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

إلى جمود الفكر الإسلامي وتراجعه عن مسايرة حركة الحياة وقضايا العصر وتحدياته». ويرى الزميع ضرورة الربط بين «عملية التجديد في الفكر الإسلامي وبين التنمية» وهذا ما يقوم بشرحه وتوضيحه في مناقشته القيمة.

وبما أننا بدأنا العدد بموضوع يتعلق بالشأن الإسلامي وتجديد فكره، نجد من الطبيعي أن نستهل أبحاث العدد بدراسة عنوانها «الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية» كتبها حامد العبدالله، المدرس في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. لقد كتب العبدالله بحثاً قيماً يفيد المتخصص كما يفيد القارئ المهتم بنشأة وتطور وفكر ودور وأهداف حزب الدعوة، وهو الحزب الذي ارتبط اسمه بالعديد من الأحداث في العراق وخارجه.

أما بحثنا الثاني لهذا العدد، وعنوانه «تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة»، فهو ذو أهمية كبيرة لمنطقة الخليج وللعالم العربي. فقد بدأ العديد من دولنا بالتحول نحو الخصخصة. وكاتب هذه الدراسة، محمد السقا المدرس في قسم الاقتصاد في جامعة الكويت، ألقى ضوءاً مفيداً على طبيعة التجربة البريطانية في الخصخصة، والطريقة التي أدارت بها بريطانيا هذا البرنامج، حتى أن البحث ينطلق من أن الخصخصة في المملكة المتحدة قد أثرت في عملية صناعة السياسة الاقتصادية في العالم.

وبما أن بحثنا الثاني كان في الشأن الاقتصادي، فمن الطبيعي أن نتابع ونتواصل مع بحث عباس المجرن، الاستاذ المساعد (مشارك) في قسم الاقتصاد في جامعة الكويت، وعنوانه: «محددات الطلب العالمي على الجازولين». ويتلخص هدف الدراسة في وصف وتحليل العوامل الأساسية التي تؤثر في الطلب على الوقود، وذلك من أجل «التوصل إلى استنتاجات موضوعية بشأن مسار الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات». إن هذا البحث مفيد للمتخصص وهو، بالتحديد، كتب للذين يتعاملون مع السياسة النفطية ويفكرون في مستقبلها.

وفي البحث الرابع يتناول غانم سلطان، الاستاذ المساعد في قسم الدراسات الاجتماعية، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، مرض الايدز الذي يشغل الدول والشعوب والأفراد، وينتشر في كل مكان. إن بحث سلطان وعنوانه: «مرض الايدز: دراسة تحليلية في الجغرافيا الصحية»، يطرح الأبعاد المتعلقة بهذا المرض من وجهة نظر جغرافية تركز على مدى انتشاره، وشكل انتشاره، في القارات وبين الأعراق.

وفي بحثينا الخامس والسادس، نتعامل مع قضايا العمل والوظيفة وعمل المرأة، والضغوط التي تؤثر فيهما، فضلا عن أثرها في الأسرة والأفراد. لهذا ففي بحثنا الخامس لآدم العتيبي، الأستاذ المساعد في قسم الإدارة في جامعة الكويت، يتم تناول «علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي في القطاع الحكومي في دولة الكويت». وفي هذه الدراسة يوضح العتيبي طبيعة العلاقة بين ضغوط العمل والتغيب عن العمل.

أما بحثنا السادس، فيركز على «عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري» وقد كتبه هادي رضا، المدرس في قسم الاجتماع في جامعة الكويت. إن علاقة الاستقرار الأسري بعمل المرأة أمر هام ومحوري للمجتمع ولشؤون التنمية، وهناك مواقف متباينة ومتباعدة في المجتمع حول هذا الأمر. وقد اعتمد الباحث في دراسته على عينة من العاملات الكويتيات المتزوجات في دولة الكويت، وتخلص الدراسة إلى أهمية علاج كافة الأمور التي تنتج عن عمل المرأة وذلك لأهميته للمجتمع وللأسرة، كما تؤكد أن المرأة العاملة الأكثر تعليماً لديها عدم استقرار أسري أقل.

أما الدراسة الأخيرة فهي باللغة الإنكليزية، وعلينا أن نشير هنا إلى أننا، في عددنا هذا، اضطررنا لنشر بحث باللغة الإنكليزية على الرغم من توقف المجلة عن الصدور باللغة الإنكليزية. وقد جاء هذا النشر في إطار تسوية مع زميل لنا أقر بحثه قبل قرار التوقف، وأعطى موافقته على عدم نشر البحث في مجلتنا بعد أن أجزنا له بحثاً آخر باللغة الإنجليزية في الفترة نفسها. لكن ولوجود باحثين اثنين اشتركا في ذلك البحث، ولاحتجاج الباحث الثاني على هذه التسوية،، اضطررنا – إنصافا للباحث الثاني – لنشر هذه الدراسة وهي الأخيرة حتما باللغة الإنكليزية.

إن دراسة الباحثين محمد الجراح وعلي ديابي (من قسم الاقتصاد في جامعة الملك سعود MACROECONOMIC CONVERGENCE AND PROSPECTS FOR MONETARY INTEGRATION IN THE GCC) تركز على آفاق التداخل النقدي المالي بين دول مجلس التعاون الخليجي، بعد سنوات عشر على التعاون الاقتصادي بين هذه الدول. إن دراسة الباحثين قيّمة وهامة لكونها تعالج أمراً طال الحديث عنه، ومن الضروري الوقوف على التطورات الفكرية والعملية فيه.

لقد انتقلت مجلتنا في مرحلتها الجديدة نحو مواضيع مرتبطة بالحاجات المباشرة للمجتمعات العربية، وهي تحاول اليوم أن تحاكي القضايا الأكثر أهمية والأكثر فائدة. ومع ذلك، نعود ونوجه الدعوة للباحثين للكتابة في الشؤون الأكثر حيوية وأهمية عن أقطارنا العربية المختلفة، وندعوهم للكتابة عن القضايا التي تقلق مجتمعاتنا وتقلق أفرادهم كما تقلق مسؤوليهم في مواقع العمل المختلفة. إن توسيع خارطة البحث والتعمق أفقياً وعامودياً في شؤون الاقتصاد والسياسة والاجتماع والجغرافيا والانثروبولوجيا وعلم النفس، أمر حيوي ويجب التعامل معه بجدية أكبر وبروح بحثية أدق.

من جهة أخرى، تسعى مجلتنا لأن تنفتح على كل الباحثين العرب بلا استثناء. فهي مجلة علمية هدفها تعميق المعرفة الاجتماعية والبحثية. وبالتالي، فهي ترفض التفرقة بين باحث وآخر إلا بمقدار ما سعى باتجاه الموضوعية العلمية. وباتجاه الدقة البحثية. وكل هذا يخضع للمحكمين وللتفاعل بينهم وبين الباحث وهيئة التحرير. إن المجلة في عددها الثاني من العام 1997 ترحب بكل الملاحظات وبكل الانتقادات التي قد تساعدها في التقدم، وهذا ما نتوقعه من الباحثين الذين يشكلون القوة الدافعة للمجلة. كما نتوقع منهم مزيداً من الأبحاث القيّمة، ومراجعات الكتب، والتقارير عن المؤتمرات.




Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

التجديد والتنمية في الفكر الإسلامي المعاصر

علي فهد الزميع*

يحاول هذا المقال إلقاء الضوء على أبرز العناصر المتصلة بقضية تجديد الفكر الإسلامي، وارتباطها بقضية التنمية التي صارت تتصدر، في العقود الأخيرة، قائمة الاهتمامات الوطنية والقومية.

تنطق القراءة العامة لمجمل أوضاع الحالة الإسلامية عن حاضر مؤسف هو عنوان للتخلف الحضاري... فالكثرة الغالبة من دولنا الإسلامية تعاني من ضعف البناء السياسي، وضآلة المشاركة الشعبية، وهشاشة المؤسسات المجتمعية، وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع درجة التوتر السياسي والاجتماعي، وتفاقم ظاهرة العنف والتطرف، واحتدام صراع الاقليات، وقد أدت هذه الأوضاع إلى تهديد أمن واستقرار بعض الدول وتصدع وتفكك وانهيار بعضها الآخر.

وعلى الرغم من الطابع المركب ومتعدد الأبعاد لأزمة الأمة باعتبارها أزمة حضارية شاملة، على مختلف المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن الأزمة الفكرية تمثل أهمية خاصة، نظراً للدور المحوري الذي يمثله الفكر، سواء على صعيد خلق الأزمة أو على صعيد صياغة طريق الخروج منها... والتاريخ الإنساني شاهد على أن النهضات الحقيقية في حياة الأمم لا تبدأ

(*) وزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، شغل منصب وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1992 إلى عام 1996.

إلا بإصلاح البنى الثقافية والفكرية السائدة، والسعي لبلورة رؤى فكرية جديدة، يمكن من خلالها تشخيص الأزمة ووضع التصورات والمفاهيم التي ترسم طريق النمو والنهوض والتقدم.

وإذا كان الضعف والتخلف في حاضر الأمة أمراً واضحاً ملموساً وموضع اتفاق، فإن تشخيص أسباب الأزمة وتحديد منطلقات ووسائل الخروج منها لم يكونا على القدر نفسه من الوضوح والاتفاق. فقد انقسمت تيارات وحركات الاصلاح في عالمنا العربي والإسلامي على نفسها حول مشروع النهوض بالأمة وإنمائها، وعرف واقعنا الفكري إزدواجية في مرجعيات مشاريع التقدم والتغيير والتحديث...

فقد انطلق فريق في بناء فلسفته الاصلاحية من المطالبة بالإلتزام بإعادة العمل بالصورة والتطبيقات والحلول التاريخية، مكتفياً، من الاطار الشامل والمتكامل للإسلام بتطبيقات تاريخية محددة. غافلاً عن المعطيات المعاصرة للمجتمعات الحديثة، والنظم والعلاقات المستجدة، التي يستحيل تجاوزها أو تجاهلها.

وإذا كان لتيار مدرسة الفكر التقليدي شرف المحافظة على تراث الأمة وهويتها وخصوصياتها الذاتية، في مواجهة الغزوة الاستعمارية لبلادنا وجاذبية النموذج الحضاري الغربي، إلا أن هيمنة هذه المدرسة على الساحة الفكرية، لفترة طويلة، أدت إلى جمود الفكر الإسلامي وتراجعه عن مسايرة حركة الحياة وقضايا العصر وتحدياته، وعجزه عن تقديم البديل القادر على منافسة النموذج الغربي في التغيير والتحديث.

في حين رأى فريق آخر أن تحقيق نهضة الأمة وتقدمها يكمن في استعارة ومحاكاة النموذج الغربي للتنمية والتحديث، بمكوناته المادية والفكرية، على اعتبار أن للتطور طريقاً واحداً أكد نجاحه التاريخي في المجتمعات الأوروبية، وأن الحضارة المعاصرة هي حضارة عالمية لها طابع كوني، ينبغي الأخذ به وتعميمه.

ولم ينجح هذا التيار في بلورة الصياغة الملائمة لملامح هوية الأمة على النحو الذي يجسد، بصدق وأمانة، خصوصياتها ومكوناتها الذاتية. كما لم يركز اهتمامه على تقديم رؤية حضارية متكاملة. تنطوي على القيم والأهداف التنموية بمفهومها الشامل، الذي يضمن مواجهة حالة التخلف من كافة جوانبها.

وهكذا ، تبدو أزمة الخطابات الفكرية السائدة في عجزها عن التعبير عن الواقع الراهن، وتقديم الحلول الناجحة لقضاياه ومشاكلة، وفي عدم قدرتها على استيعاب المعطيات الجديدة والتعامل معها تعاملاً ايجابياً وفعالاً.

وإزاء عدم صلاحية منطلقات بعض الخطابات الفكرية، وعدم كفاية أو جمود بعضها الآخر، يصبح من الضروري العمل على وضع الصيغة أو الاطار الفكري الصحيح لمشروع النهضة، على أن يكون هذا الاطار لصيق الصلة بهوية وواقع وخصوصيات الأمة.

ومن هنا تأتي أهمية اصلاح وتجديد الخطاب الفكري الإسلامي المعاصر، باعتبار أن ذلك يشكل، بصفة خاصة، جوهر ومحور عملية الاصلاح والتجديد الفكري كلها، ولاعتبارات عدة.

ذلك أن الإسلام هو الذي يشكل عقيدة الأمة وروحها ووجدانها، وهو المرتكز الأساسي لمكوناتها الحضارية. كما أن الفكر الإسلامي، بما يملكه من مكانة وحيوية وقدرة تأثير وتوجيه جماهيرية هائلة، هو المؤهل اليوم ليؤدي دوراً محورياً لإيقاظ بواعث الاحياء العربي الإسلامي، وحفز ارادة الأمة نحو النهوض والتقدم، واكسابها القدرة على العطاء والابداع الحضاري، هذا فضلا عما يملكه الفكر الإسلامي من قابلية وحيوية وقدرة بالغة على الابداع والتجديد، فقد كان له في كل دوراته التاريخية عطاؤه العلمي الرفيع واسهاماته وتجديداته المبدعة الخلاقة.

على أن نجاح حركة التجديد والإصلاح الفكري يتوقف، أساساً، على اضفاء الطابع الحضاري الشامل على خطاب التجديد، وذلك باعتماد المحتوى التنموي ليكون محور مفردات الخطاب الفكري، الذي يتعين عليه العمل على توجيه المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في الواقع الإسلامي، توجيها يحقق أهداف المجتمعات الإسلامية في التنمية الشاملة.

ذلك أنه أمام التحديات التاريخية التي تواجهها الأمة العربية والإسلامية، وحالة التخلف والتراجع الحضاري الشاملة التي نعيشها، تصبح قضية التنمية بالنسبة لها قضية مصير ووجود. فهي تجسد إرادة التحدي والقدرة على الفعل والمواجهة وإثبات الذات، لتخطي الأزمة واتحقيق النهوض والتقدم وصناعة المستقبل المشرق... ومن هنا أخذت قضية التنمية مكانتها البارزة على رأس

الاهتمامات الوطنية لمعظم بلداننا في العقود الأخيرة، التي اتجهت بحماس إلى انجاز مجموعات متتالية من الخطط والبرامج التنموية، سعت من خلالها إلى إحداث تحول حضاري في بنيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... غير أن الفكر التنموي في معظم بلداننا الإسلامية قد حكم، خلال العقود الماضية، بمفهوم خاطىء عن التنمية، حينما اعتبرها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي الغربي، وهو مفهوم يغفل تماماً ما بيننا والغرب من اختلاف وتباين في الخصائص الحضارية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن أنه يغفل، أيضاً، تاريخية ظاهرة الرأسمالية الغربية التي نمت في ظروف يستحيل تكرارها، وقد أدى ذلك إلى إخفاق المشروعات والخطط والبرامج التنموية في احداث نقلة حضارية نوعية، تتيح للأمة تجاوز الأزمة والانطلاق مع الأمم الفاعلة في عصرها.

وإزاء تفاقم أزمة التنمية في عالمنا العربي والإسلامي، يصبح من الضروري على تيار التجديد الفكري، الذي يعمل على استرداد عافية الفكر الإسلامي وتألقه وازدهاره، أن يسعى إلى صياغة وبلورة مفاهيم واستيراتيجيات جديدة للتنمية، وتقديم رؤية حضارية متكاملة لها بأبعادها المختلفة، تقوم على أسس منهجية وعلمية واضحة، وتتضمن تصورات وحلول للقضايا والمشكلات التنموية التي تعانيها المجتمعات العربية والإسلامية، ترسم أهدافها وتحدد وسائلها انطلاقاً من مبادىء الإسلام وقيمه ومقاصده العامة.

وهكذا يبدو الترابط والصلة الوثيقة بين عملية التجديد في الفكر الإسلامي وبين التنمية. ذلك أن نقطة البداية الصحيحة في أي عملية للتغيير والنهوض يجب أن تبدأ بالفكر، فهو المقدمة الطبيعية لكل عمل ينبع منه، كما لا يمكن بناء وانجاز تنمية حقيقية إلا على أسس فكرية سليمة. وفي الوقت ذاته، لا يمكن تحقيق التجديد في الفكر الإسلامي من دون أن تكون التنمية، بقضاياها وانشغالاتها، وهي محور خطاب التجديد، في مفرداته وتوجهاته ومفاهيمه وأطروحاته. فإنجاز التنمية يتحقق من خلال فكر قادر على قراءة معطيات واشكاليات الواقع والعصر، وتقديم المفاهيم والتصورات القادرة على تنمية هذا الواقع والنهوض به، في حين أدت حالة الجمود والتراجع التي أصابت حركة ومسار الفكر الإسلامي إلى غياب المعرفة بما يمكن أن يقدمه الإسلام من معالجات متميزة ومبدعة في مجال التنمية، وإلى تأخر الكشف عن المفاهيم التنموية في المنظور الإسلامي، وهو ما يمثل

تحدياً كبيراً أمام خطاب التجديد الفكري.. إذ لم يهتم هذا الخطاب بعد - باستثناء بعض الاجتهادات الفردية - اهتماماً جدياً بقضايا التنمية في العالم الإسلامي، ولم يقدم نظيراً اسلامياً معمقاً لها.

مما سبق تبدو الأهمية الخاصة التي تمثلها قضيتا تجديد الفكر الإسلامي والتنمية، والإرتباط الوثيق بينهما. وتحاول هذه الاسهامة أن تتناول بعض أهم العناصر الخاصة بموضوع تجديد الفكر الإسلامي، وبعض أبرز القضايا التنموية التي يطرحها الواقع الإسلامي، والتي تمثل تحديات كبيرة تنتظر من خطاب التجديد الإجابة عليها.

وتثير دراسة موضوع، يتسم بمثل هذه الخطورة والحساسية والاتساع والتشعب صعوبة ذات طابع منهجي ليس من السهولة محاولة تفاديها. ولهذا، فإننا لا نقدم هنا على معالجة شاملة ومعمقة لتلك العناصر التي تتصل به، إنما نسعى إلى لفت وإثارة الانتباه إلى مجموعة من العناصر والاعتبارات المهمة التي تتصل بالجوانب المختلفة للقضية، لتكون موضوعاً مفتوحاً للمزيد والمزيد من الدراسات والبحوث العلمية التي يحتاج إليها، وبالحاح شديد، تيار تجديد الفكر الإسلامي المعاصر. وفي ضوء هذه الاعتبارات نتناول أولا، شرعية التجديد ودواعيه وبعض إشكالياته ومتطلبات نجاحه، ثم نعرض، ثانياً، لبعض أبرز القضايا التنموية التي تنتظر خطاب التجديد الفكري.

أولاً: مشروعية التجديد الفكري ودواعيه

1 - **مشروعية التجديد:** يحتفظ الإسلام، باعتباره ديناً خالداً ذا شمول، ببذور التجديد، ويدعو إليه. وقد أخبر عنه الرسول ﷺ بقوله «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» فالتجديد خاصية من خصائص رسالة الإسلام الخاتمة الصالحة لكل زمان ومكان، لأنه من لوازم استطهار تلك الصلاحية، وضمان لاستمرار وبقاء قدرتها على التكيف مع متغيرات الزمان والمكان... ولهذا، اتسمت الشريعة الإسلامية بالمرونة والسعة والقابلية لمواجهة التطور البشري والتغير الزماني والمكاني. ومن عوامل هذه المرونة، اتساع منطقة العفو أو «الفراغ» التي تركتها النصوص قصداً لاجتهاد المجتهدين، وأن معظم النصوص جاءت في صورة مبادىء كلية وأحكام عامة، تستوعب اختلاف التطبيق باختلاف الأحوال والأزمنة والأمكنة...

ومن هنا يرتبط مفهوم التجديد بمفهوم الاجتهاد، الذي يعني استنباط التطبيقات الشرعية المناسبة في مختلف جوانب الحياة المعاصرة. فالاجتهاد هو أداة التجديد في تقديم رؤية إسلامية. تنطلق من مبادىء وقيم الإسلام لتتعامل وتتجاوب مع العصر ومشكلاته وقضاياه الراهنة، وبهذا الارتباط يكتسب مفهوم التجديد اصالته ودقته وانضباطه، من الاجتهاد الذي تبلورت أصولة وقواعده وشروطه وضوابطه في الفقه الإسلامي.

كما يقدم لنا تاريخ الفقه الإسلامي أبرز الحجج في ضرورة التجديد الفكري. ذلك أن الدارس لهذا التاريخ، والمتتبع لخصوبة وثراء ثروته، وتنوع مدارسه، وتعدد اجتهاداته، وابداع فقهائه وقدراتهم البالغة على فهم أمور الشريعة، والمواءمة النموذجية بين النص والعقل، والاستجابة الإيجابية لقضايا الواقع وإشكالياته، يدرك أن تاريخ الاصلاح والتجديد الفكري متصل في الإسلام، وإن المصلحين والمجددين قد ظهروا حيناً بعد حين، وحفظوا للفكر الإسلامي جدته وشبابه.

ومن الشواهد القريبة على إرادة التجديد الفكري، دعوات وحركات اليقظة الإسلامية التي عرف العصر الحديث العديد منها... ولعل من أبرز هذه الحركات الحركة الوهابية التي تعد طليعة حركات اليقظة والتجديد في الفكر والواقع الإسلاميين في العصر الحديث. فقد نهضت تدعو إلى التوحيد الخالص، واحياء رسالة الإسلام الصحيحة، وتنقيتها وتطهيرها من جميع الشوائب الدخيلة، والبدع والخرافات، والعوائق التي غطت بركامها الغريب على جوهر الإسلام. وجسدت الوهابية، بذلك، موقفاً إيجابياً يرفض فكر العصور الوسطى المتخلف الجامد، وكانت مصدر الإلهام بصفة مباشرة وغير مباشرة لمعظم حركات الإصلاح الحديثة.

كما يعتبر تيار الاصلاح الديني، الذي قاده جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، من أكثر تيارات اليقظة والاصلاح والتجديد الديني في العصر الحديث شمولية وواقعية وتأثيراً، إذ تميز بمواجهة أسباب تخلف المسلمين، بحركة فكرية رائدة تعتمد على الدعوة إلى التجديد والاصلاح العقلاني المستنير في مختلف الميادين، الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك من خلال العودة الصادقة إلى تعاليم الكتاب والسنة، ومحاربة التقليد والتعصب المذهبي

والطائفي، والدعوة إلى الاجتهاد في ضوء معرفة طبيعة العصر وفهم مقاصد الشريعة، ومعالجة أسباب تأخر وضعف المجتمع الإسلامي التي تحول دون بناء مجتمع قوي، والأخذ بأسباب الحضارة والعلم والتقدم، وقد أثر هذا التيار برواده وتلاميذه ومدرسته تأثيراً كبيراً في تجديد الفكر الديني، وما زال هذا التأثير في مجمله ومنهجه حاضراً اليوم في بنية معظم أطروحات تجديد الفكر الإسلامي، وما زال الكثير من أفكاره وتصوراته التجديدية تحتفظ في واقعنا الراهن بتألقها وحيويتها وريادتها البالغة.

4 - **دواعي التجديد:** للتجديد دواعي عدة تتصل بضرورة تجاوز حالة الجمود الفكري والاستجابة لتحديات الواقع الإسلامي الراهن، ومواجهة عصر المتغيرات والتحولات العالمية المتسارعة.

يسعى تيار التجديد في الفكر الإسلامي إلى تطوير فقه الشريعة، للإستجابة إلى الاشكاليات والتحديات التي يفرضها الواقع المتطور. فالتجديد هو موقف إيجابي بناء يعمل على تنزيل تعاليم الدين، في ضوء ظروف وأوضاع المجتمع، وبقدر استيعابه لحركة الحياة يكتسب المزيد من الفاعلية والتأثير... ولهذا يبدو ضرورياً أن يتوجه هذا التيار إلى رصد ودراسة وفهم الواقع الذي يتعامل معه، والوعي بمكوناته وقضاياه وقواه وعناصره المختلفة.. أي قراءة هذا الواقع وتقديم التصورات الإسلامية المناسبة لمشروع واقع أكثر رقياً وتطوراً. ولا شك أن أزمة الواقع الإسلامي الراهن، بمظاهرها المختلفة، تشكل أهم دواعي وضرورات التجديد.

وتبرز دواعي التحدي الفكري والثقافي، أساساً، نظراً لحالة الجمود، التراجع التي أصابت الساحة الفكرية منذ القرن الخامس الهجري، في الوقت الذي تغيرت - عبر مسيرة التاريخ - البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات الإسلامية، ونشأت قطاعات واسعة من الحياة لا يغطيها ولا يشملها، بالدرجة المناسبة، رصيدنا الفقهي من هذه المرحلة المبكرة على ما فيه من ثراء بالغ، وهو ما أدى إلى وجود فجوة واسعة بين أطروحات الفكر الإسلامي السائدة، وبين واقع الأمة الراهن، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى استئناف مسيرة التجديد والاجتهاد، وتقديم الرؤى الإسلامية التي تفي بواقعنا المتجدد وتتكيف وتتناسب مع معطيات وظروف وأحوال الوجود الإنساني المعاصر.

إن التجديد يصبح على هذا النحو شرطاً ضرورياً تتطلبه مصلحة الدعوة الإسلامية ذاتها، بحيث يتعين طرح الفكر الإسلامي من خلال المواءمة بين مبادئه والواقع المتجدد. ومن شأن غياب التجديد استمرار حالة الجمود وعزلة الفكر الإسلامي، وتخلفه عن مواكبة حركة الحياة والتكيف مع أحداثه، ما يؤدي إلى شيوع وسيادة الاعتقاد بأن الطرح الإسلامي يتنافى ومقتضيات النهضة والتقدم، وهو ما يشوه صورة الإسلام في نفوس المسلمين، ويساعد في زيادة روح الاحباط لدى الشباب، وانسياق البعض منهم نحو الغلو، واندفاع بعضهم الأخر في اتجاه التغريب.

كما يقوي من دواعي الأهمية البالغة للتجديد، حاجاتنا اليوم لمواجهة المتغيرات الجذرية والتطورات السريعة المتلاحقة، والتحولات العالمية الكبرى، بأشكالها وصورها وميادينها المختلفة. وهي تحولات متواترة ومتشابكة، وتفرض واقعاً وأوضاعاً محلية وإقليمية وعالمية جديدة، وتفرز تحديات إضافية وضاغطة، في حاجة إلى إدراكها وفهمها والتعامل معها.

ثانياً: بعض اشكاليات التجديد

تتسم عملية تجديد مفردات الخطاب الفكري الإسلامي بالحساسية البالغة، ولهذا، فهي تواجه بعض الاشكاليات التي يمكن أن تعيق مسيرتها وتعطل، إلى حد كبير، إنجازاتها المرجوة، ومن ثم يتعين العمل على محاولة الكشف عن هذه المعوقات والتعرف عليها والوقوف على أسبابها ودراسة مفاهيمها، حتى يمكن معالجة بعضها، وتلافي وتجاوز بعضها الآخر....

– في مقدمة الإشكاليات، التي تواجه مهمة التجديد، غياب مفهوم ومنهج واضح محدد ومنضبط للتجديد. ولقد ساهم هذا الغياب في تزايد المخاوف والمحاذير التي تصاحب كل دعوة لمراجعة وتجديد مفردات الخطاب الفكري الإسلامي، والتي ترى في التحديد – بصفة عامة – مدخلاً للتحلل من الثوائب الدينية، ووسيلة من وسائل الاختراق الثقافي والفكري التي تهدف إلى خلع الأمة عن تاريخها وتراثها وزادها القيمي، ومسح شخصيتها وهويتها الإسلامية، ولوناً من التحريف لتوفير الغطاء والمسوغات لقيم الحضارة الغربية.

ولقد عزز من هذه المخاوف إرتباط الدعوة إلى التجديد، في التاريخ المعاصر، بمحاولات الاستعمار والمستشرقين تقويض البناء الفكري الإسلامي، سعيا نحو فرض التبعية الثقافية، وتشكيل العقل العربي المسلم وفق النسق الغربي.

غير أن التجديد في الفكر الإسلامي ليس عملاً عفوياً أو عشوائياً أو مطلقاً من الضوابط. فلا تجديد من غير ضوابط يستمد منها شريعته. ومن أهم ضوابط التجديد: عدم تجاوز النص، وعدم جواز تأويل النصوص بطريقة مخلة وجانحة، وضبط مجال ونطاق الاجتهاد والتجديد بالتفرقة بين الثابت والمتغير.

ومن هنا تبدو أهمية تأطير وتقنين عملية التجديد، بالقواعد المنضبطة والأصول والمبادىء الشرعية.

- يمثل النقد للفكر الإسلامي واحداً من المداخل المهمة والضرورية لتقويم واصلاح المسار الفكري، وتخطي الأزمة الراهنة. ويشكل غياب هذا النقد إحدى العقبات الرئيسية أمام انطلاقة حركة التجديد الفكري.

إن النقد الذاتي للفكر الإسلامي هو عملية مراجعة ذاتية، تولد وتتأسس وتنمو من داخل الفكر الديني، ومن موقع الإيمان به، وهي تهدف إلى خيره وثرائه وتألقه، وليس محاصرته أو مناهضته. وهي ضرورة شرعاً ومنهجاً ومصلحة... ولقد تخلفنا كثيراً عن فهم منهج النقد الذاتي والأخذ به، تحت وهم أن عملية النقد والمراجعة تحدث انقساماً واضطراباً على الساحة الإسلامية، واختراقاً لخصوصيات العمل الإسلامي. وإذا كانت الدراسات والأبحاث النقدية في هذا الصدد قد عرفت تطوراً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، بعد أن كانت غائبة تقريباً، فمن المهم استمرارية وتواصل واتساع تلك الدراسات، على أن نمارس هذا العمل بصورة حضارية، حتى تأتي عملية النقد الذاتي في اطارها الصحيح.

- يتوقف نجاح جهود التجديد الفكري، إلى حد كبير، على توفير المناخ الصحي الملائم الذي تتم من خلاله تلك الجهود، وهي الأجواء التي تتيح حرية الفكر والبحث والرأي والتعبير، وتحتضن التيارات الفكرية المختلفة في سعة تسمح بتعدد الرؤى وتنوع الاجتهادات، وتضيق بأسباب التعصب، وترسخ قيم

الموضوعية والعقلانية والرقي في الاختلاف، والاحترام المتبادل للآراء... انطلاقاً من أن حرية الفكر في المفهوم الإسلامي هي حق وواجب أساسي، يتطلبه حمل أعباء ومسؤولية الخلافة الإنسانية في الأرض.

ولقد أصبح الحوار في عالم اليوم لغة ضرورية لدوام التعايش وتحقيق المصالح بين الشعوب والأمم، وأداة حضارية لإدارة الاختلاف والتنوع بين التجمعات والقوى والتيارات المختلفة، لتبادل الآراء ومناقشة الأفكار، والتعرف على المواقف المتباينة، والبحث عن فهم أو أرضية مشتركة.. وإننا لنأسف لغياب أو تراجع هذا المنهج الحضاري من على الساحة الفكرية الإسلامية لحساب شيوع منهج خاطىء بشكل أبرز الاشكاليات التي تهدد مسيرة التجديد الفكري تهديداً بالغاً؛ أنه منهج الصراع والعداء والاستثارة والتخويف والتجريح وتبادل الاتهامات والضيق بالمخالفين والنيل من دينهم وتقواهم، ولقد كان من آثار شيوعه انقطاع سبل الاتصال والحوار، وتعطيل القدرة على المناقشة والمناظرة والشورى.

علينا، إذن أن نعمل على الأخذ بمبدأ الحوار، لأنه بالحوار نفتح الطريق رحباً فسيحاً لبناء علاقات صحية، قوامها التفاهم والتآلف والمشاركة البناءة، من أجل صياغة المفاهيم والتصورات الملائمة التي تساعدنا في حل الكثير من مشاكلنا، ومواجهة الكم المتراكم من قضايانا.

إن أول متطلبات الأخذ بمبدأ الحوار، وتأكيده في العقل المسلم، يكمن في ضرورة تكوين أرضية فكرية سليمة نقوم وتنهض عليها العلاقات الحوارية بين مختلف المدارس والتيارات، والالتزام بأدب الحوار الإسلامي الذي يقوم على الحكمة والموعظة الحسنة والرفق واللين والسماحة واحترام الرأي الآخر، امتثالاً لتعاليم ديننا الحنيف، وتأسياً بالنماذج المشرفة التي يزخر بها تراثنا الإسلامي.

– على الرغم مما حققه العمل الإسلامي الحركي في مجالات المساهمة في إحداث اليقظة الإسلامية المعاصرة، وتثقيف وتربية قطاعات واسعة من الشباب على الاعتزاز بالعقيدة والهوية الإسلاميتين، والتمسك بالفضيلة والأخلاق، وتتنامى حضوره السياسي والجماهيري – على النحو الذي نلمسه في السنوات الأخيرة – إلا أن الأداء الفكري لجماعاته ومنظماته يعكس أزمة حقيقية تعانيها في هذا المجال.

فالملاحظ هو ضعف وجمود الخطاب الفكري الحركي في الكثير من الحالات، وبقاؤه في اطار تعميمات ثقافية عامة، يغلب عليها أسلوب الوعظ والانفعال، والكتابة العاطفية الخطابية، وإهماله للدراسات الفقهية المعمقة التي تظهر مرونة الشريعة، وتعمل على تجديد الفكر في ضوء المتغيرات والحقائق الجديدة، وعدم اهتمامه بدراسة طبيعة العصر وثقافته.. بصفة عامة، يمكن القول إن النشاطات الثقافية الحركية ظلت حبيسة إطارات محدودة من الفكر الذي وقفت على مشارف السستينات ولم تتجدد، وظل العديد من كتاب ومفكري العمل الحركي يكررون أنفسهم ويدورون في اطروحات ومفاهيم فكرية، تجاوزتها المعطيات الجديدة.

- يمثل الموقف السلبي من الإنتاج الإنساني، في الفكر والحضارة، أحد أبرز إشكاليات التجديد الفكري، لأن هذا الموقف يعرقل الافادة من التراث المشترك للحضارة الإنسانية، وهو يصدر عن نزعة استعلاء وتعصب ساذج ومرفوض، وفهم محدود غير موضوعي للتاريخ الحضاري.. ذلك أن الفكر الإنساني هو في مجمله ثمرة الجهد الهائل والمتراكم للعقل الإنساني على مدار التاريخ، ولذلك فهو ملك للإنسانية كلها. كما أن جوهر العلاقة بين الحضارات، على الرغم مما شابها في بعض الأحيان من مظاهر صراع وحروب، هو التفاعل والتبادل والأخذ والعطاء، وعلى هذا النحو كانت حضارتنا الإسلامية خلال ازدهارها حضارة عالمية وانسانية، وكانت الثقافة الإسلامية هي ثقافة عصرها على الصعيد العالمي. ولم تكن ثقافة منغلقة ومحدودة، بل كانت متفتحة قابلة لإستيعاب كل أنواع الثقافات التي احتكت بها.

ثالثاً: متطلبات نجاح التجديد

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر إيجابياً في دعم وتعزيز عملية التجديد في الفكر الإسلامي، لأنها تساهم في توفير الشروط والمتطلبات والأجواء المناسبة التي تساعد جهود التجديد والاصلاح الفكري على التقدم في المسار الصحيح وفي ما يلي بعض هذه العوامل:

- **الوعي الموضوعي بالتراث:** إن جهود التجديد الفكري يجب أن تنطلق من تراث الأمة وثقافتها الذاتية، والتاريخ يشهد أنه لا توجد أمة استطاعت أن تنهض وتجدد فكرها من دون أن تنطلق من ثقافتها الذاتية ومن تراثها.

وإذا كنا نملك تراثاً فقهياً بالغ الثراء، فلا بد من الوعي الموضوعي والإيجابي به، والإلمام بسياقه الاجتماعي والتاريخي، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منه في إغناء حياتنا الفكرية الراهنة، وهو ما يتطلب الكشف عنه وتحقيقه وتقديمه وفق المناهج والأساليب والطرق العلمية والعصرية الحديثة.

إن عملية التحقيق والدراسة والمراجعة تنطلق من إعادة الاعتبار للتراث، وتخليصه من كل ما شابه وعلق به ليكون قاعدة انطلاق للفقه نحو التجدد والإبداع، بما يواكب تطور حركة الحياة ويحقق مصالح المسلمين، ولتحقيق التواصل والتدفق والنمو بين ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا.

والمدخل لمراجعة التراث هو التمييز الضروري بين الأصول الدينية والتراث الفقهي. ذلك أن الأصول ثابتة تحفظ للشريعة استقرارها واستمرارها وتواصلها، أما التراث الفقهي فليس إلا نتاجاً وعطاء للعقل البشري يعبر عن رؤى وأفكار إنسانية، تحتمل الخطأ والصواب، وتختلف باختلاف الزمان والمكان والمصالح والحاجات... ولهذا تبدو الحاجة ملحة إلى اجتهاد متجدد، استكمالاً لتراثنا، للوفاء بمتطلبات الواقع الراهن من قضايا ومشكلات وعلاقات ومعطيات عصرية لم تكن قائمة وقتئذ ولم يشملها رصيدنا الثقافي.

- **إحياء فقه المقاصد:** كان فقه المقاصد إضافة ابداعية بالغة الأهمية لعلم أصول الفقه، وتجديداً له قيمة عظيمة في مسار حركة الفقه الإسلامي، كما كان إهمال النظر في مقاصد الشريعة، وافتقاد روح المقاصد، من أهم أسباب تخلف الفكر وجموده. ومن هنا، فإن إحياء فقه المقاصد، كأداة لإنضاج الاجتهاد الفقهي واثرائه وتوسيع مجالاته، يبدو عملاً ضرورياً لتجديد الفكر الإسلامي وبعث حيويته وفاعليته وتقوية دوره ومكانته.

كما تبدو أيضاً أهمية منهج المقاصد في ترسيخ قيام فقه الأولويات، بعد أن غاب عن الخطاب الفكري طويلاً، إذ نستطيع، بمقتضاه، ترتيب أولوياتنا في مواجهة هذه الاختلالات الخطيرة التي يعرفها سلم انشغالاتنا واهتماماتنا، مع شيوع حالة الاستغراق في المسائل الجزئية والهامشية التي ضيعنا فيها الكثير من الجهود والطاقة، وأعطيناها كل اهتمامنا وأهملنا، لحسابها، القضايا العامة.

والأمر على هذا النحو يتطلب الإهتمام بمعرفة مقاصد الشريعة، وتنمية دراستها، والعمل على وضع القواعد والضوابط التي تضمن أعمال هذا المنحنى الاجتهادي في إطاره ونطاقه السليم، الذي يلتزم بمبادىء الشريعة الإسلامية.

وإذا كانت الدعوة إلى الفكر المقاصدي قد واجهت – ولا تزال – موقفاً معارضاً من بعضهم، إلا أن هذا الموقف لا ينبغي له أن يحول دون أن يكون أحد التوجهات الرئيسية لخطاب التجديد الفكري هو التوجه إلى دعم بناء منهج المقاصد، كأصل من أصول الاجتهاد الذي يسعى إلى فهم النصوص وتنزيلها على الواقع الراهن، واستنباط الأحكام الشرعية في مختلف مجالات الحياة المعاصرة.

– **تأطير جهود التجديد الفكري على نحو مؤسسي وجماعي:** إذا كان الاجتهاد هو طريقنا لإحداث النهضة الفكرية المرجوة، فينبغي أن يولد وينمو باعتباره عملا فقهياً في مؤسسات فكرية وثقافية، توفر للعلماء والباحثين والدارسين أسباب العلم والمعرفة، ومتطلبات البحث والدراسة وفرص التطور وانضاج الخبرات وصقل الملكات، وتهيىء لهم المناخ الملائم لممارسة حرية الفكر والبحث والاجتهاد والحوار الموضوعي البناء... وفضلاً عن ذلك، فإن العمل الفكري الجماعي، كأساس لجهود التجديد الفكري، يتلاءم مع تطور الحياة وتعقد مشاكلها. ولا شك أن الاطار المؤسسي يوفر لتلك الجهود المناخ الملائم، والشروط والمقومات والمتطلبات التي تساعد في دفع مسيرتها والاسراع بها. فنحن بحاجة، إذن إلى تغيير وسائل وآليات العمل الفكري من جهود فردية أو حركية إلى نشاط جماعي مؤسسي، يمارس من خلال هيئات ومجاميع علمية فقهية، ومؤسسات فكرية محايدة ومستقلة، يكون غرضها الأساسي هو إثراء المجال الفكري.

ونؤكد، هنا، على استقلالية مؤسسات التفكير، لأن من شأن إضفاء الطابع السياسي الحزبي أو الحركي على أي مجهود فكري، الانقاص من قدر هذا الفكر، والتقليل من قيمته المعرفية والمنهجية، والتشكيك في القيم التي يسترشد بها، لأنه يصبح، على نحو آخر، مرتبطاً بالواقع السياسي الحزبي أو الحركي، وبأطره ورموزه وردود أفعاله.

رابعاً: قضايا تنموية أمام خطاب التجديد الفكري

ترتبط قضية تجديد الفكر الإسلامي بتوجيه المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في الواقع الإسلامي، توجها يحقق أهداف المجتمعات الإسلامية في النمو والنهوض والتقدم... ومن هنا، ينتظر خطاب التجديد الفكري

مهمة بالغة الأهمية، تتصل بتأكيد قدرته على الإستجابة للتحديات التي يفرضها هذا الواقع؛ وذلك بالتعرف الدقيق إلى قضاياه ومشاكله، وطرح وتقديم الحلول والتطبيقات والبدائل المناسبة لها.

ونشير في ما يلي لبعض أبرز القضايا في المجالات التنموية المختلفة، وهي تشكل أوجه ومجالات وأطر التجديد الفكري، التي ينبغي أن يتعرض لها وينشغل بها خطاب التجديد، لأنها، فضلاً عن أهميتها التنموية، تتصل بصورة مباشرة ببناء وتأسيس نموذج للمشروع الحضاري الإسلامي:

أ - صياغة وبلورة فكر تنموي جديد: لقد بات مسلماً الآن أهمية العمل على صياغة وبلورة وبناء نموذج تنموي حضاري مستقل في مناهجه، ووسائله، يجسد كل المعطيات الخاصة بالمكونات القيمية والاجتماعية والتراثية والثقافية الخاصة بالأمة، ويلبي تطلعاتها وطموحاتها نحو النهوض الحضاري، وذلك بعد أن أخفقت تجارب التحديث والتنمية التي استعادت نمطاً حضارياً مغايراً في إحداث النهضة المنشودة. وقد أكدت المراجعات، التي خضعت لها هذه التجارب، أن سبب اخفاقها يعود أساساً إلى أنها لم تقدم المشروع أو النموذج المرتبط بثقافة الأمة وقيمتها، والقادر على التعامل مع الواقع والنهوض به.. ومن هنا تبدو أهمية ارتباط التنمية بالهوية الحضارية للأمة.

والأمر على هذا النحو، يحتاج من تيار التجديد تكريس المزيد من جهوده ومحاولاته الإبداعية، للعمل على صياغة وبلورة فكر تنموي جديد، وترسيخه كإطار عصر علمي موضوعي وواقعي، بما يوفر الرؤية السليمة لمقومات وشروط الإنماء والإرتقاء الحقيقيين.

إن الحاجة تبدو ملحة إلى صياغة مفاهيم واستراتيجيات جديدة للتنمية، تستند إلى الخصوصية الحضارية، وترسم أهدافها وغايتها انطلاقاً من مبادىء الإسلام. فلقد كان الإسلام أسبق بكثير من الفكر الوضعي في الحث على التنمية والدعوة إليها والتأكيد عليها، وهي جزء لا يتجزأ من عقيدته وفريضة دينية دائمة مستمرة، فرضها على الجماعة والفرد والدولة.

ب - التنمية الاجتماعية: تطرح التنمية في بعدها الاجتماعي على الفكر الإسلامي المعاصر ضرورة التصدي لمعالجة العديد من القضايا والمشكلات، ومن أبرزها ما يلي:

– الدور التنموي للنظام الأسري؛ وتحتاج بلورة هذا الدور وتأكيده إلى إبراز أهمية الأسرة، كمركز للنظام الاجتماعي في الرؤية الإسلامية وكأحد أهم عوامل النمو في المجتمع، والتصدي لمواجهة تأثير بعض المتغيرات السلبية الراهنة التي يتعرض لها النظام الأسري، والتأكيد على إحياء وتكريس القيم السوية والاجتماعية الإسلامية والمفاهيم الصحيحة لأسس العلاقات الأسرية والإنسانية السوية بين أفراد الأسرة، والاهتمام بدور الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية والسياسية، وغرس قيم الانتماء الوطني والتكافل والتراحم الأسري والاجتماعي.

– ترسيخ قيم السلوك الاجتماعي المتوازن في مواجهة الاتجاهات والميول المتطرفة (الانفلات والتسيب، أو الجمود والانغلاق والتزمت الاجتماعي).

– العمل على إشاعة قيم الفطرة الإنسانية(القيم والمشاعر الوجدانية والجمالية الإنسانية).

– الاهتمام بالفنون المختلفة، التي تهذب الذوق وتعمق الإحساس بما أودعه الله في الكون من روعة التناسق وجمال الصنع، وتسخيرها لتثبيت القيم الإنسانية الفاضلة.

– تحقيق التكافل الاجتماعي ومعالجة مشكلة الفقر ورعاية الفئات الضعيفة والأكثر احتياجاً.

– محاربة القيم الاستهلاكية الترفية.

– دور السياسات التربوية والاعلامية والدينية في الفكر التنموي الإسلامي.

– التربية الإسلامية، وكيف تقوم بدورها في عالم مفتوح، وفي ظل تواصل ثقافي واعلامي واقتصادي متشابك.

ج – التنمية السياسية: تطرح التنمية السياسية في الرؤية الإسلامية الكثير من القضايا التي أثارت – ولا تزال – جدلاً واسعاً على الساحة الفكرية والعامة في عالمنا العربي والإسلامي، وفي مقدمتها ما يلي:

– كيفية تحقيق مفهوم التنمية السياسية القائم على تعزيز المشاركة الشعبية، ورفع كفاءة وقدرة المجتمع السياسية، والوصول إلى قدر كاف من الإتفاق الوطني، ودرجة ملائمة من العدالة الاجتماعية، وتواتر التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– النظام السياسي في الإسلام: إمكانية وجود نظم وأشكال سياسية متعددة في الإسلام – مدى سلامة وصلاحية وواقعية الدعوة إلى إحياء الخلافة.

- الشورى: البحث في وسائل وآليات أعمالها في الواقع الراهن.
- الوحدة الوطنية وأهميتها في التصور الإسلامي، مع ضرورة العمل على تعزيز وترسيخ قيم الولاء والانتماء والرمزية الوطنية.
- التعددية السياسية في الرؤية الإسلامية: الاختلاف حول كيفية ممارستها في المجتمع الإسلامي.
- الإيمان بقدرة الخصوصية العربية والإسلامية على إنتاج أشكال مختلفة للمشاركة السياسية (الأسرة القبيلة، التنظيمات المهنية والتعاونية، الجمعيات والمنتديات الفكرية).
- السبق الإسلامي في الاهتمام بالقطاع الثالث (القطاع الأهلي) وتعظيم دوره في أحداث التنمية (مؤسسات الوقف والزكاة والصدقات، ودورها في صناعة الحضارة الإسلامية).
- التأكيد على مبدأ الحوار وجعله الأساس الذي يحكم العلاقات بين الأفراد والقوى المختلفة.
- ظاهرة العنف.
- إشكالية الأقليات.

د - **التنمية الاقتصادية:** - بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية.
- تطوير المؤسسات الإسلامية لتكون في طليعة أدوات التنمية في المجتمع.
- إبراز الدور الهام للقطاع الخاص ورجال الأعمال في تحقيق التنمية.
- الإعلاء من قيمة العمل.



دراسة في الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية

حامد العبدالله*

نتج عن الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وما تلاه من أحداث سياسية، سواء على مستوى المنطقة أو المحيط الدولي، وفي ما يتعلق بالقضية العراقية ومستقبل السلام والأمن في المنطقة، تزايد في الاهتمام بدراسة الحركات العراقية المعارضة. وهذا الاهتمام ازداد اتساعاً مع النهاية التي آلت إليها أزمة الغزو العراقي، وبدء انتفاضة الشعب العراقي في شمال العراق وجنوبه في مارس 1991، وفقدان النظام العراقي للسيطرة على زمام الأمور في خمس عشرة محافظة من محافظات العراق. إذ أن هذه الأحداث برمتها قد طرحت مسألة «مستقبل العراق» على بساط البحث. ومن الطبيعي أن العراق، بما يمثله من تاريخ حضاري موغل في القدم، وإمكانات اقتصادية وبترولية هائلة فضلا عن الموقع الاستراتيجي الحيوي في قلب «بؤرة التوتر» في الشرق الأوسط، قد أصبح مادة دسمة للسياسيين والأكاديميين على وجه سواء. فقد صارت قضية «مستقبل العراق» تمثل النقطة الجوهرية في دائرة اهتمامات هؤلاء السياسيين والأكاديميين، سواء على مستوى الدوائر الرسمية أو مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية والسياسية.

---

* مدرس بقسم العلوم السياسية - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.

وفي قلب هذه الاهتمامات، وضمن ما يخدم البحث عن «المستقبل العراقي»، كان لا بد من التركيز على دراسة حركات المعارضة العراقية. فمهما كان السيناريو المتصور عن مستقبل الوضع السياسي في العراق، لا يمكن إنكار أن هذه المعارضة هي أحد الأرقام المهمة التي لا يمكن تجاوزها، وأنه لا بد من التعامل معها بشكل أو بآخر، وإن كان ما يثير القلق من واقع المعارضة العراقية هو تشعبها وتوزعها بين اليمين واليسار والوسط، بين الراديكالية والليبرالية، بين القومية والإسلام.

فهناك الأحزاب الكردية الباحثة عن حكم ذاتي. وهناك من يرفع الإسلام كشعار وأطروحة سياسية، في مقابل من يطرح العلمانية أو غيرها من الإيديولوجيات الفكرية والسياسية.

وقد مثلت انتفاضة مارس 1991 نقطة انعطاف أساسية في دائرة الاهتمامات الإقليمية والدولية بحركات المعارضة العراقية، إذ أنها طرحت، وبصورة جدية، إمكانية سقوط النظام العراقي بيد المعارضة العراقية، وما يحدثه هذا من تأثيرات مهمة على حاضر ومستقبل العراق، في وقت يغيب الفهم والاستيعاب الحقيقيين لواقع المعارضة وأطروحاتها الفكرية والسياسية.

ولأن الانتفاضة كانت مركزة في الشمال الكردي والجنوب الشيعي، فهي أثارت مخاوف من أن تنشأ دولة كردية في الشمال، غير واضحة المعالم، أو دولة شيعية في الجنوب، وما يستتبع ذلك من ممارسة سوريا وتركيا وإيران لنفوذها في هذه المناطق، وهذا سيؤدي إلى حدوث مشاكل لا حصر لها لصانعي السياسة في العالم الغربي. كل هذا أفرز الحاجة إلى ضرورة دراسة حركات المعارضة العراقية، سواء من ناحية البُنى الفكرية أو المواقف السياسية، وذلك من أجل وضع التصورات لكيفية التعامل معها، بناء على هذا الفهم المسبق.

ويمثل «حزب الدعوة الإسلامية» حجر الزاوية في حركات المعارضة العراقية، لأسباب سنتناولها خلال بحثنا هذا، الذي يتبع الضرورة في دراسة الأسس الفكرية والحركية لهذا الحزب. وفي هذا، واجهت الباحث مشكلتان أساسيتان في دراسته عن حزب الدعوة الإسلامية، وهما:

1 - واقع الحكم التعسفي والدكتاتوري الذي مارسته الحكومات العراقية - منذ نهاية الحكم الملكي ومروراً بحكم عبدالكريم قاسم والعارفين عبدالسلام

وعبدالرحمن وحزب البعث – حيث لا وجود للرأي الآخر، فضلا عن الاضطهاد والتعذيب الذي مورس بحق المعارضين السياسيين، ومنهم أعضاء حزب الدعوة والمتعاطفون معه، قد فرض على الحزب تكتيكاً سياسياً تميز بالسرية المطلقة. وهذه السرية فرضت على الحزب التخفي وعدم إظهار القيادات وإبرازها إلى الساحة، بالإضافة إلى الحرص الشديد في عدم نشر أفكار وأطروحات الحزب إلى العلن، مما جعل الحزب مجرد شبح يسمع به الكثيرون دون أن يعرفوا أهدافه وأفكاره. بل أكثر من ذلك، فإن مجرد ذكر اسم الحزب في العلن أو الترويج لأفكاره ونشر أدبياته يعتبر، في عرف النظام الحالي في العراق، جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

تمخض عن هذا الوضع الإرهابي اختفاء العديد من نشرات وأدبيات الحزب، وبخاصة تلك التي كتبت في المراحل الأولى لإنشاء الحزب، بأيدي منظّري وقياديي ومؤسسي الحزب. يزيد المشكلة تعقيداً أن آثارها لا تزال مستمرة إلى وقتنا الحاضر. فالعديد من المعلومات لا يمكن نشرها، لأنها تتعلق بأفراد ما زالوا، هم أو أسرهم، يعيشون داخل العراق، مما قد يعرضهم لانتقام الأجهزة الأمنية.

2 – قلة المعلومات والمصادر المتوفرة بين أيدينا عن «حزب الدعوة». ونعني هنا ما كُتب بأقلام الباحثين والمتابعين عن هذا الحزب. وهذه المشكلة تتفرع إلى قسمين: الأول يتعلق بالمصادر العربية، والآخر يتعلق بالمصادر الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالمصادر العربية فإنه، وإلى حد قريب – ونتكلم هنا عن فترة ما قبل أغسطس 1990 – كانت الكتابة عن «حزب الدعوة» تعتبر ضرباً من المستحيل، نظراً للعلاقة القوية التي كانت تربط النظام العراقي بالأنظمة العربية، وهي علاقات أوجدت اعتبارات تعرض الكاتب عن الحزب للمساءلة القانونية والسياسية. وبالتالي، فإن الكتابة عن حركات المعارضة العراقية آنذاك كانت تعتبر مجازفة غير مأمونة العواقب. زد على ذلك، أن الباحث في مثل هذه المواضيع كان لا يأمن ملاحقة أجهزة الأمن العراقية التي طالت أيديها الكثير من المعارضين العراقيين والعرب، ما نتج عنه في النهاية ندرة، إن لم نقل فقدان، المصادر العربية التي تتناول تاريخ أو أفكار «حزب الدعوة».

وإذا كانت هناك من مصادر، فإنها لا تعدو كتابات صنعت بلهجة غير موضوعية، لا يعدم أصحابها أن يكونوا جزءاً من الحملة العراقية النظامية ضد «حزب الدعوة» وأفكاره. وهذه بالطبع مصادر غير أمينة، ولا تمثل شيئاً من الأهمية.

القسم الآخر من المشكلة، هو ما يتعلق بالمصادر المكتوبة باللغات الأجنبية وبخاصة الإنكليزية منها. وطبيعة المشكلة هنا تنبع من القضية الأساسية، وهي غياب المعلومات والنشرات الحزبية، نفسها، التي يمكن أن ينقل عنها هؤلاء الكتّاب الأجانب، فضلاً عن غياب الاهتمام الغربي بدراسة الفكر السياسي والحركي لحزب الدعوة، إلى وقت قريب.

وقد حاولت شخصياً أن أتغلب على المشكلتين آنفتي الذكر، عن طريق الرجوع إلى ما توفر من دراسات وأبحاث كتبت بأيدي بعض أعضاء الحزب أنفسهم، خصوصاً منهم مؤسسي ومنظّري الحزب، فضلاً عما كتبه عدد من المراقبين لشؤون الحزب، حول تاريخه وأفكاره.

ولي هنا أن أذكر أن الاعتماد الأساسي كان على كتاب من أربعة أجزاء بعنوان «ثقافة الدعوة الإسلامية» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989) وهو من منشورات «حزب الدعوة الإسلامية». وأهمية هذا الكتاب تنبع من أنه المصدر الأصيل الوحيد لدراسة الأسس الفكرية لحزب الدعوة. فهو يحتوي على العديد من النشرات السرية القديمة والحديثة، التي أصدرها الحزب منذ نشأته، فضلاً عن العديد من المعلومات المهمة التي تفيدالباحث في رصد تطور الحزب، فكرياً وسياسياً، منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر.

وتم الرجوع أيضاً إلى مصدر أصيل آخر وهو كتيب بعنوان «برنامجنا: البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية» (حزب الدعوة الإسلامية 1992) وقد نشر عام 1992. ويعتبر مصدراً أساسياً للتعرف إلى رؤية الحزب الفكرية وبرامجه، في العديد من المجالات والقضايا، ومنها ما يتعلق بالدولة والاقتصاد والتربية والجيش والتعليم... إلخ. وهو باختصار «مشروع دستور» للدولة التي يطمح الحزب إلى إنشائها أو المشاركة فيها.

هناك أيضا ما كتبه علي المؤمن في كتابه «سنوات الجمر – مسيرة الحركة الإسلامية في العراق 1957-1986» (المؤمن 1993) والذي تناول في جزء كبير منه «حزب الدعوة الإسلامية» بالدراسة والتحليل، معتمداً على العديد من المصادر الأصلية.

وتأتي أهمية دراسة الأطروحات الفكرية لحزب الدعوة الإسلامية من عدة أمور، منها أنه من أقدم الفصائل الإسلامية المعارضة، فضلاً عن تكامل أطروحاته السياسية ووضوحها. زد على ذلك اعتباره أحد أهم حركات المعارضة العراقية ومن أكثرها تأثيراً داخل الساحة العراقية. (Dekmejian 1985, 135).

تاريخ النشأة

يمكن القول أن نشأة الحزب تعود إلى يوم من أيام شهر ربيع الأول 1377هـ ــ الموافق أكتوبر 1957. (Helms 1984, 29; Willey 1992, 32). وبعضهم يذهب قليلاً أبعد من ذلك، فيعتبر عام 1958 بداية انطلاقة الحزب. (Willey 1992, 32). ويمكن أن نجمع بين الرأيين بالقول أنه يبدو أن بداية التفكير في إنشاء حزب سياسي إسلامي كانت في عام 1957، عندما تم تبادل الآراء بين مجموعة من المهتمين بالعمل الإسلامي، وتدارس فوائد إنشاء حزب إسلامي ومشروعيته. وقد استمرت هذه المرحلة شهوراً إلى أن استقر القرار على إنشاء الحزب وتسميته بالاسم المعروف به «الدعوة الإسلامية»، ووضع بعض التصورات الأولية عن أهدافه وبرامجه وطريقة العمل[1].

ونحن هنا نختلف مع ما ذكره حنا بطاطو حول تاريخ النشأة، الذي أرجعه إلى نهاية الستينات (Batatu 1981) ونختلف مع رأي عبدالله النفيسي الذي اعتبر عام 1977 هو تاريخ نشأة الحزب (النفيسي 1995، 9) فمن الأدلة التي تبرهن على صحة ما ذكرناه حول تاريخ النشأة أن العديد من المصادر داخل حزب الدعوة أشارت إلى عام 1957 أو 1958، كانطلاقة لعمل الحزب، ومنها جريدة «الجهاد» الناطقة بلسان الحزب[2] وكتاب العمل الحزبي في العراق بقلم حسن شبر، أحد مؤسسي الحزب (شبر 1989).

ويمكن الاستدلال على ذلك أيضاً، أن عدداً من النشرات والأدبيات التي أصدرها الحزب، والتي جُمعت في كتاب «ثقافة الدعوة الإسلامية»، يعود إلى بداية الستينات (حزب الدعوة الإسلامية 1981-1989، جـ2، 442). وإلى مثل هذا الرأي ذهب مجموعة من الباحثين الأجانب (Helms 1984; Dekmejian 1985; Willey 1985).

---

(1) جريدة الجهاد 1986/11/24.

(2) جريدة الجهاد 1986/11/24.

أما عن تسمية الحزب بهذا الاسم «الدعوة الإسلامية» فيظهر أن ذلك كان اقتراحاً من السيد محمد باقر الصدر الذي قال:

«إن اسم الدعوة الإسلامية هو الاسم الطبيعي لعملنا والتعبير الشرعي عن واجبنا في دعوة الناس إلى الإسلام. ولا مانع في أن نعبر عن أنفسنا بالحزب والحركة والتنظيم. فنحن حزب الله وأنصار الله وأنصار الإسلام، ونحن حركة في المجتمع وتنظيم في العمل. وفي كل الحالات نحن دعوة إلى الإسلام، وعملنا دعوة إلى الإسلام، وسبب اختيارنا له يعود إلى مشروعيته أولاً وفائدته ثانيا» (المؤمن 1993).

ظروف النشأة

كما يبدو من تاريخ النشأة فإن التفكير في إنشاء الحزب قد تم قبل انهيار النظام الملكي في العراق بفترة قليلة، ولكن الشرارة التي أطلقت العمل إلى الوجود، هي قيام النظام الجمهوري الجديد برئاسة عبدالكريم قاسم بالسماح للأحزاب اللاإسلامية، ومنها الحزب الشيوعي، بأن تمارس نشاطها داخل المجتمع العراقي بكل حرية. وقد نتج عن ذلك انتشار موجات الإلحاد والأفكار الوضعية، فكان لا بد من مواجهة هذا الوضع بطريقة ما.

وقد استقر رأي مجموعة من المثقفين الإسلاميين ورجال الدين على أن مناهضة هذا الوضع تكون عبر إنشاء تنظيم إسلامي، من أجل دحض الأفكار اللاإسلامية الإلحادية، وطرح الفكر الإسلامي في الساحة العراقية.. وأخيراً تأسيس الحكومة الإسلامية (مشكور 1993). وقد ضمت الهيئة المؤسسة أشخاصاً منهم السيد محمد باقر الصدر وطالب الرفاعي وحسن شبر، وآخرون (Aziz 1993). ويبدو أن قيام الحزب الشيوعي بنشاط فكري وسياسي واسع، داخل المجتمع العراقي، كان مجرد السبب وراء التعجيل بظهور الحزب، وإلا فإن فكرة التنظيم كانت تراود أذهان المؤسسين بفترة قبل ذلك.

ومن مراجعة الكتابات الحزبية الأولى يظهر للعيان تأثير السيد محمد باقر الصدر في وضع الأسس الفكرية للحزب في تلك المرحلة. كما تظهر أسماء شخصيات أخرى كان لها دور كبير في رسم خطوط العمل ووضع الأهداف والبرامج، منها عبدالصاحب دخيل والشيخ عارف البصري، وهم الذين أعدمهم النظام العراقي خلال السبعينات (مشكور 1993، 33).

ومن تتبع مراحل النشأة الأولى، فإنه يظهر أن بعض الإشكالات قد أخذت تثار من هنا وهناك حول فائدة العمل التنظيمي الحزبي ومشروعيته، في مقابل الوسائل التقليدية للدعوة إلى الإسلام، مثل المساجد وحلقات الدرس وغيرها. وهي الوسائل التي كانت تعشش في الذهنية التقليدية في المجتمع النجفي (نسبة إلى مدينة النجف الأشرف في العراق) حيث نشأت الدعوة، وحيث الأولوية في العمل الإسلامي لرجال الدين وحلقاتهم التدريسية في الحوزة العلمية في مدينة النجف. وهذا ما دعا مؤسسي الحزب إلى وضع النقاط على الحروف، في ما يتعلق بهذه الإشكاليات. ففيما يتصل بمشروعية العمل التنظيمي، أوضح الحزب أن الدعوة إلى الإسلام لم يعين لها أسلوب محدد في التبليغ والتغيير، ولذا، فقد جاز، شرعاً، اختيار أية طريقة مفيدة ومؤثرة في نشر مفاهيم وأحكام الإسلام ما دامت هذه الطريقة لا تتضمن محرماً شرعياً. كذلك فإن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يمكن أداؤه بصورة أفضل عن طريق تشكيل جهاز موحد منظم.. وأخيراً فإن التجربة برهنت على أن العمل التنظيمي هو الأسلوب الناجح في تغيير المجتمع، باتجاه الخير أو الشر (حزب الدعوة الإسلامية 1981 – 1989، جـ 1، 13 - 14).

والظاهر أن التفكير بإنشاء حزب إسلامي جاء بفعل الحاجة إلى وجود جهاز منظم، يكون قادراً على مجابهة الأحزاب اللاإسلامية، خصوصاً الحزب الشيوعي، في تلك الفترة، ولم يكن بامكان أوساط الحوزة العلمية في النجف، والأساليب التقليدية، الوقوف لوحدها في وجه ما كان يقوم به الحزب الشيوعي من أعمال وجهود. وبهذه الطريقة استطاع حزب الدعوة أن يكسب جزءاً كبيراً من شريحة علماء الدين الذين كانوا منخرطين في الدروس الدينية في مدينة النجف. (Willey 1992).

ويمكن هنا إيراد مجموعة من الملاحظات على ما ذكرناه من وقائع:

1 – أن ظروف النشأة لم تكن سهلة، بل أنها واجهت العديد من الصعاب، أغلبها ناشىء من الطبيعة المحافظة والتقليدية لرجال الدين المهيمنين على شؤون الحوزة العلمية في النجف الأشرف، الرافضين للإصلاحات الجوهرية في أسلوب العمل الفكري والحركي لنشر الفكر الإسلامي.

2 – إن الأسلوب الحزبي أمر لم تتعوده الأوساط الدينية في بيئة النجف المحافظة، مما استدعى تهيئة الظروف واتباع أسلوب العمل السري، والعمل خلف واجهات دينية معتادة، كالاحتفالات الدينية وحلقات الدروس والوعظ.

3 – أن قياديي الحزب في غالبيتهم هم من المثقفين والجامعيين، ممن لم يندمجوا في الدروس الدينية. أما مجموعة القياديين من رجال الدين، وخصوصا السيد محمد باقر الصدر والشيخ عارف البصري، فقد كانا صغيري السن نسبياً مقارنة بالمراجع الآخرين. إلا أنهما كانا من المطلعين على الفكر التنظيمي الحديث، ما سمح لهما بالخروج عن الذهنية التقليدية وتبني وسائل حديثة لنشر الأفكار الإسلامية. وهذا جعلهما عرضة لسهام النقد من قبل الأوساط الدينية التقليدية.

لمحة مختصرة عن التطور التاريخي للحزب

كان الدور الأساسي الذي لعبه الحزب أثناء عهد الرئيس عبدالكريم قاسم هو تعبئة الجماهير ضد المد الماركسي، والتيارات العلمانية الأخرى، وذلك عن طريق إصدار الكتب والمجلات وإقامة الاحتفالات والندوات. وكان الحزب يقوم بهذا الدور من وراء مجموعة من الواجهات الدينية، في إطار برامج الحوزة العلمية والمرجعية الدينية. وفي عهد العارفين، عبدالسلام وعبدالرحمن، فإن الدعوة لعبت دوراً في الساحة الفكرية والسياسية داخل العراق من خلال تأسيس «جماعة العلماء في بغداد والكاظمية» التي كانت لها أدوار ثقافية وفكرية وسياسية، وضمت العديد من العلماء. وتميز عهد عبدالرحمن عارف، على وجه الخصوص، ببروز دور «حزب الدعوة» في العديد من المواقف، منها على سبيل المثال: الموقف من نكسة حزيران 1967 وتأسيس وفد مشترك مع «حزب التحرير» وجماعة الاخوان المسلمين لزيارة عدد من البلدان الإسلامية من أجل شرح أبعاد القضية الإسلامية الفلسطينية، ودراسة إجراءات مجابهة الخطر الصهيوني.

أما المرحلة المهمة والخطيرة في مسيرة الحزب، فهي فترة ما بعد قيام النظام البعثي في العراق في حزيران (يونيو) 1968. ويمكن تسمية هذه الفترة بمرحلة المواجهة بين الحزب والنظام. فقد قام النظام بالتضييق على النشاطات الإسلامية وتقييدها، من أجل منع الحركة الإسلامية من استغلالها، واتبع سياسة المحاصرة والتضييق الاقتصادي والوظيفي على الناشطين إسلامياً. ونظرا لما كانت تمثله القرى والأرياف من تربة خصبة لأبناء الحركة الإسلامية، فقد اتجه الحزب إلى إشاعة أجواء الفساد فيها، وإنشاء مراكز لاستقطاب الشباب من الجنسين تحت مسميات «الطلائع» و«الفتوة».

وبدءاً من عام 1971، بدأت التصفية الجسدية بحق بعض قيادات الحزب، فكان أن أعدم عبدالصاحب دخيل في عام 1971، وأعدم خمسة من قادة الحزب عام 1975. وخلال الأعوام اللاحقة تمت تصفية العديد من المتعاطفين مع حزب الدعوة وأفكاره، وتمت عدة محاولات لاعتقال السيد محمد باقر الصدر والتضييق عليه. وفي أيلول (سبتمبر) 1979 تم اعتقال وإعدام مجموعة من كوادر «حزب الدعوة». ولكي تعطي السلطة المبرر القانوني لهذه الأعمال، أصدر مجلس قيادة الثورة في 31 مارس 1980 قراراً يقضي بإعدام منتسبي حزب الدعوة والعاملين لتحقيق أهدافه، تحت مختلف الواجهات والمسميات، وبأثر رجعي. واستنادا إلى القانون، تم إعدام السيد محمد باقر الصدر وأخته آمنة الصدر في إبريل 1980، ما شكل ضربة قوية لـ «حزب الدعوة»، اتبعها النظام بحملة اعتقالات وإعدامات كبيرة في صفوف كوادر الحزب، ما حمل الكثيرين منهم إلى الهجرة، ونقل قيادة الحزب إلى خارج العراق.

وفي الوقت الحاضر، فإن قيادة الحزب تنطلق من إيران، وله أفرع خارجها. وضمن خريطة العمل السياسي للمعارضة العراقية، فإن للحزب تمثيلاً داخل «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»، ويمارس أنشطته الفكرية والسياسية والجهادية من وراء مجموعة من الواجهات، داخل وخارج إيران، وقد تبنى بعض عمليات المعارضة العسكرية ضد النظام. وتبقى نقطة أخيرة تعاد هنا، وهي أنه صحيح أن مرحلة المواجهة قد أضعفت الحزب كثيراً، إلا أنه ما زال يعتمد في قوته على رصيده التاريخي والجهادي، فضلا عن أعداد كبيرة من المنتمين إليه والمتعاطفين معه. (Benjio 1985).

أهداف الحزب

يمكن تقسيم أهداف حزب الدعوة الإسلامية إلى قسمين: أهداف مرحلية، وأهداف نهائية غائية.

وفي واقع الأمر فإنه يصعب وضع خطوط دقيقة فاصلة بين هذين النوعين من الأهداف. فالأهداف المرحلية ستؤدي بالنهاية إلى تحقيق الأهداف النهائية، نظراً لتشابك وتداخل الأهداف. ولكن يبقى، بالرغم من ذلك، العامل الزمني الذي له الدور الأكبر في وضع الفارق بين هذه الأهداف. فبعض هذه الأهداف يحتاج تحقيقها إلى مدى زمني قصير، أما الأهداف النهائية فإنها تحتاج إلى وقت أطول.

ومن مراجعة ما نشر في «ثقافة الدعوة الإسلامية» بأجزائها الأربعة، يمكن القول أن **الأهداف المرحلية** هي: (1) القيام بفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن

المنكر، من أجل إزالة مظاهر الفساد بكل أنواعه. (2) بث الوعي الإسلامي وتعميق الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع. (3) تربية الأمة تربية إيجابية، وزيادة طاقاتها من النواحي الفكرية والروحية. (4) إزالة ما ترسخ من تقاليد وأفكار غربية داخل المجتمع، واستبدالها بالأفكار والمفاهيم الإسلامية. (5) تعميق الوعي الحركي التنظيمي بين أفراد المجتمع، خصوصاً الملتزمين منهم (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ1، 21، جـ2، 32، جـ3، 5).

أما الأهداف النهائية فهي: 1 – تحقيق المجتمع الإسلامي وتغيير علاقات الأفراد التشريعية والعرفية.

2 – القيام بواجب دعوة العالم إلى الإسلام من باب الرسالة العالمية التي أخذها الإسلام على عاتقه (Aziz 1983; Helms 1984).

وإذا كانت لنا من ملاحظة على هذه الأهداف، فهي أنها عامة غير محددة، قد تحمل العديد من المعاني والكثير من التفسيرات. فكيف يمكن تحقيق هذه الأهداف، وما هي الوسائل المتبعة، وما هو مفهوم دعوة العالم إلى الإسلام؟ هل يكون ذلك عن طريق إيصال المفاهيم الإسلامية إليهم أو إبطال ما يحملونه من عقائد ومفاهيم؟!.. إن هذه الأهداف لا تخرج عما رسمته أغلب الحركات الإسلامية لنفسها، من دون أن تحدد وسائل عملية واضحة لتحقيقها.

ويقع واجب تحقيق هذه الأهداف على كاهل نخبة مؤمنة بأهداف وأفكار الحزب، وعلى استعداد للتضحية بكل شيء من أجل ذلك. ولكي يتحقق بناء هذه النخبة، وضع الحزب الخطوط العامة للثقافة الحزبية التي يحتاجها كل عضو. وروعي في المنهج الثقافي أن يتحاشى أخطاء الحركات الإسلامية الأخرى، بخاصة منها الأخوان المسلمين و«حزب التحرير». فقد ربط «حزب الدعوة» العلم بالعمل والقول بالفعل. فالذي يحدد الثقافة اللازمة هو عمل الدعوة. فما دام عمل الدعوة هو بناء الكتلة القيادية ونشر الوعي الإسلامي في الأمة، فلا بد من تحديد الثقافة اللازمة لتحقيق ذلك. أما الثقافة من أجل الثقافة أو زيادة الوعي السياسي، فأمر مرفوض لدى الدعوة. والاهتمام بنشر الثقافة على حساب الجوانب الأخرى، أمر يرفضه الحزب ويرى أنه لا يحقق الهدف المطلوب.

بناء على ذلك، فقد حددت الدعوة لثقافتها الحزبية حداً أدنى من المستوى، ينبغي توفره في كل الأعضاء، ومستوى عالٍ لا بد منه في عدد من الأعضاء، واختصاصات غير ثقافية لازمة لعمل الدعوة. فالحد الأدنى من الثقافة الحزبية للداعية كالآتي:

1 – المداومة على قراءة القرآن الكريم، وحفظ ما يمكن من آياته.

2 – إطلاع مجمل على العقائد الإسلامية.

3 – إطلاع مجمل على سيرة الرسول (ﷺ) وكبار الصحابة وأئمة المسلمين وتاريخ الإسلام.

4 – معرفة بعض الأحكام الشرعية التي يحتاجها الداعية.

5 – استيعاب مواد الدعوة في الفكر العام والتنظيمي والسياسي والإيماني.

أما المستويات العالية من الثقافة الحزبية التي وضعها الحزب لخلق قيادات حزبية واعية، فإنها تنقسم إلى عدة أقسام:

المستوى الأول: مرحلة التفهم والتلقي الحسن.

المستوى الثاني: مستوى حسن الاختيار والعطاء.

المستوى الثالث: مستوى الأصالة الفكرية والإبداع.

وهناك ما يسمى بالاختصاصات، وهي أن يكون الداعية متخصصاً في أحد المجالات الفكرية، كالتاريخ والعقائد والفقه والسياسة والتربية، أو الاختصاصات الأخرى غير الثقافية، كالتخصصات الفنية والإدارية والاجتماعية والعلمية.

أقسام الثقافة الفكرية للدعوة تنقسم إلى أربعة أقسام هي: (1) الفكر العام، وهو الفكر الذي يوضح معالم الإسلام والمجتمع. (2) الفكر التنظيمي، وهو الفكر الذي يوضح الجانب العملي للدعوة. (3) الفكر السياسي، وهو الذي يوضح جانب الأحداث في العالمين الإسلامي والدولي. (4) الفكر الإيماني، المتعلق بتحسين سلوك الداعية.

أما المصادر التي يستقي منها الحزب ثقافته، فيلاحظ أنها تستند، أولاً، على القرآن الكريم والسنة النبوية، وهو أمر طبيعي ينسجم مع واقع تبني الحزب للإسلام كمنهج فكري وعملي. ويأتي بعدها نتاج المسلمين ونتاج العلوم الأخرى، وتجربة الدعوة، والاعتبار بتجارب الأمم والمجتمعات والأحزاب (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ1، 21 - 27).

ومن استعراض ما قيل عن الثقافة الحزبية، يتضح أن الدعوة أرادت أن تتغلب على النقص الذي عانته «حركة الاخوان المسلمين»، بالتركيز على الجانب الروحي أكثر من الجانب السياسي. كما أرادت أن تتفادى التركيز وحيد الجانب على الثقافة والفكر، كما هو حاصل مع «حزب التحرير». لذا فقد أولت الدعوة الجانبين الكثير من الاهتمام فركزت على بناء الفرد روحياً وفكرياً وفقهياً وسياسياً.

المرحلية في عمل الدعوة

من أجل تحقيق الأهداف التي رسمتها الدعوة لنفسها، تبنت المرحلية في العمل. وقد قسمت مسيرتها إلى أربع مراحل أساسية، لكل واحدة منها خصوصياتها ومستلزماتها وأهدافها. وتقسيم العمل إلى مراحل هو الذي حدا ببعضهم إلى القول بتأثر حزب الدعوة ببعض أفكار ومنهجية «حزب التحرير» (مشكور 1993). ومهما كان هذا القول صحيحاً أو خاطئاً، فإن الحزب، ومنذ نشأته، رسم لنفسه هذه المراحل ودلل بأدلة شرعية وعقلية على صحتها.

وهذه المراحل هي: (1) المرحلة التغييرية أو المرحلة الفكرية ومرحلة البناء والتكوين. (2) المرحلة السياسية. (3) مرحلة استلام السلطة وقيادة الأمة. (4) مرحلة تطبيق أحكام الإسلام (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 3، 221).

وقبل أن نتكلم عن خصوصيات كل مرحلة – لا بد من استعراض الأسس الشرعية والعقلية التي استند إليها مؤسسو الحزب ومنظروه لتبني المرحلية في العمل. فقد أُستدل ببعض آيات القرآن الكريم للتدليل على أهمية العمل المرحلي:

﴿ولقد خلقنا السموات والأرض في ستة أيام. وما مسّنا من لُغُوبْ﴾ (الذاريات/٣٨). ﴿ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين. ثم جعلناه نطفة في قرار مكين. ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين﴾ (المؤمنون/ ١٢-١٤).

كما تمت الاستفادة من سيرة الرسول (ﷺ). فقد بين الحزب أن رسول الله (ﷺ) صرح بدعوته المباركة على ثلاث مراحل، هي: المرحلة السرية وبناء الكتلة الطليعية ثم مرحلة التبليغ العام، وأخيراً مرحلة تأسيس الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي ونشر الإسلام. ومن ناحية عقلية، فإن العمل التغييري الهادف لا يمكن

تحقيقه وتطبيقه بين الناس، من غير إتباع خطوات في العمل يتلو بعضها بعضاً. لذا فقد اعتبرت الدعوة العمل المرحلي قانوناً وسنة كونية واجتماعية (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 3، 221).

ولم تكن هذه، فقط، هي الأسس التي على أساسها جرى تبني المرحلية في العمل. بل هناك مجموعة عوامل موضوعية أوجبت ذلك. وهذه العوامل، كما حددها الحزب، هي:

1 – الطبيعة الخاصة للإسلام، الرافضة للوصولية الميكيافيلية، والمعتمدة على الاقناع، تتطلب مرحلة زمنية يستغرقها اقتناع الناس بتبني الإسلام وتحمل مسؤوليات الدعوة.

2 – الطبيعة الخاصة للوضع المعاصر، من حيث العقبات التي وضعها المستعمرون وعملاؤهم في صفوف الأمة، ولا يمكن تخطي هذه العقبات إلا بالعمل الدائب اليقظ والتخطيط المرحلي.

3 – الاستهداء بتجربة الرسول (ﷺ) والأئمة في العمل المرحلي والتنظيم، ومواجهة الصعوبات والعقوبات.

4 – الاستفادة من تجارب الحركات الإسلامية المعاصرة في مجالي النظرية والتطبيق.

وفي هذه النقطة بالذات، ركز «حزب الدعوة» على انتقاد تفاصيل العمل المرحلي الذي وضعته «حركة الاخوان المسلمين»، وبخاصة في ما يتعلق بتقديم مرحلة التعريف على مرحلة التكوين. وكذلك «حزب التحرير» في تقديره الخاطىء لمرحلتي التكوين والتفاعل مع الأمة، وعمله لاستلام الحكم عن طريق الانقلاب العسكري، من دون استكمال مستلزمات المرحلتين السابقتين. ومهما قيل في هذا الشأن، فإنه يبدو أن «حزب الدعوة»، وإن كان قد بدل وغيّر من أسماء وترتيب المراحل، إلا أنه وقع في شرنقة العمل المرحلي ولم يستطع أن يتجاوزها أو أن يرسم لنفسه خطاً فكرياً آخر في عملية التغيير، تختلف عما وضعه الإخوان المسلمون أو حزب التحرير.

أما ما يتعلق بخصوصيات كل مرحلة، فإن الطابع العام للمرحلة الأولى من مراحل عمل الدعوة (مرحلة التغيير) هو التغيير الفكري والتركيز على نشر الوعي التغييري في أوساط الأمة، وتكوين الكتلة المغيّرة. والهدف النهائي لهذه المرحلة

هو إنشاء كتلة من المجاهدين تتمكن، من الناحيتين الكمية والكيفية، من مباشرة عمل الدعوة بشكل علني وعام. وبذلك تتكون في الأمة جماعات توجه الجماهير نحو تأييد الدعوة ومناصرتها وكسب تعاطفها.

وتتميز هذه المرحلة بالسرية التامة. والمقصود هنا سرية تنظيم الدعوة والأعضاء والخطط والاجتماعات والتحركات التنظيمية. أما الأفكار والأهداف، فهي ليست سرية ولا داعي للتكتم عليها (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 176).

المرحلة الثانية (السياسية): يبرز فيها الكفاح السياسي على جميع أعمال المرحلة وذلك: (أ) بكشف النظام العميل وتبعيته للمستعمر وفضح سياسته الخارجية والداخلية. (ب) بيان الأفكار الإسلامية بصورة مكثفة، لإقامة النظام الإسلامي بديلا من النظام الكافر. (جـ) تحريك الأمة سياسيا وعلى أوسع نطاق، من أجل تحويل المتعاطفين إلى مشاركين، والبعيدين إلى متعاطفين.

ويتم الانتقال إلى هذه المرحلة إذا توفرت عدة أمور، منها ما يتعلق بالإمكانات الحزبية، ومنها ما يتعلق بمستوى علاقة الدعوة بالأمة، والاستعداد للتضحية بكل شيء في سبيل هذا الصراع.. وأخيراً ما يتعلق بالظرف السياسي المؤاتي للانتقال. فإذا حدثت هذه الأمور مجتمعة تتم عملية الانتقال إلى هذه المرحلة من العمل (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224 - 234).

المرحلة الثالثة، (مرحلة استلام السلطة وقيادة الأمة)، يتم فيها بناء الدولة، والمجتمع عموماً، بعد الانتهاء من عملية الصراع مع السلطة وإقامة النظام الإسلامي في أحد الأقاليم التي أنهى فيها الحزب المرحلة السياسية. وستقوم الدعوة في هذه المرحلة بالتحرك والاتصالات الإسلامية الواسعة، والتعاون مع الأحزاب الإسلامية الأخرى، وتأمين أهل الكتاب على حياتهم وممتلكاتهم، وتقوية الصلات بين أبناء الأمة، ونشر الفكر الإسلامي على أوسع نطاق (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 175 - 191).

أما المرحلة الأخيرة، فهي مرحلة تطبيق أحكام الإسلام، ومعها تتحقق الأهداف النهائية التي حددتها الدعوة لمسيرتها، وهي تطبيق التشريعات الإسلامية ومراقبة عملية تنفيذها ودعوة الآخرين إلى تحكيم الإسلام في جميع أمور الحياة، وإيجاد السبل لانطلاق الإنسان المسلم لنشر راية الإسلام في الأرض، وانطلاق

المسلمين من القيود التي تعيقهم عن التحرك، والجهاد في بناء دولة الإسلام وإعادة المسلمين ودولتهم إلى مركز القيادة على هذه الأرض (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224).

شكل نظام الحكم والدولة الإسلامية

تبنى الحزب في بداية نشأته أسلوب الشورى كوسيلة لإقامة الحكومة الإسلامية، وقد كتب السيد محمد باقر الصدر حول هذا الموضوع في إحدى النشرات التي صدرت عن الحزب عام 1381هـ – 1961م ما يلي:

«من الواضح أن مسألة شكل الحكم في الوقت الحاضر لم تعالج في نص خاص على مذهبي الشيعة والسنة معاً. وبكلمة أخرى، أن الشورى في عصر الغيبة شكل جائز من الحكم، فيصح للأمة إقامة حكومة تمارس صلاحياتها في تطبيق الأحكام الشرعية ووضع وتنفيذ التعاليم المستمدة منها. وتختار لتلك الحكومة الشكل والحدود التي تكون أكثر اتفاقاً مع مصلحة الإسلام ومصلحة الأمة. وعلى هذا الأساس، فإن أي شكل شورى من الحكم يعتبر شكلاً صحيحاً ما دام ضمن الحدود الشرعية» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 224).

ولكي يتم تنفيذ أسلوب الشورى في اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم، فقد وضعت الدعوة، على لسان السيد الصدر، مجموعة من الشروط الأساسية التي يجب أن تراعى وهي: (1) أن يكون اختيار شكل الحكم والجهاز الحاكم ضمن الحدود الشرعية الإسلامية. (2) أن يراعى في ذلك مصلحة الإسلام باعتباره دعوة عالمية. (3) أن يتفق ذلك مع مصلحة المسلمين بوصفها أمة لها جانبها الرسالي والمادي (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 144).

ومع قيام نظام الحكم الإسلامي في إيران وبروز نظرية ولاية الفقيه، التي طرحها آية الله الخميني، وإنسجاماً مع تعديل السيد الصدر لنظريته سابقة الذكر إلى نظرية أخرى، تجمع بين ولاية الفقيه والشورى. فإن حزب الدعوة تبنى نظرية ولاية الفقيه بالصورة التي طرحها آية الله الخميني، مع محاولة التقريب قدر المستطاع بينهما وبين أطروحة الشورى (الصدر 1990، 19 - 23).

ويبدو أنه حصل أخيراً تراجع عن هذا الرأي. فقد أعادت أدبيات الحزب التركيز على الشورى والانتخاب الحر المباشر، واعتبر حجر الزاوية في بناء النظام السياسي المطلوب إنشاؤه (المؤمن 1993، 381 - 382). وقد يكون سبب هذا التغيير هو محاولة الحزب كسب أفراد الشعب العراقي، بكافة طوائفهم ومذاهبهم، والابتعاد عن الحساسية المذهبية والسياسية التي يمكن أن تثيرها أطروحة ولاية الفقيه.

والدولة في مفهوم الحزب عبارة عن دولة فكرية، ترتكز في وحدتها السياسية على وحدة فكرية معينة هي رسالة الإسلام، التي لا تعترف لنفسها بأية حدود إلا حدود ذلك الفكر، وبذلك تصبح قابلة للتطبيق في أوسع مدى إنساني ممكن (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 49).

وبهذا التصور، فإن وظائف الدولة الإسلامية هي: (1) بيان الأحكام والقوانين التي جاءت بها الشريعة الإسلامية. (2) وضع التفاصيل القانونية التي تطبق فيها أحكام الشريعة على ضوء الظروف بحيث يتكون من مجموع هذه التعاليم النظام السائد لفترة معينة. (3) تطبيق أحكام الشريعة، الدستور، والتعاليم المستنبطة منها على الأمة. (4) الفصل في الخصومات بين الأفراد فيما بينهم – أو بينهم وبين الحاكم على ضوء الأحكام والتعاليم الإسلامية (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 140).

الفكر الإسلامي والفكر التغييري

ناقشت الدعوة في إحدى نشراتها، التي صدرت عام 1958 بقلم السيد محمد باقر الصدر، مسألة منهج العمل: هل هو الأسلوب الإصلاحي الذي يستهدف إصلاح جانب معين من جوانب الواقع القائم، مع ترك الجوانب الأخرى كما هي؟ أم هو الأسلوب التغييري الذي يريد تغيير الواقع تغييراً جذرياً، وإقامة المجتمع على أسس جديدة؟ في حقيقة الواقع، إن مثل هذا التساؤل طرح نفسه على مسيرة الحركات الإسلامية منذ العشرينات، مع قيام حركة الاخوان المسلمين، وحتى وقتنا الحاضر. فبعضها يرى في العمل الإصلاحي كفاية، وبعضها الآخر لا يرى بديلاً للتغيير الشامل الجذري.

من جانبه، تبنى «حزب الدعوة» الأسلوب الثاني التغييري، معتبراً أن الظروف التي يعيشها الإسلام والمسلمون، هي التي حتمت ذلك. فما دام الإسلام قد استبدل بغيره من الأيديولوجيات الفكرية اللاإسلامية، كالاشتراكية والرأسمالية،

وما دام قد أقصي من الساحة الاجتماعية والفكرية والسياسية، فإن العمل التغييري هو الأسلوب الفاعل من أجل استبدال القواعد اللاإسلامية، التي أقيم عليها نظام الحكم والحياة الاجتماعية للأمة، بالقاعدة الفكرية للإسلام ونظامه الاجتماعي للحياة (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 142).

إن العمل الإصلاحي في نظر «حزب الدعوة» يغفل حقيقة أن الواقع الاجتماعي للأمة، في الوقت الراهن، واقع فاسد من جذوره، وأن هذا العمل هو اعتراف ضمني بأن الواقع سليم في أسسه، وهو لا يحتاج إلا إلى الإصلاح والتنقيح. وفضلاً عن ذلك، فإن العمل الإصلاحي يبعد الأمة عن معركتها الرئيسية مع قوى الكفر، ويشغلها بأمور جانبية، ويسدل الحجاب على عيون الناس، بينما يطرحه الإسلام من متبنيات، وما يفرض عليه من أفكار وقوانين. وبحسب كلام السيد محمد باقر الصدر: «فطبيعة الدعوة الإصلاحية، إذن، لا تتفق مع طبيعة الإسلام وواقع الأمة اليوم. ولهذا كانت الدعوات الإصلاحية ترتكب خطأ بتقديمها دعواتها للأمة على أنها قضية الإسلام التي لا بد للأمة أن تتبناها. إن قضية الإسلام اليوم ليست مسألة منظمة تجمع الزكوات من بعض المحسنين.. وإنما هي قضية التغيير الكلي والانقلاب الشامل» (حزب الدعوة الإسلامية 1981-1989، جـ 1، 241 - 242، جـ 4، 47 - 48).

وفي مقابل ذلك – لم ترفض الدعوة الأعمال الإسلامية، إذا كانت تصب في خانة التغيير، أو تؤثر فيه من قريب أو بعيد. ففي رأي الدعوة أن تطهير المجتمع من الإنحلال، على سبيل المثال، والدعوة للفضيلة ومحاربة المسكرات والمخدرات، هي دعوات جيدة، ولكن يجب أن تكون جزءاً من عملية التغيير والانقلاب في الأمة، وتعبيرا عن عدم الرضا عن الواقع بأكمله.

وخلاصة ما قاله الحزب في هذا الموضوع، هو ما كتبه السيد محمد باقر الصدر عام 1961 في إحدى النشرات الحزبية الداخلية: «إن خطأ الدعوات الإصلاحية يكمن في وعيها، لا في عملها الإسلامي. ونحن، مع إيماننا بالدعوة الانقلابية الجذرية، لا نرى جواز إهمال المجال الإصلاحي، وإنما نرى أن يفهم بروحه الانقلابية وباعتبار أنه جزء من كل مما يريده الإسلام» (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 246).

وترتبط بموضوع التغيير، أيضا، مسألة أخرى مهمة، تتعلق بطبيعة المجتمع المعاش: هل هو إسلامي أم جاهلي؟

فمن المعروف أن هذه النقطة الجوهرية كانت موضع اختلاف بين فصائل الحركة الإسلامية. وقد ترتب عنها نتائج، منها ظهور الاتجاه التكفيري للمجتمع وظاهرة الهجرة والحديث عن جاهلية القرن العشرين، وما إلى ذلك من أمور.

وفي مناقشة «حزب الدعوة الإسلامية» لهذا الموضوع المهم، فإنه قد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1 – أنه لا يمكن اعتبار المجتمع المعاش مجتمعاً جاهلياً، لأن أفراده مسلمون وبعض أعرافه وتقاليده ومثله وقيمه وبعض قوانينه إسلامية. أما العلاقات غير الإسلامية الموجودة في المجتمعات الإسلامية، فهي إما فرضت من قبل المستعمر أو وجدت بسبب الجهل، أو جاءت إنبهاراً وتقليداً للحضارة الغربية المادية.

2 – من ناحية أخرى، لا يمكن اعتبار المجتمع إسلامياً، بسبب تأثر الكثير من أفراده بالفكر المادي، ولأن الإسلام لا يسود علاقات هذا المجتمع.

3 – بناء على ذلك، فإن هذا المجتمع هو مجتمع مختلط ومائع، حيث أفراده مسلمون متأثرون بالفكر المادي. وعلاقات التقليد والميوعة والعلاقات الجاهلية المفروضة من الكفار تطغى على باقي العلاقات الإسلامية.

يترتب على ذلك أن الدعوة تعمل في ظل هذا المجتمع المختلط المائع. لذا، فإن عليها واجب العمل الجاد لتغيير الأفراد، وتغيير العلاقات الموجودة بين المسلمين، إلى علاقات إسلامية كاملة لا يشوبها شيء (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 248).

ولو كان لنا أن نقارن هذا النوع من التفكير بنمط آخر ينظر إلى المجتمع على أنه كافر وضال، لاتضح لنا تقدم النهج الفكري «لحزب الدعوة» وانفتاحه على أوساط المجتمع ومحاولة كسب أفراده. فعلى سبيل المثال، يقوم فكر جماعة «المسلمون» (التكفير والهجرة) على أن المجتمع كله – بأفراده ومؤسساته ونظمه وقوانينه – هو مجتمع جاهلي لا ينفع معه العمل الإصلاحي، ما يترتب عليه تكفير المجتمع والدعوة إلى اعتزاله، كما فعل الرسول حينما هاجر من مكة إلى المدينة لتكوين أنصار له ثم العودة إليه مرة أخرى بعد تشكيل قوة تستطيع إقامة المجتمع الإسلامي (مصطفى 1992، 147 - 148؛ النفيسي 1995، 53).

وبهذا النوع من التفكير، استطاعت الدعوة أن تضع نفسها في موقع وسط بين من يعتبر المجتمع إسلامياً بصورة كاملة، ولا حاجة لإحداث تغيير فيه، وبين من يعتبر المجتمع جاهلياً كافراً ينبغي الهجرة منه.

الموقف من الحركات الإسلامية الأخرى

في ما يتعلق بهذه القضية، وأخذاً في الاعتبار تعدد الحركات الإسلامية العاملة في الساحة، فإن أدبيات الحزب ناقشت هذا الموضوع باستفاضة وإسهاب، وحُددت مجموعة من نقاط الإلتقاء مع الأحزاب الإسلامية، بحيث تشكل مساحة مشتركة للعمل السياسي والاجتماعي. ومن بين نقاط الإلتقاء: (1) الأهداف المشتركة، كالسعي إلى رضوان الله وتطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية واتخاذ الإسلام منهجاً للحياة. (2) ضرورة التزام الأفراد بأحكام الشريعة الإسلامية. (3) الإيمان بالرابطة العقائدية الفكرية. (4) الإيمان بالعمل الجماعي. (5) نظرة أعداء الإسلام إلى الأحزاب الإسلامية نظرة عدائية مشتركة، لا تفرق فيها بين حزب إسلامي وآخر.

ويمكن تحقيق نقاط الإلتقاء عملياً عن طريق القيام بأعمال من مثل تأسيس مشاريع اقتصادية أو إنمائية أو زراعية والقيام بالنشاطات الثقافية المختلفة (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 4، 162).

كما حددت الدعوة برنامج العمل الذي تتمسك به، في ما يتصل بهذا الموضوع، على الشكل الآتي: (1) الافتراض أن طريقة عمل الدعوة هي الخط العملي الإسلامي المناسب، ما لم يثبت أن هناك أفضل منها. (2) افتراض حسن النية والقصد في كل تنظيم إسلامي، ما لم يثبت العكس.

التمسك بقاعدة: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان». ويكون ذلك من خلال مجموعة من النقاط، منها التفتيش عن نقاط الإلتقاء والتعاون مع التنظيمات الإسلامية الأخرى، بطريقة حزبية، والتعاون مع العاملين للإسلام بشكل فردي. ودعوة الأحزاب الإسلامية إلى الالتزام بقاعدة «سابقوا إلى الخيرات» في العمل الاجتماعي (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 49).

يتصل بهذا الموضوع أمر مهم آخر، يتعلق بموقف الحزب من مسألة التعددية السياسية. فقد أقر الحزب في أدبياته بالتعددية السياسية، واعتبر التعاون

مع الجماعات الأخرى أمراً مهماً ومطلوباً، حيث أُعتبر أن تعدد الأحزاب الإسلامية هو اختلاف بالاجتهاد حول المواضيع والقضايا السياسية والاجتماعية وكيفية التحولات التي تجرى عليها (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 308).

وفي البيان والبرنامج السياسي لـ «حزب الدعوة الإسلامية»، جعلت مسألة إطلاق حرية العمل السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية، والعمل النقابي والجمعيات المهنية، من أولى القضايا التي يقوم بإقرارها نظام الحكم المقترح من قبل الحزب (حزب الدعوة الإسلامية 1981 - 1989، جـ 1، 301). كما اعتبرت قضية حق المواطنين في تشكيل أحزاب أو جمعيات، أو منظمات سياسية، أمراً يجب على الدولة ضمانة (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 52).

المسألة المذهبية

تعتبر المسألة المذهبية على الساحة العراقية بالخصوص، أو ساحة العمل الإسلامي على وجه العموم، أمراً في غاية الأهمية، حيث تبني الحزب لمذهب معين قد يجعله حكراً على أفراد هذا المذهب دون سواهم. وانطلاقاً من واقع المسألة المذهبية في العالم الإسلامي، حيث يتوزع المسلمون بين عدة مذاهب، وبما أن نشأة الحزب كانت في جو شيعي ارتباطا بخصوصية نشأته في مدينة النجف الأشرف، أو كون قياداته جميعها شيعية، فإن هذه المسألة كان لا بد من طرحها للنقاش في أدبيات الحزب، دفعاً لأي إشكال أو تساؤل يمكن أن يثار من هنا أو هناك. فقد حرص الحزب على التأكيد دائما على تجاوزه لمسألة التعصب المذهبي، ودعا إلى إزالة الحواجز النفسية بين المسلمين وأن يطلع الجميع على أفكار الآخر، وأن يتحدوا في مواجهة أعدائهم. كما تم طرح عدد من الخطوات العملية في هذا الخصوص منها: (1) تشجيع الأبحاث الفكرية والاجتماعية والسياسية من أجل التوحيد بين المسلمين. (2) التزاور بين أهل المذاهب الإسلامية. (3) التعاون ضمن نقاط الإلتقاء المشتركة. (4) القيام بأعمال سياسية واجتماعية مشتركة، بين التجمعات السياسية ذات الانتماءات المذهبية المختلفة.

وتجاوزاً لسياسات التمييز الطائفي داخل المجتمع العراقي، أقر برنامج عمل حزب الدعوة إلغاء هذه السياسات في الحياة السياسية، كما ضمن للفرد حريته في اعتناق أية فكرة أو معتقد، والحق في ممارسة الشعائر الدينية والطقوس العبادية (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 61).

الموقف من الأقليات

حينما نتحدث عن الأقليات، فإننا نقصد هنا الأقليات القومية والدينية التي يتشكل منها المجتمع العراقي. ففضلاً عن المسلمين، توجد أقليات مسيحية ويهودية وصابئة. وكما يوجد العرب، يوجد الأكراد الذين يشكلون أكبر أقلية قومية داخل العراق. ومن الطبيعي لنظام الحكم، إذا أراد الاستقرار في العراق، أن يأخذ بعين الاعتبار هذه التركيبة متعددة القوميات للمجتمع العراقي.

بناء على ذلك، فقد طرح البرنامج السياسي لحزب الدعوة المسألة على طاولة البحث، معتبراً أن من أهم مسؤوليات الحكومة المقبلة، ضمان حقوق المواطنة دستورياً لأبناء الأقليات القومية والدينية، كالتركمان والآشوريين والكلدان والصابئة، وضمان حقوقهم في المشاركة السياسية والانتخابات، وتخصيص مقاعد لهم في المجلس الوطني تتناسب مع حجمهم السكاني، وضمان حرية العبادة وممارسة الطقوس الدينية. هذا فضلاً عن حماية حقوقهم الثقافية والتعليمية، ومنع ممارسة أي اضطهاد سياسي أو ديني أو عنصري بحقهم (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 50 - 61).

وفي ما يتعلق بالقضية الكردية، تحديدا، التي ما فتئت تشكل عبئاً على كل حكومة عراقية، خصوصاً لجهة ما يتعلق بحق الأكراد في الاستقلال وتكوين دولة مستقلة، أو حقهم في الحكم الذاتي، فإن الحزب، وبالرغم من تعاطفه مع الأكراد، لم يقر حقهم في الاستقلال وإنشاء دولة مستقلة. ويبدو أن هذا راجع لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، منها الحرص على وحدة العراق وقوته وعدم إغضاب دول الجوار التي فيها مشاكل للأقليات الكردية. غاية ما فعله الحزب هنا هو إقرار حق الأكراد في حكم ذاتي حقيقي، وضمان ممارسة الشعب الكردي لثقافته ولغته. كما ضمن البيان للأكراد الحق في المشاركة السياسية في النظام السياسي ومؤسسات الدولة، وإلغاء سياسة التمييز العنصري، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ووضع خطة لإعادة إعمار كردستان (حزب الدعوة الإسلامية 1992، 59 - 60).

وهذا الطرح في الواقع لا يختلف، من حيث الصورة النظرية، عما طرحته الأنظمة المتعاقبة في العراق. لذا لا بد للحزب من دراسة القضية الكردية بصورة جدية، وأن يجد لها حلولاً عملية واقعية. وإلا، فإن القضية الكردية ستشكل قنبلة قابلة للإنفجار في أية لحظة بوجه أي نظام سياسي قادم.

أخيراً، وليس آخراً، فقد حاولنا في هذا البحث رصد بعض معالم الفكر الحركي بـ «حزب الدعوة الإسلامية»، منها ما يتعلق بأصل النشأة وشرعية التنظيم والأهداف المرحلية والغائية، فضلاً عن دراسة رأي الحزب في العديد من القضايا الفكرية والعملية كنظام الحكم، والعمل الإصلاحي والتغييري، ومواقفه من المسألة المذهبية والأقليات الدينية والقومية، وما إلى ذلك من أمور.

وتبقى في النهاية مجموعة من الملاحظات والنتائج التي يمكن أن تخرج من مجموع ما طرحناه من الفكر الحركي لحزب الدعوة الإسلامية:

1 - تأثر الحزب بأفكار بعض التنظيمات الإسلامية التي سبقته في ساحة العمل الإسلامي، وبخاصة «حركة الإخوان المسلمين» و«حزب التحرير». وتتجلى مواضع التأثر هذا في تبني المرحلية في العمل والتركيز على العمل الثقافي والعمل السياسي، وتبني أهداف عامة، على نحو «الوقوف بوجه الهجمة الاستعمارية الغربية» و«نشر رسالة الإسلام في العالم كله».

2 - حاول الحزب أن يعطي لنفسه شخصيته وهويته المستقلة. فعلى الرغم من تبنيه لأطروحة العمل المرحلي، إلا أن المراحل التي تبناها تختلف في أهدافها ووسائلها عن تلك التي تبناها «حزب التحرير» أو «حركة الإخوان المسلمين». كما أن ثقافة الحزب في مستوياتها المتعددة مختلفة، إلى حد ما، عن تلك الموجودة في التنظيمات الإسلامية الأخرى. والأمر نفسه يصدق في نظرة الحزب لطبيعة المجتمع.

3 - أن الحزب حاول أن يوازن، في بناء شخصية الداعية، بين الجانب الروحي الإيماني وجانب الوعي السياسي، فلم يركز على أحدهما على حساب الآخر. وهو بذلك يحاول أن يتجنب ما أشيع عن «حركة الإخوان المسلمين» من تغليبها الجانب الروحي على جانب الوعي السياسي، وما يظهر على «حزب التحرير» من تركيز على الوعي والثقافة على حساب البناء الروحي والإيماني. وهذا الأمر يظهر جلياً خلال استعراض مستويات الثقافة الحزبية، وأقسام الثقافة الفكرية للدعوة التي تم ذكرها في البحث.

4 - أن المرحلية وإن كانت طرحاً إيجابياً لتحقيق أهداف الدعوة، إلا أنها كانت وفي الوقت نفسه، عائقاً أمام ثبات الدعوة في وجه سياسة المواجهة والقمع

التي اتبعها النظام العراقي مع الحزب. فعملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ليست واضحة بدقة في أدبيات الحزب. كما أن الحزب انتقل من المرحلة الفكرية إلى المرحلة السياسية، قبل استكمال مستلزمات المرحلة الأولى من تكوين الأعوان والأنصار، ما سهل مهمة النظام العراقي في اعتقال أفراده وإعدامهم، بل وحتى إعدام السيد محمد باقر الصدر وتفكيك بنية الحزب داخل العراق وتدميرها من غير أن يواجه مقاومة فعالة وحقيقية.

5 – تأثر بعض أفكار الحزب بالطبيعة الاجتماعية والمذهبية والقومية للمجتمع العراقي. فالموقف من الحركات الإسلامية الأخرى نابع من حقيقة وجود تنظيمات إسلامية أخرى، داخل العراق، يقتضي التعاون والالتقاء معها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. كما أن سياسة النظام العراقي المضادة لأي تحرك إسلامي، مهما كان شكله، فرضت مثل هذا النوع من التفكير بالتعاون وقبول الطرف الآخر. صحيح أن الغالبية من أفراد الشعب العراقي هم من الشيعة، إلا أن هذا لا ينفي وجود نسبة لا يمكن تجاهلها من اتباع المذاهب الإسلامية الأخرى، ما يقتضي النظر بحرص إلى هذه المسألة من أجل عدم إثارة الحساسيات والمشاكل. أضف إلى ذلك، أن تعدد القوميات داخل المجتمع العراقي لا بد وأن يفرض توجهاً لدى الحزب باحترام أفراد هذه الأقليات وإشعارهم بخصوصيتهم ومحاولة إعطائهم بعضا من الامتيازات التي تحقق ذاتهم وهويتهم.

6 – عدم وضوح شكل نظام الحكم الذي يسعى الحزب لإنشائه. فقد كان الحزب يدعو إلى النظام القائم على أساس الشورى. إلا أنه وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979، تحول عن الشورى لصالح نظرية «ولاية الفقيه». ولما رأى أن هذه النظرية قد لا تنسجم مع طبيعة المجتمع العراقي تحول منها إلى شكل آخر، يدمج بين الشورى وولاية الفقيه.

إن مثل هذا الأمر قد يضر بمصداقية أصالة الحزب الفكرية ويجعله عرضة للتقلبات السياسية، ما يستدعي ضرورة التوصل إلى صورة نهائية لنوع النظام السياسي المستهدف إنشاؤه.

المصادر العربية

الصدر، باقر محمد

1990 الإسلام يقود الحياة. دار التعارف، بيروت.

المؤمن، علي

1993 سنوات الجمر، مسيرة الحركة الإسلامية في العراق، 1986 - 1957، لندن، دار المسيرة.

النفيسي، عبدالله

1995 الفكر الحركي للتيارات الإسلامية. دار الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

حزب الدعوة الإسلامية

1981 - 1989 ثقافة الدعوة الإسلامية، 4 أجزاء، المركز الإسلامي للدراسات السياسية، إيران.

1992 برنامجنا، البيان والبرنامج السياسي لحزب الدعوة الإسلامية، لندن.

شبر، حسن

1989 العمل الحزبي في العراق، 1908 - 1958، دار التراث العربي، بيروت.

مشكور، سالم

1993 «اتجاهات المعارضة العراقية، تفاوت الآراء والبرامج»، شؤون الأوسط، فبراير، العدد (16) 14 - 32.

مصطفى، هالة

1992 الإسلام السياسي في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

المصادر الأجنبية

Aziz, T.

1993 "The Role of Muhammed Baqir AL-Sadr in Shi'i Political Activism in Iraq from 1958-1980." International Journal of Middle Eastern Studies 25: 207-222.

Batutu, H.

1981 "Iraq's Underground Shi'a Movements: Characteristics, Causes and Prospects." Middle East Journal 35 (Autumn): 578-594.

Benjio, o.

1985 "Shi'is and Politics in Bathi Iraq" Middle Eastern Studies 22 (Jan): 1-15.

Dekmejian, H.

1985 Islam in Revolution. New York: Syracuse University Press.

Helms, C.

1984 Iraq, Eastern Flank of the Arab World. Washington D.C.: The Brooking Institute.

Willey, J.

1992 The Islamic Movement of Iraqi Shi'a. Boulder and London: Lynne Rienner Publishers.



تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة

محمد إبراهيم طه السقا*

يتفق عدد كبير من المحللين على أن برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة قد أدى إلى التأثير في عملية صناعة السياسة الاقتصادية، ليس في المملكة وحدها بل وفي كافة أرجاء العالم (Bishop et al 1995). وتعد عملية الخصخصة التي تمت في المملكة المتحدة أكبر عملية تحول جذري جرت في الاقتصاد البريطاني منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الواقع، لم تكن هذه المرة الأولى في تاريخ المملكة التي يتم فيها تحويل القطاع العام إلى القطاع الخاص. ففي أعوام 1951-1955 قام المحافظون بإعادة مجموعة من الصناعات المؤممة إلى القطاع الخاص مرة أخرى Denationalization. ثم قام حزب العمال بإعادة تأميمها عام 1964. وما إن عاد المحافظون إلى الحكم، حتى قاموا بتنفيذ برنامج مكثف للخصخصة. وفي أوج البرنامج هدد زعيم حزب العمال السابق «نيل كينوك» بإعادة تأميم الصناعات التي قام المحافظون بتحويلها إلى القطاع الخاص. غير أن نبرة الحديث عن إعادة التأميم خفت حدتها مع تغير قيادة حزب العمال إلى الراحل «جون سميث». وبشكل عام، فإن قضية الملكية العامة تعد من القضايا المحورية في الصراع بين الحزبين الرئيسيين في المملكة. وقد أطلق على هذه العملية اسم لعبة البنج بونج بين العمال والمحافظين (1990) Suleiman.

(*) مدرس بقسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت.

على أن قضية الخصخصة لم تكن من القضايا الواضحة في برنامج السيدة مارغريت تاتشر عند انتخابها في مايو 1979، وإنما أخذت القضية أهميتها بمرور الوقت وتراكم الخبرة في مجال الخصخصة. ولهذا السبب نجد أن تجربة المملكة المتحدة في الخصخصة، تعد من التجارب الغنية بالدروس التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام أية دولة باتباع هذه السياسة. ولا يعني ذلك أننا نطالب أية حكومة بمحاكاة التجربة البريطانية بحذافيرها. فلاشك أن لكل دولة ظروفها الخاصة، التي تقتضي التصرف وفق أولوياتها، وبما يعظم عائدها الاجتماعي من عملية الخصخصة. إلا أن الاطلاع على تجارب الآخرين سيساعد ولاشك في إعداد برنامج أفضل للخصخصة.

وينظر إلى الخصخصة من الناحية النظرية على أنها تؤدي إلى تحرير الكثير من الموارد والتي كانت تستخدم بصورة أقل كفاءة في ظل الملكية العامة للمشروعات. كما تؤدي إلى تحقيق فوائد أكثر للمستهلكين، لأن الشركات الخاصة لديها حوافز أكبر نحو إنتاج السلع والخدمات بالكميات والتشكيلة التي يرغب المستهلكون فيها. فالشركات التي تنجح في اكتشاف وتوفير حاجات المستهلكين تحقق أرباحا. بينما تضعف الشركات التي لا تنجح في ذلك، وربما تخرج من السوق. كذلك، فإن نظام سوق المال يزيد من مدى فاعلية هذه العملية. فقدرة المنشأت على الحصول على موارد مالية إضافية ترتبط بقدرتها على تحقيق الأرباح. ومن ثم، فإن عملية بيع الشركات العامة سوف تجعل السوق يحل محل الرقابة الحكومية، حيث تتم عملية استخدام الموارد كما يرغب المستهلكون وليس وفقا لرغبات الحكومة، التي لا تخلو، في الكثير من الأحيان، من بعض الضغوط السياسية قصيرة الأجل.

لكن الفوائد من عملية الخصخصة ليست في اتجاه واحد. فالخصخصة ومع ما تؤدي إليه من تغير في دوافع إدارة الشركات نحو تحقيق الربح، إلا أنها تدفعها أيضا إلى محاولة استخدام قوتها الاحتكارية بصورة تجارية، إلى الحد الذي قد يجعل فوائد المستهلكين أقل. كما أن الشركات التي تتم خصخصتها لن تقدم على توفير السلع والخدمات غير الاقتصادية بالنسبة لها. إذ يتم تحويل الموارد إلى نواحي أكثر اقتصادية من وجهة نظرها، وهو ما يعني خسارة تلحق بجانب من المستهلكين نتيجة لهذا التحول في ملكية الشركات العامة. وبالرغم من أن عملية

الحد من الإنتاج غير الكفؤ (من وجهة نظر الشركات)، والتحول في سياسة التوظيف سوف يؤديان إلى استفادة كل من المستهلكين ودافعي الضرائب خارج الصناعة، إلا أن ذلك سوف يكون على حساب جانب من العمال والموردين. ولهذه الأسباب، يرى البعض أن عنصر الملكية ليس له علاقة بالكفاءة. ذلك أن فوائد عملية الخصخصة يمكن تحقيقها، أيضا، في ظل الملكية العامة للمشروعات.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة تجربة الخصخصة في المملكة المتحدة في محاولة لاستخلاص الدروس التي يمكن استقاؤها من هذه التجربة. وسنقوم بتحليل أهداف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة وعرض آليات عملية الخصخصة التي تم اتباعها، ثم نتناول المزايا التي منحها البرنامج للعمال، وكذلك أثر برنامج الخصخصة على ربحية الشركات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص. ونعرض لوجهة نظر الحكومة في ملكية الأجانب للشركات التي تمت خصخصتها. ثم نتناول بعد ذلك بعض الانتقادات التي وجهت للبرنامج، وأخيرا نستخلص الدروس التي يمكن الاستفادة بها من خلال دراسة واحد من أكثف برامج الخصخصة في العالم.

أهداف برنامج الخصخصة

لم تكن أهداف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة واضحة منذ البداية، وإنما تطورت بمرور الوقت. كما لم تكن أهداف البرنامج اقتصادية بالدرجة الأولى، وإنما تأثرت ببعض الأهداف السياسية الرامية إلى زيادة شعبية حزب المحافظين، فقد كانت عمليات خصخصة الشركات الكبرى من الأحداث السياسية الهامة بالنسبة للحزب. وبشكل عام، ركز برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة على تحقيق الأهداف الآتية:

أ - رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للشركات العامة: تمثل الدافع الأساسي وراء برنامج الخصخصة في الرغبة في رفع كفاءة الشركات العامة، بتحويلها نحو القطاع الخاص. ففي الأحوال التي تكون فيها الأسعار محددة من قبل الحكومة، سوف تتوافر الحوافز لدى الشركات الخاصة نحو تدنية التكاليف، التي يمكن أن تزيد من أرباحها، ومن ثم دخول كل من العمال والمديرين. من ناحية أخرى، فإن عملية الخصخصة تسمح بتوفير حوافز غير متاحة لمشروعات

القطاع العام. وبصفة خاصة، يمكن ربط أجور العمال والمديرين بالقيم السوقية للمشروعات على أساس أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية. فأسعار الأسهم سوف تعطي تقييما مستقلا للأداء الحالي والمستقبلي للمنشأة، ومن ثم يمكن استخدامها في تبرير عمليات إعادة هيكلة المشروعات واستبدال إداراتها.

ويرجع عدم الرضا العام عن الصناعات المؤممة إلى أسباب متعددة، منها: انخفاض الإنتاجية وارتفاع الأسعار وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستخدم. ولذلك، احتل هدف رفع كفاءة هذه الصناعات – من خلال تغيير طبيعة ملكيتها – أولوية أعلى في المراحل الأولى من برنامج الخصخصة. ومما لا شك فيه أن ارتفاع درجة الكفاءة يحقق فوائد لكل من المستهلكين والعمال والاقتصاد ككل، حيث ترتفع درجة استفادة المستهلكين من هذه الصناعات، حينما تعود عليهم آثار الكفاءة العالية التي يتم تحقيقها من خلال الخصخصة، سواء كان ذلك في شكل انخفاض الأسعار، أو ارتفاع الجودة، أو تحسين مستوى أداء الخدمات، أو، على الأقل إتاحة فرصة أوسع للاختيار أمامهم. إذ من المتوقع أن تكون الصناعات التي يتم خصخصتها أسرع في استجابتها للتغيرات التي تحدث في طلب المستهلك. كما أنها ستكون أكثر ابتكارا في تقديم المنتجات الجديدة للسوق.

كذلك سيستفيد الاقتصاد ككل من خلال ارتفاع العائد على رأس المال المستثمر في هذه الصناعات. وأيضا ستدخل هذه الصناعات سوق رأس المال مثل غيرها من الشركات الخاصة للمنافسة في الحصول على التمويل اللازم لها، بدلا من الاعتماد على الحكومة في توفير التمويل، وهو ما يقلل من احتياجات الاقتراض للقطاع العام.

وحتى في حالة الصناعات التي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي natural monopolies، التي ينظر إليها وكأنها تعد خروجا على الحجج العامة لسياسة الخصخصة، وبصفة خاصة هدف المنافسة، فإن الملكية الخاصة تم تفضيلها على الملكية العامة، لأن أداء هذه الشركات لابد أن يختلف عندما تصبح هذه الشركات تحت ضغط المساهمين ومؤشرات التحليل المالي، فضلا عن ممارسة سوق المال تأثيره على هذه الشركات، من خلال تقلبات أسعار أسهمها، لتصبح مؤشرا لا يمكن لإدارات هذه الشركات أن تتجاهله، بعكس الحال حينما تكون هذه الشركات في يد الحكومة.

إلا أن تدعيم الكفاءة الاقتصادية لم يمنع الحكومة من اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية مستوى الخدمات المقدمة من الصناعات التي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي، وهو ما قد يتعارض مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، من منظور تحقيق أعلى عائد ممكن. ومن أوضح الأمثلة على ذلك، شروط الترخيص الممنوح لشركة British Telecom للاتصالات، التي تتضمن عدم أحقية الشركة في إغلاق أكشاك تليفونات الخدمة العامة، حتى وإن كانت تحقق خسارة، إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين. وكذلك الاستمرار في الإبقاء على الأكشاك المقامة في المناطق النائية وغير الكثيفة سكانيا. وقد تأخرت عملية خصخصة السكك الحديدية البريطانية British Rail، التي تتكبد خسائر كبيرة على الخطوط القروية، وكذلك مكاتب البريد post offices، وذلك حرصا على مستوى الخدمات المقدم لسكان المناطق النائية، التي تمثل خدمة السكان المقيمين فيها عبئا ثقيلا على التشغيل الاقتصادي بمثل هذه المرافق.

ولم يعن تحويل الصناعات إلى القطاع الخاص إطلاق يد الشركات في فرض الأسعار التي تراها. فقد اهتمت الحكومة بوضع سقوف على مستوى الأسعار التي يمكن أن تفرضها الشركات، التي تمت خصخصتها، على الجمهور، وذلك وفقا لصيغة معينة تسمح للشركات بأن تزيد أسعارها، ولكن بقدر أقل من الزيادة التي تحدث في الارقام القياسية لأسعار التجزئة retail price index، والتي تعرف بصيغة (RPI-X) وهي صيغة مستقاة من النظام المطبق في الولايات المتحدة في الرقابة على الشركات التي تمت خصخصتها (Bishop & Thompson 1993). ووفقا لصيغة RPI-X فإن متوسط الأسعار التي ستقوم الشركات بتحميلها للمستهلكين، لابد أن يقل بنسبة X عن الزيارة السنوية في الأسعار. أو بمعنى آخر، فإن الحد الأقصى المسموح به لزيارة أسعار السلع والخدمات المقدمة من جانب هذه الشركات هو معدل التضخم مطروحا منه نسبة مئوية مقدارها X. على سبيل المثال، فإن X تساوى 3% بالنسبة لشركة British Telecom وتساوى 2% بالنسبة لشركة British Gas أما بالنسبة لـ British Airport Authority فإن النسبة تساوى 1% فقط (Vickers & Yarrow 1990). وقد مارست الأجهزة التي تم إنشاؤها لمراقبة أعمال هذه الشركات دورا كبيرا في الحد من عملية ارتفاع الأسعار. على سبيل المثال فقد انخفضت أسعار النقل الجوي خلال الثمانينات حوالي 0.4%، بينما ارتفعت أسعار الغاز 1.5% والكهرباء 0.2% وهو ما يعني انخفاض الأسعار بصورة واضحة من الناحية الحقيقية real terms.

ب – إرساء قواعد المنافسة وتدعيم قوى السوق: نظر إلى المنافسة بأنها أفضل وسيلة لضمان تقديم السلع والخدمات المطلوبة، من جانب المستهلكين، بأقل تكلفة ممكنة وبجودة أعلى، ومن خلال إتاحة فرص أوسع للاختيار أمام المستهلك. وإذا ما نظرنا إلى طبيعة الشركات التي تمت خصخصتها، سنجد أنها تنقسم إلى قسمين: شركات عامة لكنها تعمل في جو تنافسي أصلا، على الأقل مع الشركات الأجنبية. وهذه لم يتم تحويلها إلى القطاع الخاص بهدف زيادة درجة المنافسة، وإنما بهدف تحويل طبيعة الملكية وزيادة درجة كفاءة هذه الشركات. ولذلك فقد كان التحدي الحقيقي الذي واجه الحكومة في تحقيق هذا الهدف هو الشركات التي تقع في القسم الثاني، والتي تعمل في مجالات الاحتكار الطبيعي. إذ كيف سيتم إرساء قواعد المنافسة في مجالات تعتبر أصلا مجالات احتكارية مثل الغاز والكهرباء والمياه... إلخ؟.

وقد تمت أول محاولة لإرساء قواعد المنافسة في المجالات الاحتكارية عام 1980، مع تحرير خطوط الباصات السريعة عن طريق السماح للشركات الخاصة بالعمل على هذه الخطوط. وهو ما أفقد الشركة العامة – شركة National Express – احتكارها لهذه الخطوط. وبناء على ذلك، فقد تجمعت عشر شركات خاصة لمنافسة شركة National Express في الخطوط السريعة بين المدن الرئيسية. وقد أدى هذا التجمع إلى قيام شركة National Express بتخفيض أجرة السفر، وزيادة الرحلات على الخطوط المختلفة وتحسين نوعية الخدمة من خلال إدخال باصات تضم دورات للمياه، وتقدم عروضا للفيديو للمسافرين أثناء الرحلة، فضلا عن توفير خدمة تقديم المشروبات والأكلات الخفيفة. وقد صاحب كل ذلك حملة إعلانية وتسويقية ضخمة، وهو ما سمح للمستهلكين بالاستفادة من ثمار المنافسة. إلا أنه بحلول عام 1981 انخفضت القدرة التنافسية للمنافسين الجدد، بل وانتهت تماما عام 1983، وهو ما أعاد خطوط الباصات السريعة مرة أخرى إلى الاحتكار من قبل شركة National Express. وقد دفع ذلك الأمر شركة National Express إلى رفع أجرة الانتقال مرة أخرى إلى مستوياتها السابقة على دخول المنافسين الجدد، ومن ثم فشلت التجربة.

إلا أن هزيمة المنافسين الجدد لم تكن راجعة بالدرجة الأولى إلى تخفيض شركة National Express لأجرة الانتقال وتحسين مستوى الخدمة، أو لحملات

الدعاية والتسويق، وإنما إلى أن الشركة حرمت منافسيها من استخدام محطة باصات فيكتوريا Victoria Coach Station، التي تقع في قلب لندن. وهو ما يعني حرمان زبائن هذه الشركات المنافسة من سهولة تغيير الخطوط exchange. ذلك أن نسبة لا بأس بها من المسافرين تقوم بتغيير الخطوط أثناء الرحلات الطويلة[1].

وقد نبه هذا الإجراء من جانب شركة National Express الحكومة إلى خطورة استخدام الشركات العامة للتسهيلات، التي كانت مقصورة عليها قبل الخصخصة، في إجهاض مساعي الحكومة لرفع درجة المنافسة في الاقتصاد البريطاني، خصوصاً أن هناك نية لخصخصة شركات أخرى، تملك سيطرة كاملة على تسهيلات الإنتاج الخاصة بها، وبدرجة كفيلة بالقضاء على أية محاولة للمنافسة. مثال ذلك: سيطرة شركة British Telecom على شبكة كابلات الاتصالات التليفونية، وسيطرة شركة British Gas على شبكات مواسير ضخ الغاز في المملكة، وسيطرة هيئة المياه على مناطق تجميع مياه الأمطار Reservoirs، وسيطرة شركة British Rail على شبكة خطوط السكك الحديدية... إلخ.

ولتدارك هذا الوضع، قامت الحكومة بإصدار مرسوم خاص بالنقل Transportation Act، حظرت بمقتضاه على شركة National Express أن تمنع المنافسين من استخدام محطاتها، أو اتخاذ أي إجراءات من شأنها الحد من دخول منافسين جدد إلى مجال الخدمة. ولهذا السبب، أيضاً، قامت الحكومة، قبل عملية خصخصة شركة British Telecom للاتصالات، بالتصريح لشركة Mercury بإنشاء شبكة للاتصالات التليفونية. إلا أن ضخامة حجم الاستثمارات اللازمة لذلك حالت دون قيام شركة صغيرة مثل Mercury بإنشاء شبكة للاتصالات الخاصة بها. وهو ما عنى، من الناحية العملية، هزيمة شركة Mercury الناشئة أمام شركة British Telecom، التي تتمتع بشبكة ضخمة من الكابلات. وقد عمدت الحكومة مع عملية خصخصة الشركة إلى إنشاء جهاز خاص لتنظيم عملية المنافسة بين شركة British Telecom ومنافسيها، أطلق عليه اسم Office of Telecommunications (Oftel). وأعطي هذا الجهاز

(1) على سبيل المثال يشير Foster (1992) إلى أن هذه النسبة تصل إلى 24% من مستخدمي محطة Victoria Coach Station.

صلاحيات للرقابة على سياسة التسعير الخاصة بالشركة، وفحص شكاوى الجمهور، وتنظيم وتأمين عملية التنافس الحر بين الشركة وأي من منافسيها. وفي عام 1986 استطاع Oftel تمكين شركة Mercury من توصيل خطوطها إلى المشتركين لديها باستخدام شبكة الاتصالات الخاصة بشركة British Telecom برسوم مخفضة تمكن شركة Mercury من المنافسة مع الشركة الأصل. ومع ذلك، لم تستطع شركة Mercury منافسة شركة British Telecom على الخطوط الداخلية. ففي عام 1990 بلغ عدد المشتركين لديها 24 ألف مشترك فقط بالمقارنة بـ 22 مليون مشترك لدى شركة British Telecom (Chapman 1990). إلا أنه، وبدءاً من عام 1989، استطاعت شركة Mercury أن تكون منافساً قوياً في مجال المكالمات المحلية طويلة المسافة long distance، وكذلك في مجال المكالمات الدولية، حيث تقدم خدمة أفضل وبسعر أقل. وقد أدت هذه العملية إلى تغيير مفهوم الاحتكار الطبيعي، إذ أمكن فصل عنصر الاحتكار الطبيعي عن عنصر المنافسة، وذلك من خلال تحديد ما يعد احتكارا طبيعيا وما لا يعد كذلك. فبالرغم من أن شبكة الخطوط التليفونية لشركة British Telecom تمثل احتكارا طبيعيا لها، إلا أن عملية توفير الخدمة ذاتها هي مما يدخل في مجال المنافسة. وبناء على ذلك، اعتبرت شبكة مواسير الغاز لشركة British Gas احتكارا طبيعيا، بينما تدخل عمليات الإمداد بالغاز والتوزيع على المنازل، وغيرها، مما يدخل في نطاق المنافسة. والأمر نفسه ينطبق على حالة شركة الكهرباء وخطوط السكك الحديدية.

وقد أدى نجاح Oftel إلى قيام الحكومة بإنشاء أجهزة مماثلة لمراقبة الشركات التي تمت خصخصتها في مجالات الاحتكار الطبيعي، مثل Ofgas لمراقبة أعمال شركة British Gas، التي أصبحت بمقتضى شروط الترخيص الممنوح لها ملزمة بفتح شبكات مواسير الضخ الخاصة بها للمنافسين لها، فضلا عن تخصيص 10% من إنتاجها من الغاز للمنافسين. كذلك أنشأت الحكومة، عند خصخصة هيئة المياه، مكتب Ofwat، ومكتب Offer عند خصخصة شركات الكهرباء، وذلك لمراقبة أعمالها.

لقد كان إنشاء هذه الأجهزة ضرورة لتأكيد حرص الحكومة على دعم قوى السوق، حتى في حالة الشركات العاملة في مجالات الاحتكار الطبيعي. حيث أن المنافسة مع هذه الشركات بتسهيلات الإنتاج الضخمة التي تملكها مسألة صعبة. إذ أن عملية إنشاء شبكات موازية عملية مكلفة وغير جذابة للمستثمرين الآخرين. ولقد

أثبتت هذه الأجهزة في حالة شركتي الكهرباء والغاز، حيث لا توجد منافسة فعالية في الاستجابة لشكاوى المواطنين. باختصار لقد تم تحويل عمليات الرقابة والتدخل من يد الجهاز الحكومي إلى يد الأجهزة الرقابية المختصة. وقد تم تحديد أنشطة هذه الأجهزة بصورة عامة، بحيث أعطيت الحق في تقييم أعمال الشركات، وتحديد الأسعار، وفرض التزامات على الشركات لتوفير الخدمة. وبالرغم من أن التدخل اليومي في أعمال الشركات انخفض بصورة واضحة، إلا أن التدخل الدوري لإعادة هيكلة هذه المنشآت أصبح من الأمور الممكنة، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وفي الأحوال التي يحدث فيها عدم اتفاق بين الشركات والأجهزة الرقابية، يحال الموضوع إلى لجنة الاحتكارات Monopolies Commission. واستجابة منها لوجود مثل هذه الأجهزة الرقابية، أنشأت الشركات أجهزة الرقابة الخاصة بها، للعمل على تقليل درجة التدخل والرقابة من جانب الأجهزة الخارجية، ولضمان التوصل إلى أفضل النتائج معها.

وقد فكرت الحكومة، أيضا، في تدعيم المنافسة من خلال تفكيك الشركات العامة إلى عدة شركات أصغر، لتخلق بينها نوعا من المنافسة على تقديم الخدمة، خصوصا في مجالات الاحتكار الطبيعي. وقد كان أول طرح للفكرة عند خصخصة شركة British Telecom، حينما أعلنت الحكومة عن عزمها على تقسيم الشركة إلى عدة شركات، على غرار ما حدث في الولايات المتحدة الأميركية عند خصخصة شركة Bell للاتصالات التي قسمت إلى شركة AT&T وشركات Bell الإقليمية. إلا أن الفكرة رفضت على أساس أن اقتصاديات الحجم والمجال، التي تتمتع بها الشركة، تسمح لها بتوفير خدماتها لجمهور المستهلكين بتكلفة أقل عما لو قسمت إلى عدة شركات صغيرة.

كذلك أعيد طرح الفكرة عند خصخصة شركة British Airways. إلا أن الشركة قاومت فكرة التقسيم استناداً إلى أن اقتصاديات الحجم التي تتمتع بها الشركة ستدعم موقفها التنافسي خارجيا، حيث تواجه منافسة حادة من قبل شركات عملاقة يتمتع العديد منها بدعم من حكوماتها. ولذلك، لم تقم الحكومة بتقسيم الشركة، بل سمحت لها بشراء شركة British Caledonian، ثاني أكبر الشركات العاملة في مجال النقل الجوي في المملكة. أما مسألة حماية الشركات المحلية الصغيرة في المنافسة مع شركة British Airways، فقد أسندت إلى هيئة الطيران المدني Civil Aviation Authority. وبصفة عامة كانت فكرة التقسيم صعبة من الناحية العملية، ولذا فقد اكتفت الحكومة بأجهزة الرقابة المتخصصة.

جـ - **توسيع قاعدة الملكية:** هدف برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة إلى توسيع قاعدة الملكية للقطاعات العريضة من الشعب، في ما سمي بالرأسمالية الشعبية popular capitalism، وكذلك إلى إلغاء التفرقة التقليدية بين الملاك والمستخدمين، من خلال تشجيع العمال على تملك حصة في رأس مال الشركات التي يعملون فيها، والتي يتم تحويلها إلى القطاع الخاص. وقد ساعد على تبني هذا الهدف، ما حققته الحكومة من إيرادات مالية من عملية الخصخصة، جعلتها تعيد ترتيب الأولويات من خلال إعطاء هذا الهدف أولوية أعلى من الهدف التمويلي لعملية الخصخصة. ويتم توسيع قاعدة الملكية عن طريق عمليات بيع الشركات الكبرى التي تطرح أسهمها في سوق رأس المال، أو من خلال الشركات الصغيرة التي يتم بيعها لاتحادات العمال الذين يعملون فيها. كذلك هدف البرنامج إلى توسيع قاعدة الملكية، من خلال تحويل مستأجري المساكن التي تملكها المجالس البلدية council houses إلى ملاك، عن طريق السماح لهم بتملك هذه المساكن، مع منحهم خصما على القيمة السوقية للمسكن، يتحدد بحسب المدة التي قضاها المستأجر في المسكن. ففي الفترة من 1979 إلى 1988 تم بيع مليون مسكن مملوكة للمجالس البلدية، من خلال ما أسمي بـ «حق الشراء» بلغت القيمة السوقية لها عند التقييم 20 مليار جنيه استرليني لم تحصل الحكومة منها سوى على 15 مليار جنيه.

وقد ترتب عن عمليات البيع الرئيسية زيادة هائلة في أعداد مالكي الأسهم من العمال والجمهور. فعلى سبيل المثال أدت عملية خصخصة بنك Trustees Savings Bank وشركة British Gas إلى جذب حوالي 3 ملايين شخص كمالكين للأسهم لأول مرة (H.M.T. 1990). كما أدت عمليات الخصخصة إلى أن يصبح حوالي 90% في المتوسط من العمال مالكين لأسهم في الشركات التي يعملون فيها عند خصخصتها.

وترجع البداية الحقيقية للتحول نحو «الرأسمالية الشعبية» إلى عام 1984، عندما بدأت عملية خصخصة شركة British Telecom. فقد كان من الممكن بيع الشركة إلى مجموعة من المستثمرين، إلا أن الحكومة فضلت طرح أسهمها للجمهور، وهو ما أدى إلى أن يصبح حوالي مليون شخص مالكين للأسهم لأول مرة في حياتهم. وبالرغم من أن عملية خصخصة بنك Trustees Savings Bank تمت بهدف جذب مليون مساهم آخر، إلا أن عمليات التخصيص أسفرت عن تمليك 3

ملايين مساهم في البنك، في ما كانت هناك طلبات من حوالي 5 ملايين مساهم في شركة British Gas. وبصفة عامة فقد قفزت أعداد مالكي الأسهم من الأفراد في المملكة من 3 ملايين إلى 11 مليوناً عام 1992 (Grout 1995). وقد ساعدت على جذب هذه الأعداد الهائلة حملات الإعلان المكثفة في وسائل الإعلام المختلفة، والتوزيع المجاني لنشرات المعلومات ونماذج الاكتتاب، برسوم بريد مدفوعة مقدما Free Post، على كل منزل في المملكة تقريبا.

وفي معظم حالات الخصخصة، حدثت زيادة هائلة في عمليات الاكتتاب عن القدر المطروح من الأسهم Oversubscription. مثال ذلك ما حدث في حالة شركة Rolls Royce، وشركة British Telecom وبنك Trustees Savings Bank وشركة British Gas وشركة British Airways... وغيرها. وفي هذه الحالات، قامت الحكومة، تحقيقا لهدف توسيع قاعدة الملكية، بإعطاء أولوية في التخصيص للأفراد الذين قاموا بالاكتتاب في عدد صغير من الأسهم، هذا فضلا عن إعطاء الأولوية للعمال في عملية التخصيص، كما سترد الإشارة لاحقا.

ورغبة من الحكومة في تحفيز المستثمرين على الاحتفاظ بالأسهم، قامت بمنح مزايا للمساهمين الذين يحتفظون بأسهمهم لمدة معينة. مثال ذلك: منح المساهمين الذين يحتفظون بأسهمهم لمدة 3 سنوات أسهما مجانية تتراوح بين 1-10 أسهم، تحدد على أساس ملكية المساهم من الأسهم المحتفظ بها. وقد حدث ذلك عند خصخصة شركة British Telecom وشركة British Gas وهيئة British Airport Authority وشركة British Petroleum. ومن المزايا الأخرى للمساهمين في شركتي British Telecom و British Gas منح المساهمين إيصالات سداد مجانية vouchers لمساعدتهم في دفع فواتير استهلاك الغاز والتليفون في منازلهم.

كذلك قامت الحكومة، رغبة منها في منع المضاربة على المساكن التي تمت خصخصتها، باشتراط ألا تتم عملية إعادة البيع إلا بعد مرور 3 سنوات من تاريخ الشراء.

د – زيادة القدرة التمويلية وتخفيض الإنفاق العام: كانت الحكومة البريطانية تنظر دائما، وبقلق، إلى تزايد احتياجات الاقتراض للقطاع العام وبصفة خاصة من قبل جناح النقديين في حزب المحافظين. ولذلك نظر إلى برنامج الخصخصة على أنه وسيلة لتخفيض احتياجات الاقتراض للقطاع العام، ومنع مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الاستثمارات crowding out.

إلا أن هناك ادعاء بأن الهدف التمويلي لبرنامج الخصخصة كان ثانويا، أو تحقق بشكل عرضي. إذ من الطبيعي، مع تزايد عمليات الخصخصة، أن تتزايد حصيلة الحكومة من الأموال. وبتراكم الإيرادات الضخمة من عمليات البيع، صار ينظر إلى برنامج الخصخصة في إطار آثاره الاقتصادية الكلية marcoeconomic على الاقتصاد البريطاني. كما أن هذه الإيرادات ساعدت أيضا في تقديم هدف توسيع الملكية على هدف التمويل من حيث الأولوية. ولذلك قامت الحكومة بتسعير أسهم الشركات التي تمت خصخصتها بأقل من قيمتها الحقيقية. وأخذت الحكومة تتحول عن نظام بيع الأسهم، من خلال قبول العطاءات، إلى بيع الأسهم، من خلال طرحها في سوق رأس المال بأسعار محددة، تعلم أنها أقل من الواقع. بل لم تحصل الحكومة، في بعض حالات الخصخصة، على أية أموال، أو كان نصيبها ضئيلا. على سبيل المثال: احتفظت الصناعات الأم بحوالي 800 مليون جنيه استرليني من إيرادات عمليات البيع. كما تم بيع شركة National Freight Company بمبلغ 53 مليون جنيه استرليني لم تحصل الحكومة منها سوى على مبلغ 6 ملايين جنيه. أما الباقي فقد استخدم في دعم صندوق المعاشات للعاملين في الشركة (Foster 1992).

ويوضح الجدول رقم (1) إيرادات عمليات الخصخصة في الفترة من 1979 إلى 1990، التي بلغت 27686 مليون جنيه، عدا الأموال التي تم الاحتفاظ بها لصالح الصناعات الأم.

جدول رقم (1)

إيرادات عمليات خصخصة الشركات العامة في المملكة المتحدة

مليون جنيه استرليني

1983/82	1982/81	1981/80	1980/79	اسم الشركة
	64			Amersham International
64				Associated British Ports
	8		267	British Aerospace
	44			British Sugar Corp.
334				Britoil
	181			Cable & Wireless

تابع جدول رقم (1)

إيرادات عمليات خصخصة الشركات العامة في المملكة المتحدة

اسم الشركة	1980/79	1981/80	1982/81	1983/82
National Enterprise Board Holdings	37	83	2	
National Freight Consortium			5	
أخرى	64	84	189	75
الإجمالي	377	210	493	455
اسم الشركة	**1984/83**	**1985/84**	**1986/85**	**1987/86**
Associated British Ports		51		
British Aerospace			347	
British Airways				430
British Gas				1820
British Gas Debt				750
British Petroleum	543			
British Telecom		1358	1246	1081
British Telecom Loan Stock		44	61	53
British Telecom Preference Shares				250
Britoil	293		426	
Cable & Wireless	263		577	
Enterprise Oil		384		
National Enterprise Board		168	30	34
أخرى	39	45	20	37
الإجمالي	1139	2050	2407	4407
اسم الشركة	**1988/87**	**1989/88**	**1990/89**	
British Airport Authority	538	689		

تابع جدول رقم (1)
إيرادات عمليات خصخصة الشركات العامة في المملكة المتحدة
مليون جنيه استرليني

اسم الشركة	1980/79	1981/80	1982/81	1983/82
British Airways	419			
British Gas	1758	1555		
British Gas Debt		250	400	
British Petroleum	863	3030	1370	
British Steel		1138	1280	
British Telecom Stock	23	85		
British Telecom Preference Shares	250	250		
General Practice Finance Corp.		7		
Plant Breeding Institute	65			
Rolls Royce	1028	3		
Royal Ordnance	186			
Water Plcs.			500	
أخرى	14	8	30	
الإجمالي	5140	7075	3580	

المصدر: HMT. 1990

هـ – **أهداف أخرى:** فضلاً عن الأهداف السابقة، سعت الحكومة البريطانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، وبخاصة تقوية وتوسيع نطاق سوق الأوراق المالية، عن طريق زيادة حجم الأوراق المالية المصدرة والمتداولة في السوق. كما هدف البرنامج إلى كسر شوكة نقابات العمال، وتخفيض الاتجاه نحو الإضراب عن العمل، بتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص. فقد كانت السيدة تاتشر أشد رؤساء الوزراء البريطانيين حزماً مع نقابات العمال، وبصفة خاصة مع

عمال الفحم. بل لم يجد المحافظون أية غضاضة في إغلاق عدد هائل من مناجم الفحم في المملكة، في إطار سياسة الخصخصة، بحجة عدم اقتصادية الإنتاج. وقد سار حزب العمال نفسه في هذا الاتجاه، خصوصا أن إضرابات العمال هي التي أطاحت بحكومته عام 1979. فقد تم تعديل النظام العام للتصويت داخل الحزب، بإدخال نظام «الصوت الواحد للفرد الواحد» بدلاً من تجميع الأصوات في يد رئيس نقابات العمال، الذي كان ينظر إليه كأهم شخصية في مؤتمرات الحزب، نظراً لحجم الأصوات التي في يده.

إلا أن البعض يرى أن عملية الخصخصة لم تكن السبب الأساسي في ضعف قوة نقابات العمال في المملكة المتحدة. ذلك أن حكومة مارغريت تاتشر كانت قد أصدرت مجموعة من القوانين الخاصة بالعمالة، على مدى الفترة 1980-1984، لإعادة إصلاح نقابات العمال. ومن ثم، فإن الخصخصة لعبت دوراً مكملاً لاستراتيجية الحكومة في إعادة هيكلة العلاقات الصناعية في المملكة (Mitchell 1990).

من ناحية أخرى، لم يخل برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة من بعض الأهداف السياسية لحزب المحافظين. ذلك أن هناك من يرى أن اتجاه الحكومة نحو «الرأسمالية الشعبية» فضلاً عن تمليك المستأجرين لمساكنهم، كان في الأساس لتحقيق أهداف سياسية وليست اقتصادية. فالدوافع نحو تبني هذه السياسة تمثلت بصفة خاصة في تلطيف حدة العداء نحو الرأسمالية، والقضاء على القاعدة التصويتية لحزب العمال المعارض (Heald 1989). ويرى المحللون أن نتائج انتخابات 1987 تأثرت بصورة واضحة بسياسة «الرأسمالية الشعبية». ولذلك بدأت حكومة الظل لحزب العمل، منذ ذلك العام، في قبول «منطق الرأسمالية الشعبية» بعد أن كانت تهدد في بداية العقد بإعادة تأميم الصناعات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، ومن دون تعويض.

آليات الخصخصة

استخدمت الحكومة طرقا عدة لتحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص. فقد بيعت مجموعة من الشركات الصغيرة المملوكة للحكومة مباشرة، إلى شركات أخرى. مثال ذلك: شركة International Aeradio التي بيعت إلى شركة Standard

Telephon، وشـركة Sealink الـتي بيعـت إلـى شـركة British Ferries، وشـركة British Airways Helicopter الـتي بيعت إلى شركة SDR Heliocopter وشركة General Practice Finance Corporation الـتي بيعـت إلـى شـركة Norwich Union Life Insurance Society وغيرها.

كذلك بيعت مجموعة من الشركات بالكامل، إلى العمال أو إلى اتحاد من الإدارة والعمال، مثلما حدث في حالة خصخصة شركة National Freight Company وبعض شركات British Ship Builders.

أما في الأحوال التي كانت الحكومة تمتلك فيها جزءا من الأسهم، فقد قامت الحكومة، أحيانا، ببيع حصتها في الأسهم إلى مؤسسات استثمارية، مثلما حدث في حالة شركة British Sugar Group.

وبالنسبة لعمليات الخصخصة الرئيسية، فقد كان من الصعب التصرف فيها بالبيع مباشرة إلى شركات أخرى، أو مؤسسات استثمارية، ليس لصعوبة إيجاد مثل هؤلاء المستثمرين من الناحية العملية، ولكن لأن ذلك لن يكون مقبولا من الناحية السياسية، خصوصا أن اتباع هذا الأسلوب سيعني ضرورة اللجوء إلى المستثمرين الأجانب في حالات عمليات الخصخصة الضخمة. ذلك أنه يصعب تصور أن تتم خصخصة شركات عملاقة مثل British Telecom و British Gas و British Steel، من غير أن يصل الجانب الأكبر من أسهمها إلى الجمهور، وإلا وقعت الحكومة فريسة الانتقاد والاتهام بأنها مكنت مجموعة صغيرة من المستثمرين من السيطرة على مشروعات ذات طبيعة احتكارية، ومن ثم منحها ترخيصا بتحقيق أرباح احتكارية. كذلك حرصت الحكومة على تقديم عملية الخصخصة إلى جمهور الناخبين، كمثال للرأسمالية الشعبية popular capitalism. فضلا عن ذلك، فإن تشجيع تملك الجماهير للأسهم يقلل من الحاجة إلى طرح أسهم الشركات في الخارج. وبالتالي، تجنب السيطرة الأجنبية على الشركات التي تتم خصخصتها.

أما أسلوب تسعير الأسهم، فقد تم بطريقتين: أما بتحديد سعر محدد للسهم في سوق رأس المال أو بقبول العطاءات على أسعار الأسهم. وقد بدأت الحكومة

في انتهاج أسلوب قبول العطاءات على أسعار الأسهم عند حد أدنى للسعر في عام 1983، وكذلك في الأحوال التي كانت الحكومة تطرح فيها أسهمها للبيع في الخارج. فقد كانت الأسهم المطروحة في الخارج تباع عن طريق قبول العطاءات. مثال ذلك ما حدث عند بيع 32% من أسهم شركة British Petroleum. وفي ما عدا عملية قبول العطاءات على أسهم هيئة British Airport Authority في عام 1987، فإنه، ومع نهاية عام 1984 توقفت الحكومة عن استخدام أسلوب قبول العطاءات، مع تفضيل عملية الطرح المباشر للأسهم على الجمهور للاكتتاب. إلا أن أسلوب الطرح المباشر، وبأسعار أقل من الواقع، أدى إلى تحقيق المكتتبين لأرباح كبيرة على نحو ما سنرى. وباستثناء شركات Cable & Wireless و Britoil و Enterprise Oil، فقد كانت أسعار إرساء العطاءات أعلى من الحد الأدنى للسعر الذي حددته الحكومة، وهو ما يعني أن أسلوب قبول العطاءات كان سيساعد الحكومة على الوصول بأسعار الأسهم إلى مستوى قريب من سعر السوق وتلافي عمليات المضاربة على الأسهم. على أننا ينبغي ألا ننسى أن أسلوب قبول العطاءات يصعب تطبيقه في حالة عمليات الخصخصة الضخمة.

وقد أولت الحكومة البريطانية في البداية اهتمامها لتدعيم قوى السوق، بهدف تهيئة الأرضية، التي تعمل عليها هذه المشروعات، مع مناخ برنامج الخصخصة. ففي عام 1978 تم إصدار ما يسمى بالورقة البيضاء white paper، التي أكدت على تقديم اعتبارات الربحية على اعتبارات التسعير، وأدخلت معايير للحكم على أداء الشركات، من حيث تكاليف الإنتاج لديها، وإرساء قواعد الرقابة على عمليات التمويل.. الخ. أما في بداية الثمانينات، فقد كان هناك تأكيد على إزالة التشريعات التي تضمن الوضع الاحتكاري للقطاع العام، من أجل زيادة درجة المنافسة في مجالات متعددة، وبصفة خاصة في مجالات الاتصالات والطاقة والنقل والخدمات الصحية والتليفزيون.. الخ.

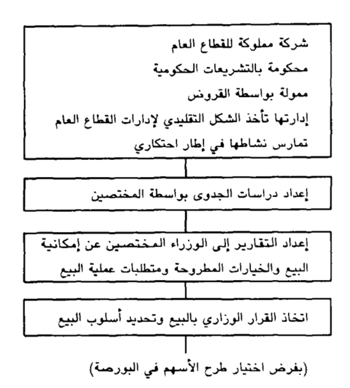
ووجهت الحكومة اهتماما كبيرا، وفي التوقيت المناسب، لعملية الخصخصة. فقد تم بيع شركة British Telecom في الوقت الذي كانت الشركة تحتاج للقيام بقدر ضخم من الاستثمارات لتطوير عمليات الاتصال الآلي. وبالتالي، تم تحويل هذه الاستثمارات إلى القطاع الخاص. كما تم تقديم عمليات

بيع شركة British Petroleum عن شركات المياه لأسباب خاصة بهذه الأخيرة، التي كانت تحتاج إلى إعداد دقيق وتخطيط جيد. كذلك كان لا بد من إيجاد حل لالتزام الحكومة نحو محطات الطاقة النووية، قبل عملية خصخصة شركات الكهرباء. وحرصت الحكومة، أيضاً، على تقديم المشروعات العامة للجمهور، وهي في مركز مالي متين، لتضمن أن تجد لها قبولاً لدى المستثمرين من الجمهور ولضمان سهولة تحول هذه الشركات إلى القطاع الخاص عند بيعها، ضماناً لزيادة قدرتها على المنافسة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عملية بيع شركة British Airways. ففي إبريل من عام 1979 تم الإعلان عن نية حزب المحافظين خصخصة الشركة. ولذلك تم إنشاء هيئة الطيران المدني لتحويل شركة British Airways إلى شركة قابلة للبيع. إلا أن النتائج السيئة التي حققتها الشركة في عام 1980 جعلت عملية الخصخصة مسألة شبه مستحيلة في المستقبل القريب، ولذلك فقد تم تغيير إدارة الشركة في فبراير 1981، بعد مدها بمدير جديد هو السير "John King" (أصبح لوردا في ما بعد). الذي أعلن في سبتمبر من العام نفسه عن خطته لإحياء الشركة، عن طريق الخفض الكبير في الطاقة الانتاجية والعمالة والأنشطة الهامشية. فقد تم تخفيض عدد العمال بنسبة 20%، وهو ما مكن الشركة من تحقيق فائض أعمال صغير. إلا أن التعويضات الضخمة التي دفعتها الشركة للعمال، وغيرها من التكاليف التي تحملتها لقاء عمليات الإهلاك، جعلت الشركة تتكبد خسائر بلغت 541 مليون جنيه استرليني، قبل أن تبدأ الشركة في تحقيق أرباح اعتبارا من عام 1982. وقد تم تأجيل عملية البيع عدة مرات، نتيجة بعض المشكلات المالية، وكذلك بعض المشكلات القانونية مع المنافسين أمام المحاكم الأميركية، حتى شهر يناير 1987 عندما بدت الشركة في أفضل صورة تم بيع الشركة.

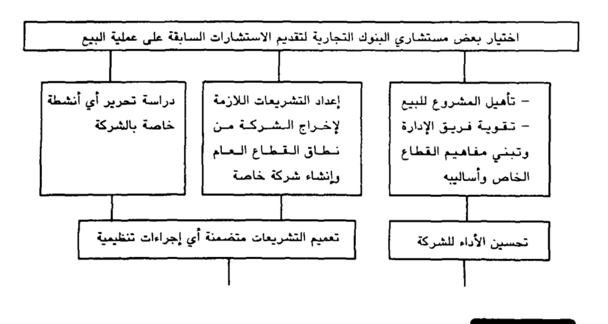
كما حرصت الحكومة، على الحصول على أعلى المستويات من الاستشارات الفنية من الخبراء والمستشارين، قبل وأثناء عمليات الخصخصة. ففي جميع الأحوال، استعانت الحكومة بالأطراف الآتية في كافة عمليات الخصخصة: (1) وسطاء ماليون. (2) مستشارون ماليون. (3) مستشار قانوني. (4) مراجعون. (5) سماسرة أوراق مالية.

وفي ما يلي نموذج لخطوات عملية الخصخصة لشركة ما في المملكة المتحدة[2].

المرحلة الأولى



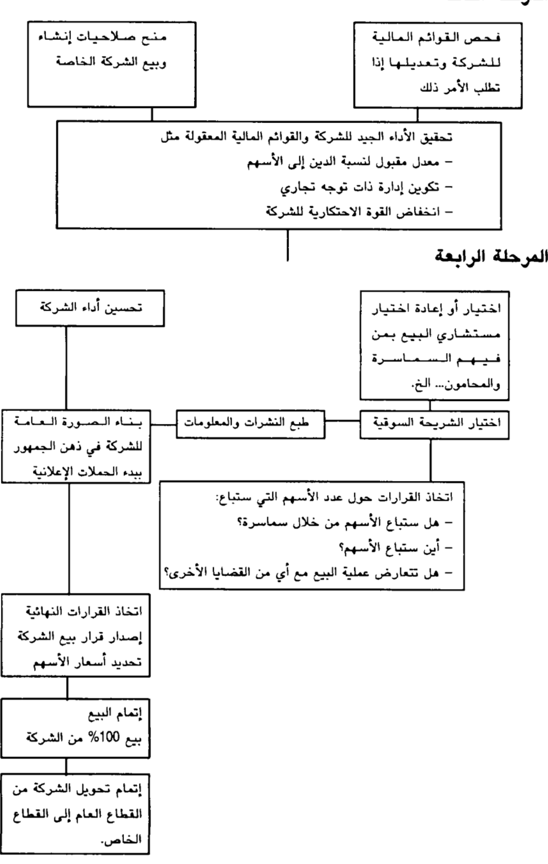
المرحلة الثانية



(2) على أساس العرض المقدم في H.M.T. (1990).

المرحلة الثالثة

المرحلة الرابعة



ويشير Grimstone (1990) إلى أن إتمام هذه الخطوات يستغرق ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات.

الخصخصة والعمال

أعطى برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة مزايا لكل العمال، في كافة الشركات التي تمت خصخصتها، تقريبا. وقد كان الهدف من إعطاء هذه المزايا هو مد العمال بالشعور أنهم مالكون حقيقيون في الشركات التي يعملون فيها، وهو ما قد يقلل من مطالبات العمال بأجور أعلى، أو حتى إظهار رغبة أقل في الإضراب عن العمل. وبالرغم من أن معظم عمليات الخصخصة تمت من خلال سوق رأس المال، أو على الأقل عمليات الخصخصة الكبرى، فإن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لتشجيع العمال على المشاركة في عملية الخصخصة، ضمانا لحصولهم على النصيب المقرر لهم في الشركات التي تمت خصخصتها. بل، وفي بعض الأحوال، قامت الحكومة ببيع الشركات بالكامل لاتحاد من العمال والأداريين بها. ومن الإجراءات التي تمت في هذا الصدد:

1 – منح العمال أسهماً مجانية في الشركات التي يعملون فيها حتى حد معين. على سبيل المثال، فقد حصل كل عامل في شركة British Gas على ما قيمته 70 جنيهاً استرلينياً بالإضافة إلى 2 جنيه استرليني عن كل سنة قضاها في خدمة الشركة. كذلك قامت شركة British Telecom بتوزيع 18 مليون جنيه في صورة أسهم مجانية على 230 ألف عامل في الشركة.

2 – منح العمال أسهما مجانية تتناسب مع عدد الأسهم التي قاموا بشرائها بالفعل، حتى حد معين. مثال ذلك، ما قامت به الحكومة مع عمال شركة British Gas، حيث قامت بإعطاء عمال الشركة الذين تقدموا بشراء أسهم، سهمين في مقابل كل سهم تم تخصيصه، بحد أقصى قيمته 300 جنيه استرليني من الأسهم المجانية.

3 – منح العمال خصما على سعر الإصدار للأسهم حتى حد معين. على سبيل المثال: تم منح عمال شركة British Gas خصما مقداره 10% بحد أقصى مقداره

2000 جنيه استرليني، بينما منح العمال في شركة Northumbria للمياه الخصم نفسه على مشترياتهم من الأسهم بحد أقصى 5000 جنيه استرليني.

4 – إعطاء العمال الأولوية في عملية تخصيص الأسهم في الشركات التي يتم خصخصتها، حتى حد معين، مثال ذلك، ما حدث في عملية خصخصة شركة Northumbria حيث سمح للمكتتبين من خارج المنطقة بالحصول على 100 سهم فقط كحد أقصى. كذلك فقد كان الحد الأقصى للأسهم المخصصة لقاطني 200 Northumbria سهم للفرد. أما العمال فقد كان من حقهم الاكتتاب في 5000 سهم.

كانت هذه الإجراءات جزءاً من أهداف الحكومة من وراء عملية الخصخصة، بتوسيع قاعدة الملكية وحث المستثمرين الصغار على المشاركة في عملية الخصخصة، فضلا عما كان لهذه الإجراءات من مردود سياسي على حزب المحافظين، وبصفة خاصة خلال فترة الثمانينات.

إلا أن هناك شواهد تشير إلى قيام العمال، في ما بعد، بالتصرف في هذه الأسهم للاستفادة من فروق الأسعار بين سعر الشراء وسعر السوق. ويرى Chapman (1990) أن العمال أخطأوا عندما لم يقوموا ببيع هذه الأسهم إلى زملاء العمل، أو إلى نقابات العمال، حتى يحتفظ العمال بتأثيرهم على إدارات هذه الشركات والمحافظة على قوتهم التصويتية.

الخصخصة والربحية

تشير إحصاءات أرباح الشركات التي تمت خصخصتها، إلى حدوث ارتفاع واضح في أرباحها، وبصفة خاصة في الأعوام التالية لعملية الخصخصة. كذلك، فقد تمكن المستثمرون من الحصول على عوائد مرتفعة على استثماراتهم، بصورة تزيد عن العائد المتوسط في سوق الأوراق المالية. ويوضح الجدول رقم (2) الأرباح المحققة بواسطة الشركات، قبل وبعد عملية الخصخصة. ومن الجدول نلاحظ الزيادة المضطردة في أرباح هذه الشركات وهو ما قد يعزى إلى عملية الخصخصة، وارتفاع كفاءة الشركات بتحويلها إلى القطاع الخاص. ويرد أنصار عملية الخصخصة على من يهاجمون الحكومة، ويتهمونها بأنها تسببت في ضياع

أموال هائلة على الخزانة نتيجة عملية تقييم أسهم الشركات بأقل من القيمة الحقيقية لها، بالقول أن عملية الخصخصة ترتبت عنها زيادة هائلة في إيرادات الحكومة من الضرائب على أرباح الشركات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، بصورة تفوق الإيرادات التي كانت تحصل عليها من الشركات المؤممة التي تحقق أرباحا.

جدول رقم (2)

أرباح الشركات التي تمت خصخصتها(*)

مليون جنيه استرليني

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	اسم الشركة
236	161	182	150	120	82	84	70	52	50	British Aerospace
356	340	287	245	190	156	89	64	61	59	Cable & Wierelss
26	22	18	17	14	12	9	4	4	6	Amersham International
67	47	37	27	17	12	10	4	-	-	National Freight Consortium
-	404	134	731	650	550	486	429	209	-	Britoil
-	38	29	17	7	15	6	10	12	22	Associated British Ports
-	72	3	111	139	83	-	-	-	-	Enterprise Oil
48	97	121	121	92	50	10	32	47	-	Jaguar
2292	2067	1810	1480	990	1103	936	570	424	-	British Telecom
1008	1058	782	712	-	-	-	-	-	-	British Gas
228	162	195	191	-	-	-	-	-	-	British Airways
168	156	120	81	-	-	-	-	-	-	Rolls Royce
136	90	84	72	-	-	-	-	-	-	British Airport Authority

المصدر:

HMT. 1990

* يوضح الخط الأرباح قبل وبعد الخصخصة

بيد أن هناك من يعترض على كون هذه الأرباح مرتبطة بطبيعة الملكية. ففي ظل الوضع الاحتكاري للشركات المحولة للقطاع الخاص، لا تصبح الأرباح دليلا جيدا على الكفاءة. فمن الممكن أن ترتفع الأرباح نتيجة لاستغلال القوة الاحتكارية لهذه الشركات. كما يشير Bishop & Thompson (1993) إلى أن النمو في هذه الأرباح كان مرتبطا بطبيعة الصناعة، وليس بطبيعة الملكية. فبالرغم من أن أسرع معدلات النمو كانت في حالتي شركة British Telecom وشركة British Gas، إلا أن هذا النمو كان أكثر ارتباطا بظروف الصناعة. أما الشركات التي نمت بصورة أسرع، بعد عملية الخصخصة، مثل Amersham و Cable & Wireless، فقد كانت تنمو أيضا قبل خصخصتها. هذا، ويركز Bishop & Thompson على أن هناك نموا منخفضا خلال السبعينات في إنتاجية العمل بصفة عامة، في مشروعات القطاع العام، مقارنة بباقي قطاعات الاقتصاد البريطاني. أما في الثمانينيات فقد زادت الانتاجية في الاقتصاد ككل، وإن كانت معظم الزيادة ملحوظة بشكل واضح في حالة مشروعات القطاع العام، بسبب عمليات إحلال عوامل الانتاج factor substitution، وبصفة خاصة للدور الذي لعبته التكنولوجيا والاستخدام الأفضل لاقتصاديات المجال. فعلى سبيل المثال، تزامنت الزيادة في الطلب على الغاز مع توافر مصادر منخفضة التكلفة للضخ في بحر الشمال، أدت إلى استفادة شركة British Gas من اقتصاديات المجال في التوزيع في الثمانينات. كما أن التحسن السريع في تكنولوجيا الطيران مكّن شركة British Airways من تحقيق نمو سريع في الانتاجية. وكذلك كانت عملية إحلال العوامل واضحة في حالة صناعات الفحم والصلب والسكك الحديدية والتي راح ضحيتها عدد كبير من العمال. ولذلك يرى Bishop & Thompson أن التغير في الأداء لا يمكن أن نربطه، بسهولة، بالتغير في الملكية. إلا أنه يرد على ذلك بأن أثر هذه العوامل لا بد أن يكون تدريجيا، وعلى مدى أطول مما توضحه الإحصاءات المعروضة في الجدول. وبالتالي، فإن الزيادة الواضحة في الربحية، بعد عملية نقل الملكية، لا بد أن تعزى إلى متغير ما، حدث في هذه السنوات بالذات، وهو ما يشكك في الادعاء بعدم وجود علاقة بين تغير الملكية وأداء الشركات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص.

السيطرة الأجنبية واعتبارات الأمن القومي

لم يكن اتباع سياسة الخصخصة في المملكة المتحدة يعني أن تقوم الحكومة بتسليم كافة أمور قيادة قطاعات الأعمال والخدمات إلى القطاع الخاص،

بالرغم من كون اقتصاد المملكة المتحدة اقتصادا مفتوحا، وإنما احتفظت الحكومة لنفسها ببعض الحقوق، لضمان تحقيق بعض الأهداف العامة. مثال ذلك: احتفاظ الحكومة بحق تعيين مجلس إدارة الشركات التي تتم خصخصتها. وكذلك احتفظت الحكومة بملكية بعض الأسهم ذات الطبيعة الخاصة جدا، هذا فضلا عن قدرتها على ممارسة ضغوطا غير رسمية على هذه الشركات، حتى في حالة تحولها إلى القطاع الخاص.

إلا أنه من الأمور الجديرة بالاهتمام، دراسة احتفاظ الحكومة لنفسها ببعض الأسهم الخاصة. ففي بعض الحالات احتفظت الحكومة بسهم واحد من أسهم الشركات المباعة أطلق عليه اسم «السهم الخاص». وأحياناً يطلق عليه اسم «السهم الذهبي» Golden Share. وتوحي تسمية هذا السهم بأنه سهم يختلف عن باقي الأسهم في القوة غير العادية التي يتمتع بها حائز السهم (الحكومة)، في مواجهة باقي حملة الأسهم. إذ يفرض «السهم الذهبي» قيوداً صارمة على المساهمين الآخرين، وبصفة خاصة تجاه حقهم في التملك أو التصرف في ممتلكاتهم من الأسهم. ولا يعني ذلك أن ملكية «السهم الذهبي» دائمة، وإلا فقدت السياسة جانباً كبيراً من مبرراتها. ففي معظم الحالات، كانت ملكية «السهم الذهبي» لفترة محدودة تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، حسب الحالة والهدف من ملكية السهم. أما في الحالات الخاصة جدا، فقد احتفظت الحكومة بملكية دائمة للسهم الذهبي.

ويضع «السهم الذهبي» قيودا تشمل الحد الأقصى الذي يسمح بتملكه لمساهم واحد، أو مجموعة من المساهمين تعمل بينها بشكل مباشر أو غير مباشر وتحديده بـ 15% من الأسهم كحد أقصى. كذلك يضع قيودا تشمل تحديد الحد الأقصى الذي يسمح للأجانب بتملكه بـ 15% من مجموع الأسهم المصدرة، بعدها تتدخل الحكومة لإعادة الأمور إلى نصابها. على سبيل المثال، بالرغم من أن الهدف العام لملكية «السهم الذهبي» هو وضع حدود قصوى لملكية الأسهم، إلا أن الشروط الخاصة لشركة Sealink للعبارات Ferries تضمنت منع المساهمين من تصفية الشركة أو أن يبيعوا أكثر من 25% من أسطول الشركة من العبارات أو أن يقوموا بتقسيم الشركة من غير موافقة وزير الدولة للمواصلات.

كذلك تتعدد الأسباب التي جعلت الحكومة تلجأ إلى الاحتفاظ بالسهم الذهبي. فمن هذه الأسباب مساعدة الشركة في التحول بسهولة إلى القطاع

الخاص، وإتاحة الفرصة لإدارات هذه الشركات لكي تتكيف مع ظروف المنافسة في السوق. وكذلك حماية الشركة من أن تقع في يد مستثمرين من الخارج، خصوصا من أميركا واليابان. على سبيل المثال: احتفظت الحكومة بالسهم الذهبي في شركات المياه العشر للحيلولة دون سيطرة الفرنسيين على هذه الشركات، والذين أبدوا اهتماما خاصا بشركات المياه الإنكليزية أثناء عملية الخصخصة.

لكن استخدام «السهم الذهبي» لم يكن فقط للحيلولة دون السيطرة الأجنبية، بل استخدم أيضا في مواجهة تصاعد الحركات القومية الانفصالية داخل المملكة. على سبيل المثال، وفقا لشروط «السهم الذهبي» في شركات المياه العشر، لا يجب أن يحتفظ أي مساهم بأكثر من 15% من الأسهم، في أي من الشركات العشر خلال الخمس سنوات الأولى. أما في الخمس سنوات التالية، فيسمح بتجاوز الحد الأقصى للملكية، ولكن بشرط موافقة 75% من المساهمين. إلا أنه في حالة شركة مياه ويلز Wales، احتفظت الحكومة بسهم دائم في هذه الشركة بالذات، خشية تصاعد «الحركة القومية الويليشية» التي تدعو إلى الانفصال عن المملكة، خصوصا أن هناك كمية كبيرة من المياه تسقط على جبال ويلز.

كما كانت اعتبارات الأمن القومي أحد أهداف احتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي في الشركات ذات الطبيعة الاستراتيجية. فقد حرصت الحكومة على إبقاء ملكية الشركات ذات التكنولوجيا المتقدمة، والصناعات الاستراتيجية، تحت السيطرة الوطنية. مثال ذلك شركات British Aerospace و Cable & wireless و Rolls Royce. كذلك احتفظت الحكومة بهذا «السهم» لاعتبارات استراتيجية كتسهيل مهمة الحكومة في إدارة الأزمات. على سبيل المثال: استطاعت الحكومة البريطانية، أثناء حرب فوكلاند مع الأرجنتين، تحويل بعض عبارات القنال الإنجليزي التابعة لشركة Sealink إلى شمال الأطلنطي لنقل الجنود والمعدات. ولولا احتفاظ الحكومة بالسهم الذهبي، لاحتاج الأمر إلى إصدار تشريع خاص يمكنها من القيام بذلك (Chapman 1990).

وحتى الآن، لم تستخدم الحكومة حقها من خلال «السهم الذهبي». بل على العكس من ذلك، فقد سمحت الحكومة بذوبان عدد من الشركات التي تحتفظ فيها بسهم ذهبي في شركات أخرى. بل سمحت أيضا ببيع عدد من الشركات التي تمت خصخصتها إلى شركات أجنبية. وكمثال على الحالة الأولى، قامت شركة British

Petroleum بشراء شركة Britoil بالكامل، بالرغم من معارضة الحكومة التي كانت لديها الاعتراضات على العرض المقدم من British Petroleum، ومع ذلك لم تستخدم الحكومة حقها في التصويت ضد عملية البيع، ربما لأنها تملك أصلا سهما ذهبيا في شركة British Petroleum. أما في الحالة الثانية، فقد تخلت الحكومة عن سهمها الذهبي تماما في شركة Jaguar، حينما تنافست كل من شركتي Ford وGeneral Motors الأميركيتين على شرائها، وتم إرساء العملية على شركة Ford. ومع أن هناك اتجاها متزايدا لدى الشركات الفرنسية لشراء كميات متزايدة من أسهم شركات المياه البريطانية، ومع ذلك لم تستخدم الحكومة «السهم الذهبي» حتى الآن.

الجوانب السلبية لبرنامج الخصخصة

لم تكن عملية الخصخصة تسير وفق برنامج محدد منذ البداية، كما لم تكن الأهداف واضحة عند بدء رسم البرنامج، كما سبقت الإشارة. ولذلك، وقعت الحكومة في مجموعة من الأخطاء التي كانت موضع انتقاد لها. وفي ما يلي عرض مختصر لهذه الجوانب:

تركز الانتقاد الرئيسي للحكومة على أسلوب تسعيرها لأسعار الأسهم. فقد تم بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيم السوقية لها. إذ كان من الصعب من الناحية العملية أن تقوم الحكومة بتحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق، في ظل عدم وجود أي تعامل سابق في أسهم الشركات العامة، أو عدم وجود شركات مثيلة تتداول أسهمها في سوق رأس المال. ولذلك لم تكن عملية التسعير سهلة.

والواقع أنه لم تكن هناك مشكلة في حالة المشروعات الصغيرة، لأن الحكومة كانت تلجأ إلى أسلوب المزايدة، من خلال قبول العطاءات حول الأسهم. أما في حالة المشروعات الضخمة، فقد كان لا بد من اللجوء إلى سوق رأس المال. وقد مالت الحكومة إلى تحديد أسعار أقل من القيمة الحقيقية للأسهم، لعدة أسباب، منها: رغبة الحكومة في تشجيع صغار المستثمرين والعمال على الاكتتاب، بهدف توسيع قاعدة الملكية. كما حرصت الحكومة على ألا يكون السعر مرتفعا، حتى لا يؤدي ذلك إلى فقدان المصداقية في الحكومة أو في برنامج الخصخصة.

ويمكن التعرف إلى درجة تقييم الأسهم بأقل من الواقع، من خلال مقارنة الرسملة السوقية market capitalization (القيمة الرأسمالية لأسهم الشركة في سوق الأوراق المالية) للمشروعات، التي تمت خصخصتها في أول يوم أو أول أسبوع من بدء عمليات التعامل في أسهمها في سوق الأوراق المالية. فهناك من يدّعي أن الأداء الجيد لأسهم الشركات التي تمت خصخصتها في سوق الأوراق المالية، إنما يرجع في الأساس إلى عملية التسعير بأقل من القيمة الحقيقية للأصول، إذ كان هناك فارق واضح بين القيمة السوقية للأسهم والتكلفة الجارية لأصول الشركات التي تمت خصخصتها. ففي الوقت الذي تمت عملية بيع شركة British Gas بمبلغ 5.6 مليارات جنيه فإنه، ومع نهاية الأسبوع الأول، بلغت الرسملة السوقية للشركة حوالي 6.1 مليارات جنيه مقارنة بالتكلفة الجارية لأصولها التي تساوي 18 مليار جنيه. كذلك، بيعت شركات المياه بمبلغ 5.2 مليارات جنيه، بينما بلغت الرسملة السوقية لها في نهاية الأسبوع الأول حوالي 6.4 مليارات مقارنة بالتكلفة الجارية لأصول هذه الشركات، التي تساوي 110 مليارات جنيه (انظر Bishop et al 1995). إلا أن هناك من يرجع هذا الفارق الكبير بين الرسملة السوقية والتكلفة الجارية للأصول إلى أن الأسعار، التي تقوم هذه الشركات بتحميلها على المستهلكين، تقل بصورة كبيرة عن تلك التي تسمح بتحقيق معدل العائد العادي normal rate of return على القيمة الجارية لتكلفة الأصول.

ويرجع بعضهم السبب في ذلك إلى أن الحكومة أساءت التقدير، خصوصا في عمليات الخصخصة الضخمة، حيث خشيت الحكومة من احتمال عدم التغطية الكاملة للأسهم المطروحة من جانب المساهمين، ولذلك عمدت إلى تحديد أسعار منخفضة للأسهم. وبالرغم من أن تجربة الحكومة في هذا الصدد أظهرت أن هناك زيادة في عمليات الاكتتاب، في كافة عمليات الخصخصة، إلا أنها استمرت في انتهاج السياسة نفسها، الأمر الذي ترتب عنه انخفاض الإيرادات، وبالتالي ضياع قدر لا بأس به من الأموال على دافعي الضرائب. على سبيل المثال: يشير Chapman (1990) إلى أنه كان من الممكن للحكومة رفع أسعار الأسهم بنسبة 15% عن المستوى الفعلي، من غير أن يؤثر ذلك في الإقبال الجماهيري على الاكتتاب في الأسهم.

وقد أدت عملية تسعير الأسهم، بأقل من قيمتها الحقيقية، إلى تحقيق أرباح غير عادية للأفراد الذين قاموا بالاكتتاب في الشركات التي تمت خصخصتها. على سبيل المثال: تم طرح أسهم شركة British Telecom بقيمة اسمية 1.3 جنيه يدفع منها 0.5 جنيه كقسط أول. وعند بدء التعامل على الأسهم حقق السهم علاوة قدرها 0.45 جنيه أي حوالي 90%. وقد عنى ذلك تحقيق أرباح للمشترين الأجانب قدرت بحوالي 180 مليون جنيه استرليني. كذلك حققت أسهم Rolls Royce أرباحا بنسبة 73% من السعر المدفوع عند بدء التعامل. أما سهم شركة British Airways فقد حققت علاوة نسبتها 68% في أول أيام التعامل، وكذلك الحال بالنسبة لأسهم بنك Trustees Savings Bank. كما حققت أسهم شركتي Amersham International و British Gas أكثر من 30% وأكثر من 20% على التوالي. أما العمال في شركة مياه Northumbria، الذين خصص لهم 5000 سهم، فقد حصل كل منهم على 3000 جنيه استرليني أخرى في صورة ارتفاع لأسعار الأسهم عند التعامل في البورصة، إذ حقق كل سهم علاوة مقدارها 0.60 جنيه عند افتتاح التعامل. ولعل أشهر الأمثلة التي تضرب في هذا الصدد، هو عملية خصخصة شركة National Freight Consortium التي بيعت إلى اتحاد من المديرين والعمال، وفي غضون سنوات قليلة رأى العمال أن أسعار أسهمهم تضاعفت أكثر من 35 مرة.

باختصار، أدت سياسة التسعير غير الواقعية التي اتبعتها الحكومة إلى تحقيق أرباح مضاربة كبيرة في الأجل القصير، لدرجة أن Chapman (1990) يصف ذلك بالمؤامرة، إذ يرى أن المتعاملين في سوق المال رأوا أن هناك فرصة للحصول على أرباح سريعة وبالتالي، فقد جرى انتهاز هذه الفرصة بصورة كاملة. ويرى Chapman أنه كان من الممكن تجنب هذه الأرباح والتغلب على مخاوف عدم تغطية الاكتتاب للأسهم المصدرة عن طريق بيع 10% فقط من الأسهم، في كل عملية طرح للاكتتاب، بدلا من البيع مرة واحدة. فقد فعلت ذلك اليابان مع أكبر عملية خصخصة في العالم وهي بيع شركة Nippon Telephone & Telegraph N.T.T..

من ناحية أخرى، فإن الخصم الممنوح على أسعار المساكن التي تم تحويل ملكيتها كان مبالغا فيه. حيث يصل في بعض الحالات إلى 50% وفقا لعدد السنوات التي قضاها المستأجر في المسكن. ويعني ذلك ضمنا أن المستأجر يمكنه شراء المنزل مثلا بـ 20,000 جنيه ثم ينتظر لمدة سنتين فقط ليبيعه بمبلغ 40,000 جنيه، وهي معدلات غير معقولة للعائد (Pirie 1985).

بالإضافة إلى ذلك فقد اتهمت الحكومة بالإسراف المبالغ فيه في عمليات الدعاية والإعلان للشركات التي تمت خصخصتها. فخلال الثمانينات أنفقت الحكومة مبالغ كبيرة على حملات الإعلان والدعاية، ما أدى إلى ازدهار كثير من الصحف والمجلات، وكذلك القنوات التجارية في التليفزيون البريطاني. وقد لوحظ، ومع مرور الوقت، ميل تكاليف الدعاية والإعلان إلى الزيادة فعلى سبيل المثال، تكلفت الدعاية لشركة British Gas 40 مليون جنيه. أما الدعاية لشركات المياه فقد تكلفت ما يساوي نفقات الدعاية التي أنفقت على خصخصة 12 شركة في بداية برنامج الخصخصة. ويرد على ذلك بأن عمليات الدعاية والإعلان كانت أساسية في توليد القبول العام لبرنامج الخصخصة من جانب الجماهير.

كما لم تمنع الشروط، التي وضعتها الحكومة على الملكية الأجنبية للأسهم، من ازدياد عمليات تملك الأجانب الأسهم في الشركات التي تمت خصخصتها. وقد جذب مكتب الاستثمارات الكويتي الأنظار إلى هذه المشكلة، حينما بلغت ممتلكاته في شركة British Petroleum حوالي 19% متجاوزاً بذلك الشروط التي وضعتها الحكومة على الحد الأقصى لملكية الأسهم. كذلك لوحظ تزايد ملكية الفرنسيين لأسهم شركات المياه في الوقت الحاضر. كما أدى وضع الحكومة لقيود على حق الأجانب في الاكتتاب، إلى قيام المؤسسات البريطانية بالشراء لصالح مستثمرين أجانب. فقد قام عدد من الشركات البريطانية، التي اكتتبت في أسهم شركات British Telecom و British Gas و British Airways، ببيع جزء من حصتها في الأسهم المخصصة لها في يوم التخصيص إلى أجانب.

الدروس المستفادة من برنامج الخصخصة في المملكة المتحدة

من التحليل السابق لبرنامج الخصخصة في المملكة المتحدة يمكن استخلاص الدروس الآتية:

1 – إن على الدول التي تنوي القيام بعملية خصخصة لشركاتها العامة أن تقوم، أولاً، بتحديد الهدف من عملية الخصخصة بشكل واضح. إذ سيترتب عن وضوح الأهداف وضوح في الأساليب والوسائل، التي ستلجأ إليها الحكومة عند تنفيذ برنامج الخصخصة. كما ستوضح مجالات التحرك الحكومي، سواء على المستوى التشريعي أو على مستوى الحوافز المقدمة أو على مستويات دعم المنافسة وحماية قوى السوق.. الخ. وبمعنى آخر، على الحكومة أن تجيب عن التساؤل الآتي:

هل الهدف من عملية الخصخصة هو زيادة الكفاءة الاقتصادية والفنية لشركات القطاع العام؟ أم أن الهدف هو توسيع قاعدة الملكية وتحقيق درجة أكبر من المساواة في تملك الثروة القومية؟ أم أن الهدف هو مجرد الحصول على أموال من خلال بيع هذه الشركات تستخدم في تخفيف الضغوط على الميزانية العامة للدولة؟ إن استراتيجية الخصخصة سوف تعتمد إلى حد كبير على تحديد الهدف من عملية الخصخصة.

2 – ليس معنى تبني سياسة الخصخصة أن تتخلى الحكومة عن مسؤوليتها الاجتماعية في أسلوب وتكلفة تقديم السلع إلى الجمهور، من جانب الشركات التي تتم خصخصتها. على العكس من ذلك، فقد أوضحت تجربة المملكة المتحدة عدم انحسار الدور الحكومي في الرقابة من أجل ضمان حماية المستهلك، إذ لا تعني عملية الخصخصة ترك الحرية للشركات، التي تتم خصخصتها، في التصرف في تسهيلات الإنتاج المملوكة لها على نحو يضر بالمستهلكين، أو على الأقل بفئة منهم. كما أن الشركات التي تتم خصخصتها ملتزمة بأداء بعض الخدمات التي كانت تؤديها قبل عملية الخصخصة، حتى ولو كان ذلك بخسارة لها.

3 – إن تحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص، لا بد أن يسبقه جهد مكثف في مجال التشريع وسن القوانين، التي تكفل ضمان عملية المنافسة لصالح المستهلك، خصوصا في المجالات التي تعد مجالات احتكارية بطبيعتها. كما أن على الحكومات أن تفصل بوضوح بين عناصر الاحتكار الطبيعي وعناصر المنافسة في تأدية الخدمات العامة، وبالشكل الذي يسمح بدرجة أكبر من المنافسة في تأدية الخدمات العامة، لصالح المستهلك.

4 – إن تحويل الشركات العامة إلى القطاع الخاص، لا يعني إطلاق حرية هذه الشركات في تحديد الأسعار التي تراها، وإنما ينبغي أن يسبق عملية الخصخصة الاهتمام بإيجاد الصيغة المناسبة لتحديد الأسعار من جانب تلك الشركات، التي تكفل حماية المستهلكين من مغالاة الشركات في فرض الأسعار التي تراها، وفي الوقت ذاته، ضمان معقولية معدلات الأرباح المحققة بواسطة هذه الشركات.

5 – إن فكرة إنشاء الأجهزة الرقابية تبدو ذات أهمية حيوية، خصوصا في الدول النامية حيث لا تعكس الأسعار في كثير من الأحيان قوى العرض والطلب، بحيث تتولى هذه الأجهزة ضبط سلوك الشركات التي تتم خصخصتها، خصوصا

أنها ستعمل في محيط مختلف إلى حد كبير عن المحيط الذي كانت تعمل فيه قبل خصخصتها، والذي اتسم بالتدخل الحكومي المكثف والرقابة السعرية الحادة عليها. كما أن فكرة «السهم الذهبي» تعد من المسائل الجديرة بالاهتمام من جانب حكومات هذه الدول.

6 – إن التوعية الجماهيرية ببرنامج الخصخصة وأهدافه، تعد ضمانا لمشاركة أكثر فعالية من جانب الأفراد في إنجاح البرنامج، إذ ليس من المتوقع مساهمة الأفراد في إنجاح برنامج لا يعلمون عنه شيئا، أو ربما غير مقتنعين به أساسا. من هنا تبدو أهمية حملات التوعية المكثفة والحملات الإعلانية الواسعة على المستويات المختلفة، لكي تسهم في حشد التأييد السياسي اللازم للحكومة للقيام بعملية الخصخصة، كما تسهم في شحذ همة الأفراد على المشاركة في البرنامج.

7 – إن عملية توسيع قاعدة تملك الثروة من خلال الخصخصة، لا بد أن يصاحبها برنامج للحوافز التي تكفل حث الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم، لفترات طويلة، حتى لا تتركز الثروة في يد فئة قليلة من خلال عمليات إعادة البيع. وعلى الحكومات أن تبتكر من الأساليب والحوافز ما يكفل استمرار اتساع قاعدة الثروة القومية الناتجة عن الخصخصة.

8 – إن التجربة البريطانية في الخصخصة توضح الأهمية الحيوية التي يلعبها سوق رأس المال في إنجاح عمليات الخصخصة. وفي حالة الدول النامية، تتضح الأهمية لسوق المال بصفة خاصة. فمن دون وجود مثل هذا السوق الكفء والمتسع تصبح احتمالات نجاح عملية خصخصة الشركات الضخمة بدون اللجوء إلى تركيز الثروة القومية في يد عدد محدود من المستثمرين أو بدون تمليك الأجانب ضعيفة.

9 – إن مسألة التقييم الصحيح للأصول المباعة ينبغي أن تحظى بقدر كبير من الاهتمام، حتى لا تضيع الأموال على الدولة من جراء سوء عملية التقييم. فلا بد أن تسبق عمليات تحديد أسعار الأسهم دراسة دقيقة للقيمة الحقيقية لأصول الشركات، وإجراء محاكاة simulations حول العلاوات المتوقع تحقيقها في سوق رأس المال عند بدء التعامل، في ظل البدائل المختلفة للتسعير.

10 – إن الخصخصة لا تعني مجرد التخلص من شركات خاسرة، بل إن الخصخصة ينبغي أن تسبقها جهود مكثفة لرفع درجة الكفاءة للشركات العامة،

وبصفة خاصة التخلص من أعداد كبيرة من العمال للتخفيف عن كاهل هذه الشركات. وكذلك المحافظة على درجة الكفاءة التي تتمتع بها هذه الشركات بعد خصخصتها، وعدم المساس بالميزات التي كانت تتمتع بها هذه الشركات قبل خصخصتها. كما أن التخطيط الدقيق لعملية الخصخصة واختيار التوقيت المناسب لكل حالة على حدة، وإعطاء الوقت الكافي لذلك، مسألة مهمة في نجاح البرنامج. ذلك أن عملية تحويل الملكية، حتى تكون ناجحة، يجب أن ترتبط بالتوقيت المناسب لضمان تحول الشركات نحو القطاع الخاص، وهي في أفضل صورة. كما أن التجربة البريطانية توضح لنا أن الحكومة عمدت إلى التأكد من متانة المركز المالي لهذه الشركات قبل تحويلها، لكي تسهل من مهمة تكيف هذه الشركات مع مناخ السوق والمنافسة، حتى ولو تطلب الأمر تأجيل عملية الخصخصة لسنوات عدة. بل، وفي كافة عمليات الخصخصة الكبرى، قامت الحكومة في المملكة المتحدة بتغيير إدارات هذه الشركات ومدها بمديرين مشهود لهم بالكفاءة، لكي يتولوا قيادة هذه الشركات بأمان نحو القطاع الخاص، ولتأكيد قدرتها على التعامل مع متطلبات السوق الحر بسهولة، ولضمان إقبال الجماهير على الاكتتاب في رأس مال الشركات المحولة إلى القطاع الخاص. وتعد هذه النقطة الأخيرة في غاية الأهمية في حالة الدول النامية. ذلك أن إدارات الشركات التي عاشت ردحا طويلا من الزمن في ظل الحماية الحكومية الكاملة لا تصلح، في أغلب الأحوال، للتعامل مع اقتصاديات السوق، بما تفرضه من قيود.

11 - إن عملية الخصخصة ستحتاج إلى الاستعانة، ليس فقط بالخبرات المحلية في هذا الجانب، وإنما أيضا الاستعانة بالخبرات الدولية الفنية المتخصصة في هذا المجال، لضمان إنجاح البرنامج. ذلك أن عمليات التحويل غير المخططة سوف يترتب عنها فشل عملية الخصخصة.

12 - إن مسألة تمليك العمال لأسهم في الشركات التي يعملون فيها، في حالة الدول النامية، يجب أن تدرس بعناية. إذ أنه من المفهوم طبيعة الدوافع التي حدت بالحكومة البريطانية إلى تبني هذا السلوك. بل ينبغي التنبيه إلى أن عملية الخصخصة سبقها التخلص من أعداد هائلة من العمال في الشركات التي تمت خصخصتها. أما في حالة الدول النامية، فلا شك أن أهم تحديات عملية الخصخصة هي مشكلة العمالة الزائدة، التي عادة ما تنتج عن ممارسات الحكومات في تعيين العمال، بغض النظر عن حاجة العمل إليهم. فلا شك أن تمليك العمال سيشكل

عنصرا ضاغطا على إدارات الشركات التي تتم خصخصتها، يعمل على إعاقة أي إجراء من شأنه تقليص حجم العمالة في الشركة. كما أنه ليس من المتوقع احتفاظ العمال بالأسهم التي تملك لهم بصفة خاصة، إذا كانت عملية التمليك تتم مجانا، وذلك بسبب انخفاض الميل الحدي للادخار لدى هؤلاء العمال وارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك، في ظل ظروف انخفاض مستويات الدخول.

13 – أظهرت التجربة البريطانية أن النوايا السياسية القوية نحو الخصخصة، وكذلك الرقابة المركزية القوية، فضلا عن التنسيق بين الجهات المختلفة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، من الأمور الحيوية لنجاح هذا البرنامج.

14 – وأخيرا، فإن برنامج الخصخصة، إذا ما أدير بكفاءة، كفيل برفع درجة الرضا السياسي عن الحكومة، وتخفيف الضغوط التي تنتج عن الإجراءات التي يتم اتخاذها في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي.

المصادر

Bishop, M. & Thompson, D.

1993 "Privatization in the UK: Regulatory Reform and Public Enterprise Performance" in M. Ramanadham ed. Privatization: A Global Perspective. England: Routledge.

Bishop, M. et al eds.

1995 Privatization & Economic Performance. New York: Oxford University Press.

Chapman, G.

1990 Selling the Family Silver. London: Hutchinson Business Books.

Heald, D.

1989 "The United Kingdom: Privatization and Its Political Context" in J. Vickers, & J. Wright eds The Politics of Privatization in Western Europe. London: Frank Cass.

Foster, G.

Privatization, Public Ownership and the Regulation of Natural Monopoly. Oxford: Blackwell.

Grimsone, G.

1990 "The British Privatization Programme" in J. Richardson ed. Privatization and Deregulation in Canada and Britain. United Kingdom: Dartmouth.

Grout, P.

1995 "Popular Capitalism" in M. Bishop et al eds. Privatization and Economic Performance. London: Oxford University Press.

H.M.T.

1990 Privatization in the United Kingdom: Background Briefing. London: Her Majesty's Treasury.

Mitchell, J.

1990 "Britain: Privatization as Myth?" in J. Richardson ed. Privatization and Deregulation in Canada and Britain. United Kingdom: Dartmouth.

Pirie, M.

1985 "Privatization Techniques and Results in Great Britain" in J. Goodman ed. Privatization. Texas: National Center for Policy Analysis.

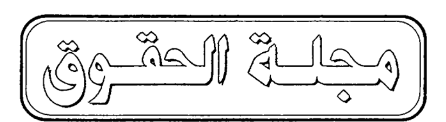
Suleiman, E.

1990 "The Politics of Privatization in Britain and France" in E. Suleiman & J. Waterbury eds. Political Economy of Public sector Reform and Privatization. Oxford: Westview Press,

Vickers, J. & Yarrow, G.

1988 Privatization: An Economic Analysis.Cambridge: the MIT Press.





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي . جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

محددات الطلب العالمي على الجازولين

عباس علي المجرن*

يمثل الطلب العالمي على الجازولين نحو 30% من إجمالي الطلب العالمي على المشتقات النفطية. وتستأثر مجموعة البلدان الصناعية بنحو ثلاثة أرباع هذا الطلب، أي ما يصل إلى نحو 14 مليون برميل يوميا (انظر الجدول رقم 1).

وبفعل الزيادة المستمرة في الطلب على خدمات النقل والمواصلات، من جانب، ولعدم توفر البدائل الاقتصادية المناسبة لهذا الوقود، من جانب آخر، شهدت الأهمية النسبية للجازولين – مقارنة ببقية المشتقات النفطية – زيادة مضطردة. فقد ارتفعت النسبة المئوية للاستهلاك العالمي من الجازولين إلى إجمالي الاستهلاك العالمي من النفط، من نحو 24% في عام 1980 إلى نحو 28.5% في عام 1993، أي بمعدل نمو سنوي مقداره 2% تقريبا (Energy Statistics Sourcebook 236:1994) (انظر الجدول رقم 1 الذي يبين إجمالي الاستهلاك العالمي من الجازولين بالمليون برميل يوميا موزعا حسب المناطق الرئيسية خلال الفترة 1981-1993).

وبينما نجحت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في خفض الأهمية النسبية للمشتقات النفطية في قطاعات اقتصادية أخرى، نتيجة التوسع في استخدام بدائل النفط، فإنها ما زالت، ولأسباب تقنية واقتصادية، غير قادرة على تحقيق نتائج مماثلة في قطاع النقل والمواصلات. وعلى سبيل المثال، نجحت هذه البلدان في

(*) استاذ مساعد (مشارك) بقسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

خفض الأهمية النسبية للنفط في قطاع توليد الطاقة الكهربائية من نحو 26% في عام 1973 إلى نحو 9% في عام 1990 (OECD 1992). وفي الولايات المتحدة تراجعت هذه الأهمية النسبية من نحو 9% في عام 1981 إلى نحو 3.5% في عام 1993، مقابل زيادة خلال الفترة ذاتها في الأهمية النسبية للطاقة النووية من نحو 12% إلى نحو 21% وللفحم من نحو 52% إلى نحو 57% (Energy Statistics Sourcebook). (انظر الجدول رقم 2 الذي يبين التوزيع المئوي لمصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج الكهرباء في الولايات المتحدة خلال الفترة 1981-1993).

جدول رقم (1)

إجمالي الاستهلاك العالمي من الجازولين بالمليون برميل يوميا موزعا حسب المناطق 1981-1993

السنة	الولايات المتحدة وكندا	أوروبا الغربية	اليابان	استراليا ونيوزلندا	دول آسيا النامية	الدول النامية الأخرى	العالم	استهلاك العالم للنفط	نسبة الجازولين من النفط
1981	7.62	3.04	0.92	0.30	0.81	1.93	14.69	60.22	24.39
1982	7,47	3.14	0.89	0.31	0.80	1.97	14.56	57.83	25.18
1983	7,54	3.20	0.91	0.30	0.84	2.00	14.80	57.45	25.76
1984	7,66	3.22	0.95	0.31	0.88	2.01	15.02	58.47	25.69
1985	7,71	3.23	0.96	0.31	0.88	2.16	15.26	58.62	26.03
1986	7,95	3.38	1.00	0.31	0.96	2.19	15.80	60.36	26.18
1987	8,20	3.45	1.03	0.31	1.08	2.23	16.31	61.53	26.51
1988	8.36	3.56	1.08	0.32	1.14	2.26	16.73	63.28	26.44
1989	8.43	3.62	1.14	0.34	1.26	2.38	17.17	64.57	26.59
1990	8.29	3.78	1.18	0.34	1.51	2.48	17.57	65.60	26.78
1991	8.14	3.79	1.22	0.34	1.62	2.54	17.65	65.29	27.03
1992	8.19	3.82	1.29	0.36	1.83	2.61	18.09	65.71	27.53
1993	8.35	3.84	1.31	0.36	2.01	2.70	18.57	65.51	28.35

المصدر. تم حساب بيانات هذا الجدول من البيانات المنشورة في:

Energy Statistics Sourcebook, Oil & Gas Journal, 9th Edition, p. 326-329. Original Source: British Petroleum.

وفضلا عن الجازولين، يعتمد قطاع النقل والمواصلات العالمي على مشتقات نفطية أخرى، مثل الديزل الذي يستخدم في الشاحنات والباصات والقطارات وعدد كبير من المركبات الآلية الأخرى، والكيروسين الذي يستخدم في الطائرات المدنية Jet Aircraft، والطائرات الحربية بعد إضافة عدد من العناصر ذات درجة غليان أعلى إليه، وزيت الوقود الثقيل Bunker Oil الذي يستخدم في تشغيل محركات السفن والناقلات.

وعلى الرغم من اعتماد وسائط النقل والمواصلات في البلدان الصناعية، في الوقت الحاضر، اعتمادا شبه كلي على المشتقات النفطية، إلا أن الفحم ما زال يحظى بأهمية كبيرة في هذا القطاع في عدد كبير من البلدان النامية، وذلك بفعل ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع السكك الحديدية في هذه البلدان. ووفقا لبيانات عام 1985 وصلت نسبة الفحم إلى إجمالي الطاقة المستهلكة في تشغيل وسائل النقل والمواصلات في الصين نحو 47% وفي الهند نحو 20٪ (U.S. Congress 1992).

جدول رقم (2)

إنتاج الكهرباء في الولايات المتحدة

التوزيع المئوي لمصادر الطاقة

1993-1981

المصدر / السنة	النفط	الفحم	المفاعلات النووية	طاقة المياه الجوفية وأخرى
1981	9.0	52.4	11.9	26.7
1982	6.6	53.2	12.6	27.6
1983	6.2	54.5	12.7	26.6
1984	5.0	55.5	13.6	25.9
1985	4.0	56.8	15.5	23.7
1986	5.5	55.7	16.6	22.2
1987	4.6	56.9	17.7	20.8
1988	5.5	57.0	19.5	18.0
1989	5.7	55.8	19.0	19.5
1990	4.2	55.5	20.5	19.8
1991	3.9	54.9	21.7	19.5
1992	3.2	56.3	22.1	18.4
1993	3.5	56.9	21.2	18.4

المصدر:

احتسبت هذه النسبة المئوية من: Energy Statistics Sourcebook, Oil & Gas Journal, 9th Edition, p. 519

وتتفاوت مكونات الوقود النفطي المستخدم في قطاع النقل والمواصلات العالمي تفاوتاً كبيراً من دولة إلى أخرى. ففي عدد من البلدان الصناعية، كما هو الحال في الولايات المتحدة، تقل نسبة الديزل من إجمالي الوقود النفطي المستخدم في هذا القطاع عن 20%، بينما ترتفع هذه النسبة في البلدان النامية حتى تصل في بعضها إلى أكثر من 80%، كما هي الحال في الهند، وإلى أكثر من 70%، كما هي الحال في تايلند وكينيا (U.S. Congress 1992).

وتستأثر وسائط النقل البري عموما بالنصيب الأعظم من إجمالي الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات العالمي. فهي أكثر وسائط النقل انتشاراً وأسرعها في معدل النمو. ويقدر الخبراء عدد المركبات البرية، في العالم في الوقت الحاضر، بنحو 600 مليون مركبة يبلغ إجمالي استهلاكها السنوي من الجازولين نحو 600 مليون طن متري، ومن الديزل نحو 370 مليون طن متري.

ولا تقل الصعوبات التقنية والاقتصادية التي تواجهها البلدان الصناعية في مجال إحلال بدائل محتملة محل الديزل والكيروسين، أو المشتقات النفطية الأخرى المستخدمة في قطاع النقل والمواصلات، عن الصعوبات التي تواجهها في مجال البحث عن بدائل الجازولين.

ويتبين مما تقدم أن قطاع النقل والمواصلات يبقى من أهم قطاعات الطلب على النفط، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، في الوقت الحاضر. وهو، كما ورد في تقرير لمجلس الطاقة العالمي WEC، أسرع قطاعات الطلب على الطاقة نموا، وقد شكل مصدر النمو الوحيد في الطلب على النفط خلال العشرين سنة المنقضية (Oil & Gas Journal. Feb.20. 1995:25). وبالنتيجة، فإن تطور قطاع النقل والمواصلات إنما يمثل أهم محددات الطلب على النفط في المستقبل.

وإجمالا، يتأثر الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات، الذي تمثل المشتقات النفطية نحو 98% من إجمالي الوقود المستهلك فيه، بعوامل كثيرة من بينها التغيرات الديمغرافية ودرجة التطور الاقتصادي، وحجم التشابكات القطاعية، ونمو المراكز الحضرية، ونطاق شبكات الطرق والخدمات المتاحة، وأسعار الوقود وما يرتبط بها من عوامل مؤثرة فيها، مثل الضرائب والرسوم والإعانات، ودرجة الوعي البيئي، والتحسن في كفاءة استهلاك الوقود، وتوفر المصادر البديلة، وبقية التشريعات ذات العلاقة بقطاع النقل والمواصلات، مثل مواصفات وسائط النقل وتحديد حمولتها وسرعة قيادتها ورسوم ملكيتها.. الخ.

ويتلخص الهدف الأساسي من هذه الدراسة في تحديد ووصف وتحليل التطورات المحتملة في العوامل الأساسية التي تؤثر في دالة الطلب على الوقود، عموما، وعلى الجازولين، بوجه خاص، من أجل التوصل إلى استنتاجات موضوعية في شأن مسار الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات. وفي محاولة حصر هذه العوامل تعتمد الدراسة على معطيات دالة الطلب في النظرية الاقتصادية التي تقول إن الكمية المطلوبة من السلعة وقف على سعر السلعة ذاتها، ومن ثم

وقف على العوامل المؤثرة في السعر. كما أنها وقف على أسعار السلع الأخرى ذات العلاقة بها، وعلى دخول المستهلكين وثرواتهم وأذواقهم وتوقعاتهم وأعدادهم. ولذا، فهي تحدد هذه العناصر على النحو التالي:

سعر الجازولين: للجازولين سعر مركب، تدخل في تركيبه جملة من العناصر المختلفة في كمها ونوعها من مكان إلى مكان، ومن زمان إلى آخر. ومن هذه العناصر، على سبيل المثال لا الحصر: نوع الجازولين وجودته ودرجة نقاوته ومواصفاته الفنية، سعر النفط الخام الذي استخدم في إنتاج الجازولين، تكلفة نقله وتكريره، الضرائب المفروضة عليه، أو الإعانات والدعومات التي يحظى بها. وقد تكون أسعار الجازولين أسعارا إدارية تدخل في تحديدها اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية، متنوعة ومتشعبة. وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى تميز الطلب على الجازولين، لما يتصف به من أهمية بوصفه سلعة ضرورية، بمرونة سعرية متدنية نسبيا.

أسعار السلع البديلة ومدى توفرها: للجازولين بدائل عديدة، غير أن لها، وبخاصة في قطاع النقل والمواصلات، وهو محور البحث، تكاليف باهظة تجعل منها بدائل غير اقتصادية في الوقت الحاضر. ولا شك أن معرفة التطور المحتمل في اقتصاديات هذه البدائل يلقي أضواء قوية على آثارها المستقبلية المحتملة على الطلب على الجازولين.

أسعار السلع المكملة: يعتبر الجازولين، بوصفه وقودا لوسائط النقل والمواصلات، سلعة مكملة لهذه الوسائط، وهو بهذا يتأثر ليس فقط بأسعار المركبات التي يرتبط بالضرورة بعلاقة تكاملية معها، وإنما أيضا بالتطورات التقنية الجارية في صناعة هذه المركبات، خصوصا منها المؤثرة في كفاءة استهلاكها للوقود.

دخول المستهلكين وثرواتهم وأذواقهم وأعدادهم: بما أن المركبات وسيلة للنقل والانتقال، فإن تغير أعداد المستهلكين لها يؤدي إلى تغير أعدادها، ومن ثم يعد من العناصر المؤثرة في الطلب على الوقود. ومن هنا ينبغي التركيز – عند دراسة الطلب العالمي على مثل هذه السلعة – على النمو السكاني والعوامل الديمغرافية الأخرى المؤثرة في الطلب عليها. ولا شك أن وجود أعداد غفيرة من البشر لا يعني وجود سوق رائجة للسلعة، فالقوة الشرائية لهؤلاء البشر هي المقياس الفعلي لوجود مثل هذه السوق. ومن هنا يقتضي محور هذه الدراسة التركيز على متوسطات دخول المستهلكين وثرواتهم، كما يتطلب تناول الأذواق والتوقعات الخاصة بهم، بالقدر ذاته من الاهتمام.

عوامل أخرى: للجازولين خصوصية إضافية لا ينبغي إغفالها، فكونه مركب هيدروكربوني يجعل منه مصدرا لنفث مخلفات ضارة بالبيئة. ولهذه الاعتبارات، ولاعتبارات أخرى قد تقترب أو تبتعد عن الموضوعية، خضع الجازولين وما زال يخضع لقيود وقوانين وتشريعات بيئية آخذة رقعتها في الإتساع. ولمثل هذه القيود آثار مؤكدة على الطلب على الجازولين، ومن ثم، فإن مثل هذه القيود والتشريعات تدخل دائرة مكونات دالة الطلب على الجازولين.

ولا شك أن تناول شعب وجزيئات هذه المكونات بالوصف والتحليل الدقيق، وتتبع مسارها المستقبلي المنظور، أمر يخرج عن نطاق وقدرة دراسة علمية واحدة، بل قد يكون بحاجة إلى دراسة موسوعية. ولذا، اختار الباحث أن يتناول من مكونات دالة الطلب السابقة أهم عناصرها، ليصل من تحليل مساراتها إلى استنتاجات أساسية تتعلق بمسار الطلب المستقبلي على الوقود في قطاع النقل والمواصلات، وهي استنتاجات ما كان بالإمكان الوصول إليها، من غير بناء الحقائق والبيانات والمعلومات التي اشتملت عليها هذه الدراسة بناء متسقا على النحو الذي سيرد في الأجزاء اللاحقة منها.

ولاشك أن أهمية الإحاطة بالتطورات المحتملة في جانب الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات تنبع، كما سبقت الإشارة، من أهمية هذا القطاع ودوره الأساسي في تحديد مستقبل الطلب على النفط. وقد لمس الباحث في الدراسات المنشورة باللغة العربية في هذا المجال قصورا في تناول متغيرات هذا القطاع الهام بالقياس والتحليل، وهو يأمل في أن تكون هذه الدراسة مقدمة لدراسات أخرى تهتم بالجانب القياسي لأثر كل محدد من محددات الطلب، التي تناولتها الدراسة، على مستقبل الطلب الإجمالي على النفط.

وتعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كأداة لتفسير العلاقة بين المتغير التابع، وهو الطلب على الوقود في قطاع النقل، والمواصلات والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مكونات دالة الطلب السالفة الذكر.

وقد ركز الباحث على دراسة العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الطلب على الوقود، في هذا القطاع إجمالا، وعلى الجازولين بوجه خاص، باعتباره أهم عناصر هذا الوقود. واستخلص نتائجه وفق خطة بحثية منسقة تم خلالها تجميع البيانات والمعلومات والحقائق، أولا، ثم فحصها بطريقة موضوعية وإعادة بنائها بصورة متسقة، ثانيا، ثم تحليلها، أي دراسة كل متغير مستقل على حدة، وذلك بهدف الوصول إلى أثرها المحتمل على المتغير التابع المرتبط بها، وهو الطلب على الوقود.

ولغرض التبسيط في عرض المسارات المستقبلية المحتملة لمكونات دالة الطلب على الجازولين وهي مكونات متشابكة ومتداخلة تناولت الدراسة هذه المكونات ضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: (1) المحددات الديمغرافية، أي المحددات للنمو السكاني وما يتصل به من عناصر مؤثرة. (2) المحددات الاقتصادية، وتم التركيز فيها على الأسعار والعوامل الأخرى المؤثرة فيها، مثل الضرائب والإعانات، ومتوسطات الدخل، وتحسين كفاءة استهلاك وقود المركبات، وتطور اقتصاديات بدائل الوقود في قطاع النقل والمواصلات. (3) المحددات البيئية، وتم ضمنها وصف الآثار المحتملة للقيود والتشريعات البيئية على دالة الطلب على الوقود.

أولا، المحددات الديمغرافية

يشهد الطلب العالمي على المركبات الآلية عموما زيادات مضطردة بفعل النمو المتواصل في أعداد السكان، والتغير في بنية الهرم السكاني، ونمو التجمعات الحضرية، وتطور معدلات المساهمة في القوة العاملة، بالإضافة إلى عوامل أخرى ملازمة ومرادفة لهذه التغيرات مثل التحسن في مستويات المعيشة واتساع شبكة المصالح الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والإقليمية والدولية والتوسع في حجم شبكات الطرق والمواصلات.

وتشير الإحصاءات الدولية إلى أن العدد الإجمالي للمركبات البرية (السيارات والباصات والشاحنات) المسجلة في العالم قد شهد زيادة معدلها السنوي 4% تقريباً خلال الفترة ما بين عام 1978 وعام 1992، حيث بلغ عدد المركبات المسجلة في العالم خلال عام 1992 نحو 574 مليون مركبة مقابل نحو 363 مليون مركبة في عام 1978. وشهد عدد السيارات المسجلة على المستوى العالمي زيادات مماثلة إذ ارتفع هذا العدد من نحو 286 مليون سيارة في عام 1978 إلى نحو 445 مليون سيارة في عام 1992[1].

---

(1) مصدر بيانات عام 1978 هو World Motor Vehicle Data إصدار عام 1979، والمنشورة في Encyclopedia Americana، إصدار عام 1991، ص819، ومصدر بيانات عام 1992 هو Britannica World Data، إصدار عام 1993، ص834.

وكان متوسط الزيادة في عدد السيارات على المستوى العالمي قد شهد تقلبات ملموسة خلال العقود الأربعة الأخيرة. فبينما كان هذا المتوسط قد بلغ نحو 8.5% سنويا خلال عقد الخمسينات، فإنه ارتفع إلى نحو 10% خلال عقد الستينات، ثم تراجع إلى نحو 6.5% خلال عقد السبعينات، ومن ثم إلى نحو 3.2% خلال عقد الثمانينات.

ويمكن أن يفسر التراجع في معدل نمو أعداد السيارات المسجلة خلال العقدين الأخيرين إلى عدة عوامل، من بينها: وصول الدول الصناعية إلى درجة التشبع في ملكية السيارات، بخاصة وأن عدد الركاب إلى عدد السيارات في بعض من هذه الدول قد اقترب من الواحد الصحيح خلال السنوات الأخيرة، وكذلك الزيادات الملموسة في أسعار وقود المركبات، فضلاً عن فترات الركود الاقتصادي التي شهدتها معظم الاقتصادات العالمية خلال عقد الثمانينات.

وتستأثر مجموعة البلدان الصناعية بحصة الأسد من أعداد المركبات والسيارات المسجلة في العالم. ففي عام 1992 بلغ عدد المركبات المسجلة في مجموعة هذه البلدان نحو 440 مليون مركبة أي ما نسبته 77% من إجمالي المركبات المسجلة في العالم. كما بلغ عدد السيارات المسجلة فيها خلال السنة نفسها نحو 348 مليون سيارة أي ما نسبته 78% من إجمالي السيارات المسجلة في العالم.

وتستأثر الدول الصناعية السبع الكبرى، وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا، بما نسبته 86% من جملة السيارات المسجلة في الدول الصناعية، وبما نسبته نحو 67% من جملة السيارات المسجلة في العالم. كما تستأثر هذه الدول السبع بما نسبته 90% من إجمالي الباصات والشاحنات المسجلة في الدول الصناعية، وبما نسبته نحو 64% من جملة الباصات والشاحنات المسجلة في العالم.

وفي عام 1992، استأثرت الولايات المتحدة منفردة بنحو 32% من جملة السيارات المسجلة في العالم، وبنحو 41% من جملة السيارات المسجلة في مجموعة البلدان الصناعية. وكانت حصة الولايات المتحدة من إجمالي عدد السيارات المسجلة في العالم قد تراجعت إلى المعدل المذكور من نحو 75% في عام 1950 ونحو 63% في عام 1960 ونحو 46% في عام 1970 ونحو 38% في عام 1980.

وتتمتع الدول الصناعية بأطول شبكة طرق معبدة في العالم. فقد بلغ طول الطرق البرية في هذه الدول في عام 1992 أكثر من 8 ملايين ميل، وبلغت نسبة الطرق المعبدة منها نحو 74% وهذه أعلى نسبة للطرق المعبدة في العالم مقارنة بمجموعات الدول الأخرى (الآسيوية والأفريقية والأميركية اللاتينية).

وتراوح عدد الركاب لكل مركبة في البلدان الصناعية، في عام 1992، بين 1.3 راكب، كما هي الحال في الولايات المتحدة، و4.7 راكب، كما هو الحال في البرتغال. ويشهد معدل عدد الركاب لكل مركبة تطورا ملموسا في معظم أنحاء العالم. فقد انخفض عدد الركاب لكل مركبة في العالم من نحو 13 راكباً في عام 1978 إلى نحو 10 ركاب في عام 1992. ويبين الجدول رقم (3) البيانات المقارنة لهذا المعدل لمجموعة مختارة من البلدان في عامي 1992 و 1978.

جدول رقم (3)

عدد الركاب لكل مركبة في دول مختارة خلال عامي 1978 و 1992

الدولة	عدد الركاب لكل مركبة	
	1978	1992
استراليا	2.1	1.7
كندا	1.9	1.6
الصين	1284	194
فرنسا	2.8	2.0
المانيا	2.9	2.1
إيطاليا	3.2	1.9
اليابان	3.5	2.1
بريطانيا	3.4	2.5
الولايات المتحدة	1.5	1.3
الاتحاد السوفيتي*	23.0	16.0
العالم	**13.0**	**10.0**

المصدر

بيانات 1978 Encyclopedia Americana لعام 1991، ص819.

بيانات 1992 Britannica World Data لعام 1993، ص834.

* بيان عام 1992 لهذه الدولة خاص بالاتحاد الروسي.

وتعتبر مجموعة دول أميركا اللاتينية، أهم المجموعات العالمية، بعد البلدان الصناعية، في عدد السيارات المسجلة. ففي عام 1992 بلغت نسبة السيارات المسجلة في ثلاث فقط من هذه الدول، وهي البرازيل والمكسيك والأرجنتين، نحو 6% من جملة السيارات المسجلة في العالم. وتتميز دول أمريكا اللاتينية عموما بمعدلات متطورة نسبيا لعدد الركاب لكل مركبة، مقارنة بالبلدان الآسيوية والإفريقية. ففي البلدان الثلاثة المشار إليها أعلاه بلغت هذه المعدلات 5.6 للأرجنتين و8.2 للمكسيك و8.7 للبرازيل.

وتتميز بعض من البلدان الآسيوية الصناعية بمعدلات متطورة أيضا بالنسبة لعدد الركاب لكل مركبة. فقد بلغت هذه المعدلات 6.2 في تايوان و6.5 في سنغافورة. أما في البلدان الآسيوية الأخرى، فترتفع معدلات عدد الركاب لكل مركبة إلى أكثر من 100 في كل من الهند وباكستان والصين، بل وتزيد عن 1000 في بنغلادش. كما أن هذه المعدلات تزيد عن 200 في عدد من البلدان الإفريقية مثل تنزانيا والنايجر وزائير.

وعلى أية حال، فإن من المؤكد أن حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية، المتزامنة مع النمو المستمر في أعداد سكانها، تؤهلها لطلب متعاظم على خدمات النقل والمواصلات. ولا شك أن تتبع التطورات الديمغرافية، المحتملة على المستوى العالمي، يوفر أداة جيدة لتقدير حجم واتجاهات الطلب المستقبلي على الوقود في قطاع النقل والمواصلات.

النمو السكاني: شهد عدد سكان العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة زيادات قياسية. فقد ارتفع هذا العدد من نحو 2.75 بليون نسمة في عام 1955 إلى نحو 5.75 بليون نسمة عام 1995، غير أن معدل النمو السنوي في عدد سكان العالم كان قد شهد تراجعا ملموسا خلال الفترة المشار إليها، من ذروة تصل إلى نحو 2% خلال عقد الستينات والنصف الأول من السبعينات، إلى نحو 1.68% خلال النصف الأول من التسعينات (United Nations 1993a).

وإذا ما استمر معدل النمو في عدد السكان عند هذا المستوى في المستقبل، فإن عدد سكان العالم سيتضاعف بحلول عام 2035، غير أن دراسات الجهات المتخصصة في هذا الحقل في كل من هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي تتوقع مزيدا من الانخفاض في المعدل العالمي للخصوبة وبالتالي فإن عدد السكان لن

يزيد عن نحو 8.3 بليون نسمة بحلول عام 2025[2]. (The Futurist Jan. - Feb. 1995:44).
ووفقاً للتوقعات المنشورة من جانب الأمم المتحدة فإن معدل التغير السنوي في عدد السكان سينخفض إلى نحو 1% فقط خلال العقد الثاني من القرن المقبل (United Nations 1993a).

ومن بين تسعة سيناريوهات حددتها منظمة أياسا IIASA التي تدير مشروعا لدراسات السكان، استخلص الخبراء ثلاث حقائق مؤكدة بشأن المستقبل وهي[3] (Ibid): (1) نمو عدد السكان بنسبة تصل إلى نحو 50% على الأقل بحلول عام 2030. (2) تركز ما نسبته 85% إلى 87% من إجمالي السكان في عام 2030 في البلدان النامية. (3) زيادة متوسط أعمار السكان نتيجة للإنخفاض في المعدل العالمي للخصوبة.

وكان التراجع في معدل خصوبة السكان قد نجم عن سياسات تحديد النسل التي اتبعت في الصين والهند ومناطق الكثافة السكانية العالمية الأخرى، إذ انخفض معدل النمو السكاني في هذه المناطق من نحو 6% في عام 1960 إلى نحو 3.48% في الوقت الحاضر[4]. ويتوقع أن تتواصل الجهود العالمية للحد من الزيادة في أعداد السكان في السنوات المقبلة. فعلى ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في القاهرة في سبتمبر 1994، سيتم إنفاق نحو 17.5 بليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس المقبلة على برامج تهدف إلى الحد من النسل في المجتمعات الفقيرة، وذلك من خلال تشجيع العوامل التي تحد من التوجهات الاجتماعية المحبذة لزيادة النسل، مثل التوسع في تعليم الإناث، وتحسين الظروف الصحية للمواليد والأمهات، وتحقيق معدل أعلى لمشاركة الإناث في القوة العاملة (توفير المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة) (Business Week - August 29.1994: 64-66).

وعلى أية حال، تشير التقديرات المنشورة إلى أن نحو 93% من المواليد الجدد، منذ الآن وحتى عام 2025 سيولدون في البلدان النامية، وهي البلدان

---

(2) The Futu rist (Jan-Feb. 1995): 44.

(3) The Futu rist (Jan-Feb. 1995): 44.

(4) Business Week - August 24.1994: 64-66

المرشحة لاستيعاب أعداد متزايدة من سيارات الركاب ووسائط النقل الأخرى في المستقبل، إذ أن عددا كبيرا منها ما زال في طور بناء وتحسين هياكله الأساسية، ومن بينها شبكات الطرق والمواصلات.

التحول في الهرم السكاني: كذلك، فإن الإنخفاض المتوقع في معدل التبعية Dependency Ratio، أي في نسبة السكان في سن الإعالة (من تقل أعمارهم عن 15 سنة أو تزيد على 65 سنة) إلى إجمالي السكان، أي، في المقابل، الزيادة المتوقعة في الحجم النسبي لشريحة السكان في سن العمل، وهي الشريحة المؤثرة في الطلب على المركبات وخدمات النقل، سيساهم في حفز زيادة ملموسة في الطلب على وسائط النقل وخدماتها، ومن ثم في الطلب الإجمالي على الوقود. وكان معدل الإعالة العالمي قد انخفض من نحو 75% في عام 1970 إلى نحو 63% في عام 1990، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، يتوقع أن ينخفض هذا المعدل إلى نحو 56% بحلول عام 2010، ثم إلى نحو 53% بحلول عام 2025 (United Nations 1993a). ومن المتوقع أن تحقق أعداد السكان النشطين اقتصاديا خلال فترة الخمسة عشر عاما المقبلة (1995-2010) نموا سنويا معدله 1.57٪ (ILO 1996).

نمو التجمعات الحضرية: ويسهم تزايد التحضر، أي تزايد نسبة سكان المدن إلى إجمالي عدد السكان، في حفز إضافي للطلب على وسائط النقل. وكان معدل النمو السنوي لسكان الحضر في مجمل البلدان النامية قد بلغ، خلال الفترة 1960-1991، نحو 4% مقابل نحو 1.4% للبلدان الصناعية ونحو 2.9% على المستوى العالمي (الأمم المتحدة، 1994).

وقد أظهرت تقديرات الأمم المتحدة أن 43% من سكان العالم في عام 1990 (أي نحو 2.3 بليون نسمة) هم من قاطني المدن. وحيث أن عدد السكان الحضر ينمو بمعدل أسرع بمرتين ونصف المرة من معدل النمو في سكان الأرياف، فإن من المتوقع أن تتجاوز نسبة التحضر نحو 50% في عام 2005. بل وتذهب تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو ثلاثة أخماس سكان العالم سيكونون من قاطني المدن بحلول عام 2025. (United Nations 1993b, 179).

وتظهر احصائيات التجمعات الحضرية العملاقة في العالم لعام 1990 أن سبعة من أكبر عشرة تجمعات عملاقة في العالم تقع في البلدان النامية وهي: ساوباولو (18.1 مليون نسمة)، مكسيكوسيتي (15.1 مليون نسمة)، شنغهاي (13.4

مليون نسمة)، بومبي (12.2 مليون نسمة)، بيونس ايرس (11.4 مليون نسمة)، سيئول (11 مليون نسمة)، وريودي جانيرو (10.9 مليون نسمة). وتظهر تقديرات الأمم المتحدة لعام 2010 مدنا عملاقة أخرى ستضاف إلى قائمة المدن العملاقة مثل لاغوس وبكين ودكا وجاكرتا. ومن المتوقع كذلك أن يتضاعف عدد المدن التي يقطنها 10 ملايين أو أكثر من السكان من 13 مدينة في عام 1990 إلى 26 مدينة في عام 2010، وأن يزيد نصيب البلدان النامية من هذه المدن من 9 إلى 21 مدينة خلال الفترة ذاتها (United Nations 1993b, 13-19).

وعلى الرغم من التراجع المتوقع في معدل النمو السنوي في التجمعات الحضرية، سواء منها الواقع في البلدان النامية أو البلدان الصناعية، إلا أن عددا من التجمعات الحضرية في البلدان النامية سيظل محتفظا بنسبة نمو تزيد على 3% خلال الفترة الممتدة مما تبقى من هذا العقد وحتى عام 2010. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سيحافظ النمو البشري في المدن التالية خلال الفترة 1990-2010 على المعدلات العالية اللاحقة لأسمائها: لاغوس (5%)، دكا (4.9%)، كراتشي (3.8%)، بومبي (3.5%)، دلهي (3.2%)، جاكرتا (3.1%)، مانيلا (3%)، بانكوك (2.9%)، طهران (2.9%). (United Nations 1993, 13-19).

مساهمة المرأة في القوة العاملة: وتسهم عوامل أخرى مثل زيادة معدل مساهمة المرأة في القوة العاملة في حفز الطلب الكلي على خدمات النقل والمواصلات. وعلى الرغم من القدر الهائل من التفرقة الذي تواجهه المرأة في الوظيفة والأجر، ومجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، فإن من المرجح أن تستمر الزيادة في معدلات مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، كنتيجة لاستمرار التطور الملموس في قضية المساواة بين الجنسين، وتزايد فرص المرأة في التعليم والعمل.

وكان متوسط مساهمة المرأة في القوة العاملة خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1990 قد شهد زيادة كبيرة في جميع المناطق، ما عدا في جنوب الصحراء التي حدث فيها انخفاض طفيف، وشرق آسيا التي لم تتجاوز فيهاالزيادة نقطة مئوية واحدة. وكانت أكبر الزيادات قد سجلت في المناطق المتقدمة النمو خارج شرق أوروبا (زيادة في المساهمة تراوحت بين 9% و42%)، وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب آسيا (وكلها زادت بأكثر من 10%).

وكان اشتراك المرأة في القوة العاملة قد زاد في عقد الثمانينات بأكثر مما زاد في عقد السبعينات في مناطق كثيرة. ويبلغ نصيب المرأة في القوة العاملة الآن، في المتوسط، 40% أو أكثر في جميع الدول الصناعية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق ووسط وجنوب شرق آسيا. وتبلغ مساهمة المرأة في القوة العاملة في البلدان النامية، في المتوسط ووفقا لبيانات عام 1990، نحو 32.6% (الأمم المتحدة، 1995: 105-150) وبلغت هذه المساهمة على المستوى العالمي نحو 39% في عام 1995 ويتوقع نموها إلى نحو 41% بحلول عام 2010 (ILO 1996).

ثانيا: المحددات الاقتصادية

يصعب عند تناول المحددات الاقتصادية الفصل بين عناصرها المختلفة. ويرجع ذلك إلى التداخلات الواسعة والتأثيرات العديدة المتبادلة بين متغيرات هذه العناصر. فمتغير مثل الضرائب أو الإعانات، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسعار، بل ويعد أحد المكونات الأساسية للسعر، إذ أن عوامل النمو في الدخل ترتبط بمجمل السياسات المالية والنقدية والتجارية.

وفي محاولة صياغة العوامل الاقتصادية ضمن أطر واضحة ومتسقة، لا بد للباحث من أن يلجأ إلى الأسلوب الانتقائي، لتحديد كمية ونوعية المعلومات والعناصر المتداخلة التي يدرجها ضمن إطار واحد. وإذا كان إدراج العوامل الاقتصادية في هذه الورقة ضمن أطر أربعة، هي: العوامل السعرية، ومتوسط الدخل القومي، وكفاءة استهلاك الوقود، والبدائل، قد جاء ملائما لأهداف هذه الدراسة، إلا أن إنتقاء هذه العوامل بذاتها لا يعني أنها العوامل الاقتصادية الوحيدة المؤثرة في دالة الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات. فقد جرى التعرض، وإن بصورة مقتضبة، لعناصر إقتصادية أخرى ذات أهمية ودلالة إضافيتين وقد تتطلب الإحاطة بها تسليط الأضواء على دوائر أخرى ذات علاقة بهذا الموضوع.

العوامل السعرية: أدت الزيادات المتواصلة في معدلات الضرائب والرسوم على الجازولين في الدول الصناعية إلى فصل هيكل أسعار الجازولين، بدرجة أو بأخرى، عن هيكل أسعار النفط الخام. فمن المعروف أن الدول الصناعية تفرض ضرائب ورسوماً على استهلاك الجازولين، يصل بعضها إلى نحو ثلاثة أو أربعة أضعاف سعر النفط الخام. ويبين الجدول رقم (4) نسب الضرائب في أسعار الجازولين في مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1992.

جدول رقم (4)
نسب الضرائب في أسعار بنزين السيارات في مجموعة
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1992

الدولة	نسبة الضريبة٪	الدولة	نسبة الضريبة٪
الولايات المتحدة	33.9	اليونان	69.1
استراليا	45.7	السويد	69.2
اليابان	46.1	المملكة المتحدة	69.5
كندا	46.1	اسبانيا	69.8
نيوزلندا	46.1	بلجيكا	70.1
سويسرا	62.5	النرويج	71.4
لوكسمبورغ	62.8	المانيا	72.4
تركيا	63.7	هولندا	72.4
النمسا	64.8	البرتغال	75.4
إيرلندا	66.6	إيطاليا	75.7
الدنمارك	67.2	فرنسا	77.1
فنلندا	68.0		

المصدر: IEA Statistics 1992

ملاحظة: تراوح سعر لتر البنزين في عام 1992 بين نحو 20 سنتا في الولايات المتحدة ونحو 1.28 دولارا في النرويج.

ويتضح من مراجعة معدلات الضرائب على أنواع الوقود المختلفة أن الجازولين يخضع، في الوقت الحاضر، لتمييز ضريبي حاد. وقد يتزايد مثل هذا التمييز في المستقبل المنظور، نتيجة لفرض ضريبة الكربون. بل أن عدداً من الدول الصناعية ماضية في زيادة معدلات الضريبة على المنتجات النفطية خارج إطار ضريبة الكربون. ففي ألمانيا، على سبيل المثال، تم فرض زيادة في الضرائب على المنتجات النفطية خلال الفترة من 1990 وحتى 1994، بلغت في مجموعها نحو 18 دولاراً للبرميل، أي بما يزيد على معدلات ضريبة الكربون التي اقترحها مشروع الاتحادالأوروبي والتي تصل قيمتها إلى نحو 10 دولارات أميركية للبرميل عام 2000.

وقد تأكد انفصال هيكل أسعار الجازولين عن هيكل أسعار النفط الخام في مناسبات عدة، إذ لم يتبع الإنخفاض في أسعار النفط الخام تراجع في أسعار الجازولين في عدة أسواق صناعية، بل تبع ذلك، في بعض الحالات، ارتفاع في هذه الأسعار (Verleger 1982). ويعزز وجود تفاوت بين قيمة المرونة السعرية للطلب على الجازولين وقيمة المرونة السعرية للطلب على النفط الخام هذا

الانفصال بين هيكلي الأسعار المشار إليهما أعلاه، ففي حين تكادالبدائل السلعية للجازولين تنعدم في سوق وقود المركبات الآلية، يتوفر العديد من البدائل السلعية للنفط الخام في سوق الطاقة.

وفي العديد من البلدان النامية، تتسبب هياكل الأسعار الإدارية للمشتقات البترولية في إنفصال مماثل عن سعر النفط الخام، إذ تتضمن هذه الهياكل عناصر دعم وإعانات ملموسة، وتتساوى في هذا الأمر البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة الصافية له، مع اختلاف في الدرجة. غير أن عنصر الدعم والإعانات في أسعار المشتقات النفطية ومصادر الطاقة الأخرى في هذه البلدان آخذ في التقلص والإنكماش حاليا، وربما بوتائر أقوى وأسرع في المستقبل المنظور، كنتيجة لبرامج إعادة الهيكلة الاقتصادية وبرامج نقل ملكية منشآت القطاع العام إلى القطاع الخاص، التي ينتهجها عدد كبير من هذه البلدان في الوقت الحاضر، أو يخطط لإنتهاجها في المدى القصير أو المتوسط، وكذلك بسبب تنامي الوعي بالمسائل البيئية، وتصاعد الدعوات وربما الضغوط للحد من استهلاك مشتقات الوقود الإحفوري.

ومهما كانت الدرجة التي تؤثر بها تقلبات أسعار النفط الخام على أسعار الجازولين، *فإن عددا لابأس به من المتخصصين في مجال نمذجة التنبؤ بأسعار* الطاقة يميلون إلى الاعتقاد بأن أسعار النفط لن تشهد سوى تقلبات متواضعة في المستقبل المنظور، فمنذ أن انتهت حرب تحرير الكويت، وأسعار النفط الخام تتحرك عند مستويات متدنية نسبيا في ظل عرض هو أقرب إلى التخمة، فقد بلغ متوسط سعر شراء مصافي الولايات المتحدة للنفط في عام 1994 نحو 15.50 دولارا للبرميل مقارنة بسعر الذروة في عام 1981 وهو 55.43 دولارا للبرميل، أو حتى مقارنة بمتوسط سعر البرميل في عام 1985 وهو 35.66 دولارا، أي عندما بدأت مجموعة من العوامل بالتأثير على الأسعار: زيادة إنتاج النفط، رفع كفاءة استهلاك الطاقة، التحول الصناعي والهيكلي عن النفط، وقيام إدارة ريغان بإلغاء السيطرة على أسعار النفط. (Industry Week April 9 1995).

وقد أنفق المتخصصون في نمذجة التنبؤ بأسعار الطاقة في المستقبل وقتا طويلا في إعداد التقديرات والسيناريوهات، وقد اتفق عدد كبير منهم على أن المستويات المتدنية لأسعار النفط ستستمر إلى أمد طويل في المستقبل وربما لفترات لابأس بها من القرن الحادي والعشرين، وما لم تندلع حرب جديدة أو

تتفاقم أزمة حادة في الشرق الأوسط، فإن صعود الأسعار سيكون متواضعا وتدريجيا، ولن يشهد قفزات مماثلة لتلك التي حدثت في السبعينات. وترى دراسة لآرثر اندرسون وجماعات كمبردج لأبحاث الطاقة CERA أن من بين الأسباب لاستمرار الأسعار المتدنية للنفط الخام في المستقبل هو استمرار النمو في إنتاج النفط خارج بلدان منظمة الأوبك، وسبب آخر هو أن إنتاج الأوبك لا يواجه أي احتمالات وشيكة للإنقطاع، وكذلك وفرة العرض من الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى غير النفطية. (Industry Week April 9 1995).

ونظراً لأن نمو الطلب على النفط يتركز في آسيا في الوقت الحاضر، كما سنرى في جزء لاحق من هذه الدراسة، ولأن الإنقسام السياسي بين الشرق والغرب والشمال والجنوب يتضاءل، فإن المصالح المشتركة لمنتجي ومستهلكي النفط ستدفعهم للتركيز بدرجة أكبر على التطوير المطلوب لزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية والبيئية للنفط، عوضا عن الصراع على المصالح[5].

وتمثل توقعات عودة النفط العراقي، الذي فرضت الأمم المتحدة على صادراته حظرا عشية الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، عاملاً إضافياً ضاغطاً على الأسعار. يضاف إلى ذلك التوسع المحتمل في الطاقة الإنتاجية في إيران بعد رفع الحظر التجاري الأميركي المفروض عليها، نظراً لما تسبب به هذا الحظر من نقص في قطع الغيار والمعدات الضرورية اللازمة لصيانة الحقول والمحافظة على معدلات الانتاج السابقة بها.

كذلك، فإن معظم المحللين الاقتصاديين لا يتوقعون أثراً حاداً للتطورات الجارية في دول المعسكر الشرقي على سوق النفط. فالتحولات في اقتصاديات بلدان المنظومة السوفيتية (سابقا) لم تؤثر على هذه السوق، إذ ترافق انخفاض انتاج النفط في هذه البلدان مع انخفاض في معدلات الاستهلاك، ما أدى إلى استقرار حجم صادراتها إلى السوق الدولية، وبالتالي عدم تأثر السوق العالمية كثيرا بالتطورات السياسية الجارية في تلك المنطقة من العالم. (OGJ special - Oil & Gas Journal - Jan 30. 1995).

---

(5) هذا ما يراه جون ستانسلاو رئيس مجلس جماعات كمبردج لأبحاث الطاقة CERA في المصدر السابق حيث يقول بأن «الاعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين يعد عاملا رئيسيا في الهيكل الجديد لسوق النفط حيث ستفسح السياسة الطريق للاقتصاد».

وفي هذا الاتجاه تصب الزيادات المعلنة التي تحققت في السنوات الأخيرة في احتياطات النفط العالمية المؤكدة (تضاعف الاحتياطي العالمي المؤكد خلال الفترة 1973-1993) كنتيجة للتطورات الملموسة في تقنيات الاستخراج وطرق التقدير، والانخفاض الذي حققه تطور التقنية في تكاليف الاستكشاف والانتاج (المنيف 1994). وتتوقع دراسة صادرة حديثا عن وزارة الطاقة الأمريكية أن يشهد الاحتياطي العالمي من النفط زيادات كبيرة خلال العشرين سنة المقبلة في الدول غير الأعضاء في الأوبك. (OPEC Bulletin June 1996 p.17).

ومن بين العوامل الضاغطة على الأسعار، الجهود المتواصلة في الدول الصناعية لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، والتي حققت حتى الآن نتائج ملموسة. ففي عام 1993 استهلك اقتصاد الولايات المتحدة، على سبيل المثال، نحو 16.5 ألف وحدة حرارية بريطانية من الطاقة، مقابل كل دولار من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالأسعار الثابتة لعام 1987، مقارنة بنحو 23.4 ألف وحدة حرارية بريطانية في عام 1970. (OGJ Special Op. Cit).

ولا شك في أن انخفاض أسعار النفط سيقلل من الحوافز المطلوبة لاستمرار جهود تحسين كفاءة استهلاك الطاقة بالوتيرة السابقة. كما أن ارتفاع كلفة مثل هذا التحسين، بمرور الوقت، وبخاصة أن التحسينات الأقل كلفة قد أنجزت قبل غيرها، سيحد من سرعة التطور في كفاءة استهلاك الطاقة. إلا أن جهود التحسين في كفاءة استهلاك الطاقة. إلا أن جهود التحسين لن تتوقف، بل ستجد زخما جديدا دافعا لها، يتمثل في زيادة التكاليف البيئية.

بيد أن التسليم بهذا الاتجاه التنازلي لأسعار النفط الخام لا ينبغي أن يكون مطلقا. ففضلا عن أن التنبؤ بأسعار النفط – كما ثبت من تجربة العقدين الماضيين – يتسم بعدم الدقة وبعدم أخذه لعناصر التقلبات السياسية في الاعتبار (ماكلوب 1990)، فإن هناك عددا من العوامل الإيجابية التي قد تدفع بالأسعار إلى الصعود ولو بعد فترة من الزمن. ويأتي في مقدمة هذه العوامل الإيجابية التردد الذي تظهره البلدان المصدرة للنفط في الخليج العربي في تنفيذ برامج الاستثمار في توسعة طاقاتها الإنتاجية، بل وتخلي بعضها، فعليا، عن جزء من هذه البرامج بسبب شحة الأموال المتوفرة لمثل هذه البرامج المكلفة والباهظة، وكذلك بسبب انعدام اليقين لدى هذه الدول من تحقيق عوائد مجزية من مثل هذه البرامج، في ظل اتجاه البلدان المستهلكة نحو سياسات مقيدة للطلب على النفط، مثل التحيز الضريبي الواضح ضد النفط، والجهد التقني الحثيث لإيجاد بدائل اقتصادية للنفط (عبدالله 1993 و 1996).

وكما سبقت الإشارة، فإن فرضية الاتجاه التصاعدي المحتمل لأسعار النفط الخام لا ينبغي أن تؤخذ باعتبارها عاملاً مؤثراً في الطلب على الوقود في قطاع النقل والمواصلات. فهذا الوقود، وعلى خلاف ما تستهلكه القطاعات الأخرى من مشتقات بترولية، أقل تأثرا بتغيرات الأسعار وبأي إضافات جديدة في الضرائب، وذلك بفعل ارتفاع مستوى الضرائب المفروضة عليه حاليا. ومن ثم، فإن أي زيادة في السعر أو الضريبة ستظل نسبتها منخفضة، كنسبة مئوية من السعر الحالي متضمنا الضريبة. وكذلك بفعل ضعف استجابة هذا القطاع لأي زيادة في أسعار الوقود بسبب ضآلة المرونة السعرية للطلب على الوقود (عبدالله 1993).

متوسط الدخل القومي: فضلا عن الزيادة المتوقعة في معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي في البلدان النامية، فإن الانخفاض في معدل الخصوبة السكاني في هذه البلدان، والذي سبقت الإشارة إليه في سياق العوامل الديمغرافية، يعد من بين العوامل الإيجابية المؤدية إلى ارتفاع متوسط الدخل، ومن ثم حفز الطلب على خدمات وسائط النقل والمواصلات والتوسع، بوجه خاص، في ملكية السيارات الخاصة.

وتتوقع الدراسات الاقتصادية الخاصة بمعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أن يصبح النمو الاقتصادي للبلدان الآسيوية المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات العشر المقبلة، عوضاً عن مجموعة البلدان الصناعية التقليدية السبع الآخذ نموها الاقتصادي في التباطؤ. وعلى الرغم من التباين في الثقافات ومعدلات النمو وسجل الأداء الاقتصادي وكذلك الأنظمة والقوانين بين دول آسيا النامية، إلا أن هناك مؤشرات هامة تدل على اتجاه كافة الدول الرئيسية في هذه المنطقة، إلى الاعتماد على اقتصاديات السوق الحرة. وإذا كانت دول شرق آسيا قد سبقت الدول الآسيوية النامية الأخرى في هذا الاتجاه، فإن دولا مثل الصين والهند وأندونيسيا تشهد أيضا تحولات اقتصادية عميقة.

وكان متوسط الدخل في شرق آسيا قد زاد خلال ربع القرن الماضي بنحو أربعة أضعاف (5% سنويا). وترافق ذلك مع إنخفاض حاد في نسبة الفقر. وتعتمد قوة الأداء الاقتصادي في هذه المنطقة على ركائز عدة، من بينها التركيز على تطوير الموارد البشرية، والهياكل المؤسسية الفعالة، والقرارات الاستراتيجية الواضحة، وزيادة معدل الإدخار، ودعم جهود المستثمرين، والمرونة الفائقة للتلاؤم مع المتغيرات الدولية، والرغبة في استيراد المعرفة والتكنولوجيا، والانفتاح

الواسع على الخارج. وقد توسعت مجموعة بلدان شرق آسيا في الصادرات على نحو مثير، إذ نمت صادراتها بمعدل 10% سنويا خلال عقدي السبعينات والثمانينات، كما زادت التجارة البينية بين هذه الدول بنسبة 72% خلال الفترة مابين 1988 و 1991. (World Bank 1994).

كذلك سجلت دول جنوب آسيا معدلات للنمو زادت على معدلات النمو المسجلة في البلدان النامية الأخرى. وحققت هذه الدول زيادة في متوسط الدخل القومي بنحو 3% سنويا خلال عقد الثمانينات، ويعادل ذلك ثلاثة أضعاف معدل النمو خلال العقدين السابقين. كذلك فاقت معدلات نمو كل من الإنفاق الإستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري الخاص في هذه البلدان، خلال عقد الثمانينات، جميع المعدلات المناظرة لها في البلدان النامية الأخرى (باستثناء معدلات النمو في شرق آسيا). وتضاعفت معدل نمو صادرات جنوب آسيا خلال الثمانينات (7% سنويا) عما كان عليه في العقد السابق، ما أدى إلى تضاعف حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. (Finance & Development June 1994, 18-20).

ويعتمد نمو جنوب آسيا في المستقبل إلى درجة كبيرة على نتائج الجهود التي تبذلها الهند حاليا لإصلاح بنيتها الاقتصادية، وجهود باكستان وبنغلادش وسيلان لإصلاح أنظمتها للإستثمار والتجارة والمدفوعات، كما يعتمد على طبيعة التحولات السياسية المحتملة بها.

ويتوقع أن يؤدي نجاح الجهود المشار إليها إلى ارتفاع معدل النمو في صادرات جنوب آسيا خلال السنوات الخمس المقلة إلى نحو 5 أو 6% من معدله الحالي الذي يتراوح بين 3 و4% سنويا، ومن المتوقع أن تحقق آسيا النامية خلال هذه السنوات معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي نسبته 6.5%. (Finance & Development June 1994, 18-20).

وتدل هذه النتائج على أن آسيا النامية هي السوق الرئيسية المحتملة لاستيعاب أكبر عدد من وسائط النقل في المستقبل، خاصة وأن عدد سكانها يعادل نصف عدد سكان العالم وقوتها الشرائية تعادل ربع القوة الشرائية لمجمل الاقتصاد العالمي، كما أن فرصا واسعة ما زالت سانحة أمامها لتطوير شبكات طرقها ومواصلاتها وتحسين خدمات النقل بها، حيث يقل عدد السيارات في المتوسط في هذه البلدان في الوقت الحاضر عن 20 سيارة لكل ألف من السكان، مقابل أكثر من 600 سيارة لكل ألف من السكان في بعض البلدان الصناعية. (Oil & Gas Journal Feb. 20, 1995: 25-30).

وستحفز الزيادة المتوقعة في عدد السيارات الخاصة في هذه البلدان خلال الخمس عشرة سنة المقبلة الطلب على النفط، ففي منطقة حوض الباسفيك الآسيوية، يتوقع أن يشهد الطلب على الطاقة الأولية إجمالا نموا يبلغ متوسطه السنوي 2.7% من الآن وحتى عام 2000 و2.5% خلال السنوات العشر الأولى من القرن المقبل (Oil & Gas Journal - August 29, 1994: 25-30). وتشير أحدث التوقعات عن استهلاك النفط في منطقة آسيا والمحيط الهادي إلى أن الطلب على النفط سينمو سنويا بمعدل متوسط مقداره 4.2% خلال بقية العقد و3.6% خلال الفترة 2000-2005[6].

ويرى ماتسيو نائب رئيس مركز إحصاءات الطاقة والنمذجة في معهد طوكيو لاقتصاديات الطاقة أن زيادة حادة في الطلب على الوقود قد تحققت في دول حوض الباسفيك الآسيوية بفعل التوسع الهائل في تملك السيارات الخاصة خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من التحسن الملموس في كفاءة استهلاك الوقود والتحول من استخدام سيارات الجازولين إلى سيارات الديزل (Oil & Gas Journal - August 29, 1994, Op Cit). وتشكل الصين مركزاً رئيسياً لهذا النمو في الطلب الآسيوي على الوقود، إذ من المتوقع أن يزيد عدد السيارات في الصين من 1.4 مليون سيارة في عام 1990 إلى نحو 4 ملايين سيارة في عام 2000. ومن المتوقع أن يزيد استهلاك الوقود البترولي المستخدم في قطاع النقل الآسيوي، كما يقدر ماتسيو، من نحو 8 ملايين برميل يوميا عام 1991 إلى نحو 12 مليون برميل يوميا عام 2000.

وعلى المستوى الدولي، قدرت دراسة لمجلس الطاقة العالمي الزيادة المرتقبة في عدد المركبات في العالم خلال الخمس عشرة سنة المقبلة في ظل ثلاثة سيناريوهات: الأول هو سيناريو الحد الأدنى أو سيناريو الصدمة البيئية، حيث من المتوقع أن يصل عدد السيارات في عام 2010 إلى نحو 775 مليون سيارة أي بزيادة سنوية مقدارها 2% فقط، أما السيناريو الثاني فهو سيناريو قواعد السوق حيث يتوقع في ظل معطياته أن يصل عدد السيارات إلى نحو 1.118 بليون سيارة، أي بزيادة سنوية مقدارها 6%، أما السيناريو الثالث فهو وسطي بين الحالتين الأولى والثانية، أي أن الزيادة السنوية المرتقبة في عدد السيارات هي 4% فقط.

---

(6) لمزيد من التفصيل في موضوع الطلب على النفط في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتوقعات هذا الطلب في كل دولة من دول المنطقة حتى عام 2005 انظر دراسة فريدون فيشاراكي، 1996.

وترد على التوقعات الخاصة بزيادة عدد السيارات بعض من التحفظات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

1 – على الرغم من وجود علاقة بين معدلات النمو في متوسط الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الزيادة في أعداد السيارات الخاصة، إلا أن قوة هذه العلاقة يمكن أن تتباين من اقتصاد إلى آخر، وذلك بسبب السياسات الحكومية التي قد تؤثر على نحو مباشر أو غير مباشر في تكاليف المواصلات، ومن بين هذه السياسات على سبيل المثال سياسات الدعم أو الضرائب التي تفرض على الوقود، أو السياسات التي تؤثر في أسعار السيارات مثل الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة أو توفير خدمات نقل عامة أو شبكة طرق واسعة ومتشعبة. (The OECD Observer - Oct./ Nov. 1994, No 190: 27-30).

2 – تواجه مدن عديدة في العالم مشكلة الإزدحام المروري، وفي مدن البلدان ذات معدلات النمو العالية، مثل المدن الآسيوية الرئيسية، قد يعجز التطور في البنى الهيكلية لشبكة الطرق عن ملاحقة النمو في الطلب على وسائط النقل. وللإزدحام المروري تكاليف اجتماعية واقتصادية وبيئية واضحة مثل تكاليف الوقت الضائع، والطاقة المهدرة، وإنبعاثات التلوث العالية. وقد يحذو العديد من البلدان النامية، في مواجهة هذه المشكلة، حذو سنغافورة التي اتبعت منذ مطلع السبعينات سياسة متشددة تهدف إلى الحد من الزيادة في عدد مركبات النقل الخاصة تمثلت في الإجراءات التالية (Energy Policy-Nov. 1990: 871-874):

أ – رفع الرسوم الجمركية على المركبات الآلية المستوردة (سنغافورة لا تنتج السيارات محليا) إلى نسبة 45%.

ب – رفع رسم تجسيل ملكية المركبة من 15 إلى 100 دولار سنغافوري في عام 1980.

ج – رفع ضرائب الطرق تدريجيا من 0.10 دولار سنغافوري لكل سي سي قبل عام 1972 حتى وصلت عام 1988 إلى 0.70 دولار سنغافوري لكل سي سي في المركبات التي تقل طاقة محركها عن 1000 سي سي وإلى 1.75 دولار سنغافوري لكل سي سي في المركبات التي تزيد طاقة محركها عن 3000 سي سي.

د – فرض رسوم إضافية على ملكية المركبات، بدأت عام 1972 بنسبة 25% من القيمة السوقية للمركبة وتصاعدت تدريجيا حتى وصلت إلى 175% في عام

1983، ومنح من يستبدل مركبته القديمة بأخرى جديدة خصما من هذه الرسوم بحيث بلغ معدل الرسم التفضيلي في عام 1983 نحو 45% من جملة الرسوم الإضافية على المركبات التي تقل طاقة محركها عن 1000 سي سي، ونحو 65% من رسوم المركبات التي تزيد طاقتها عن 3000 سي سي.

هـ - فرض نظام حصص بدءا من عام 1990، بحيث يدخل جميع الراغبين في شراء المركبات الجديدة (عدا الباصات العامة وباصات المدارس) مناقصة عامة للحصول على ترخيص بشراء عدد معين من السيارات.

وقد نجحت هذه الإجراءات في الحد من نمو عدد المركبات هناك. فبينما سجل الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1974 و1989 نمواً نسبته 144%، زاد عدد السيارات خلال الفترة ذاتها بنسبة 51% فقط وبنهاية عام 1989 كانت هناك 9.6 سيارة فقط لكل 100 من السكان، ويقل هذا المعدل عن نصف عدد السيارات في دول تتمتع بمتوسط دخل محلي مماثل لما تتمتع به سنغافورة (إيرلندا 21 سيارة، أسبانيا 26 سيارة، نيوزيلندا 40 سيارة لكل 100 شخص).

3 - قد يؤدي اتساع الاهتمام بحماية البيئة على نطاق عالمي إلى فرض قيود محلية، أو دولية، تحد من معدلات الزيادة المرتقبة في أعداد المركبات. ومن بين الإجراءات الماثلة للعيان في هذا السياق، في الوقت الحاضر، ضرائب الكربون في بلدان السوق الأوروبية المشتركة، فضلا عن ضرائب ورسوم ملكية وسائط النقل أو استخداماتها، واتجاه بعض الدول النامية إلى منع استخدام المركبات في أيام معينة من الأسبوع.

4 - من أهم الظواهر المحتملة التي استنتجتها دراسة حديثة لمجلس الطاقة العالمي، كان انخفاض الأهمية النسبية للسيارات في المستقبل بالمقارنة مع أهمية وسائط النقل العامة والشاحنات والطائرات. فقد قدرت الدراسة أن تصل نسبة ما تستهلكه السيارات من الوقود في عام 2020 إلى نحو 30% فقط مقارنة بنحو 50% حاليا من إجمالي الوقود المستهلك في العالم. ولا شك أن انخفاضا في إجمالي الطلب على الجازولين سيترتب عن مثل هذا التغير في أهمية السيارات. ففي كل الأحوال تستهلك الطائرات ووسائط النقل العامة وقودا أقل، في المتوسط، من السيارات (كمية الوقود المستهلكة في كل ميل مقطوع لكل راكب).

5 - من المتوقع أن يؤدي التحسن التدريجي في مستوى المعيشة في عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة في جنوب آسيا إلى ارتفاع كفاءة استهلاك الوقود في

المركبات، وذلك نتيجة لإحلال المزيد من المركبات الحديثة الصنع محل المركبات المستهلكة. ومن المعروف حاليا أن انخفاض معدل تخريد المركبات في البلدان النامية عامل رئيسي من عوامل خفض كفاءة استهلاك وقود المركبات في هذه البلدان، علاوة على استخدام مركبات منتجة محليا أقل كفاءة من المركبات المنتجة في الدول الصناعية (مثال: سيارة أمباسدور الهندية الصنع التي تستهلك من الوقود ضعف ما تستهلكه سيارة يابانية أو ألمانية مساوية لها في الحجم). وينتج انخفاض معدل تخريد المركبات عن عدة عوامل، من بينها الارتفاع النسبي في أسعار المركبات الجديدة، أو محدودية توفرها بسبب القيود على الواردات، أو انخفاض كلفة الأيدي العاملة في الصيانة، وعدم التشدد في إجراءات تجديد تراخيص قيادة المركبات المستهلكة. وقد تسهم الضغوط العالمية المتصاعدة لحماية البيئة في دفع البلدان النامية لاتخاذ إجراءات تهدف إلى رفع كلفة الاحتفاظ بمركبات ذات كفاءة متدنية، الأمر الذي سيترتب عنه تسارع في معدلات تحديث أساطيل المركبات المستخدمة في هذه البلدان. وقد بدأ العديد من البلدان النامية في السنوات الأخيرة في إنتاج مركبات متطورة ذات كفاءة استهلاك عالية للوقود. وتعتبر السيارات المنتجة في دول مثل المكسيك والبرازيل وكوريا الجنوبية مطابقة للمقاييس والمواصفات العالمية (U.S. Congress 1992, 163). ويعتبر الاعتماد المفرط لأسواق البلدان النامية على وارداتها من المركبات الآلية من الدول الصناعية مؤشرا في حد ذاته على تزايد الكفاءة في استهلاك الوقود تدريجيا في هذه البلدان، إذ تبذل صناعة السيارات في الدول الصناعية جهودا متواصلة لتحسين هذه الكفاءة.

6 – قد يؤدي الاتجاه الرائج نحو خصخصة خدمات النقل العام في البلدان النامية إلى القضاء على العديد من المشكلات التي تعاني منها هذه الخدمات. ذلك أن سوء الإدارة والصعوبات الفنية في العديد من البلدان النامية يحول دون قيام خدمات كفؤة للنقل العام، إذ تعاني هذه الخدمات من نسبة عالية من الأعطال وسوء التوزيع والتزاحم في نقاط الاختناق، فضلاً عن قلة النظافة وارتفاع نسبة الملوثات وحاجتها المستمرة إلى الدعم الحكومي. وقد تبين من دراسة للبنك الدولي، شملت عددا كبيرا من المدن في البلدان النامية، أن تكلفة نقل الراكب في باصات النقل الخاص أقل من نظيرتها في باصات النقل العام (Goldemberg 1987, 168).

7 – إن من شأن التطور الراهن في نظم الاتصالات، باستخدام محطات الأقمار الصناعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والهواتف الخلوية والمرئية، وأجهزة الإرسال الهاتفي (الفاكسملي) وأجهزة الحاسب الآلي، وشبكات المعلومات، أن يحد من الحاجة إلى الانتقال باستخدام وسائط النقل المختلفة. كما أن من شأن إعادة تخطيط وتنظيم المدن والخدمات ومواقع العمل والسكن أن يحد من هذه الحاجة في الأمد الطويل.

كفاءة استهلاك الوقود: منذ التعديل الرئيسي الأول لأسعار النفط الخام في عام 1973، وما لحق ذلك من زيادات في هذه الأسعار، حققت صناعة المركبات العالمية تطورات هامة على صعيد زيادة كفاءة استهلاك الجازولين والديزل في سيارات الركاب على نحو خاص، وفي إجمالي المركبات عموما. وقد بلغت الزيادة في كفاءة استهلاك الوقود في الولايات المتحدة على سبيل المثال، خلال الفترة من 1975 وحتى 1990، نحو 3% سنويا بالنسبة لسيارات الركاب ونحو 2% سنويا بالنسبة لجملة المركبات.

ويتضح هذا الأمر من الجدول (5) الذي يعرض معدلات التغير في كفاءة استهلاك وقود المركبات في الولايات المتحدة خلال الفترة 1960-1990.

جدول رقم (5)

التغيرات في كفاءة استهلاك وقود المواصلات في الولايات المتحدة
1960-1990

الفترة	السيارات٪	المركبات٪
1960-1965	1-	1
1965-1970	4-	4-
1970-1975	0	2
1975-1980	15	9
1980-1985	17	10
1985-1990	15	12

المصدر:

احتسبت من البيانات المنشورة في: Energy Statistics Sourcebook, Oil and Gas Journal 7th Edition.

ملاحظة: تم احتساب هذه البيانات استنادا إلى التغيرات في عدد الأميال المقطوعة مقابل كل غالون أمريكي واحد من الوقود البترولي المستهلك خلال الفترة المعنية في الولايات المتحدة.

ويثير بعض الاقتصاديين عددا من التحفظات حول فعالية برنامج رفع كفاءة الوقود، من خلال التطوير التقني لمحركات المركبات، ومن أهم هذه التحفظات ما يأتي[7]:

1 - يشجع الارتفاع في كفاءة الوقود على قيادة السيارات لمسافات أطول، إذ تشير الإحصاءات المنشورة في الولايات المتحدة إلى أن عدد الأميال المقطوعة خلال عقد الثمانينات قد زاد بأربعة أضعاف معدل الزيادة في عدد السكان.

2 - تمثل السيارات الجديدة المنتجة في كل عام نسبة ضئيلة من إجمالي السيارات المسجلة، وتقل هذه النسبة مع مرور الزمن. أي أن السيارات الأقل كفاءة تظل في الطرق لمدة أطول من الزمن. وقد تجب هذه الزيادة المحققة في تكاليف إنتاج السيارات الجديدة الوفر الذي تحققه هذه السيارات في تكاليف الوقود، كما قد ينتج عنها ارتفاع في أسعار السيارات وخفض في معدل إحلال السيارات المستهلكة بالسيارات الجديدة.

3 - في الولايات المتحدة تستهلك السيارات الجديدة في كل عام ما يقل عن 4% من جملة الاستهلاك المحلي من النفط، أي أن أثرها ضئيل على إجمالي الاستهلاك.

4 - ينجم عن الارتفاع في كفاءة الوقود، انخفاض في التكاليف التشغيلية للسيارات الفارهة، والحافلات الصغيرة (Vans)، وسيارات الشحن الخفيفة، وسيارات السباق، التي يمثل الطلب عليها نحو ثلث إجمالي الطلب على السيارات. وحيث إن كفاءة تشغيل هذه السيارات تقل عن كفاءة تشغيل السيارات الصغيرة، فإن زيادة عددها سيؤثر على متوسط كفاءة تشغيل المركبات.

ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن الضرائب على الوقود، أو زيادة كلفته أنجع أثرا في الاستهلاك، ويؤكدون ذلك بالرجوع إلى العلاقة بين متوسط كميات الوقود المستهلكة لكل فرد من السكان ومعدلات الضرائب على الوقود في بلدان صناعية مختارة باستخدام بيانات عام 1990، إذ ثبت أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين؛ فكلما زادت الضرائب، أدى ذلك إلى انخفاض متوسط استهلاك الدولة من الوقود.

---

(7) تم تلخيص هذه النقاط من عرض لكتاب «الميل الإضافي» لنيفولا وكرانال ونشر في: The Brooking Review (Winter 1995): 30-33.

وتتراوح كفاءة حرق الوقود في محركات الاحتراق الداخلي التقليدية لمعظم المركبات في الوقت الحاضر ما بين 10 و 30%، ويتوقع مجلس الطاقة العالمي أن تتضاعف هذه الكفاءة بحلول عام 2020، ويعني ذلك خفض أي زيادة محتملة في الطلب على الوقود الهيدروكربوني إلى النصف تقريبا.

وقد شهدت صناعة السيارات في غضون السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من التطورات التي جعلت من كفاءة استهلاك الوقود المشار إليها أعلاه ضربا من ضروب الماضي. وقد نتج عن هذه التطورات فتح آفاق جديدة ستمكن هذه الصناعة من زيادة كفاءة استهلاك الوقود بعدة أضعاف.

ففي عام 1991 قطعت سيارة أنتجتها شركة جنرال موتورز نحو 62 ميلا بغالون أميركي واحد من الجازولين، باستخدام محرك احتراق داخلي تقليدي، وقاطرة قيادة آلية. وفي إبريل 1994 نجح مشروع في جامعة ويسترن واشنطن في إنتاج سيارة متفوقة تمكنت من قطع نحو 200 ميل بغالون أمريكي واحد من الجازولين، وفي أكتوبر من العام نفسه، نجحت شركة إيسورو السويسرية في إنتاج سيارة قطعت نحو 150 ميل بغالون أميركي واحد من الوقود برغم احتواء وزنها الإجمالي على 500 رطل من البطاريات اللازمة لتشغيلها لمسافة تتراوح بين 60 و 70 ميلا من دون الحاجة إلى وقود إضافي. وفي نوفمبر 1994 أعلنت وزارة الطاقة الأميركية عن تجربة سيارة متطورة تعمل باستخدام الغاز الطبيعي قطعت بخزانها الذي يقل حجمه بنحو 25% عن حجم خزان السيارة التقليدية نحو 300 ميل. ولا تقل كفاءة تشغيل هذه السيارة عن سيارة الجازولين. وكان قد عمل على تطوير هذه السيارة مختبر الفيزياء التطبيقية في جامعة جون هوبكنز، وتقدر كلفة إنتاجها بكميات تجارية بما يزيد بنحو ألفين أو ثلاثة آلاف دولار عن كلفة إنتاج السيارة التقليدية.

وينفذ كونسورتيوم شركات صناعة السيارات الأميركية، في الوقت الحاضر، برنامج «الشراكة من أجل صناعة جيل جديد من المركبات» وهو برنامج تعاون أعلنت الشركات الثلاث «جنرال موتورز وفورد وكرايزلر» عن بدئه في سبتمبر 1993، بهدف إنتاج سيارة متفوقة تكنولوجيا ونظيفة بيئيا تشتغل بثلاثة أضعاف كفاءة تشغيل السيارات الحالية.

ويعمل فريق كونته الشركات الثلاث حاليا على تطوير هذه السيارة التي سيتم بناء هيكلها من الكربون والزجاج والبلاستيك واللدائن الكيماوية الأخرى، بحيث لا يزيد وزنها الإجمالي عن 900 رطل، وتدار عجلاتها بمحرك كهربائي صغير. ويتوقع أن تحرق هذه السيارة وقودا يقل ما بين 5 مرات و 20 مرة عما تحرقه السيارة التقليدية، وتخلف تلوثا يقل ما بين 100 مرة و1000 مرة عما تخلفه تلك السيارة، ويتوقع الفريق أن يبدأ عرض هذه السيارة في الأسواق الأميركية في عام 1998.

البدائل: يمكن استخدام عدة بدائل للجازولين والديزل في تشغيل الأنواع الثلاثة المعروفة من المحركات، وهي المحركات البخارية ومحركات الضغط ومحركات الاحتراق الداخلي. فأما النوع الأول وهو المحركات البخارية فيمكن تشغيله بأي نوع من أنواع الوقود القابل للاحتراق، أما محركات الضغط فتتطلب وقودا ذا رقم سيتاني مرتفع، أي وقودا ذا جودة اشتعال عالية مثل الديزل، وللديزل بدائل مثل الزيوت النباتية أو الأملاح العضوية. أما محركات الاحتراق الداخلي فتتطلب وقودا ذا رقم أوكتيني مرتفع، أي كفاءة اشتعال عالية لا تؤدي إلى حرق مبكر للشرارة المشتعلة قبل تحولها إلى شحنة كهربية. والجازولين هو الوقود الشائع الاستخدام في هذه المحركات في الوقت الحاضر، ولهذا الوقود بدائل عدة، مثل غاز البترول المسال، والغاز الطبيعي المضغوط والميثانول والإيثانول.

ولا شك أن متابعة التطورات المحتملة في بدائل الوقود تساعد في معرفة ما إذا كانت هذه البدائل تقترب أو تبتعد عن كونها بدائل اقتصادية من الوقود الهيدروكربوني:

1 – الوقود الحيوي: بدأ عقدان من البحث والتطوير في مجال إنتاج الوقود الحيوي يؤتيان ثمارهما على أصعدة شتى. ويتوقع الباحثون في هذا الحقل أن تتمكن الدول الرئيسية المستوردة للنفط من إحلال الوقود الحيوي محل النفط الخام في غضون القرن الحادي والعشرين.

ويتوقع الباحثون أن تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على نحو 14.5 تريليون وحدة حرارية بريطانية من الوقود الحيوي أو الكهرباء الحيوية بحلول عام

2030، ويكاد هذا الحجم من الطاقة أن يقترب من وحدات الطاقة الحرارية البريطانية التي حصلت عليها الولايات المتحدة من وارداتها من النفط الخام خلال عام 1990، التي بلغت نحو 15.3 تريليون من وحدات الطاقة الحرارية البريطانية (Chum 1993).

ويتميز الوقود الحيوي بخصائص مماثلة للوقود الهيدروكربوني من حيث سهولة تحويله إلى مصادر ثانوية للطاقة، مثل الكهرباء، واستخدامه كوقود للمركبات، وقدرته، بالتالي، على دخول مجالات الاستخدام الحالية دونما حاجة لإحداث تغييرات هيكلية أو تصميمية مكلفة في مولدات الكهرباء، أو محركات وسائط النقل المختلفة.

وتتميز السويد وفنلندا حاليا بالحصول على أعلى نسبة من استهلاكها من الطاقة (16% تقريبا) من مصادر حيوية مثل الأشجار والنفايات، بالمقارنة مع البلدان الصناعية الأخرى (Chum 1993)، وكانت الولايات المتحدة قد حصلت في عام 1992 على ما يعادل إنتاج 6 مفاعلات نووية من الكهرباء المنتجة من الأخشاب والمواد الزراعية الأخرى، وقد أنتجت هذه الكهرباء الحيوية في أغلبها من مشروعات طاقوية صغيرة ذات تكنولوجيات بدائية (سخانات وتوربينات بخار)، وهي مشروعات تتعرض لضغوط بيئية كبيرة في الوقت الراهن[8].

وتلوح في الأفق مشاريع تطوير وتقنيات جديدة في مجال الطاقة الحيوية، التي تتفق جمهرة من الاقتصاديين على أنها ستكون المصدر الرئيسي للقوة الكهربائية خلال العشرين سنة المقبلة. ولعل أبرز التطورات على هذا الصعيد، هو التوسع في تجربة المحاصيل الطاقوية المتمثلة في الأشجار السريعة النمو والأعشاب التي تزرع خصيصا لأغراض الطاقة، في كل من أوروبا والولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، تعمل صناعات أنتركم Interchem في ولاية كانساس الأميركية على إنتاج الديزل الحيوي من فول الصويا وإنتاج النفط الخام الحيوي Biocrude من النفايات الخشبية. وفي مختبرات أوكردج، قطع الباحثون شوطا في دراسة أثر هذه المحاصيل على الحياة البرية والأراضي المستصلحة والتربة والمياه. وبالتعاون مع جامعة فلوريدا، يستهدف مشروع آخر إنجاز مزرعة

(8) يعادل المشروع الصغير لانتاج الكهرباء الحيوية نحو 10% من حجم المشروع التقليدي لانتاج الكهرباء من الفحم.

مساحتها 4 ملايين متر مربع من محاصيل الطاقة لتتكامل مع مشروع لإنتاج مليوني غالون سنويا من وقود الإيثانول. وفي حالة نجاح هذا المشروع، يزمع ممولوه تحويل نحو 400 مليون متر مربع إضافية من أراضي المناجم إلى مزارع مماثلة.

وتزمع وزارة الطاقة الأميركية، بالتعاون مع هيئات حكومية أخرى، خلال السنوات الخمس المقبلة، تمويل نحو 10 أنظمة مختلفة لتحويل محاصيل الطاقة إلى وقود بما يتناسب مع احتياجات المناطق المختلفة في البلاد. وقد أعرب تحالف من صناعات الطاقة والمزارعين من 16 ولاية أميركية، عن استعداده للمشاركة في دعم هذه المشروعات. ويرى عدد من الباحثين أن من شأن زيادة معدل إنتاجية الوقود الحيوي بأربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1992، وفي الوقت نفسه زيادة كفاءة استخدام الطاقة بأربعة أضعاف، أن يخفض من اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط الخام بدرجة ملموسة (Chum 1993).

وإجمالا تشكل الطاقة الحيوية المنتجة من النباتات وبقايا الحيوانات، في الوقت الحاضر، نحو 14% من إجمالي الطاقة الأولية في العالم. وقد بلغت مساهمتها في عام 1987 في الدول النامية نحو 35% وفي الدول الصناعية نحو 3%. ويتوقع تقرير صادر عن لجنة متخصصة، شكلت بناء على توصية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمات أخرى، أن يساهم هذا النوع من الطاقة في المستقبل بنحو 10% من الطاقة الكلية المستخدمة في الدول الصناعية. وإذا ما تحقق هذا، فإنه يمكن أن يؤدي إلى خفض كمية غاز ثاني أكسيد الكربون عام 2005 بنحو 400 مليون طن من الكربون (Stockholm Environment Institute 1990).

ويتوقع أن يلعب الوقود الحيوي دوراً هاماً في توفير احتياجات قطاع النقل والمواصلات من الوقود، وذلك عن طريق الإحلال محل الجازولين والديزل، خصوصاً إذا ما أمكن خفض تكاليف إنتاجه في المستقبل. ويعد الديزل الحيوي المصنوع من زيت فول الصويا وبذور عباد الشمس والطحالب وبذور اللفت، بديلا ممتازا للديزل الهيدروكربوني، وقد حل فعليا محل الديزل في المدن الأميركية الرئيسية التي تعاني من نسبة تلوث بيئي عالية، وذلك بعد أن حظر القانون الأميركي المعدل للهواء النقي لعام 1990 استخدام الديزل العادي في وسائط النقل العام، في مثل هذه المدن.

كما بات الديزل الحيوي مطلوبا في المناطق ذات الحساسية البيئية العالية في أوروبا، مثل مناطق الألب. وتقود مجموعة من الشركات العاملة في مجال الطاقة في كل من النمسا وإيطاليا جهودا مكثفة لحفز استخدام هذا النوع من الوقود في المناطق الشديدة التلوث (Chum 1993). وضمن هذا السياق خفضت دول السوق الأوروبية في أوائل عام 1992 نحو 90% من جملة الضرائب المفروضة على الوقود الحيوي (عبدالله 17، 1993).

ويرى عدد من الخبراء أن الزيوت النباتية ما زالت تعاني من انخفاض رقمها السيتاني وارتفاع درجة لزوجتها وتجمدها، بالمقارنة مع الديزل الهيدروكربوني. ويتطلب رفع كفاءة هذه الزيوت تحويلها إلى أملاح عضوية، مثل ملح ميثيل اللفت وذلك عن طريق معالجتها بالميثانول. ويشكك هؤلاء في كون هذه الزيوت بديلا إقتصاديا فعالا للديزل، وبخاصة أن تكلفة إنتاجها أعلى بنحو 4 مرات من تكلفة إنتاج الديزل.

ويحظى الإيثانول، وهو وقود كحولي قابل للاستخدام بدلا من الجازولين في محركات الاحتراق الداخلي التقليدية للسيارات. كما أنه قابل للمزج مع الجازولين لهذا الغرض بأهمية مماثلة. ومع أن الطاقة الحرارية للإيثانول تعد منخفضة بالمقارنة مع الجازولين، إلا أنه يتميز بقدرته على تخفيض حرارة الضاغط على مكبس المحرك (السلندر) ما يسمح بكفاءة تشغيل أعلى (Macmillan Dictionary of Energy 1982) وينتج الإيثانول في الوقت الحاضر من المحاصيل الزراعية الغذائية مثل الذرة وقصب السكر.

وتملك البرازيل أكبر مشروع في العالم لإنتاج هذا الوقود حيث ينتج أكثر من 4 بلايين غالون من الإيثانول في السنة من قصب السكر (أي ما يعادل 20% من حاجتها من وقود المواصلات)، كما تنتج الولايات المتحدة نحو بليون غالون من الإيثانول في السنة من الذرة (بيانات عام 1992) ويعادل ذلك نحو 1% من حاجتها من وقود المواصلات.

وتعمل المختبرات القومية للطاقة المتجددة NREL في ولاية كولورادو الأميركية على تطوير تكنولوجيا جديدة لصنع الإيثانول من الأشجار والحشائش ومخلفات المحاصيل والنفايات الغنية بمكونات الخلايا النباتية «السيللوز» عوضا عن استخدام المحاصيل الغذائية. وحيث أن السيللوز هو أكثر مصادر الطاقة

الحيوية انتشاراً في العالم، فإن تطوير مثل هذه التكنولوجيا سيفتح المجال واسعاً أمام استخدام الإيثانول كبديل للجازولين (Chum 1993). وفضلا عن المزايا البيئية التي يحققها مثل هذا الوقود، فإنه لا يتطلب في المقابل إحداث أي تغييرات أو تحولات هيكلية، أو تصميمية، مكلفة في محركات السيارات الحالية.

2 – غاز البترول المسال (L P G): يعتبر غاز البترول المسال المحتوي على ثلاث أو أربع ذرات من الكربون في كل جزيء من جزيئات مركباته الهيدروكربونية، بديلا اقتصاديا جيدا للجازولين (Macmillan Dictionary of Energy 1982). فهو أقل سعرا من الجازولين والديزل. بيد أن استخدامه كوقود بديل يتطلب إجراء تحويل تقني في محركات الاحتراق الداخلي للسيارات. وقد يصبح مثل هذا التحول أمرا اقتصاديا في ظل تشريعات بيئية جديدة تحد من استخدام الجازولين في مناطق الكثافة السكانية، على غرار التشريعات الأميركية التي حدت من استخدام الديزل في وسائط النقل العامة في المدن الكبرى.

3 – الغاز الطبيعي المضغوط: يعتبر الغاز الطبيعي المضغوط بديلا مفضلا من حيث التكلفة في الدول التي تتمتع باحتياطيات غاز طبيعي كبيرة. ويزيد من المزايا التفضيلية لهذا الغاز، في عدد من البلدان الصناعية، وجود شبكة توزيع متكاملة له (إيطاليا ونيوزلندا على سبيل المثال) تمكن أصحاب السيارات من شراء عبوات الغاز المضغوطة لشحن خزانات الوقود، أو استخدام محطات تعبئة الغاز العامة. غير أن التوسع في استخدام هذا النوع من الوقود بحاجة إلى استثمارات إضافية لتطوير شبكات ومحطات التوزيع في مناطق الاستهلاك.

4 – الميثانول: الميثانول وقود كحولي شائع استخدامه كلقيم كيماوي في صناعة العديد من المنتجات، مثل المنظفات والصمغيات والبوليمرات والمبيدات. وبالرغم من صلاحيته كوقود للسيارات، إلا أنه غير شائع في هذا المجال، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع درجة سميته، وقابلية امتصاصه بواسطة المسام الجلدية، وكذلك امتزاجه الكامل بالماء، ما يشكل خطراً على الحياة البحرية في حالة تسربه إلى الماء أثناء نقله من مكان إلى آخر. كما أن كلفة إنتاجه تزيد بنحو 20% عن كلفة إنتاج الجازولين. غير أن عددا من الشركات تخطط، في الوقت الحاضر، لبناء نظام حرق غازي متطور بإمكانه إنتاج الميثانول والكهرباء معا في وقت واحد، ما سيعمل على تخفيض كلفة إنتاج الميثانول (Chum 1993).

وتفضل صناعة السيارات استخدام الميثانول عوضا عن الغاز الطبيعي أو الكهرباء، بسبب تدني كلفة تعديل تصاميم السيارات التقليدية، وقلة المخاطر التسويقية. فالصناعة متخوفة من عدم تقبل المستهلكين للسيارات المشغلة بالغاز الطبيعي أو السيارة الكهربائية، التي تقطع نحو 60 ميلا فقط في كل شحنة للبطارية. ولا تتوقع مصادر هذه الصناعة أن تتمكن المصانع من إنتاج سيارة كهربائية متطورة قادرة على قطع نحو 250 أو حتى 100 ميل بالشحنة الواحدة إلا مع نهاية العقد الحالي (Metz 1990).

ثالثا: المحددات البيئية:

تواجه المشتقات النفطية عموما أنظمة وقيوداً بيئية هي في طور التزايد والاتساع. وقد طالت هذه الأنظمة والقيود ظروف الإنتاج في النفط ومنتجاته، ومواصفات هذه المنتجات، وتقنيات احتراق الوقود في الآلات والمركبات. وتقدر دراسة لمنظمة الأوبك الإنخفاض في الطلب على النفط، نتيجة تحديد مواصفات المنتجات النفطية في كل من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، بنحو نصف مليون برميل يوميا بحلول عام 2000 (المنيف 1994).

وقد تحدث مبالغة في التوسع في القيود البيئية في البلدان الصناعية، بسبب تسييس قضية البيئة في هذه البلدان وأيضا في مجموعة البلدان الاشتراكية سابقا، ودخولها في برامج الأحزاب وجماعات الضغط. كما قد تتم عولمة قضية البيئة من خلال إدخالها في إطار عمل الهيئات الدولية مثل البنك الدولي واتفاقية الجات وغيرها، ما سيعمل على مد القيود البيئية إلى البلدان النامية التي يتوقع أن تكون مصدرا أساسيا للنمو في الطلب المستقبلي على النفط (المنيف 1994).

وقود المركبات: يعود أول تشريع صدر لتحديد التركيز المسموح به من الملوثات السامة في الغازات المنبعثة من عوادم المركبات إلى عام 1959 في الولايات المتحدة. وقد تلت ذلك تشريعات مماثلة في الدول الصناعية الأخرى. ومنذ ذلك الحين والبلدان الصناعية تسعى حثيثا لسن تشريعات مختلفة لخفض الملوثات الناجمة عن استخدام المركبات الآلية.

ومن المعروف أن للغازات المنبعثة من عوادم المركبات آثاراً ضارة على صحة الإنسان والحيوان والنبات، ولذا تعمل هيئات متخصصة في الدول الصناعية على مراقبة كمية الغازات المنبعثة من المركبات الآلية ومدى تأثيرها على البيئة،

وتنظم وتوجه مصنعي هذه المركبات للتقيد بتصاميم ومواصفات محددة، بهدف تحديد كمية ونوعية الانبعاثات الناتجة عن المركبات الجديدة. أما المركبات القديمة فتتم مراقبة كمية أول أكسيد الكربون المنبعثة من عوادمها، لإلزامها بالحد المسموح به من هذه الكمية.

ويعتبر غاز أول أكسيد الكربون من أخطر الغازات السامة المنبعثة من عوادم المركبات. وفي حال وجود هذا الغاز بنسبة 0.03% في الهواء فإنه يمكن أن يتسبب في حدوث وفيات. وينبعث هذا الغاز من عمليات الاحتراق غير المكتملة. وتعتبر عوادم المركبات الآلية المصدر الرئيسي لهذا الغاز في الهواء. وتزداد خطورة هذا الغاز لأنه غاز عديم اللون ولا يرى بالعين المجردة ولا يحدث أي اضطراب فوري في الجهاز التنفسي، ولذا يصعب اكتشافه في الهواء.

كذلك تؤدي أكاسيد النيتروجين التي تنبعث من عوادم المركبات إلى إتلاف الأشجار والمزروعات، وتتسبب في إضطرابات الجهاز التنفسي للإنسان. كما تؤدي الهيدروكربونات المتطايرة نتيجة التبخر في أنظمة وقود المركبات إلى العديد من الأمراض الجلدية والسرطانية.

وتؤدي الإضافات إلى الجازولين، وبخاصة الرصاص، بهدف رفع رقمه الأوكتيني (أي تحسين قدرته على الاحتراق) إلى مخاطر إضافية. فقد دلت الدراسات على أن نحو 60% من الرصاص الموجود في الجو مصدره عوادم المركبات، ويتسبب الرصاص، فضلاً عن تسمم الجو، في تسمم المزروعات وتشوهات الأجنة ووفيات الأطفال (مجلة البيئة، السنة الثامنة، العدد 77، يناير 1989، ص5-7). وقد بدأت الدول الصناعية عموما بإصدار تشريعات للحد من استخدام الرصاص في تحسين الرقم الأكتيني للجازولين. كما اتجه بعضها إلى منع استخدام الجازولين المضاف إليه الرصاص منعا تاما.

ويمنح العديد من الدول الصناعية مصنعي المركبات في الوقت الحاضر حوافز لتحسين كفاءة احتراق الوقود في المركبات الآلية، والوصول إلى محرك احتراق داخلي كفؤ يتم احتراق الوقود في داخله احتراقا كاملا، فضلا عن حفز المصنعين لتطوير مركبات تستخدم وقودا بديلا للجازولين.

وقد نجحت صناعة السيارات العالمية في التوصل إلى تقنيات عدة لتحسين كفاءة واقتصاديات الوقود، وذلك من خلال خفض وزن المركبات وتطوير

تصميمها الداخلي والخارجي، والتخلص من بعض المعدات التقليدية غير الضرورية، والانتقال من تقنية القيادة بالعجلات الخلفية إلى القيادة بالعجلات الأمامية، واستخدام محركات أقل وزنا وأكثر كفاءة... الخ.

كما نجحت هذه الصناعة في إنتاج مركبات تعتمد على وقود بديل، مثل السيارات الكهربائية وسيارات الغاز الطبيعي وسيارات الميثانول والسيارات الشمسية. ولا تزال معظم هذه المركبات في مراحل التطوير الأساسية، ومن المتوقع أن تواصل البلدان الصناعية وصناعاتها اتخاذ إجراءات على هذا الطريق مما قد يحد في نهاية الأمر من معدل النمو المتوقع في الطلب على الوقود.

وفي هذا السياق تفرض البلدان الصناعية مجموعة من التشريعات الضرائبية بهدف مكافحة التلوث. ويخضع الجازولين في الوقت الحاضر، كما ورد آنفا، لتمييز ضريبي حاد، إذ تصل معدلات الضرائب على الجازولين، كما سبقت الإشارة، في عدد من الدول الصناعية، إلى أكثر من ثلاثة أضعاف السعر (فرنسا وإيطاليا والبرتغال). وفي الإطار نفسه، أعلنت السوق الأوروبية المشتركة في عام 1991 عن عزمها على فرض ضريبة الكربون (المنيف 1993).

ضرائب الكربون: وضرائب الكربون موجهة للوقود الإحفوري بالدرجة الأولى، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة 40% من غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث إلى الجو ناتجة عن استخدام النفط ومثلها عن استخدام الفحم و15% عن استخدام الغاز الطبيعي.

وكان مجلس وزراء البيئة الأوروبي قد تخلى في أواخر عام 1994 عن دعم مشروع الاتحاد الأوروبي لفرض هذه الضريبة، واعتبره مشروعا استرشاديا. وكان هذا التراجع قد نتج عن معارضة بريطانيا التقليدية لمنح الاتحاد سلطات تشريعية ضرائبية، لما يمثله ذلك من تعارض مع مبدأ السيادة الوطنية في مجال التشريع الضريبي، وكذلك عن معارضة مصالح صناعات الفحم والصناعة النووية والصناعات المستهلكة للطاقة لهذا المشروع، إضافة إلى العيوب الفنية العديدة التي شابت مقترح الضريبة (عبدالله 1993).

إلا أن ذلك لم يحد عموما من توجه عدد من البلدان الصناعية لتطبيق مثل هذه الضريبة، أو جزء منها، على النفط، كلّ على حدة. كما أن تراجع المجلس الوزاري الأوروبي عن ضريبة الكربون لم يكن نهاية المطاف بالنسبة للجهود

الاتحادية في هذا المجال، إذ راود مقترح الضريبة خبراء الاتحاد الأوروبي مرة أخرى في مايو 1995، حين تم طرح إطار جديد للضريبة استبعد فكرة الضريبة الموحدة في جميع دول السوق، واقترح بدلاً منها أن تقوم كل دولة باستخدام معدلات ضريبية مختلفة على كل نوع من أنواع الوقود، وفقا لاختيارها، ولكن بهدف التوصل إلى نظم ضريبية شاملة، ومتناسقة، على جميع أنواع الوقود في دول الاتحاد بنهاية عقد التسعينات.

ويضع المقترح الجديد، تحقيقا لذلك، خطة تنفيذية تبدأ بإطلاق يد كل دولة عضو في فرض ما تراه من ضرائب على الوقود، في الإطار الذي تراه الدولة محققا لهدف التنسيق المنشود. وفي مطلع عام 1999 تعد مفوضية السوق الأوروبية تقريرا عما تحقق بالفعل في المرحلة الأولى، وتتقدم بما تراه من مقترحات لتنفيذ المرحلة التالية، التي تبدأ من يناير عام 2000، وتقوم على أساس نظام كامل التنسيق للضرائب المفروضة على جميع مصادر الطاقة في كل دول الاتحاد (عبدالله 1996).

وتقدر دراسة لمنظمة الأوبك الإنخفاض المتوقع في الطلب على النفط، نتيجة لقيام دول الجماعة الأوروبية بفرض ضريبة الكربون، بنحو 700 ألف برميل يوميا في عام 2000 (المنيف 1994).

من جانب آخر، جاء الاهتمام العالمي بظاهرة الاحتباس الحراري ليزيد من الضغوط البيئية على النفط. فقد علل عدد من العلماء ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي المحيط بالأرض، بما يتراوح بين 0.3-0.6 درجة مئوية خلال السنوات المائة الماضية، بزيادة تركيز غازات البيوت الخضراء في الجو وتتميز هذه الغازات بامتصاصها للأشعة تحت الحمراء المنعكسة من سطح الأرض. وبالتالي، تقوم بدور البيوت الزجاجية التي تحفظ الحرارة. ويصنف العلماء غاز ثاني أكسيد الكربون ضمن غازات البيوت الخضراء، ويساهم بنسبة 49% من ارتفاع درجة الحرارة، وكذلك غاز الميثان ويساهم بنسبة 18% من الارتفاع، ثم غازات الكلوروفلوروكربون وتساهم بنسبة 14%، وأكسيد النيتروجين ويساهم بنسبة 6%، والأوزون وغيره من الغازات وتساهم بنسبة 13%. (Stockholm Environment Institute 1990). ويعود تحذير العلماء الداعين إلى رصد الأثر المباشر لثاني أكسيد الكربون إلى أواخر الخمسينات. وقد أجريت منذ ذلك الحين أبحاث ودراسات علمية عديدة

للتأكد من أثر الإنبعاثات الغازية على سخونة الأرض. غير أن بعضا من علماء المناخ يشكك في نتائج هذه الدراسات، ويرى أن هناك مبالغة في الربط بين الإنبعاثات الغازية المختلفة ودرجة حرارة الأرض (ليندزن 1992).

ويمثل استهلاك الطاقة المصدر الرئيسي لهذه الغازات، إذ يؤدي هذا الاستهلاك إلى تكوين نحو 80% من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، فضلا عن مساهمته في نفث جزء من غاز الميثان وأكسيد النيتروجين والأوزون، بينما يساهم القطاع الصناعي بنحو 20% من هذه الغازات، وبخاصة غاز الكلورفلوروكربون، والقطاع الزراعي بنحو 9% من زيادة تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو. وتسهم الولايات المتحدة وحدها بنحو 20% من هذه الإنبعاثات الغازية، بينما يقدر نصيب كومنولث الدول المستقلة والسوق الأوروبية بنحو 14%، والصين واليابان بنحو 13% وباقي العالم بنحو 35%. (Stokholm Environment Institute 1990).

وتفوق مساهمة البلدان الصناعية في انبعاثات غازات الكربون وثاني أكسيد الكربون، بذاتها، النسب السابقة. فقد توزعت هذه المساهمات في عام 1990 على النحو التالي: الولايات المتحدة 24%، السوق الأوروبية 15%، باقي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 10%. أما نصيب كومنلوث الدول المستقلة من هذه الانبعاثات فكان نحو 22%، ونصيب الصين نحو 11%، ثم 18% لباقي العالم (عبدالله 1993).

وقد نجم عن الرصد العلمي لأثر الغازات المنبعثة من الأرض على المناخ، اهتمام متزايد بمسائل حماية البيئة، واتساع للوعي البيئي في البلدان الصناعية وعدد من البلدان النامية أيضا. وقد دعت، خلال العقدين المنصرمين، الهيئات الدولية وجمعيات حماية البيئة والعديد من جماعات الضغط والمنظمات الحكومية وشبه الحكومية لاتخاذ إجراءات وسن تشريعات تهدف إلى الحد من هذه الانبعاثات الغازية. وبلغ الاهتمام العالمي بالبيئة مداه بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة في ريودي جانيرو في يونيو 1992. وقد تركزت اهتمامات هذا المؤتمر العالمي حول سبل الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي.

وفي سياق هذا الاهتمام، ركزت «استراتيجية الطاقة الوطنية» في الولايات المتحدة على هدف استقرار إنبعاث جميع الغازات المسببة للاحتباس الحراري عند معدلاتها لعام 1990، وذلك من خلال ترشيد استخدام الطاقة وتطوير كفاءة هذا

الاستخدام والإنفاق على البحث والتطوير للحصول على تقنيات وبدائل طاقوية أقل تلويثا للبيئة. كما أن البلدان الصناعية، عموما، ماضية في تنفيذ مشروعات وبرامج متنوعة لخفض معدل استهلاكها من النفط. ففي مايو 1992 دعت مفوضية السوق الأوروبية إلى تبني برنامج لتنمية الطاقة المتجددة، بهدف مضاعفة نصيب هذه الطاقة في إجمالي استهلاك دول السوق من 4% إلى 8% بحلول عام 2005، وكذلك تشجيع استخدام الوقود البيولوجي في قطاع النقل، بما لا يقل عن 5% ضمن برنامج مدته 5 سنوات (عبدالله 1993)، ومشاريع إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة للطاقة، كما تعمل البلدان الصناعية على تزويد مولدات الكهرباء التي تعتمد على الفحم بمعدات للتخلص من الكبريت، وبناء محطات توليد كهرباء أقل تلويثا للبيئة (نجحت شركة بريتش كول البريطانية في بناء محطات تخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بنحو 99% وثاني أكسيد النيتروجين بنحو 80 إلى 90%)، والتوسع في استخدام الغاز الطبيعي في أنظمة مشتركة للتدفئة والكهرباء تبلغ كفاءتها ضعف كفاءة محطات الكهرباء التقليدية، وتطوير المفاعلات النووية للاقتراب بها من أعلى المواصفات البيئية (Management Today - March 1992: 92-97).

رابعا: مستقبل الطلب على الجازولين

مما تقدم يتبين أن معدل النمو في استهلاك الجازولين على المستوى العالمي سيواصل زخمه على مدى السنوات المتبقية من العقد الحالي، ولعدد من سنوات القرن الحادي والعشرين. فقد تبين من دراسة محددات الطلب على الجازولين في قطاع النقل والمواصلات العالمي وجود العديد من العوامل الإيجابية التي تعمل على الحد من قوة دفع العوامل المؤثرة سلبا على حجم الطلب العالمي على الجازولين، أو تحييدها في بعض الحالات. وقد تناولت الدراسة بالعرض والتحليل العديد من العوامل المؤثرة سلبا على طلب الجازولين، وأبرزت في المقابل العوامل التي تحد من هذه الآثار السلبية، ومن بين هذه العوامل: النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وترافقه مع تزايد الطلب على وسائط النقل، رفع مستوى المعيشة الذي يحفز هذا الطلب، عدم بروز بديل اقتصادي مكافىء للجازولين في الأداء والتكلفة معا، التحفظات على فعالية برنامج كفاءة الوقود الذي تنفذه شركات صناعة المركبات، الاستجابة الضعيفة لقطاع النقل والمواصلات تجاه التغيرات في أسعار الوقود.

المصادر العربية

أوابك

1995 النشرة الشهرية لمنظمة الأوابك – أعداد مختلفة.

الأمم المتحدة

1994 تقرير التنمية البشرية لعام 1993، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1995 المرأة في العالم: اتجاهات وإحصاءات.

المنيف ماجد

1993 «الطاقة والبيئة وضرائب الكربون في الدول الصناعية» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 18، العدد (64)، 9-52.

1996 «الحوار بين نوعية التنبؤات المستقبلية الخاصة بالطلب على النفط» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 16، العدد (59)، 81-108.

عبدالله حسين

1993 «موقف الدول المصدرة للنفط من ضرائب الكربون والطاقة» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 18، العدد (67)، 11-49.

1996 «الحوار بين منتجي النفط ومستهلكيه» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 22، العدد (76)، 39-93.

فيشاراكي فريدون

1996 «إستشراف الطلب على النفط والعرض والتجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادي حتى عام 2005» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 22، العدد (77)، 29-55.

ليندزن ريتشارد

1992 «سخونة الأرض: مصدر وطبيعة الإجماع العلمي المزعوم» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 17، العدد (62)، 85-113.

ماكلوب آندرو

1990 «تحسين نوعية التنبؤات المستقبلية الخاصة بالطلب على النفط» مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 16، العدد (59)، 81-108.

نصير محمد

1979 «تسعير النفط الخام» 315-342 في دراسات مختارة في الصناعات النفطية، الأوابك.

المصادر الأجنبية

Business Week

1994 "Too Many People". Business Week (August 29): 64 - 66.

Chum, H. & Over end, R. et al

1993 "The Great Energy Harvest." The Futurist (May - June): 34 - 40.

Encyclopedia Americana

1991 Encyclopedia Americana. Danbury, Connecticut: Grolier Incorporated.

Energy Policy

1990 Energy Policy (Nov. 1990): 871 - 874.

Encyclopedia Britannica

1993 Britannica World Data. London: encyclopedia Britannica, Inc.

Goldemberg, J.

1987 Energy for Development. Washington D.C.: world Resources Institute.

ILO

1996 Bulletin of Labor Statistics. Geneva: International Labor Organization.

Industry Week

1995 Industry Week (April 9).

Macmillan Dictionary of Energy

1982 M. Slesser ed. London: Macmillan Press.

Management Today

1992 "Powering the Future". Management Today (March): 92 - 97.

Metz, B.

1990 "Transportation and the Environment in the European Economic Community:. pp 265 - 276 in J. Tester ed. Energy and Environment in the 21st century. Cambridge, MA: MIT.

Nivola, P. & Cranall, R.

1995 "The Extra Mile: Rethinking Energy Policy for Automotive Transportation". The Brookings Review (Winter): 30 - 33.

OECD

1992 Energy Policies of IEA Countries, 1991 Review. Paris: Organization of Economic Cooperation and Development.

OECD Observer

1994 "Energy Demand in Developing Countries". The OECD Observer (October - November): 27 - 30.

Oil & Gas Journal

1994 Energy Statistics Sourcebook. Tulsa, Oklahoma: Pennwell Publishing Co.

1994 Asia - Pacific to fuel Energy Demand Growth to 2010. Oil & Gas Journal (August 29): 30.

1995 "Economic Grouwth, Low Prices to Lift U.S. Oil and Gas Demand in 1995". OGJ special, Oil & Gas Journal (January 30): 51 - 68.

1995 "Alternative Motor Fuels: a Slow Start Toward Wider Use". Oil & Gas Journal (February 20): 25 - 30.

OPEC Bulletin

1996 OPEC Bulletin. Vienna: Organization of the Petroleum Exporting Countries (June): 17.

Stockholm Environment Institute

1990 Options for Reducing Greenhouse Gas Emissions. Stockholm: Stockholm Environment Institute.

United Nations

1993a World Population Prospects, 1992 Revision.

1993b World Urbanization Prospects, 1992 Revision.

U.S. Congress

1992 Fueling Development: Energy Technologies for Developing Countries. Washington D.C.: Office of Technology Assessment.

Verleger, P.

1982 "The Determinants of: Official OPEC Crude Prices". The Review of Economics & Statistics, May (2).

World Bank

1994 The East Asian Miracle. Washington D.C.: World Bank.



مرض الإيدز
دراسة تحليلية في الجغرافيا الصحية

غانم سلطان*

تدخل هذه الدراسة في إطار فرع علم الجغرافيا الطبية Medical Geography التي نشط الجغرافيون الأجانب في الاهتمام بها وتحديد مجالاتها ومناهج البحث فيها، في الوقت الذي لم يولها الجغرافيون العرب الاهتمام المطلوب، فلم يهتم بها سوى قلة قليلة كفرع حديث من فروع الجغرافيا[1] البشرية. ويذكر Paul أن تطور الجغرافيا الطبية ومناهج البحث فيها قد حدث في وقت مبكر، وأن تطورها قد مرّ بمرحلتين زمنيتين مميزتين.

بدأت المرحلة الأولى بمعالجة الجغرافيا الطبية في المانيا في أواخر القرن الثامن عشر بمنهجين رئيسيين: الأول، هو آيكولوجية المرض Disease Ecology. والثاني، تمثيل الأمراض وانتشارها على خرائط disease mapping. أما المرحلة الثانية، فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وتميزت بظهور المناهج الحديثة

* استاذ مساعد بقسم الدراسات الاجتماعية - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - الكويت.

(1) لم يعثر الباحث على دراسات في الجغرافيا الطبية لجغرافيين عرب سوى دراسة طريح (1986) (طريح عبدالعزيز «البيئة وصحة الإنسان في الجغرافيا الطبية». دار الجامعات المصرية، الاسكندرية) ودراسة جابر (1988) (جابر. مدحت «مرض السرطان في دول الخليج العربي، دراسة في الجغرافيا الطبية، دورية الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت رقم 113 مايو 1981).

للجغرافيا الطبية، مثل أنماط المرض والتحليلات الارتباطية وجغرافية التغذية، فضلا عن منهج الرعاية الصحية. وقد تم إثراء هذه المناهج بالدراسات التي قام بها كل من Maglashan و May و Shanon وPyle، فضلا عن دراسات Hunter وDever (جابر Paul 1984, 399; 4, 1988)

وكانت الدوافع الأساسية للبحث في موضوع مرض الايدز، من منظور جغرافي، ذلك الاهتمام الواسع للأوساط الطبية والاجتماعية في العالم دولا ومنظمات، عندما أخذ المرض في الانتشار بشكل يهدد العالم بقسميه المتقدم والنامي دون تمييز، علاوة على التكلفة الاقتصادية الباهظة للعناية بمرضى الايدز وآثار المرض على أقارب المريض، رجلا كان أم امرأة، بل على المجتمع ككل، خصوصا في المجتمعات الفقيرة التي لا تستطيع تقديم خدمات طبية متقدمة للعناية بمرضى الايدز (ولا سيما في المجال التشخيصي السليم) أو الانفاق على الدعاية اللازمة لتجنب مسببات المرض.

ولما كانت بيانات وإحصاءات مرض الايدز متغيرة متجددة، فقد كان لزاما على الباحث أن يتابع هذه المستجدات طوال ثلاث سنوات، هي عمر الدراسة منذ أن كانت فكرة حتى مرحلة النضج. وفي سبيل تكوين قاعدة من المعلومات حول هذا المرض كان على الباحث أن يطلع على قدر كبير من المراجع والمصادر ولا سيما الأجنبية (لقلة توافرها في مصادر عربية) وذلك سعيا وراء حصيلة من البيانات يمكن الاعتماد عليها في التعليل والتحليل الذي تهدف إليه الدراسة.

ويود الباحث أن يلفت الانتباه إلى الفرق بين مريض الايدز، وهو الشخص المصاب بفيروس المرض وفقد جسمه المناعة كاملة وظهرت عليه الأعراض وتدهورت صحته، وبين حامل الفيروس، وهو الشخص الذي يحمل فيروس المرض المسمى HIV ويستطيع نقله للآخرين بيد أن جسمه لم يفقد كامل مناعته ويبدو للعيان سليما. كما أن هناك حالات مسجلة ومبلغ عنها رسمياً وأخرى مقدّرة خاصة في البلاد النامية.

وبما أنها المرة الأولى حسب اعتقاد الباحث، التي يدرس فيها مرض الايدز من خلال منظور جغرافي، في المنطقة العربية على الأقل، يرجو الباحث أن يكون قد أتى بجديد.

وتفترض الدراسة أن عناصر الجغرافيا، طبيعية كانت أم بشرية، ربما كان لها أثر في ظهور وانتشار مرض الايدز في بيئات معينة، كما أن للجغرافيا دوراً يمكن من خلاله أن تسهم في خدمة المهتمين في مجال مكافحة هذا المرض، سواء من خلال تحليل أسباب تركز المرض في بيئات معينة أو من خلال اقتراح حلول تحد من انتشار المرض.

مشكلة الدراسة وأهدافها

الايدز مرض استعصى علاجه منذ ظهوره حتى اليوم، فهو مرض غامض وقاتل ظل يفتك بالمجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، مخلفاً وراءه العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، مهدداً بذلك أشكال التنمية. ولم تزل الدراسات حوله من منظور جغرافي في المنطقة العربية محدودة جداً.

ويهدف الباحث من دراسته إلى أمور عدة يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً، إبراز وتأكيد دور الجغرافي في تتبع الظاهرات المرضية والوبائيات في العالم، من منظور الجغرافيا الصحية، تدعيماً لدورها من جهة، ولارتباط الظاهرة المرضية في تعطيل مسيرة التنمية وبالتالي رفاهية الإنسان، من جهة أخرى.

ثانيا، معرفة دور البيئة الجغرافية (طبيعية كانت أم بشرية) في ظهور وانتشار المرض وتوطنه.

ثالثا، دراسة التوزيع الجغرافي لمرض الايدز في العالم وتحليل أسباب التركز الإقليمي للمرض في بيئات دون أخرى إن وجد مثل هذا التركيز، إسهاما من الجغرافي في خدمة المشتغلين في مجال الطب الوقائي.

وسيستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي.

تعريف الايدز وسرعة انتشاره

إن من الأمور المحيرة لهذا المرض غموضه وسرعة انتشاره. ويذكر أنه عندما جرى التعرف للمرة الأولى على مرض الايدز، كحالة سريرية مستقلة، في عام 1981، كان يعتقد أنها لا توجد إلا في الولايات المتحدة الأميركية بين فئات محددة هي جماعات الشواذ جنسيا. بيد أنه سرعان ما تبين أن الأمر ليس كذلك، حين أبلغ عن وجود المرض في بلدان أخرى على خريطة العالم، وبخاصة في أوروبا والأمريكتين فيما بين عامي 1982 و1983. وبهذا، أخذ المرض يتصدر

بسرعة قائمة اهتمامات رجال السياسة والاجتماع والصحة العامة والإعلام، بل والجمهور أيضاً. وكان السبب في ذلك الاهتمام والهلع، أن الايدز مرض جديد يفضي إلى الموت سريعا، ولا توجد له أدوية مضادة، كما أنه محاط بقدر كبير من الغموض، إذ لا يعرف أحد يقينا كيف وصل هذا المرض إلى الإنسان، ولا متى حدث ذلك. بل إن أحداً لا يعرف ماذا سيحل بالبشرية بسبب هذا المرض الفتاك بعد مضي فترة طويلة من الزمن. وبناء على ذلك، نستطيع القول إنه لم يحدث من قبل أن ظهر مرض في تاريخ البشرية بمثل هذه السرعة، وبمثل هذه الآثار التي سببت هذا القدر الهائل من القلق في العالم من أقصاه إلى أقصاه. (وهدان 3,1993).

أما عن تعريف الايدز، فيمكن القول إن الايدز (AIDS) كلمة اختصار للمصطلح الطبي باللغة الإنكليزية Acquired Immune Deficiency Syndrome، أي متلازمة العوز المناعي المكتسب. وإذا فسرنا هذه الكلمات نجد أن:

– متلازمة، تعني عدداً من الأعراض المرضية في أجهزة متعددة من الجسم.

– العوز المناعي، هو النقص الشديد في المناعة. فقد حبا الله الجسم وسائل طبيعية للمناعة تمكنه من مقاومة الأمراض، ومن دونها يكون عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض التي يستطيع الجسم السليم أن يتغلب عليها.

– المكتسب، تعني أن المرض طرأ على الجسم بسبب عوامل اكتسبها من البيئة، بسبب ممارسات اجتماعية خاطئة وليس مرضاً موروثاً أو تلقائياً.

ويؤكد Rogers ذلك حين يقول إن مرض الايدز (العوز المناعي المكتسب) ما هو إلا محصلة نهائية للإصابة بعدوى فيروس الايدز HIV[2] وهو مكتسب لأنه ليس وراثياً، وهو يؤثر مباشرة في كفاءة جهاز المناعة في الجسم immune system وتقترن به لفظة syndrome لأنه مجموعة من مظاهر مرضية مختلفة.

إذن، فسبب المرض[3] ينحصر في العدوى بفيروس عوز المناعة البشري HIV، الذي يحطم قدرة الجسم على مقاومة الأمراض الأخرى. وقد تم اكتشاف

(2) HIV هي مختصر للفيروس الذي يؤثر على مناعة الجسم البشري ويؤدي في النهاية إلى مرض الأيدز كما يذكر روجرز:

Human Immuno deficıncy vırus which causes Aıds.

(3) يرمز إلى الايدز بالفرنسية بلفظ SIDA وهي الأحرف الأولى من اسمه الرباعي .Syndrome Immune Dificitaire Acquis

أربعة فصائل من هذا الفيروس الذي تخصص في مهاجمة الخلايا الليمفاوية البشرية المسؤولة عن المناعة Immunity. ويتكون هذا الفيروس من جسم من مادة الحمض النووي وغلاف من البروتين، يستطيع تغييره كلما استدعت الظروف ذلك، ليتغلب على مقاومة الجسم له. ويوجد في هذا الفيروس انزيم خاص enzyme يمكنه من السيطرة على مادة نواة الخلية البشرية، وتحويل مادتها الوارثية إلى كتلة من الفيروسات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفيروس يوجد في جميع سوائل جسم المريض، كالدم والسائل المنوي والقيء والبراز السائل والسائل النخاعي الشوكي وحليب الأم والدموع واللعاب.

أعراض المرض وطرق انتقاله

يمكن القول أنه في حالات العدوى بفيروس العوز المناعي البشري توجد مشاهدات رئيسية وأخرى مميزة، فضلا عن مشاهدات مصاحبة (وهدان 1993، 14,13). أما المشاهدات الرئيسية فتتمثل في سرطان كابوزي، أو ما يعرف بغرن كابوزي سريع التطور المتغلغل invasive وداء التهاب الرئة بالمكتسبات الرئوية الكارينية والتهاب الدماغ. أما المشاهدات المميزة characteristic فتتمثل في آثار بالفم وتدرّن بالرئة وحكة مع طفح جلدي. أما ما يتعلق بالمشاهدات المصاحبة فيمكن التعرف عليها من خلال أعراض نقص الوزن (أو بطء النمو عند الأطفال)، الإسهال المزمن، حمى طويلة، أو متقطعة لمدة تزيد على الشهر، سعال متواصل ثم أمراض جلدية شديدة.

غير أن مصادر أخرى أضافت أعراضا أخرى عديدة. (Sher 1995, 51).

ومن الأمور الواجب معرفتها احتمال أن يبقى الشخص المصاب بفيروس الايدز HIV في صحة جيدة لفترة من الوقت، قد تصل إلى سنوات من دون أن تسوء حالته، ويكون في هذه الحالة قادراً على نقل العدوى للآخرين. ويطلق على هؤلاء «حاملي الفيروس».

وحتى تكتمل الصورة لدينا عن أعراض الايدز، يحسن أن نعرض لما يعرف بالأمراض الانتهازية أو العدوى الانتهازية وهي التي يعرِّفها هاراوي بأنها تلك العدوى التي تحدث عندما تتضاءل قدرة الجهاز المناعي لدى الشخص، بغض النظر عن السبب. ومعنى ذلك أن حدوثها لا يقتصر على الإصابة بمرض الايدز.

ولعل أكثر أنواع تلك العدوى الانتهازية شيوعاً في مرض الايدز، كما تبين دراسات الباحث Green (1991)، هي الالتهاب الرئوي وبخاصة ذلك النوع الذي يسببه ميكروب pneumocystis وتتعدد مسببات الأمراض الانتهازية فمنها الفيروسات والطفيليات والبكتيريا والفطريات[4].

أما فيما يتعلق بطرق انتقال المرض وانتشاره فقد أشار Moss إلى أن انتقال فيروس الايدز يتم عن طريق سوائل الجسم. ويتفق مع كل من Rogers وYelding في أنه قد تم التعرف على الفيروس في جميع السوائل الخاصة داخل جسم الإنسان، وإن كانت نسبة تواجده تختلف من سائل إلى آخر. فقد تم العثور على الفيروس بتركيزات عالية في السائل المنوي للإنسان والسائل المهبلي والدم، وبتركيزات منخفضة جداً في الدموع واللعاب[5] والعرق. ويمكن القول إن جميع الحالات المصابة بالايدز انتقل إليها الفيروس، إما عن طريق السائل المنوي أو المهبلي أو عن طريق الدم. (Moss 1992; Yelding 1990).

وقد أجمع كل الباحثين في مجال أبحاث وسائل عدوى الايدز من أمثال Rogers و Miller و Robinson على أن أكثر وسائل العدوى وانتشار المرض شيوعاً هو الاتصال الجنسي، حيث يتم التبادل بين السوائل في الجسم. وتجدر الإشارة إلى أن السائل المنوي للشخص المصاب بالايدز يحتوي على تركيز عال من الفيروسات التي يمكنها، بالتالي، الانتقال إلى الشريك عن طريق الاتصال الجنسي.

ويتفق غالبية الباحثين كذلك على أن الايدز ينتقل، أيضاً، عن طريق تعاطي المخدرات. ويتم ذلك بواسطة الحقن الملوثة. وقد أثبت Miller أن متعاطي المخدرات

---

(4) من الأمراض الانتهازية التي تسببها الفيروسات التهاب الكبد الوبائي Hepatitis والحمى الخلوية Cytomegalo والهربس Herpes. أما الأمراض الانتهازية التي تسببها الطفيليات فأهمها التهاب الرئة الحاد والأميبيا Amoebiasis، كما تتعدد الأمراض الانتهازية التي تسببها البكتيريا فيأتي أهمها الدرن الرئوي Tuberculosis والسالمونيلا. أما أهم الأمراض الانتهازية للفطريات فمنها الكرتيوكوسيس Crytococosis والفطريات المسببة لالتهاب السحايا وغيرها. انظر في ذلك Green (1991) "Counselling in HIV and Aids" London.

(5) يرى العلماء الفرنسيون أن انتقال العدوى من اللعاب أمر بعيد الاحتمال من الناحية العملية (إلا إذا كان هناك خدش في الفم يتسرب منه دم ملوث).

الذين يشتركون في الابر المستخدمة في حقن المخدر أو غيرها من المعدات معرضون لخطر الإصابة بالايدز، فتنتقل العدوى من المتعاطي المصاب إلى دم مشارك آخر[6].

ومن وسائل العدوى كذلك انتقال فيروس الايدز عن طريق نقل الدم، فقد سجل العديد من حالات الإصابة بالمرض من جراء عمليات نقل دم من شخص مصاب إلى آخر سليم. وتجدر الإشارة إلى أن نقل منتجات الدم (كرات الدم المركزة، البلازما صفائح الدم المركزة) تحمل درجة خطورة نقل الدم ذاتها. وقد كشفت دراسات Rogers منذ عام 1985 في المملكة المتحدة عن جهود للكشف عن وجود فيروس الايدز في دماء المتبرعين، لمنع خطر العدوى. وفي شهر ابريل من عام 1985، تم الكشف عن 149 حالة أصيبوا بالمرض عن طريق دماء ملوثة. وحتى نهاية ذلك العام كان هناك 51 حالة في 23 دولة أوروبية أصيبوا بالمرض بالأسلوب نفسه. (Rogers 1992, 28).

ومن وسائل العدوى كذلك انتقال الفيروس من الأم الحامل إلى الجنين، إذ يستطيع فيروس الايدز الانتقال من الأم المصابة بالمرض إلى جنينها، أو إلى طفل حديث الولادة. وينتقل فيروس المرض كذلك عن طريق الرضاعة، على الرغم من قلة حدوث ذلك. وقد تبين أن ثلث الأطفال لأمهات مصابات قد أصيبوا بفيروس الايدز. فعلى سبيل المثال، كان هناك في بريطانيا بحلول أغسطس 1988 نحو 122 طفلاً لأمهات مصابات بالفيروس أصيبوا جميعهم بالفيروس. كما تضاعف عدد الأطفال الذين أصيبوا بفيروس الايدز قبيل الولادة في الولايات المتحدة على مدى اثني عشر شهراً في الفترة 87-1988 إلى أكثر من عشر مرات. وقد انتهت الدراسات الحديثة إلى نتائج مؤكدة تفيد بارتباط حالات ايدز الأطفال، في كل من المملكة

---

(6) تنتقل العدوى من مدمن المخدرات إلى الغير عن طريق الاستمرار في مشاركة الآخرين باستخدام معدات الحقن الملوثة أو عن طريق الممارسات الجنسية بينهم، فمن المعروف أن وسط متعاطي المخدرات وسط بوهيمي بعيد عن القيم والأخلاقيات التي تحرم مثل هذه الممارسات. انظر في ذلك: إبراهيم الشرقاوي «الايدز طاعون العصر» مرجع سابق ص55 وكذلك: Miller D. Counselling in Adler M.W. The A.B.C. of Aids, Cambridge (1987) p.19 R. Miller and R. Bor, Aids: A Guide to Clinical Counselling. Science Press, London (1988) R.C. Calo and L. Montoghier. Aids in 1988, Scientific American No.4 pp. 25-32 October 1989.

المتحدة والولايات المتحدة وغيرهما من الدول الأوروبية، بحالة الأم المصابة أو شريكها الجنسي، خصوصا إذا كان مصاباً بالمرض أو من متعاطي المخدرات بالحقن الملوثة بفيروسات المرض.

وقد أفادت المصادر الطبية أن هناك طرقا أخرى لانتقال المرض مثل اللعاب البشري عند أشخاص ظهرت عليهم أعراض الايدز أو كانت لهم اتصالات مع المرضى، وفي الوقت الذي أثار فيه انتقال المرض عن طريق اللعاب مخاوف عند البعض. قلل البعض الآخر من أهمية انتقاله عن طريق هذا العامل[7]. وإضافة إلى ما سبق فإن احتمالات العدوى قد تكون ممكنة عن طريق استخدام أدوات سبق أن اخترقت جلد مصاب أو تلوثت بدمه أو سوائل جسمه، مثل شفرات الحلاقة وفرشاة الأسنان وأدوات الوشم، والوخز بالإبر وثقب الأذن وكي شعر الوجه لدى السيدات بل إن البعض يثير مخاوف انتقال المرض أثناء معالجة الأسنان. (Miller 1988, 27).

الايدز والبيئة الجغرافية

هناك ارتباط قوي بين المرض والبيئة الجغرافية، حتى أن كثيرا من الأمراض تتوطن في بيئة معينة دون غيرها. فهناك الأمراض المتوطّنة في البيئات المدارية وأخرى في البيئات الباردة وأمراض البيئات النهرية.. وهكذا. وكذلك، فإن للعامل البشري أثره في ظهور عدد من الأمراض (ولا سيما النفسية) وانتشارها.

ويعد مرض الايدز بصفة عامة مرضاً بيئياً وليس وراثياً. وقد أكد هذه الحقيقة المهتمون بدراسات وأبحاث هذا المرض وعلى رأسهم Rick Rogers الذي قال: إن مرض الايدز ليس وراثياً ولكنه مكتسب من البيئة. ومن هنا سنناقش دور البيئة الجغرافية في ظهور المرض وكذلك دورها في انتشار المرض.

(7) قلل وهدان 1993 من أهمية انتقال المرض عن طريق اللعاب، وذكر أن عزل الفيروس من لعاب المصابين بالعدوى منخفض جداً، إذ لا يتعدى نسبة 1-2% فقط.

1 – دور البيئة الجغرافية (الطبيعية والبشرية) في ظهور المرض حسب فرضيات النشأة

يمكن القول أنه مهما تعددت النظريات والتخمينات لأصل الايدز، فإن الحقيقة الثابتة أنه لا يوجد حتى الآن دليل علمي قاطع يفسر نشأة وتطور فيروس المرض، مما أوقع العلماء في حيرة بل في يأس. ويؤكد ذلك البروفيسور M.Heroki، من المعهد القومي الأميركي للسرطان، الذي أعلن في الجلسة الختامية للمؤتمر العاشر للايدز، الذي انعقد بمدينة يوكوهاما اليابانية خلال أغسطس 1994، فشل العلم حتى الآن في التوصل إلى معرفة مصدر الايدز ومن ثم التوصل إلى علاج أو لقاح ضده، بعد عشر سنوات كاملة من البحث والدراسة. (منظمة الصحة العالمية 1991). وعلى أساس هذه الفرضيات الخاصة بالنشأة سنعرض لدور البيئة الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية.

أ – فرضيات خاصة بالجغرافيا الطبيعية: لعل أهم الفرضيات في هذا المجال فرضية اقتران الايدز بالقرد الأخضر، وهي من أوسع فرضيات مصادر المرض انتشاراً، على الرغم من وجود معارضين لها. ومؤدى هذه الفرضية أن القرود الخضراء، التي تعيش في دول أفريقيا الوسطى، هي السبب الرئيسي في انتقال هذا الفيروس إلى الإنسان. وانطلقت هذه الفرضية من أساس أن القرد الإفريقي الأخضر هو مخزن رئيسي لفيروس العوز المناعي النسناسي، الذي ينتسب بالقرابة لفيروس الايدز. ومن هنا جاء الاعتقاد بأن أفريقيا هي مصدر فيروس الايدز، ومنها انتقل إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (انظر الخريطة شكل 1). ويرى عدد من العلماء أن التشابه بين فيروس الايدز HIV وفيروسات أخرى تحملها القرود الخضراء، جعل الباحثين ينسبون فيروس الايدز إلى القرود الخضراء وبالتالي يتحفظون على هذه الفرضية. (منظمة الصحة العالمية 1992).

ويرى الذين يميلون إلى فرضية اقتران الايدز بالقرد الإفريقي الأخضر أن المرض انتشر أساساً من دول وسط أفريقيا كزائير وروااندا وغيرهما، ليصل إلى أوروبا التي تربطها بمستعمراتها السابقة في أفريقيا روابط قديمة. وعزز ذلك تعرض بعض الأطباء الأوروبيين إلى مرض غامض، أدى في النهاية إلى وفاتهم، يشبه في تشخيصه أعراض الايدز. كما ظهرت في الوقت نفسه حالات عديدة من إصابة الأفارقة بمرض نقص المناعة المكتسب في المستشفيات البلجيكية عام

1979. وعزز الاعتقاد بالمصدر الإفريقي للمرض انتشار الايدز بشكل مفاجىء في مستشفيات كينشاسا عاصمة زائير منذ عام 1978، وظهور حالات مماثلة في كل من زامبيا وأوغندا وبلاد أفريقية أخرى في عام 1983[8].

وقد أجرى الدكتور M.Asceks من جامعة هارفارد الأميركية سلسلة من التحاليل الطبية على عينات من دم 200 قرد أفريقي أخضر للتأكد من صحة هذا الاعتقاد، أو الفرضية، وأثبتت التحليلات أن 70% من القردة التي أخذت منها العينات مصابة بفيروس مشابه لفيروس الايدز الذي يصيب الإنسان. وهو لا يؤثر على صحة القرود أو يسبب لها أية مشكلات صحية. وقد أعطت نتائج هذه التجارب القوة لهذه الفرضية.

ويرى الذين يؤيدون هذه الفرضية أن المرض قد انتقل من القرد إلى الإنسان عن طريق عضة القرد، وتلوث دم الإنسان. ويعتقدون أن الفيروس انتقل إلى الإنسان عن طريق القرود خلال فترة تتراوح بين 20-40 عاما وظل المرض غامضاً حتى تم اكتشافه مؤخرا.

ومن الفرضيات التي لا تحظى بقبول وافر فرضية كل من Polland N. و.Stewart M، ومؤداها أن الايدز جاء إلى كوكب الأرض من الفضاء الخارجي أو من عالم مجهول على ظهر مجرة مسافرة، ووصل إلى الأرض عن طريق مصادر ناقلة ربما كانت الأمطار.

ب - فرضيات خاصة بالجغرافيا البشرية (أو الجانب البشري من التفسير):

أعطى عدد من العلماء فرضيات ترتبط بالجغرافيا التاريخية، بمعنى أن المرض ظهر في بيئات قديمة وأن نشأته تعود إلى آلاف السنين من دون أن يكتشف بشكل علمي دقيق. فيعتقد عدد من الباحثين أن فيروسات الايدز وجدت منذ فجر التاريخ، وتزامنت مع ظهور الإنسان على سطح الأرض، بيد أن اكتشافها تأخر كثيراً. ويؤيدون قولهم باكتشاف دلائل على وجود مرض الايدز في عصور

(8) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، «الفقر والجريمة، أبحاث الندوة العلمية الثالثة، الخطة الأمنية العربية الوقائية الأولى، الرياض 986، ص257.

الفراعنة من خلال المظهر الخارجي لمومياء رمسيس الثاني، التي بدت عليها بثور أشبه بمرض الجدري. واعتبر ذلك دليلاً ملموساً على أن هذا الوباء كان منتشراً في مصر الفراعنة.

إلى جانب ذلك، زعم باحثون من ولاية «كيرالا» في جنوب الهند أن هناك وصفا للمرض في نصوص الطب التقليدي القديم، الذي كان يمارس في الهند قبل بداية الحضارة في أوروبا. وأضافوا أن هذه النصوص أفادت بوجود مرض أطلق عليه اسم «شوسا» أصاب بعض الهنود قديما وقد أكد المدير السابق لمعهد الطب في Trevandram عاصمة ولاية كيرالا أن أعراض مرض الشوسا تشبه إلى حد كبير أعراض مرض الايدز.

وفي هذا السياق يعتقد Robertson، وهو من أهم الباحثين في مجال مرض الايدز، أن الشواهد التي تدل على أن فيروس الايدز كان موجودا قبل أوائل السبعينات غير مقنعة، ويميل إلى أن المرض كان موجودا منذ فترة طويلة. (روبرتسون 1989، 128) ومن فرضيات الجانب البشري في تفسير نشأة ومصدر فيروس الايدز، أنه فيروس مصنع أو مخلق، فقد رجحت إحدى الصحف الروسية أن يكون منشأ الايدز عامل بشري أي من صنع البشر. ولم تستبعد صحيفة «سوفيستكابا روسيا» أن يكون فيروس المرض له علاقة بالأبحاث السرية التي تستهدف إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة البيولوجية. ونقلت الصحيفة عن عدد من الصحف الأوروبية والأميركية تأكيدها أن فيروس الايدز هو نتاج مختبرات الأسلحة البيولوجية التابعة مباشرة للبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية).

ويعتقد الباحث أن ما سبق التعرف عليه من فرضيات لا تعدو كونها تخمينات تحتاج إلى أدلة علمية قاطعة لا تقبل الشك.

2 – دور البيئة الجغرافية في انتشار المرض

يلاحظ في عوامل انتشار المرض أنها تتعلق بالجانب البشري ويمكن إيجازها بما يلي:

أ – الفقر: يرى العديد من الباحثين أن مشكلات العالم الثالث الحقيقية لا تتمثل في الفقر والتخلف، فحسب، وإنما تتمثل في مضاعفات تتسبب في اختلال الأمن وانتشار الرذيلة، وشراء الذمم والضمائر، والبحث عن أعمال غير مشروعة تدر الكسب، إلى

جانب البحث عن مجالات الترفيه غير البريء، الذي يوقع بدوره في مشكلات صحية ونفسية واجتماعية. ويلاحظ أن خطر داء الفقر لا ينحصر على الفرد في محيطه بل يتعداه إلى المجتمع ككل، مؤديا إلى اضطراب اقتصادي واجتماعي له انعكاساته على مجريات الحياة السياسية وخطط التنمية[9].

ويحتل الفقر اليوم مساحة شاسعة على خريطة العالم الاقتصادية. ويرى بينو Y.Benot أن الفقر يلقي بظلاله على بلدان العالم الثالث بتداعيات أخرى، هي المجاعة وسوء التغذية والمرض. أما الأستاذ P.George فيعتبر مأساة الفقر في العالم الثالث حافة بؤس حقيقي يعيش عليها ثلاثة أرباع سكان العالم (جارنيس 1986، 257).

وتبدو علاقة الارتباط بين الفقر ومرض الايدز علاقة وطيدة. فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على المجتمعات الفقيرة أن الحديث عن الوازع الديني في التعفف والقناعة والأمانة لا يجدي في كل الأحيان، في بيئة يفتك بها الفقر ليجتث كرامة الإنسان، ويزلزل ما يؤمن به من مبادىء أخلاقية وقيم روحية، وإذا بلغ به الحرمان مبلغ اليأس اندفع إلى الرذيلة والجريمة (قال رسول الله ﷺ: «كاد الفقر أن يكون كفراً»).

وقد يكون وقود هذه الشهوات المتأججة حطام البائسين بعد استنزاف جهدهم وجفاف عودهم، فيلقي بأبنائهم وبناتهم في ألوان الرذيلة تحت ضغط الحاجة الملحة، وتأثير عدوى الفساد الذي يشيعه المترفون وغير المترفين، وتكون النتيجة الانزلاق إلى دروب المخدرات والدعارة، فيصابون بفيروس مرض الايدز إذا ما انتقلت إليهم العدوى، ويقومون، بدورهم، بنقله إلى آخرين.

وإذا كانت عوامل انتشار مرض الايدز تظهر في البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية الفقيرة على السواء، فإن المشكلة في البلدان النامية تأخذ طابعا أدهى وأمرّ. فعلى سبيل المثال، تبدو عملية متابعة فحص الدم الضرورية، بواسطة الاختبارات المناعية المتاحة، أمراً يصعب تحقيقه بصورة روتينية تسهم في الحد من انتشار عدوى المرض. فالاختبار الواحد يتكلف حوالي ثلاثة دولارات للفرد

(9) نشرة أخبار الإيدز العالمية، العدد رقم (3) لعام 1994 (الإسكندرية).

الواحد، فضلا عن مشكلات أخرى تتلخص في عدم توافر إمكانات فحص الدم ومحدودية توفر الفنيين المدربين على القيام بإجراء الفحوصات. لذا، فإن فيروس المرض لا يزال ينتشر عن طريق الدم الملوث في البلدان الفقيرة وعلى رأسها الدول الافريقية التي يظهر فيها المرض على شكل وباء. في الوقت الذي تعطى الدول الأوروبية الأهمية القصوى لعمليات نقل الدم والتأكد من سلامته (عطية 1992).

ب - الظاهرة الحضرية: يتجه العالم نحو تطور سريع في الحياة المدنية. ففي الوقت الذي كانت نسبة المتوسط العالمي للحضرية 28.1% عام 1950 ارتفعت هذه النسبة إلى 44.3% عام 1985، وقاربت 50% مع بداية التسعينات ويبدو هذا التطور لهذه الظاهرة في البلدان الصناعية في أوروبا وأميركا الشمالية أسرع بكثير منه في قارات العالم الثالث. ففي الوقت الذي وصلت نسبة التحضر في أمريكا الشمالية 63,6% عام 1950 ثم 80% عام 1985 وفاقت 85% في بداية التسعينات (وكذلك الحال في أوروبا) نجد أن نسبة التحضر في كل من آسيا وأفريقيا لا تتعدى 33% منتصف الثمانينات ووصلت إلى 35% في بداية التسعينيات (Yves 1993).

وأدى معدل الزيادة في الظاهرة الحضرية إلى مشكلات شائكة وأمور أثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية في المدن، جراء تدفق هجرات الوافدين غير النظامية من الريف إلى المدن. ويمكن ملاحظة ذلك في ما يلي، وأثر كل ذلك على فرص انتشار مرض الايدز:

1 - تقلص فرص العمل في المدن نتيجة لاتساعها وللهجرة العشوائية بأعداد كبيرة لا تستوعبها مجالات العمل، أو قد لا تحتاجها، نتيجة لتدني مستويات الخبرة والمهارة، مما يتيح المجال لظهور البطالة التي كثيرا ما تترتب عليها أنواع مختلفة من الجرائم لضمان العيش، مثل الانخراط في بيع المخدرات إلى تعاطيها عن طريق الحقن. وسبقت الإشارة إلى علاقة ذلك بانتشار عدوى الايدز باستخدام حقن ملوثة بدماء مصابين بعدوى المرض.

2 - التفكك الأسري في مجتمع المدينة، نتيجة لمشكلات اقتصادية واجتماعية، وبخاصة في المجتمعات الغربية أو المجتمعات التي لا يشكل الوازع الديني لديها رادع ملزم، مما يترتب عليه ضياع الأطفال وهروبهم من الجو الأسري وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع (كنتاج اجتماعي حضري) وتعرفهم بالتالي على رفقاء السوء

وانزلاقهم في دروب الرذيلة والعمل اللامشروع، سواء كان مخدرات أو دعارة أو نحو ذلك، وهذه الدروب بدورها منزلق للايدز.

جـ - معاناة سكان مدن الصفيح shanty towns: كان من نتائج التطور السريع في عمليات الزحف البشري نحو المدن من الريف، ظهور ما يعرف بمدن الأكواخ أو مدن الصفيح أو مدن العشش، كما تعرف في الشرق العربي، وهي مناطق سكن هامشية اقتحمها الوافدون الجدد، وأقاموا فيها مستوطنات عفوية عشوائية، بنيت بشكل كئيب بمواد تم الحصول عليها مثل الخشب أو الصفيح أو الصناديق المضغوطة أو القش. وقد أطلق عليها مدن الصفيح shanty towns وعرفت أحيانا بالأحياء القذرة المتدهورة slums وعرفت كذلك بأسماء عديدة، وفقا لمواقعها في العالم، لا مجال لذكرها في هذه الدراسة[10].

وتكمن المشكلة في قدوم أكثر من 5000 مهاجر أسبوعيا من الأرياف إلى مدن العالم الثالث، كما يحدث في ريودي جانيرو على سبيل المثال. وتذكر الاحصاءات أن هؤلاء الوافدين (غير النظاميين) إلى مدن الصفيح يشكلون حوالي 30% من سكان معظم مدن العالم الثالث. وقد أدت الهجرة السريعة إلى المدن في حواضر أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأميركا اللاتينية إلى تعقيد الحياة الاجتماعية، لشدة التكدس البشري ونقص الخدمات الصحية وانتشار العلل والأمراض.

وقد قاد ذلك إلى ظاهرة الانحرافات السلوكية، كالشطط الجنسي وفشل الزيجات وانتشار البغاء والدعارة والأمراض الجنسية السارية، التي يأتي الايدز في مقدمتها، فضلاً عن تجارة وتعاطي المخدرات. ومحصلة القول أن هذه المستوطنات الهامشية تمثل وسطاً خصباً لانتشار عدوى الايدز، ويساعد على ذلك تدني مستوى الوعي الصحي والجهل بأسلوب انتقال المرض. (Clift 1989, 19).

د - الآفات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة: تستشري في المجتمعات الحديثة أمراض وآفات اجتماعية نتيجة لتردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتعقد مظاهر الحياة، التي تؤدي بمجملها إلى صراعات وأمراض نفسية، تدفع إلى الهروب من واقع

(10) تسمى Favelas في البرازيل وBanos في فنزويلا وBodonvilles في معظم أفريقيا انظر: (إسماعيل أحمد 1988، دراسات في جغرافية المدن، ط 4، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة).

الحياة بشكل أو بآخر، للترفيه غير البريء، سواء عن طريق الدعارة والعلاقات الجنسية المحرَّمة أو بتعاطي المخدرات ونحوها. وتشكل هذه الآفات والأمراض الاجتماعية والنفسية هموماً لواضعي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما يهمنا في هذا المجال هو ارتباط تلك الآفات الاجتماعية بمرض الايدز وانتشاره.

وإذا كانت الدعارة تأتي على رأس هذه الآفات، فإن التقارير تشير إلى أن اكتشاف أعراض المرض في بداياته الأولى قد جاء في أوساط وتجمعات أحياء الدعارة، التي تمثل أجواء مناسبة لانتشار المرض عن طريق ممارسة العلاقات الجنسية المحرمة، طبيعية كانت أم شاذة، كما سبقت الإشارة عند التعرض لعوامل انتشار عدوى المرض.

وفي دراسة قام بها روبرتسون وبكنول لعينات من الدم، أخذت من مجموعة من متعاطي المخدرات في الفترة بين عامي 1983 و 1985، أثبتت النتائج أن أفراد المجموعة أصيبوا بعدوى الايدز وظهرت عليهم أعراض المرض بعد أن تأكد أنهم، جميعهم، اشتركوا في استخدام أجهزة حقن مشتركة. (روبرتسون، -123 1989)

هـ - أساليب نقل الدم في بعض بلدان العالم الثالث: تتطلب بعض الحالات المرضية، مثل حوادث المرور وعلاج أمراض الدم التي تحتاج إلى تجديده، كما في حالات سرطان الدم (اللوكيميا) leukemia وإجراء العمليات الجراحية، تتطلب جميعها عملية نقل دم. وتحرص الدول المتقدمة على فحص دماء المتبرعين في بنوك الدم. كما تفرض قيوداً على طريقة النقل والأدوات المستخدمة، ضماناً لأقصى درجات السلامة. أما في معظم بلدان العالم الثالث، فإن عدوى الايدز عن طريق الدم ومنتجاته أمر وارد، بل يصبح ذلك مشكلة حادة حينما لا تقوم سلطات الدولة بتنفيذ برنامج سلامة الدم وفحص المتبرعين بحثا عن الفيروس.

و - النشاط السياحي: وتبدو علاقة النشاط السياحي بمرض الايدز علاقة وطيدة. فالعديد من السائحين والطلاب، وقليلي الخبرة بالمرض، يقومون بمخالطة المصابين بعدوى المرض جنسيا فتنتقل إليهم العدوى ويعودون إلى بلادهم، وربما ينقلونها إلى الآخرين. وتنتقل العدوى كذلك عن طريق تعرف السائحين المدمنين على المخدرات على آخرين من أقرانهم في دول أجنبية مصابين بالعدوى، فتنتقل إليهم هذه العدوى إذا ما شاركوا الأقران في إبر أو محاقن ملوثة. وقد سجلت التقارير أن

الايدز انتقل من بلاد يظهر فيها الوباء إلى بلاد نظيفة عن طريق تنقلات الأشخاص من بلد لآخر.

ولما كانت الحركة السياحية في العالم ذات مؤشرات عالية ومتنامية، فإنها تعد وسيلة كبرى من وسائل انتقال المرض عبر قارات العالم.

البعد الديموجرافي لمرض الايدز

أولا، ما يتعلق بالتركيب العمري: يصيب فيروس الايدز كافة الأعمار. فهو لا يفرق بين جنين في بطن أمه أو طفل رضيع أو صبي أو شاب أو رجل، أو حتى كبير في السن. كما أنه يصيب الذكور والإناث على حد سواء. أما عن إصابة الجنين، فيمكن القول أن المرأة المصابة بفيروس الايدز قد يزيد الحمل من تدهور صحتها، بحيث تظهر أعراض المرض عليها سريعا، وقد تفقد الجنين أثناء فترة الحمل، أو قد تلد مولوداً يحمل الفيروس، إذ يمكن أن تنتقل العدوى إلى الجنين أثناء الحمل أو أثناء الولادة أو بعدها بقليل. وتؤكد الإحصاءات أن حوالي ثلث مواليد الأمهات الحاملات لفيروس الايدز يولدون وهم مصابون بالعدوى، وتظهر عليهم الأعراض غالبا خلال العام الأول من حياتهم، ويموت معظمهم في العامين الأولين من العمر. (كمال 1992، 25).

أما عن إصابة الأطفال، فقد كانت أولى الإصابات المسجلة في الأطفال بين من تلقوا دما أو بعض منتجات الدم، من الأطفال المصابين بحالات سيولة الدم أو الذين نقل الدم إليهم بعد إجراء عمليات جراحية، وكان مصدر الإصابة دما ملوثا بفيروس الايدز. ومع كثرة ظهور حالات الايدز بين صغار الأطفال، الذين لم ينقل إليهم دم أو منتجاته، اتجهت الأفكار إلى أن الأم المصابة المريضة يمكنها نقل العدوى إلى جنينها قبل أن يولد أو أثناء ولادته، أو، في حالات نادرة، بعد أن يولد بقليل، ويكون ذلك عن طريق لبن الأم. وأثبتت البحوث التي أجريت في العديد من بلدان العالم أن العدوى تنتقل من الأم المصابة بالعدوى إلى المولود في حوالي ثلث حالات الحمل، بما يؤكد أن ايدز الأطفال يرتبط بشكل وثيق بوجود العدوى بين الأمهات. وتلك حقيقة تدعو إلى الانزعاج، نظرا لأن معدلات العدوى بين النساء في سن الإنجاب تتصاعد بمعدلات كبيرة في بعض مناطق العالم. وتظهر أعراض

المرض عند الأطفال بسرعة كبيرة. وفي خلال سنة أو سنتين بعد الولادة قد اكتملت وبموت معظم المصابين في العامين الأولين من حياتهم وربما قبل أن تظهر أعراض المرض على الأم ذاتها.

وهناك حقيقة تجدر الإشارة إليها، وهي أن الثلثين الآخرين من الأطفال المولودين لأمهات مصابات بالعدوى يصبحون، بعد فترة وجيزة، أيتاما لأن الايدز سيقضي على الأم المصابة. ويوجد حاليا ما يزيد على مليوني طفل من أيتام الايدز، معظمهم في أفريقيا. (الشرقاوي 1993، 64، 67)

وقد سجلت إحدى الدراسات في الولايات المتحدة ثماني حالات من الايدز في ثمانية أطفال، كان أحد الوالدين أو كلاهما لسبعة من هؤلاء الأطفال الثمانية من المعرضين للإصابة بالمرض، أما الطفل الثامن فإن أمه كانت قد هاجرت إلى الولايات المتحدة من جمهورية الدومنيكان المجاورة لهاييتي.

وإذا كان العرض السابق تناول الأطفال بين عمر الولادة إلى سنتين أو ثلاث سنوات، فإن الأطفال بين 4-14 سنة تكون أسباب إصاباتهم – من خلال ما أثبتته الدراسات – إما الدم الملوث المنقول إليهم لأي سبب كان، أو نتيجة تعاطي اليافعين منهم للمخدرات في هذه السن المبكرة.

أما عن إصابة البالغين والكبار، فيمكن القول إنها تشكل الجزء الأكبر من الإصابات بالفيروس HIV فهي، على سبيل المثال، قدرت في عام 1993 بنحو 13 مليون شخص بنسبة 93% مقابل مليون حالة وبنسبة 7% للأطفال. كما قدرت احصاءات منظمة الصحة العالمية الإصابات بالفيروس في نهاية 1994 بنحو 18 مليون إصابة للكبار، بنسبة 92.3% مقابل 1.5 مليون حالة للأطفال وبنسبة 7.7%[11].

ويرتّب الباحثون أكثر الفئات العمرية التي تصاب بالمرض كالتالي:

الفئة العمرية 20-24 عاما ثم الفئة العمرية 15-19 عاما ثم الفئة العمرية 25-29 عاما.

ويمكن القول أن كبار السن (60 سنة فأكثر) لا تظهر فيهم الإصابة بالمرض بشكل ملحوظ. فمن خلال اطلاع الباحث على أدبيات مرض الايدز (من مراجع ومصادر متاحة عربية وأجنبية) أو إحصاءات منظمة الصحة العالمية، والهيئات

(11) مجلة الهدف الكويتية – تقرير «كيف نواجه القرن الحادي والعشرين؟» العدد رقم (1446) بتاريخ 1996/2/24 ص8.

العالمية المتخصصة في رصد ومكافحة الايدز، لم يلحظ بشكل واضح تسجيل إصابات، سواء بفيروس المرض HIV أو بأعراض المرض، مما يدل على تدني معدلاتها أو ندرة وجودها. ويمكن تفسير ذلك بابتعاد كبار السن عن كافة أنواع الموبقات، وعدم الانحدار إلى منزلقات الحياة الحضرية الحديثة بتعقيداتها وأمراضها وسلبياتها، سواء كان ذلك في الشرق أو في الغرب. بيد أن الباحث لا يستبعد حدوث مثل هذه الإصابات، على الرغم من عدم تسجيلها، في قلة من كبار السن. ويعتقد أن أسباب حدوثها تكمن في الدرجة الأولى في نقل دماء ملوثة إليهم، أو نتيجة لإدمان المخدرات ولا سيما في بلدان العالم الثالث.

ثانيا، ما يتعلق بالتركيب النوعي: قدرت مصادر منظمة الصحة العالمية عدد حالات الايدز في العالم بنحو 4.5 ملايين حالة بين الإناث والذكور (بنهاية عام 1994) وأن هذا العدد التراكمي سيصل إلى ثلاثة أمثاله عام 2000. أما عن الإصابات بفيروس HIV فقد قدرت – كما سبقت الإشارة – بنحو 19.5 مليون حالة بين طفل وبالغ، ويمكن لهذا العدد أن يقدر بنحو 30 إلى 40 مليون حالة.

بيد أن المصادر ذاتها قدرت حالات إصابة الإناث بحوالي نصف مجموع حالات البالغين. وهذا يعني أن عدد الإناث اللاتي يصبن بفيروس الايدز لا يمكن تقديره سنويا بالآلاف أو حتى بمئات الآلاف. ففي عام 1994 سجلت نحو مليون امرأة كمصابة بالايدز فعلاً وأصبحت أكثر من 7-8 ملايين امرأة مصابة بفيروس المرض في جميع أنحاء العالم (انظر الخريطة شكل 2). وهذا العدد يتزايد بسرعة مذهلة، إذ تذكر التقديرات أن أكثر من 14 مليون امرأة ستصبح مصابة بفيروس المرض HIV حتى عام 2000، وأن أكثر من أربعة ملايين منهن سيكنّ في عداد المتوفيات.

وتجدر الإشارة إلى أن الفئة العمرية بين الذكور والإناث، التي تشكل قمة معدلات الإصابة، فئة الشباب (hardest hit). وتذكر تقارير منظمة الصحة العالمية أن نصف حالات الإصابة بالايدز، حتى وقتنا هذا، تحدث بين الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15-24 سنة. كما سجلت التقارير، من خلال احصاءات العالم، أن السن الذي تحدث فيه ذروة الإصابات peak age يكون أقل في الإناث منه في الذكور. وفي بلدان عديدة فإن حوالي 60% من الحالات الحديثة تحدث ما بين 15-24 سنة بنسبة 1:2 لصالح الذكور. ويؤخذ من أحد التقارير للبيانات المسجلة عن مرض

الايدز، والمأخوذة عن عدة دول أفريقية وآسيوية، أن صغار السن من الإناث تحت 25 سنة يمثلن حوالي 30% من جملة حالات الايدز في الإناث. كما تمثل حالات الايدز عند صغار السن من الذكور حوالي 15% من حالات الايدز في الذكور.

ونستطيع القول أنه كلما زادت حالات الإصابة في النساء زادت حالات إصابة الأطفال الذين يولدون لهؤلاء النساء. ويكفي أن نذكر من خلال ما سبق أن جملة هؤلاء الأطفال المصابين بفيروس المرض تقدر بنحو 1.5 مليون طفل، أصيب نصفهم بالمرض فعلاً.

ويمكن القول، بشكل عام، أن حوالي ثلث الأطفال الذين يولدون لأمهات مصابات بالفيروس أصبحوا هم أنفسهم مصابين به. (W.H.O. 1995)

وقد أجمعت الدراسات على أن عدوى الإصابة بفيروس الايدز، بالنسبة للإناث في معظم البلدان النامية والصناعية المتقدمة، تأتي عن طريق الممارسات الجنسية العادية في الغالب، ثم الشذوذ الجنسي والحقن بإبر مشتركة.

والأمر الملاحظ أنه كلما ازداد تكدس الوباء في مناطق محلية أصبحت شبكة العدوى أوسع، إذ تجتذب إلى داخلها مجموعات أخرى من النساء بشكل مستمر، ما يترتب عليه تفاقم المشكلة.

ثالثا، ما يتعلق بالتركيب العرقي: لوحظ انتشار «غرن كابوزي» Kaposi's[12] sarcoma كأحد مؤشرات مرض الايدز في بعض أقطار أفريقيا الوسطى، مثل زائير وزامبيا وأوغندا ورواندا وغيرها من دول أفريقيا الاستوائية. وجدير بالذكر أن أعلى نسبة لظهور «غرن كابوزي» تتمثل في زائير إذ تبلغ 13% بين مثيلاتها من الدول الأفريقية الاستوائية، مما دعا العلماء إلى الافتراض أن وجود تلك النسبة المرتفعة لذلك الورم السرطاني، كأحد مؤشرات ظهور مرض الايدز، يعني أن زائير هي موطن المرض. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الإصابات ظهرت في كل من

---

(12) غرن كابوزي هو ورم خبيث يعتبر ثاني أهم سبب للوفيات بمرض الايدز بعد الطفيل المتحوصل في الرئتين نيوموساتيس كاريني Pneumocystis Carini لذا ينص تعريف مرض الايدز على أنه لا يمكن تشخيص المرض ما لم يكن الشخص مصاباً بأحد هذين المرضين أو بكليهما معاً، ويكون ذلك مصحوباً بفقدان المناعة بسبب نقص في خلايا «ت4» اللمفاوية، انظر: زلزلة: (1989) والشرقاوي (1993).

بلجيكا وفرنسا، بين أفراد من أصول عرقية أفريقية. ويمكن تفسير ذلك بالروابط الاستعمارية السابقة بين هاتين الدولتين، وأفريقيا الاستوائية.

وفي محاولة لتفسير مدى تفشي الوباء بين العناصر السوداء، في أفريقيا وخارجها، تذكر آراء عدة أن المرض انتقل من أفريقيا إلى منطقة البحر الكاريبي، ثم إلى الولايات المتحدة بادئاً بمناطق الريف الأفريقية، ثم تركز في المدن حيث يكثر الاختلاط بالأجانب من أميركيين وأوروبيين وغيرهم. وقد ثبت أن هناك 14 ألف مواطن من جزيرة هاييتي قطنوا زائير خلال السنوات القليلة السابقة. وقد يكون لهؤلاء دور فعال في نقل العدوى إلى منطقة الكاريبي عامة، وإلى هاييتي بخاصة وهي الجزيرة التي يفضّل الأميركيون (خصوصا الشواذ جنسيا) قضاء الإجازة فيها.

وأوضحت الدراسات كذلك أن الإصابة تنتشر بصورة كبيرة بين أهالي هاييتي، الذين يعيشون في الجزيرة أو خارجها، سواء كان ذلك في الولايات المتحدة أو كندا أو فرنسا، وهذا ما يجعل إحدى الفرضيات تشير إلى أن هاييتي قد تكون واحدة من أهم مصادر انتشار فيروس الايدز في العالم، إن لم تكن المصدر الحقيقي لانتشاره.

بيد أن الباحث، بعد هذا العرض، لا يرى مبررات كافية تؤكد أن للجانب العرقي أثراً في استعداد الجنس الأسود، سواء في أفريقيا أو هاييتي، للإصابة بالعدوى أو نقلها. وما ورد من آراء حول وجود ميل وراثي للإصابة بالمرض عند هؤلاء يحتاج إلى أدلة ودراسات تثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، صدق هذه الآراء. ويعتقد الباحث أن ما سبق لا يعدو كونه فرضيات. كما يعتقد أن الجنس الأسود مثله مثل بقية الأجناس الأخرى يتأثر بالعدوى وفيروس المرض، بالطرق والوسائل التي تنتقل العدوى عبرها، على النحو الذي أوضحته الدراسة سابقاً.

التوزيع الجغرافي لمرض الايدز في العالم

أولا: التوزيع الجغرافي لأنماط الايدز في العالم: يذكر وهدان أن الصورة الوبائية للمرض في شتى أنحاء العالم تتخذ أنماطاً متميزة يمكن توضيحها كما يلي (وهدان 1993، 7):

1 – نمط الشذوذ الجنسي وإدمان المخدرات والعقاقير. ويظهر هذا النمط في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وفي أوروبا الغربية واستراليا ونيوزيلندا، حيث تقع معظم الحالات بين الشواذ جنسيا ومدمني العقاقير ولا سيما الذكور

منهم. وتحدث العدوى في الغالب من خلال العلاقات الجنسية الشاذة (اللواط) وحقن المخدرات بالوريد. أما العدوى المنقولة بالاتصال الجنسي الطبيعي (بين الذكور والإناث) فلا تسبب إلا نسبة بسيطة من الحالات.

وتجدر الإشارة إلى أن العدوى الناجمة عن استخدام الدم ومشتقاته أصبحت تتناقص في أهميتها ويعتقد الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى ما تتخذه هذه البلدان من إجراءات لتحري سلامة الدم المنقول.

2 – نمط الاتصال الجنسي الطبيعي (بين الذكور والإناث)، ويسود هذا النمط في أفريقيا (جنوب الصحراء) حيث تنتقل العدوى غالبا بالاتصال الجنسي. وتبلغ نسبة الإصابة في الذكور إلى الإناث 1.2:1. كما تشيع العدوى قبل الولادة. وفضلاً عن ذلك، قد يكون للحقن دور كبير في نقل العدوى، وذلك لندرة وجود التعقيم السليم للمحاقن والإبر. بل إن كثيراً من هذه البلاد لا تعرف التعقيم أو لا يكون شائعا فيها على مستوى عامة الناس. لذا، فإن المحاقن تستخدم لعشرات المرات ولا وجود للمحاقن التي تستخدم لمرة واحدة. وتصل نسبة العدوى عن طريق المحاقن إلى حوالي 25% من نسبة الإصابات، وبخاصة في الفئة العمرية بين 15-49 سنة في الوقت الذي تبلغ نسبة الإصابة في البغايا، في بعض مجتمعات أفريقيا (جنوب الصحراء)، حوالي 80% (بسبب العلاقات الجنسية المحرمة).

3 – النمط المختلط، حيث لا تكون الصورة الوبائية متفقة تماما مع أي من النمطين السابقين. بمعنى أن العدوى تنتقل بين الشواذ جنسيا (اللواطيين) ومتعاطي المخدرات بالوريد، إلى جانب انتقالها عن طريق الاتصال الجنسي بين الذكور والإناث. وقد سجلت التقارير الصحية انتشار المرض في بداية الأمر عن طريق الشذوذ الجنسي والمخدرات في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات. ثم تغيرت الصورة في منتصف الثمانينات حتى منتصف التسعينات لتنتشر العدوى عن طريق العلاقات الجنسية الطبيعية. وينتشر هذا النمط المختلط في منطقة البحر الكاريبي ودول أميركا الوسطى والجنوبية.

4 – نمط الاتصال الجنسي ونقل الدم الملوث. ويسود هذا النمط في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وعدد من بلدان المحيط الهادي. ويبدو أن فيروس الايدز قد وصل إلى هذه المناطق في منتصف وأواخر الثمانينات على الأرجح، حيث تنتقل العدوى عن طريق الاتصال الجنسي بين أفراد الجنس الواحد أو الجنسين على السواء. وترجح المصادر الصحية لمنظمة الصحة العالمية أن الحالات المبكرة في هذه المناطق قد حدثت

عامة بين من سافروا إلى مناطق توطن المرض واتصلوا جنسيا بأفراد من الجنسين من أهلها، أو عن طريق نقل دم مجلوب من بلاد ينتشر فيها الايدز.

5 – نمط الدم الملوث المستورد. ويحدث ذلك في أغلب الأحيان في بلدان إقليم شرق البحر المتوسط، إذ أن الحالات المبكرة التي سجلت هناك تعود أسبابها إلى هذا النمط، أي عن طريق استيراد دم ملوث ينقل للأصحاء بعد عمليات جراحية أو خلافها.

غير أن الباحث لا يمكنه قبول هذا الرأي بشكل مطلق، إذ ربما تكون الإصابات ظهرت في أشخاص نقلوا العدوى من أشخاص آخرين، وبطرق مختلفة، في بلدان يتوطن فيها المرض خارج نطاق إقليم شرق المتوسط، أو عن طريق الاتصال الجنسي خصوصا أن التقارير ذكرت أن نسبة الإصابة بين جملة البغايا في بعض بلدان هذا الإقليم قد بلغت 50% (نموذج إسرائيل) كما بلغت نسبة إصابات العدوى حوالي 15% في أوساط مدمني المخدرات (نموذج تركيا).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عوامل مؤثرة في توزيع الايدز في شرق المتوسط نتناول بعضها على النحو التالي:

أ – دخول العدوى إلى بلدان إقليم شرق المتوسط جاء في وقت متأخر بالنسبة لظهور المرض في العالم، وكان سبب بدايات الظهور هو الدم المجلوب من خارج الإقليم. أما الحالات القليلة جداً والنادرة التي ظهرت بسبب الممارسة الجنسية، فقد جاءت من خارج الإقليم، وبخاصة من جنوب شرق آسيا التي لم تكن تشكل العدوى فيها كثافة مثل تلك المتوطّنة في جهات أخرى من العالم، خصوصا في بداية الثمانينات.

ب – مجتمعات شرق المتوسط في معظمها لا تقر ولا تقبل ممارسات الشذوذ الجنسي، كما الحال في أوروبا وأميركا. ومع ذلك لا نستطيع إنكار دور اللواط (بين جماعات صغيرة منعزلة) في نقل عدوى المرض إذا ما كان الممارسون له من المصابين.

جـ – مجتمعات شرق المتوسط في معظمها تحظر البغاء قانونياً، لذلك لا تتوافر معلومات صحيحة عن حجم الظاهرة في دول شرق المتوسط، إذا سلمنا بوجودها. كما أن دورها في نقل العدوى لا يصل إلى معدلات مخيفة كما في جهات أخرى من العالم.

د – على الرغم من أن حجم مشكلة تعاطي المخدرات ليس معروفاً على وجه الدقة، إلا أن أحداً لا ينكر وجود ظاهرة المدمنين للمخدرات. ولعل من حسن الحظ أن جماعات المتعاطين جماعات صغيرة معزولة. بيد أن المشكلة تكمن في أن الطريق ليس مُمهداً أمام السلطات الصحية للوصول إليهم. كما أن التشريعات في بلدان إقليم

المتوسط تحظر، بشكل قاطع، تجارة المخدرات وتعاطيها.

هـ - لا يمكن، كذلك، استبعاد دور السياحة الدولية في نقل المرض للإقليم عن طريق توجه مجموعات الشباب إلى دول شرق آسيا، بداية من حقبة الثمانينات، الأمر الذي قد يكون من العوامل المساعدة في ظهور إصابات المرض في شرق المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية تلعب دوراً في توجيه الشباب بعيداً عن منزلقات دروب المخدرات والجنس. ذلك أن أفضل الطرق لاتقاء شر العدوى بفيروس العوز المناعي البشري هي الامتناع عن ممارسة الجنس خارج الإطار الذي تسمح به الأديان السائدة في الأقاليم. ولعل الدين الإسلامي واضح في هذا المجال. قال سبحانه: ﴿*ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا*﴾ (سورة الإسراء، الآية ٣٢). وقال عز من قال: ﴿*ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن*﴾ (سورة الأنعام، الآية ١٥١).

وقال صلى الله عليه وسلم: «إذا ظهر الربا والزنى في قرية فقد أحلو بأنفسهم عذاب الله» - رواه الحاكم.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للحالات المبلغة رسميا للمصابين بالمرض في السنوات 1995,90,85: جدول رقم (1) يوضح حالات الايدز الرسمية موزعة حسب القارات للسنوات 85، 90، 1995 (حتى يوليو)، والأرقام الموضحة للعام نفسه وليست أرقاماً تراكمية.

جدول رقم (1)

القارة	1985	1990	1995
افريقيا	523	40764	418051
الأميركتان	12631	55402	580129
آسيا	33	416	23.912
أوروبا	1872	16260	141275
الأوقيانوسية	142	737	6444
الجملة	**15201**	**113579**	**1169811**

المصدر:

W.H.O. Weekly Epidemiological Record, No. 27 July 1995 p. 193

وكذلك: وهدان وباثيات متلازمة العوز المناعي المكتسب منظمة الصحة العالمية ط 5 الاسكندرية 1993 ص3,2.

ويلاحظ من الجدول السابق والشكل رقم 3 ما يلي:

1 – تطور الحالات من عام لآخر بما يظهر المرض على شكل وباء يهدد مناطق من العالم.

2 – تحتل كل من أفريقيا والأميركتين المقدمة بين القارات التي يظهر فيها المرض. كما أن ازدياد الحالات وانتشار الإصابات يمكن ملاحظته بوضوح بين العام والآخر.

3 – تأتي أوروبا في المرتبة الثالثة، تليها آسيا ثم الأوقيانوسية.

وتجدر الإشارة إلى أن أرقام وإحصاءات حالات الإصابة بالمرض المبلغة رسميا متغيرة، نتيجة إضافة حالات جديدة لم يبلغ عنها من قبل، وبخاصة في مجتمعات العالم النامي حيث قد لا تتوفر دقة تشخيص المرض للوهلة الأولى، نتيجة نقص الإمكانات الصحية والمختبرات المتطورة.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للحالات المقدرة estimated للمصابين بفيروس الايدز HIV من البالغين منذ نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات حتى منتصف عام 1995.

إذا كانت الأعداد المبلغة رسميا للمصابين بالإيدز تعتبر مقلقة للدوائر الصحية في المنظمات الدولية ذات الصلة، فإن الحالات المقدّرة تصبح مزعجة بالنسبة للمصابين بفيروس الايدز HIV الذين سيصبحون ضحايا طال الزمن أم قصر. وفيما يلي جدول بتوزيع تلك الحالات.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع الجغرافي للحالات المقدرة للمصابين بفيروس الايدز من البالغين منذ بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينات (يوليو 1995)

القارة أو الإقليم	عدد المصابين بفيروس الايدز	٪ من مجموع العالمي
افريقيا جنوب الصحراء	أكثر من 11 مليوناً	أكثر من 59.4٪
شمال افريقيا والشرق الأوسط	150.000	0.8٪
أميركا الشمالية	1.1 مليون	5.9٪
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	2 مليون	10.8٪
غرب أوروبا	600.000	3.2٪
شرق أوروبا	أكثر من 50.000	أكثر من 0.27٪
شرق آسيا والمحيط الهادي	أكثر من 50.000	أكثر من 0.27٪
جنوب وجنوب شرق آسيا	3.5 ملايين	18.9٪
الأوقيانوسية	أكثر من 25.000	أكثر من 0.13٪
جملة الحالات المقدرة	**18.5 مليونا**	**100٪**

المصدر:

W.H.O. Weekly Epidemiological Record No. 27 p.195 والنسب حُسبت من قبل الباحث.

ويلاحظ من الجدول السابق والشكل رقم 4 ما يلي:

1 - تركز عدد المصابين بفيروس الايدز في أفريقيا (جنوب الصحراء) وجنوب شرق آسيا بنسبة تصل إلى 78.3% من جملة الحالات المقدرة والمصابة بفيروس المرض.

وما يعقد الأمور أنها جميعها تقع في أقاليم تنتمي إلى العالم الثالث، حيث نقص الإمكانات الصحية وقلة الأموال المخصصة للإنفاق على مكافحة الايدز، وتطوير برامج التوعية وتدريب المتخصصين في مجال المرض.

2 - يلي ذلك أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأميركا الشمالية وغرب أوروبا، ونسبة المصابين فيها بالفيررس تصل إلى نحو 20% من جملة المصابين في العالم.

3 - يلاحظ من الجدول السابق كذلك ظهور المصابين في كل من العالم النامي والعالم الصناعي المتقدم على حد سواء، مع فارق قدرة العالم الصناعي على الانفاق ومكافحة المرض وتنمية البرامج الصحية وبرامج التدريب للعاملين في مجال مرض الايدز. وهذا قد يفسر تنامي أعداد الحالات المقدرة للمصابين بالفيروس في العالم النامي (أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وجنوب شرق آسيا) مقارنة بأعداد الحالات المقدرة في العالم الصناعي الغربي.

4 - يلاحظ من الجدول أيضا مدى التفاوت الرقمي بين حالات الايدز المبلغة الواردة في الجدول رقم (1) والحالات المقدرة الموضحة في الجدول السابق في جميع القارات، فنجد، على سبيل المثال، أن الحالات المبلغة في قارة آسيا كانت في منتصف عام 1995 نحو 23.912 حالة في حين أن الحالات المقدرة طبقاً لبيانات الجدول السابق تصل في مجموعها إلى أكثر من 3.5 ملايين حالة، مما يشكل عبئاً صحياً ومالياً في دول القارة التي تمثّل مواطن الوباء، سواء كان ذلك في الوقت الراهن أو السنوات القليلة القادمة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي لحالات المصابين بعدوى فيروس الايدز المقدرة من البالغين والذين ما زالوا على قيد الحياة عام 1993 ومنتصف عام 1995:

جدول رقم (3)

يوضح التوزيع الجغرافي للمصابين بفيروس مرض الايدز وما زالوا على قيد الحياة خلال عام 1993 ومنتصف عام 1995

جدول رقم (3)

القارة أو الإقليم	1993	1995 (منتصف العام)
أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	1.5 مليون	1.5 مليون
أميركا الشمالية	800.000	750.000
غرب أوروبا	400.000	450.000
شرق أوروبا ووسط آسيا	50.000	50.000
جنوب وجنوب شرق آسيا	أكثر من 2 مليون	3 ملايين
شرق آسيا والمحيط الهادي	أكثر من 25.000	50.000
الأوقيانوسية	أكثر من 20.000	20.000
شمال افريقيا والشرق الأوسط	أكثر من 75.000	100.000
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	7 ملايين	8.5 ملايين
الاجمالي العالمي المقدر	11-12 مليونا	14-15 مليونا

المصدر:

W.H.O. Weekly Epidemiological Record No. 27 p. 192 (1995)

W.H.O. Weekly Epidemiological Record No. 2p.196 (1995).

ويتضح من الجدول السابق والشكل رقم (5) ما يلي:

1 – تساوي حالات المصابين بفيروس الايدز وما زالوا على قيد الحياة في العامين 93 و 95 في كل من أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق أوروبا ووسط آسيا والاوقيانوسية.

2 – انخفاض عدد حالات المصابين بالفيروس وما زالوا على قيد الحياة في العامين المذكورين في أميركا الشمالية وبنسبة طفيفة بلغت 6.3%. ومعنى ذلك أن تلك الحالات قد تدهورت وسجلت كوفيات.

3 – ارتفاع عدد حالات المصابين وما زالوا على قيد الحياة في العامين المذكورين في أغلب مناطق التعليم وأقاليم العالم، مثل غرب أوروبا وشرق ووسط آسيا وجنوبها وجنوبها الشرقي ومنطقة المحيط الهادي، إلى جانب شمال أفريقيا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء التي ارتفع فيها العدد إلى 8.5 ملايين مصاب عام 1995 مقابل 7 ملايين لعام 1993. ويمكن أن نعزى ذلك إلى زيادة أعداد الحالات بانتقال العدوى من المصابين إلى ضحايا جدد بأساليب نقل متعددة سبقت الإشارة إليها في أكثر من موضع.

ويود الباحث هنا أن يوضح حقيقتين أولاهما: أن المصابين بفيروس المرض وما زالوا على قيد الحياة سيصبحون بعد فترة من ضحايا المرض بالوفاة طال

الزمن أم قصر، وثانيهما: أنهم يشكلون مصدرا حقيقيا لنقل الوباء للآخرين في العالم بطرق شتى مما سيترتب عليه تفاقم الوضع إن لم يتم التخطيط لذلك منذ الآن وبشكل جيد ترعاه الدول والمنظمات الصحية العالمية وفق خطط مدروسة.

خامساً: التوزيع النسبي للحالات المسجلة والحالات المقدرة لمرضى الايدز البالغين والأطفال في العالم منذ نهاية السبعينات حتى منتصف عام 1995:

ذكرنا فيما سبق أن هناك تفاوتاً في الحالات المسجلة والحالات المقدرة للايدز في العالم بين البالغين. والجدول التالي رقم (4) يوضح ذلك (علما بأن الحالات المسجلة = 1169811 حالة والمقدرة = 4500000 حالة).

الدول والقارات	الحالات المسجلة٪	الحالات المقدرة٪
الولايات المتحدة الأميركية	%38	%9
الأميركتان ما عدا .U.S	%12	%9
أفريقيا	%35.5	%71
أوروبا	%12	%4
آسيا	%2	%6
الأوقيانوسية	%0.5	%1
الجملة	**%100**	**%100**

المصدر:

W.H.O. Weekly Epidemiological Record No. 2,27, 28 January, July, Aug. (1995)

ويلاحظ في الحالات المسجلة أن الولايات المتحدة تتصدر مجموعة الدول والقارات تليها أفريقيا ثم كل من أوروبا والأميركتين ثم آسيا فالاوقيانوسية في حين أن أفريقيا تتصدر القارات بالنسبة لجملة الحالات المقدرة، بل أنها تمثل الخطر الداهم بنسبة تصل إلى 71% من جملة الحالات المقدرة في العالم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى سرعة انتشار العدوى في الدول الأفريقية لا سيما تلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نتيجة للجهل بأسبابه أو التأخر في اكتشافه وانتشار بعض العادات والتقاليد وأعمال السحر والشعوذة، التي تستخدم فيها الحقن للوشم أو المخدرات.

وعلى عكس الوضع في أفريقيا، نلاحظ أن الحالات المقدرة في الولايات المتحدة وفي الأميركتين وأوروبا تقل كثيرا عن تلك المسجلة ويمكن أن يعزى ذلك إلى مدى النجاح النسبي في كبح جماح انتشار الوباء نتيجة للمستوى الرفيع للخدمات الصحية والعلاجية والاهتمام ببرامج التوعية والرعاية.

سادساً: التوزيع الجغرافي للمصابين بأمراض الايدز (الحالات المتدهورة) في قارات العالم حتى منتصف يوليو 1995 (عرض تحليلي): في حوالي منتصف عام 1995 وصلت أعداد الحالات المتدهورة والميئوس منها كضحايا لمرض الايدز نحو 1169811 حالة موزعة على قارات العالم يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (5)

يوضح توزيع المصابين بأعراض الايدز على قارات العالم حسب بيانات منتصف عام 1995.

القارة	عدد المصابين	٪ من المجموع العالمي
الأميركتان	580129	49.6
أفريقيا	418051	35.7
أوروبا	141175	12.1
آسيا	23912	2.00
الأوقيانوسية	6444	0.6
الجملة	**1169811**	**100**

المصدر:
W.H.O. Weekly Epidemiological Record No. 27 July 1995 p. 193-199 والنسب حُسبت من قبل الباحث.

ويتضح من الجدول أن الأميركتين تشكلان النسبة الغالبة من المصابين كضحايا للايدز، حيث بلغت في منتصف عام 1995 نحو 49.6% من جملة المصابين في العالم. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن القارتين تشتملان على بلدان صناعية متقدمة يتفشى فيها المرض وأخرى نامية ضمن منظومة العالم الثالث وتنتشر فيها المرض أيضا، ونستطيع القول ومن خلال سجلات منظمة الصحة العالمية أن بعض دول الأمريكتين تعتبر من المصادر الأساسية لانتشار المرض في محيطها وفي دول الجوار والعالم بشكل عام مثل هاييتي وهندوراس والبرازيل وغيرها. ولا سيما أن هذه الدول تتمتع بخاصية سياحية تجذب إليها الشواذ جنسيا من الولايات المتحدة وغيرها.

جدول رقم (6) يوضح التوزيع الجغرافي لترتيب الدول العشر الأولى في الأميركتين التي يتفشى فيها المرض حسب بيانات منظمة الصحة العالمية في منتصف يوليو 1995.

جدول رقم (6)

الدولة	عدد الإصابات	٪ من جملة الأمريكتين
الولايات المتحدة	441528	76
البرازيل	62314	10.7
المكسيك	22055	3.8
كندا	11162	1.9
الارجنتين	6187	1
كولومبيا	5577	0.9
هاييتي	4967	0.8
فنزويلا	4475	0.78
هندوراس	4283	0.7
الدومنيكان	2589	0.44
الجملة	**565137**	**97.4**

المصدر:

من عمل الباحث اعتمادا على بيانات من Weekly Epidemiological Record No. 27 p.193

ومن الجدول السابق والشكل رقم (6) يتضح الآتي:

1 – أن عشر دول في الأمريكتين تمثل نسبة الإصابة فيها أكثر من 97% من جملة إصابات الدول الأمريكية البالغة 47 دولة.

2 – تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى بين الدول الأمريكية من حيث عدد إصابات الايدز بنسبة وصلت إلى 76% تليها البرازيل بنسبة 10.7% ويلاحظ على الأولى أنها أكبر الدول الصناعية المتقدمة في العالم بينما تقع الثانية ضمن منظومة العالم الثالث. وهذا يؤكد حقيقة مفادها أن المرض لا يتوطن في بيئة دون أخرى بل أن انتشاره يشمل دول العالم كافة بحسب نمط ووسيلة الانتشار المتاحة.

3 – من بين الدول الأمريكية، التي يتفشى فيها المرض بشكل ملحوظ، هاييتي التي تعتبر (وفق تقارير منظمة الصحة العالمية) إحدى المصادر الحقيقية لخطر المرض في الأمريكتين، بالنظر إلى خاصيتها السياحية. وعلى الرغم من أن النسبة في هايتي لا تقارن بالولايات المتحدة أو البرازيل، إلا أن الخطورة تكمن في أنها مصدر لانتقال عدوى المرض عن طريق سياحة الشواذ جنسيا من جهة ثم أن هذه النسبة تعتبر مرتفعة إذا ما قورنت بعدد سكان الجزيرة (إصابة لكل 1300 نسمة وهو معدل عالمي مرتفع جدا).

واعتماداً على الجدول رقم (6) الخاص بتوزيع المصابين على القارات نجد أن أفريقيا تأتي بعد الأميركتين، حيث نسبة الإصابات فيها تبلغ 35.7% من جملة الإصابات في العالم (1995). وتكمن المشكلة في أن معظم دول هذه القارة هي دول نامية أو متخلّفة، بمعنى أنها لا تستطيع مجابهة نفقات برامج مكافحة المرض ونشر التوعية بين شعوبها، فضلا عن انتشار استخدام الحقن لعشرات المرات وعدم توفر قواعد السلامة في نقل الدم من شخص لآخر، علاوة على انتشار السحر والشعوذة التي تستخدم فيها المحاقن العامة.

جدول رقم (7)

يوضح الدول الأفريقية العشر الأولى في الترتيب التي يتفشى فيها المرض حسب بيانات يوليو 1995.

الدولة	عدد الإصابات	٪ من جملة أفريقيا
كينيا	56573	13.5
أوغندا	46120	11
تانزانيا	45968	10.9
زيمبابوي	38552	9.2
ملاوي	37673	9
زائير	26131	6.2
ساحل العاج	25236	6
أثيوبيا	18042	4.3
غانا	15006	3.6
رواندا	10706	2.6
الجملة	**320007**	**76.5**

المصدر:
من عمل الباحث اعتمادا على بيانات من: Weekly Epidemiological Record No. 27 p.193

ويلاحظ من الجدول السابق والشكل رقم (7) ما يلي:

1 – أن الإصابات في الدول الأفريقية العشر في الجدول تشكل 76.5% من نسبة الإصابات في أقطار القارة البالغ عددها 54 دولة.

2 – إن تركز إصابات المرض يظهر بوضوح في جنوب الصحراء الكبرى. بيد أن معظم الإصابات تظهر في هذه المنطقة في الشرق والجنوب الشرقي، حيث تتضح في كينيا وأوغندا وتانزانيا وزيمبابوي وملاوي، إذ تشكل الإصابات في هذه الدول وحدها نسبة 53.5% من جملة الإصابات في القارة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مجموعة أسباب

منها انتشار البغاء واستخدام حقن مشتركة، والجهل بأسباب انتقال العدوى، وعجز ميزانيات تلك الدول عن تلبية متطلبات الانفاق الصحي في مجالات التعريف بالمرض وأساليب مكافحته، والتوعية الصحية وأساليب رعاية المرضى ونحو ذلك.

3 – يلاحظ في أفريقيا أن أقل الإصابات هي الواقعة في الدول العربية شمال القارة وشرقها، حيث لا تزيد الإصابات في المغرب عن 265 حالة والجزائر 217 حالة وتونس 209 ومصر 113 وليبيا 15 حالة والصومال 13 حالة، على الرغم من أن بعض هذه الدول يزيد عدد السكان فيها بشكل كبير عن الدول الأفريقية ذات الإصابات المرتفعة في شرق القارة ووسطها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى مدى ارتباط الشعوب العربية في هذه الدول بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتقاليد الاجتماعية المتوارثة، التي تتعارض وانتشار البغاء أو الشذوذ الجنسي أو تعاطي المخدرات.

كما لا يستبعد الباحث أن تكون العديد من الإصابات في دول المغرب العربي مصدرها الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص فرنسا التي تأتي على رأس الدول الأوروبية من حيث تفشي المرض فيها، كما سيتضح ذلك فيما بعد.

وإذا ما انتقلنا إلى قارة أوروبا من خلال الجدول رقم (5) نجد أن نصيبها من إصابات مرض الايدز يشكل 21.1% من جملة إصابات العالم وذلك في منتصف عام 1995. ويمكن ترتيب الدول العشر الأولى في القارة الأوروبية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (8)

يوضح ترتيب الدول العشر الأولى في القارة الأوروبية من حيث عدد الإصابات في نفس الفترة السابقة (يوليو 1995).

الدولة	عدد الإصابات	٪ من جملة أوروبا
فرنسا	35773	25.3
اسبانيا	31221	22.1
ايطاليا	27511	19.4
المانيا	12808	9
المملكة المتحدة	10693	7.6
سويسرا	4465	3.2
هولندا	3488	2.5
رومانيا	3119	2.2
البرتغال	2413	1.7
بلجيكا	1872	1.3
الجملة	**133362**	**94.3**

المصدر: Op. Cit. 194

ويلاحظ من الجدول والشكل رقم (8) أن فرنسا تأتي على رأس قائمة الدول الأوروبية التي يتفشّى فيها المرض وبنسبة 25.3% من جملة إصابات أوروبا. ويمكن أن يعزى ذلك لأسباب منها التفسّخ والتحرر الاجتماعي الذي يسود المجتمعات الحضرية فيها، كونها من الدول ذات الخاصية السياحية التي تجذب السائحين من كل صوب في العالم، هذا فضلا عن وجود مجموعات بشرية من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى (التي يظهر وينتشر فيها المرض والتي كانت مستعمرات فرنسية سابقة) تعيش في فرنسا وقد نقلت المرض من مواطنها الأصلية. وقد مر بنا خلال الدراسة التعرض لذلك عندما أوردت التقارير أن نسبة كبيرة من إصابات «غرن كابوزي» (كأحد مؤشرات مرض الايدز) قد ظهرت في كل من فرنسا وبلجيكا في مجموعات عرقية من أصول أفريقية (راجع التركيب العرقي في دراسة البعد الديموجرافي للايدز).

أما عن قارة آسيا فيمكن القول أننا نلاحظ انخفاض نسبة الإصابات الفعلية فيها عن مستوى القارات (راجع الجدول رقم 5) فهذه النسبة لم تتجاوز 2% في منتصف عام 1995. وعلى الرغم من أن عدد سكان القارة قد فاق ثلثي سكان العالم (1990) إلا أن عدد إصابات المرض لم يتعدَّ 23912 حالة. وقد يعزى ذلك إلى أن المجتمعات الآسيوية مجتمعات محافظة بطبيعتها، علاوة على انتشار الدين الإسلامي الحنيف في دول عديدة من القارة والذي تتعارض تعاليمه وقيمه مع كل الموبقات التي تؤدي بصاحبها إلى مرض الايدز، وربما يعزى ذلك كذلك إلى ضعف عملية التسجيل ودقتها غير أن المرض بدأ يزحف على القارة من مناطق موبوءة خارجها عن طريق التحركات البشرية.

ويلاحظ كذلك أن خمساً من دول القارة التي يزيد عددها عن 48 دولة هي التي ينتشر فيها المرض بشكل ملحوظ، بينما تتدنى نسبة ظهور المرض في معظم دول القارة.

أما الدول الخمس التي ينتشر فيها المرض فهي على الترتيب: تايلند، الهند، اليابان وتليها الفلبين وماليزيا. وتشكل نسبة الإصابة في هذه الدول الخمس حوالي 92% من جملة الإصابات في القارة. بيد أن ما تجدر الإشارة إليه وهو ما يشد الانتباه الوضع الوبائي في تايلند، ففي هذه الدولة الآسيوية تتركز 80% من نسبة إصابات القارة ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأسباب التالية:

1 – تعتبر هذه الدولة إحدى الدول السياحية الهامة في القارة. وتعتبر السياحة أحد مصادر الدخل القومي فيها، وذلك نتيجة للتسهيلات السياحية والتشريعات التي تشجع السياحة بكافة أشكالها. ويلاحظ أن هذه الخاصية السياحية لتايلند قد جذبت سياحا من مختلف دول العالم. ومن عوامل الجذب السياحي في هذه الدولة قلة تكاليف الإنفاق السياحي فيها بالنسبة للسائح مقارنة بدول آسيوية أخرى مجاورة.

2 – تنتشر في هذه الدولة صنوف مختلفة من الموبقات من بغاء وشذوذ جنسي ومخدرات، بشكل واضح، إذ تتوفر الأندية والفنادق والتجمعات التي يمارس فيها مثل هذا السلوك الشائن.

3 – تعد تايلند من نمط الدول التي ظهر فيها الدم الملوث بفيروس المرض، ربما لتهاون إجراءات السلامة اللازمة في فحص الدم قبل نقله للآخرين (راجع النمط رقم 4 في دراسة التوزيع الجغرافي لأنماط الايدز).

وفي الوقت الذي تتركز هذه النسبة المرتفعة من الإصابات في هذه الدولة الآسيوية نجد أن الدولة التي تليها في المرتبة وهي الهند لا يظهر فيها المرض إلا بنسبة بسيطة لا تتعدى 4.3% ثم اليابان 3.8% مع الفارق الكبير في عدد السكان بين هاتين الدولتين وتايلند.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية في قارة آسيا (بخلاف ماليزيا 200 حالة) تنخفض فيها نسبة الإصابات بالمرض إلى أدنى المستويات. فهي لا تزيد، على سبيل المثال، عن حالة واحدة في تركمانستان وحالتين في أوزبكستان و13 حالة في اليمن و15 حالة في الكويت (معظمها عمالة آسيوية وافدة) و46 حالة في باكستان (حتى منتصف يوليو 1995) ويعود السبب بالطبع إلى دور تعاليم الإسلام في نبذ كل الشرور التي تشكل مرتعا للمرض وبيئة خصبة لانتشار عدوى الفيروس.

أما الأوقيانوسية فتأتي في ذيل قائمة القارات التي تشهد إصابات المرض، إذ لا يتجاوز عدد الحالات فيها 6444 حالة من المجموع العالمي وبنسبة لا تزيد عن 0.6% ويعود ذلك في الغالب إلى قلة عدد الدول فيها من ناحية وإلى بعدها النسبي عن مناطق انتشار المرض. وتشكل الدولتان الأساسيتان (استراليا ونيوزيلندا) في

الأوقيانوسية النسبة الكبرى من إصابات المرض حيث تصل إلى 89% في استراليا و7.3% في نيوزيلندا ثم تأتي بعدهما بابوا نيوغينيا بنسبة 1.4% ثم باقي جزر الأوقيانوسية التي لا يظهر فيها المرض إلا في حالات فردية نادرة.

ويستطيع الباحث من خلال العرض التحليلي السابق للتوزيع الجغرافي للمرض أن يخرج بالحقائق التالية:

1 – أن مرض الايدز يتفشى في المجتمعات الصناعية المتقدمة، على الرغم من توفر سبل المكافحة والقدرة على الانفاق العلاجي والوقائي ورعاية المرضى وتطوير برامج التدريب للمشتغلين في مجال التصدي للمرض.

2 – أن المرض يشكل خطراً داهماً على شعوب القارة الأفريقية، ولا سيما وسطها وشرقها (جنوب الصحراء الكبرى). وتكمن الخطورة في تنامي معدلات الإصابات المقدرة عاماً بعد عام نتيجة لنقص الرعاية الصحية والتوعية وبرامج التدريب بالنظر إلى عدم القدرة على الإنفاق الصحي لتطويق المرض ومكافحة انتشار العدوى.

3 – أن القارة الآسيوية، وعلى الرغم من ترامي مساحاتها وتعدد دولها وتنامي أعداد السكان فيها إلى حد الانفجار، لا تشكل الإصابات الفعلية المسجلة فيها إلا نسبة بسيطة تتركز في تايلندا (80% من إصابات القارة) بيد أن التخوف ربما يأتي من عدد الإصابات المقدرة فيها إذا ما صحت هذه التقديرات (6% من جملة إصابات العالم المقدرة). (راجع الجدول رقم 4).

ويميل الباحث إلى صحة هذه التقديرات إذا ما أخذنا في الاعتبار ذلك التقدير الذي أعده أحد علماء الأوبئة العاملين في جامعة هارفارد والذي جاء فيه أن عدد ضحايا الايدز سيصل إلى مائة مليون ضحية في عام 2025م أغلبيتهم الساحقة ستكون من سكان آسيا وأفريقيا[13].

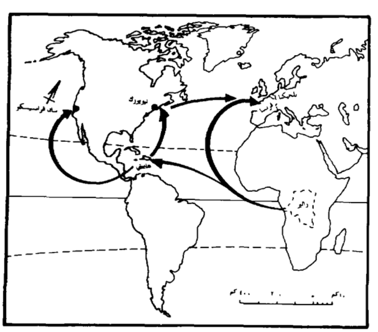
4 – أن المجتمعات الإسلامية هي أقل المجتمعات، على مستوى توزيع المرض في العالم، التي يظهر فيها المرض وأن العدوى إليها قد انتقلت من خارج هذه المجتمعات، إما نتيجة للتحركا تالبشرية والاتصال بمناطق التركّز عن طريق السياحة

(13) صحيفة الأهرام القاهرية «المؤتمر الدولي العاشر للايدز في اليابان» – تقرير مفصل عن المؤتمر (العدد 39331 بتاريخ 1994/8/13 صفحة 13).

ونقل المرض، أو نتيجة نقل دم ملوث بفيروس المرض. ومن هنا يستطيع الباحث أن يؤكد على دور الإسلام في المحافظة على حياة الشباب الإسلامي من هذا المرض الفتاك الذي يحطم مناعة الجسم وتدهوره مما جعل المتخصصين يطلقون عليه «طاعون العصر».

وتجدر الإشارة إلى أن أحدث الإحصاءات الخاصة بمرض الايدز والصادرة بنهاية عام 1996، يمكن أن نتبينها على النحو التالي:

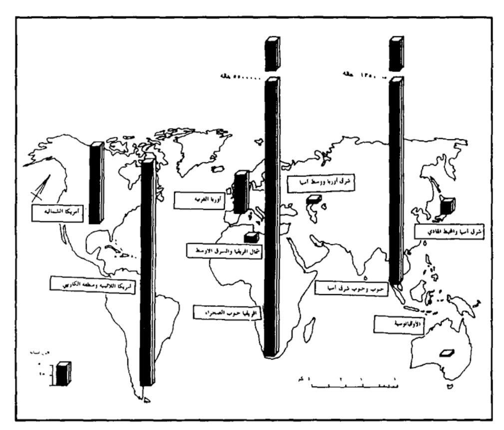
في ما يتعلق بتوزيع وفيات الايدز في العالم نجد أنها في أفريقيا جنوب الصحراء وصلت إلى 62 ألفاً، وفي أميركا اللاتينية 7.2 آلاف، وفي أميركا الشمالية 3.7 آلاف، وفي جنوب وجنوب شرق آسيا 2.3 ألف، وفي غرب أوروبا 2.5 ألف حالة. أما عن جملة مرضى الايدز وحاملي فيروس المرض في نهاية عام 1996، فقد وصل العدد في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى 14 مليون حالة، وجنوب وجنوب شرق آسيا 5.2 ملايين حالة، وغرب أوروبا 510 آلاف حالة، ومنطقة الكاريبي 270 ألف حالة، وأميركا الشمالية 750 ألف حالة. (منظمة الصحة العالمية 1996، 27)[14].



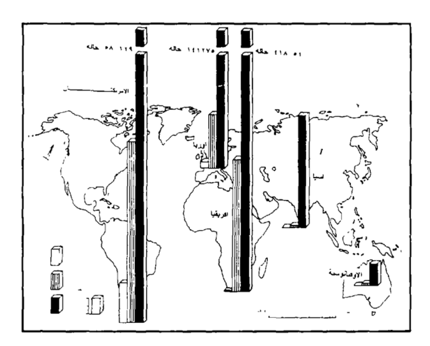
شكل رقم (1) فرضية انتشار الإيدز وانتقاله من أفريقيا إلى العالم

المصدر: الشرقاوي (1993)

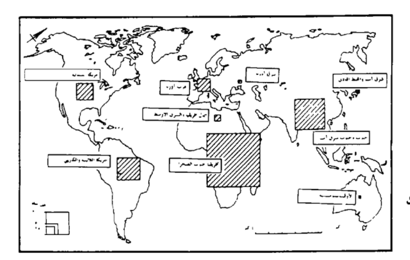
(14) هذه الاحصاءات الحديثة صدرت بعد أن فرغ الباحث من دراسته في أوائل عام 1997.



شكل رقم (2) التوزيع الجغرافي لعدد النساء المصابات بفيروس الإيدز HIV حتى أواخر عام 1994 (تقديري)
المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتاحة

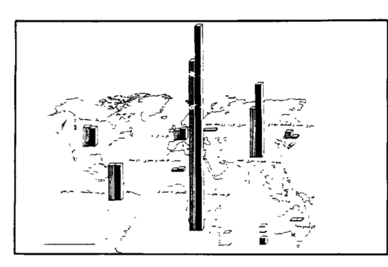


شكل (3) التوزيع الجغرافي للحالات المبلغة لمرض الإيدز في السنوات 85, 90, 95
المصدر. من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتاحة



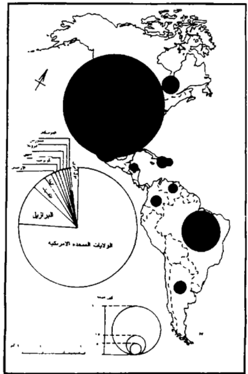
شكل (4) التوزيع الجغرافي للحالات المقدرة للمصابين بفيروس مرض الإيدز منذ بداية الثمانينات حتى منتصف التسعينات

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتاحة



شكل (5) التوزيع الجغرافي لحالات المصابين بعدوى فيروس الإيدز HIV المقدرة من البالغين والذين مازالوا على قيد الحياة عامي 1993 و1995

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتاحة



شكل رقم (6) التوزيع الجغرافي لترتيب الدول العشر الأولى في الأميركتين من حيث عدد الإصابات بمرض الإيدز في منتصف عام 1995

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات المتاحة

خاتمة البحث

يشكل مرض العوز المناعي المكتسب «الايدز» تحديا صحيا وعلميا أمام حضارة الإنسان المعاصر وقدراته العلمية. فقد أعلن البروفيسور هيروكي مينسويا أحد خبراء المعهد القومي الأميركي للسرطان فشل العلم حتى الآن في التوصل إلى علاج لمرض الايدز أو التطعيم ضده، بعد عشرة أعوام كاملة من البحث والدراسة. واعترف مينسويا في الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي العاشر للايدز المنعقد بمدينة يوكوهاما اليابانية في نهاية عام 1994 بأن التوعية بالمرض وسبل الوقاية منه ما زالت هي الوسيلة الوحيدة لمكافحة هذا الوباء، بعد أن أثبتت كافة العقاقير المنتجة حتى الآن خطورتها البالغة بسبب آثارها الجانبية المدمرة إلى جانب عدم فاعليتها[15].

ومن تحديات مرض الايدز وتعقيداته أن عدد الحالات المقدرة للإصابة بفيروس المرض تفوق كثيرا الحالات المبلغة أو المسجلة رسميا. ففي حين أن الحالات المسجلة في آسيا لا تتجاوز 23912 حالة (منتصف عام 1995) نجد أن الحالات المقدرة وصلت في مجموعها إلى أكثر من 3.5 ملايين حالة مما يشكل عبئاً صحياً ومالياً على دول القارة ذات الإمكانات المادية المحدودة، بالنظر إلى الكثافات البشرية الهائلة لسكانها. وتجدر الإشارة إلى أن آثار الايدز الصحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية لا تنحصر في المريض نفسه بل تتعداه إلى أسرته وإلى مجتمعه.

وقد اتضح من الدراسة أن أهم طرق انتقال المرض تتمثل في الممارسات الجنسية، سواء كانت طبيعية أم شاذة، وتعاطي المخدرات عن طريق الحقن بإبر ملوثة فضلاً عن نقل الدم الملوث بفيروس المرض وانتقال المرض من الأم إلى جنينها.

وبما أن أسباب المرض غير معروفة على وجه الدقة، فإن هناك فرضيات لظهور المرض لم يتضح من دراستها دور البيئة الجغرافية (بخاصة الطبيعية) إلا من خلال فرضية اقتران ظهور مرض الايدز بالقرد الأفريقي الأخضر، الذي يعيش

(15) صحيفة الأهرام العدد (39331) ص 13.

في أفريقيا الوسطى، حيث أن هذا القرد يعتبر مخزنا لفيروس العوز المناعي النسناسي الذي ينتسب بالقرابة إلى فيروس الايدز. ومن هنا جاء الاعتقاد بوجود علاقة الارتباط بين المرض وهذا العامل الطبيعي.

بيد أن دور الجغرافيا البشرية يظهر بوضوح عندما نتحدث عن عوامل انتشار المرض حيث تتعدد هذه العوامل ويأتي على رأسها الفقر وبروز المشكلات الصحية وعدم القدرة على الإنفاق العلاجي، والظاهرة الحضرية التي أدت إلى ظهور مشكلات حضرية يمثلها الجانب الاجتماعي الذي أدى بدوره إلى ظهور سلوكيات شاذة كالبغاء وتشرد الأطفال وتعاطي المخدرات، إلى جانب مأساة سكان مدن الصفيح المحيطة بالمدن الكبرى والمنتشرة على هوامشها وأثر ذلك في ظهور الجريمة والجنوح والشطط الجنسي، وفشل الزيجات وانتشار الدعارة والأمراض الجنسية السارية وتعاطي المخدرات، وكلها طرق وأساليب أسهمت في نقل وانتشار مرض الايدز على النحو الذي اتضح من الدراسة.

ومن العوامل البشرية التي أسهمت في انتقال المرض، كذلك، أساليب نقل الدم الملوث في بعض بلدان العالم النامي، حيث أن حالات الإصابة بالايدز من جراء نقل الدم ومنتجاته قد تم رصدها، وبلغت نسبة الإصابات عن طريق هذا العامل أكثر من 5% من جملة إصابات المرض، بسبب تلوث الدم المنقول أو عدم اتباع أساليب تكفل السلامة المطلوبة لتلافي حدوث العدوى.

هذا إلى جانب ظاهرة السياحة كعامل جغرافي بشري، وما يترتب عليها من حراك بشري جغرافي (مكاني) واتصال في أنحاء متعددة من العالم، أسهمت بدورها في انتقال وانتشار المرض من مكان إلى آخر، وهذا ما يفسر سرعة ظهور المرض وانتشاره في كل قارات العالم في الوقت نفسه.

وانتهت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 - يتفشى مرض الايدز في المجتمعات الصناعية المتقدمة والمجتمعات الفقيرة المتخلفة على حد سواء، وفي الوقت الذي تستطيع فيه الدول المتقدمة بذل جهود واضحة لمكافحة انتشار الوباء من خلال الإنفاق السخي على مجالات الرعاية والوقاية لا تستطيع الدول المتخلفة خاصة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية توفير ميزانيات ضخمة لتطويق المرض والحد من انتشاره.

2 – يشكل مرض الايدز خطراً داهماً على شعوب القارة الأفريقية (لا سيما جنوب الصحراء الكبرى) وتكمن الخطورة في تنامي معدلات الإصابات المقدرة عاماً بعد عام. فقد أوضحت الدراسة أن الحالات المقدرة في القارة بلغت 71% من جملة الحالات المقدرة في حين أن الحالات المسجلة لم تتجاوز 35% من الإصابات الفعلية للايدز في العالم. ويخشى من أن تجابه القارة انتشاراً حاداً للوباء يهدد سكانها.

3 – ينتشر المرض في تايلند بنسبة خطيرة 80% من جملة إصابات قارة آسيا مما قد يترتب عليه سرعة انتشار المرض إلى دول مجاورة للقارة أو دول أخرى خارجها عن طريق السياحة.

4 – لا يتركز المرض بشكل وبائي ولله الحمد في أوطاننا العربية والإسلامية، فالإصابات هنا تعتبر من أدنى معدلاتها في العالم وقد أكد الباحث في الدراسة على دور الإسلام وتعاليمه وقيمه في الحد من انتشار ظاهرة الايدز وحماية الشباب المسلم من الشرور والرذائل التي تؤدي إلى الإصابة به. وتعزى أسباب ظهور مثل هذه الحالات في العالم العربي والإسلامي إلى السياحة والانتقال في بلدان العالم المختلفة ومخالطة المصابين أو نتيجة لنقل دماء ملوثة إلى الأصحاء.

توصيات الدراسة

أولاً، في المجال العالمي: 1 – ضرورة تكثيف الجهد العالمي لرصد اتجاهات مرض الايدز وتوزيعاته ومناطق تركزه فترة بعد أخرى، مع تشديد الرقابة على أوكار تعاطي المخدرات وأماكن البغاء وحانات الرذيلة، وحث الشباب على عدم الاتصال بها كمناطق موبوءة تؤدي إلى مصير محتوم، فضلاً عن التشدد في إعطاء تصاريح لمثل هذه الأماكن والأندية والتجمعات في الدول التي تسمح تشريعاتها بالدعارة حفاظاً على أرواح شبابها.

2 – توسيع برامج التثقيف الصحي والتوعية الجماهيرية، لأبعاد هذا المرض الخطير وعواقبه وطرق انتشاره.

3 – الإعلان عن المناطق والدول الموبوءة في العالم للحد من نشاط السياحة إليها، درءاً للخطر وذلك بواسطة أجهزة منظمة الصحة العالمية.

4 – لما كانت أفريقيا (جنوب الصحراء) منطقة هامة لتركيز وباء الايدز وانتشاره في العالم النامي، فإن من الضروري أن تتعاون دول وسط وشرق القارة

مع دول العالم وفق جهود تنسيقية مع منظمة الصحة العالمية، للحد من انتشار الإصابات عن طريق توفير ميزانيات إضافية للمكافحة والتوعية الجماهيرية.

5 – لما كانت تايلند (بشكل رئيسي) هي موطن الداء في القارة الآسيوية وتمثل خطر الانتشار إلى دول آسيوية أخرى، وإلى دول خارجها، وجب التفاهم مع حكومتها وتنسيق الجهود الدولية لتطويق المرض من خلال إعادة النظر في تشريعاتها وتسهيلاتها السياحية التي تبيح تجارة الجنس وتعاطي المخدرات. وذلك من أجل التشدد في إجراءات تشكل إغراءات جذب للسائحين الشاذين.

6 – مكافحة الايدز يجب أن تكون عالمية وبجهود مدروسة وخطط تستهدف الحد من الانتشار ومداهمة كل إرجاء المعمورة. ذلك أن المرض لا يهدد دولا بعينها أو أقاليم معينة. وإذا كانت هناك دول تستطيع الإنفاق على برامج المكافحة، فإن ميزانيات دول أخرى تعجز عن هذا، ومن هنا كان على منظمة الصحة العالمية مناشدة الأغنياء مراعاة أوضاع الفقراء في هذا الصدد.

ثانياً، على المستوى المحلي والعربي والإسلامي: 1 – على وسائل الإعلام المختلفة أن تنشط في التصدي للمرض عن طريق معلومات واضحة عن طرق العدوى وآثار المرض كاحتياطات احترازية وتدابير وقائية تحد من خطر انتشار العدوى.

2 – تحري الدقة والسلامة بالنسبة لدماء المتبرعين، عن طريق فحص الدم. واجتناب نقل الدم للمريض ما لم تكن هناك حاجة ملحة لذلك.

3 – بذل أكبر جهد ممكن لضمان تأمين سلامة الأدوات المستخدمة للحقن أو الأدوات الثاقبة أو المباضع المستخدمة لأخذ قطرات دم لفحصها مخبرياً وأدوات ثقب الأذن أو الوشم، ويستحسن أن تكون الإبر من النوع الذي يستخدم لمرة واحدة فقط disposable.

4 – نشر الوعي الديني بين الشباب المسلم فهو وسيلة للتصدي للموبقات التي يترتب عليها الوصول إلى دروب الايدز. ومن هنا كان على المساجد والوعاظ دور هام في إصلاح الشباب وتهذيب نفوسهم وإرشادهم إلى الالتزام بسلوكيات الإسلام وقيمه وتعاليمه ومنها التأكيد على ضرورة اجتناب العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج. ولا ننسى هنا دور الأسرة والمدرسة في التربية.

5 – سن قوانين وتشريعات متشددة تنظم الوقاية من المرض وتكفل اتخاذ تدابير وقائية واحتياطات تمنع تسرّبه إلى البلدان العربية والإسلامية. وذلك عن طريق الفحوصات للتثبّت من عدم وجود إصابات غير مسجلة داخل هذه الدول، وسبل التعامل مع المرض وعزل الحالات المصابة وغيرها من الإجراءات. ويود الباحث بهذه المناسبة وبعد الاطلاع على تشريعات الايدز في الكويت أن يشيد بجهود الجهات الصحية بالدولة في سبيل التصدي للمرض وتوسيع نطاق المكافحة وبرامج التوعية الصحية خاصة بعد صدور المرسوم الأميري رقم 62 لعام 1992 بشأن الوقاية من مرض الايدز.

ويرى أن تكون هذه الجهود مستمرة لضمان عدم دخول حالات عدوى المرض لدولة الكويت عن طريق العمالة الوافدة.

6 – يحبّذ توفر خدمات لفحص المقدمين على الزواج للتأكد من خلوهم من فيروس HIV حفاظاً على أنفسهم ونسلهم كعملية وقائية روتينية.

7 – التشدّد في السماح بالسفر للدول التي تعد موبوءة بالمرض.

المصادر العربية

الشرقاوي إبراهيم عبدالرحمن

1993 «الايدز طاعون العصر»، الطبعة الأولى، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث، الكويت.

ج. جارنيس وج. دوميجو

1986 جغرافية البلدان النامية، دراسة موضوعية في جغرافية التنمية، تعريب محمد الحمادي، وبهجت الفاضلي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

فيليب عطية

1992 «أمراض الفقر» المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (مايو).

رفعت كمال

1992 «قصة الايدز كاملة»، كتاب اليوم الطبي، منشورات أخبار اليوم، العدد (129)، القاهرة.

روي روبرتسون

1989 الهيروين والايدز، ترجمة يوسف ميخائيل سعد، سلسلة الألف كتاب، رقم 78، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

زلزلة، محمد صادق

1986 الايدز مقصلة القرن العشرين، دار ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت.

وهدان، محمد

1993 «وبائيات متلازمة العوز المناعي المكتسب» الطبعة الخامسة، منظمة الصحة العالمية، الاسكندرية.

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

1996 الفقر والجريمة أبحاث الندوة العلمية الثالثة، الخطة الأمنية العربية الوقائية الأولى، الرياضة.

منظمة الصحة العالمية

1993 أ «التربية الصحية المدرسية للوقاية من الايدز والأمراض المنقولة جنسيا»، العدد رقم (10)، سلسلة الايدز، الاسكندرية.

1993 ب الاستراتيجية العالمية للايدز، العدد رقم (11)، سلسلة الايدز، الاسكندرية.

منظمة الصحة العالمية

1992 العلاقة بين انتقال فيروس الايدز والرضاعة الطبيعية، البرنامج العالمي للايدز.

منظمة الصحة العالمية

1991 الوقاية من انتقال فيروس الايدز، البرنامج العالمي للايدز، جنيف (11 ابريل).

منظمة الصحة العالمية

1993 مجلة أخبار الايدز العالمية، (العدد الرابع)، تصدر الطبعة العربية عن المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، الاسكندرية ص11.

منظمة الصحة العالمية

1992 «دور الدين والأخلاقيات في الوقاية من الايدز ومكافحته» الاسكندرية. المكتب الإقليمي لشرق البحر المتوسط

منظمة الصحة العالمية

1992 «معالجة المصابين بالأمراض المنقولة جنسيا»، سلسلة التقارير، (رقم 810) الطبعة الأصلية، جنيف.

1991 البرنامج العالمي للايدز، النشرة الوبائية لإقليم شرق البحر المتوسط (رقم 22)، جنيف.

1993 تطور انتشار الايدز في العالم، مكتب الإعلام، جنيف.

1991 البرنامج العالمي للايدز، المعالجة السرية لعدوى الايدز لدى البالغين، الطبعة الأصلية، جنيف.

المصادر الأجنبية

Bowie, C. & Ford, W.

1989 Sexual Behaviour of Young People and the Risk of HIV Infection. University of Exeter: Institute of Population Studies.

Clift, et al.

1989 The HIV/AIDS and Young People. Canterberry:

Hunter, J.

1994 Geography of Health and Disease. University of North Carolina: Department of Geography.

May J.

1980 "Medical Geography - Methods and Objectives." Geographical Review 30.

Miller, D.

1989 "Counselling" in M. Adler ed. The ABC of AIDS. Cambridge: BMJ Publications.

Miller, D.

1991 Living with AIDS. B. M. J. Publications. London.

Miller, R. & Bor, R.

1988 AIDS: A guide to clinical. The Modern Book Co. Counseling. London

Moss, A.

1992 HIV and AIDS. Oxford University Press: Oxford Medical Publications.

Paul, B.

1984 "Approaches to Medical Geography, a Historical Perspective". Social Sciences and Medicine 20 (4).

Rogers, R.

1992 HIV and AIDS - What Every Tutor Needs to Know. London: Longman.

Shannon, G. & Dever, G.

1994 Health Care Delivery. New York: Mc Graw Hill.

Sims, S. & Mass, V.

1995 Terminal Care for People with AIDS. Longman's London.

W.H.O.

1990, 1992, 1995 World Health Statistics Annual. Geneva.

1995A Weekly Epidemiological Record. Geneva.

1995B Women and AIDS. Geneva.

1995G Women and AIDS - Agenda for Action. Geneva.

Yelding, S.

1990 Caring for Someone with AIDS. Longman's. London.

Yves, B.

1973 Ques ceque de development, Maspero, Paris.



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
مجلة فصلية تخصصية محكمة

رئيس التحرير

أ.د عبدالله محمد الشيخ

{ تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية }

* تقبل البحوث باللغة العربية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير - المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي
ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت
هاتف ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٩-٤٤٠٣) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١
فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

علاقة ضغوط العمل بالاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي لدى العاملين في القطاع الحكومي في الكويت

آدم العتيبي(*)

يشهد عالمنا المعاصر ثورة في المعلومات ليس لها مثيل. تحولت معها الكرة الأرضية إلى «قرية عالمية». وما كان ذلك ليحدث لولا حركة التقدم العلمي والاكتشافات التكنولوجية الحديثة التي لعبت دوراً كبيراً في تحقيق الرفاهية للبشرية قاطبة. بيد أن الإنسان سرعان ما دفع ضريبة هذا التقدم إذ أصبحنا نعيش عصر السرعة، وأخذت حياتنا اليومية في التعقيد، وإيقاع الزمن يسرع كثيراً عن ذي قبل، وبدأنا نسمع عن أمراض عديدة دأبت في الظهور في هذا العصر وتعرف «بأمراض المدنية» التي ما فتأت تهدد وتفتك بصحة الإنسان النفسجسمية. وأصبحت الضغوط النفسية أو ضغوط العمل سمة من سمات هذا العصر في أن البعض يعتبرها «مرض القرن العشرين» (Albrecht 1979, 1) ويعتبرها آخرون «القاتل الصامت» The silent killer. (Baron 1990, 235).

(*) استاذ مساعد (مشارك) بقسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.
يتقدم الباحث بجزيل الشكر والامتنان إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لقيامها بتمويل هذه الدراسة.

وقد استحوذ ضغط العمل على اهتمام العديد من دول العالم كالولايات المتحدة، وأوروبا الغربية وتعمل هذه الدول جاهدة على تقدير حجم الخسائر التي تلحقها هذه الظاهرة بمؤسساتها على المستويين المادي والبشري، ناهيك عن قيام تلك الدول بعقد العديد من المؤتمرات العلمية، والندوات، والبرامج التدريبية المختلفة بغية توعية العاملين وتثقيفهم حول أفضل السبل لإدارة الضغوط والسيطرة عليها.

وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، وارتفاع التكاليف التي يلحقها باقتصادات الدول من ناحية، وخطورته على صحة الأفراد، من ناحية أخرى، إلا أنه لم يلاقِ الاهتمام الكافي في أدبيات بيئة العمل العربية، بشكل عام، وبيئة العمل الكويتية، بشكل خاص. فلا يوجد سوى النزر اليسير من الدراسات المتفرقة، التي تتركز غالبيتها على مصادر ومحددات ضغط العمل لدى العاملين في قطاع التعليم، وعليه، يلاحظ الباحث (حسب علمه) أنه لا توجد أية دراسات سابقة تطرقت إلى العلاقة بين ضغط العمل والاضطرابات السيكوسوماتية (النفسجسمية) والغياب الوظيفي. لذا تقتضي الحاجة إجراء العديد من الدراسات في هذا المجال، للتعرف إلى طبيعة هذه المشكلة في البيئة العربية.

مشكلة الدراسة

وتهدف هذه الدراسة إلى بحث علاقة ضغط العمل بالصحة النفسجسمية، من ناحية، وبالتغيب عن العمل، من ناحية أخرى، لدى عينة من العمالة الكويتية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي في دولة الكويت.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:-

1 - هل هناك علاقة بين ضغط العمل وكل من: أ - الجنسية؟ ب - الاضطرابات السيكوسوماتية؟ ج - الغياب الوظيفي؟

2 - هل توجد فروق في مستويات ضغط العمل بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين؟

3 - هل توجد فروق في مستويات الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية بين الموظفين الكويتين وغير الكويتيين؟

4 - هل توجد فروق في معدلات الغياب الوظيفي بين الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين؟

الدراسات السابقة

قد يسبب ضغط العمل للإنسان العديد من الأمراض والاضطرابات النفسجسمية psychosomatic disorders، من مثل زيادة الشعور بالقلق والاحباط، ارتفاع ضغط الدم، إرتفاع مستوى الكوليسترول (Steers 1991, 561)، آلام الظهر، التهاب المفاصل، الصداع، القرحة، السرطان، السكري، تليف الكبد، أمراض الرئة (Hendrix 1985, 654)، تصلب الشرايين (Baron 1990, 235)، وأمراض القلب التي تودي سنويا بحياة ما يربو على نصف مليون أميركي. (Steers 1991, 562) وتشير عدد من الدراسات المنشورة مؤخرا إلى أن ارتفاع ضغط العمل قد يضعف جهاز المناعة عند الإنسان، ويقلل من قدرته على مقاومة العديد من الأمراض الخطيرة (Baron 1990, 236). فضلا عن ذلك، أصبحت الاضطرابات السيكوسوماتية منتشرة في هذه الأيام وشائعة جدا في العيادات الطبية، وتبلغ نسبتها بين المرضى نحو 40٪. ويقدر مدير إحدى شركات التأمين في الولايات المتحدة أن هناك ما بين 70-90٪ من المترددين يوميا على عيادات الأطباء يعانون من أمراض أسبابها الضغوط (HR magazine 1991, 75-76). ويعزو العديد من الخبراء الطبيين أسباب حوالي 50-75٪ من الأمراض إلى عوامل مرتبطة بالضغوط (Hunsaker & Cook 1986, 237).

وتلحق ضغوط العمل خسائر جسيمة بالأفراد ومنظمات الأعمال. ويكشف تقرير لاحدى شركات التأمين صدر في الولايات المتحدة عام 1984 أن هناك مليون عامل يتغيبون يوميا بسبب الضغوط. وبتكلفة تقدر سنويا بـ 150 بليون دولار. ويشمل هذا الرقم تكاليف الغياب، وترك العمل، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وطلبات التعويض والتأمين ونفقات العلاج الصحي (Schwimer 1991, 23).

ويشير تقرير آخر صدر مؤخرا في مجله (H. R. Magazine 1991, 76) إلى أن ضغوط العمل تكلف منظمات الأعمال مبالغ طائلة تتراوح ما بين 150 إلى 200 بليون دولار سنويا، يذهب معظمها على شكل تكاليف صحية. ومن جانب آخر، توصلت إحدى الدراسات إلى نتيجة مؤداها أن ما يزيد على 70٪ من حالات التغيب عن العمل ترجع إلى أمراض أسبابها الضغوط (Tang & Hammontree 1992, 493). وكشفت نتائج دراسة أخرى عن أن 70% من الأفراد موضع الدراسة يعتقدون أن

زيادة تعرضهم لضغوط العمل قد أدت إلى إنخفاض إنتاجيتهم، بينما يتغيب 20٪ من الأفراد يوما أو أكثر في السنة بسبب الضغوط. ويفكر ثلث العينة جديا بالاستقالة نتيجة تعرضهم إلى الضغوط (Henery 1991, 34).

وتفتقد البيئة العربية إلى مثل هذه الإحصائيات التي تبين بوضوح مدى خطورة هذه الظاهرة وخسائرها الجسيمة. كما لا توجد دراسات عربية سابقة تتعلق بتحديد أثر ضغط العمل على الاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي. لذلك سوف يتم التركيز على مراجعة الدراسات السابقة التي تمت في البيئة الأجنبية.

قام هندركس (Hendrix 1985)بعدد من الدراسات حول طبيعة العلاقة بين ضغط العمل والاضطرابات النفسجسمية، بدأها بدراسة استهدفت التعرف على تأثير ضغط العمل في الغياب والأداء الوظيفي، وذلك باستخدام طريقة تحليل المسارات Path analysis. وتكونت عينة الدراسة من 225 موظفا في مؤسستين تقعان في الجزء الغربي من الولايات المتحدة. وبينت نتائج الدراسة أن ضغط العمل ليس له أثر مباشر في الغياب أو الأداء الوظيفي. وبالرغم من ذلك، فإنه يؤثر فيهما تأثيرا غير مباشر من خلال إرتباطه (أي ضغط العمل) بحالات الإصابة بالزكام (الإنفلونزا)، والأعراض السيكوسوماتية، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي. وتؤثر كل هذه العوامل بدورها تأثيرا مباشرا في الغياب الوظيفي. ومن جانب آخر، يرتبط ضغط العمل بالرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي. وهذان المتغيران يؤثران بدورهما تأثيرا مباشرا في الأداء الوظيفي.

وفي دراسة أخرى (Hendrix et al. 1987) أجريت على (463) موظفٍ بوزارة الدفاع الأميركية في ثلاث ولايات هي كولورادو، تكساس، وفلوريدا، وجد أن ضغوط العمل وضغوط الحياة ليس لهما تأثير مباشر في معدلات الغياب الوظيفي، لكنهما يؤثران في هذا المتغير تأثيرا غير مباشر، نتيجة إرتباطهما بارتفاع مستويات الإصابة بالاضطرابات النفسجسمية، والإصابة بنزلات البرد (الانفلونزا) وهذان المتغيران الأخيران (الاضطرابات النفسجسمية، الانفلونزا) يؤثران بدورهما تأثيرا مباشرا في معدلات الغياب الوظيفي.

وانتهى (Hendrix & Taylor 1987) إلى نتيجة مفادها أن لضغوط العمل تأثيرا غير مباشر على معدلات الغياب الوظيفي، من خلال تأثير هذا المتغير مباشرة في الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي، وأن هذين المتغيرين يؤثران بدورهما بشكل مباشر في الغياب الوظيفي.

وفي المجال نفسه، قام (Melamed et al 1989) بدراسة أخرى على عينة مكونة من 729 عاملا في اسرائيل، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

- ارتكب العمال الذين حصلوا على درجات مرتفعة في ضغوط العمل حوادث عمل أكثر من العمال الذين حصلوا على درجات منخفضة في الضغوط
- لم يكن هناك تأثير مباشر لضغط العمل في الغياب الوظيفي.

وفحص كل من (Tang & Hammontree 1992) أثر متغيرات ضغوط العمل، وضغوط الحياة، في الأمراض النفسجسمية والغياب الوظيفي، وتكونت عينة الدراسة من 60 ضابط شرطة في ولاية تينسي بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن التالي:

- كلما زاد تعرض ضباط الشرطة لضغوط الحياة زاد معدل إصابتهم بالأمراض النفسجسمية.
- كلما زاد تعرض ضباط الشرطة لضغوط العمل زاد معدل إصابتهم بالأمراض النفسجسمية وكثر تغيبهم عن العمل.

وقام (Sin & Cheng 1995) بدراسة على عينة من 131 مدير أعمال صيني، أظهرت نتائجها أن المديرين من فئة صغار السن، وقليلي الخبرة، أكثر ميلا من غيرهم للإصابة بأعراض الأمراض السيكوسوماتية عند تعرضهم لضغوط عالية. كما أن المديرات أكثر إصابة بالأمراض السيكوسوماتية من المديرين، ويعانين من الأعراض التالية: صداع، ألم في المعدة، فقدان الشهية، احتقان الأنف، وصعوبة في النوم.

أما دراسة (Steffy & Jones 1988) فقد دلت في بعض نتائجها على وجود ارتباط بين متغيرات ضغوط العمل، وعدم الرضا، وضغوط الحياة والاضطرابات السيكوسوماتية.

وقد أجريت عدة دراسات حول العلاقة بين ضغط العمل والغياب الوظيفي، منها دراسة (Ramanathan 1992) التي شملت 137 موظفاً تقدموا للاستفادة من أحد برامج الخدمة الاجتماعية الذي عقد في أحد المستشفيات في الوسط الغربي من الولايات المتحدة. وكشفت بعض نتائج الدراسة عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين ضغط العمل والغياب الوظيفي، وعلاقة ارتباط سالبة بين ضغط العمل ونية البقاء في المنظمة.

وفي دراسة أخرى قام بها (Trivedi 1981) على عينة من 122 عاملا في أحد البيوت الهندسية في الهند، لاستكشاف العلاقة بين القلق والتغيب عن العمل، تبين في نتيجة الدراسة أنه كلما زاد القلق الوظيفي عند الموظفين زادت حالات التغيب عن العمل.

كما أجرى (Arsenault & Dolan 1983) دراسة على 120 موظفاً يعملون في ثماني مستشفيات في مقاطعة كويبك بكندا. وأوضحت نتائج الدراسة أن زيادة ضغط العمل الصادر عن بيئة العمل (عوامل ضاغطة خارجية) ترتبط بارتفاع معدلات الغياب وانخفاض الأداء الوظيفي، في حين أن زيادة الضغط الناتج عن محتوى الوظيفة (عوامل ضاغطة داخلية) ترتبط بتقليل معدلات الغياب دون أن يؤثر على الأداء الوظيفي.

وفي دراسة قام بها (Cole et al. 1987) استخدموا فيها مقياسين أحدهما خاص بضغوط العمل والآخر خاص بضغوط الحياة، على عينة بلغت 7264 موظفاً يعملون في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة، أشارت النتائج إلى أن كلا المقياسين كان ذا علاقة بالغياب الوظيفي.

وقد أجرى (Evans et al. 1987) دراسة عبر ثقافية لنمط الشخصية A/B، وعلاقته بضغط العمل، على عينة من 80 سائق باص في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة وعينة أخرى من 80 سائق باص في ولاية Maharashtra بالهند. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن أفراد نمط الشخصية (A) حصلوا على متوسطات أعلى من أفراد نمط الشخصية (B) في ضغوط العمل، في كلا العينتين. كما تبين أيضا أن نمط الشخصية (A) في العينة الأميركية كانوا ذوي معدل في الغياب عن العمل أعلى من معدل نمط الشخصية (B). بينما لم تبحث هذه العلاقة في العينة الهندية.

ونستخلص من مراجعة الدراسات السابقة أن هناك إتساقا في نتائج هذه الدراسات وبخاصة في العلاقة بين ضغط العمل والاضطرابات السيكوسوماتية (النفسجسمية).

(Steffy & Jones 1988, Sin & Cheng 1995, Tang & Hammontree 1992. Hendrix et al 1987, Hendrix 1985).

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين ضغط العمل والغياب الوظيفي فلا تزال نتائج الدراسات متضاربة في هذا الخصوص، إذ تشير دراسات عدة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين ضغط العمل والغياب الوظيفي.

(Evans et al, 1987, Cole et al, 1986, Arsenault & Dolan 1983, Trivedi et al. 1981, Ramanathan 1992, Tang & Hammontree 1992).

بينما لم تتوصل دراسات أخرى إلى أية علاقة بين هذين المتغيرين.

(Melamed, at al. 1985; Hendrix & Taylor 1987; Hendrix etal 1987; Hendrix 1985).

وفي الوقت الذي تزخر البيئة الأجنبية بالعديد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال، نجد أن بيئتنا العربية لم تعط الموضوع حقه من البحث والنقاش، وبذلك يصبح من السابق لأوانه إعطاء أية أحكام عامة في طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات. ولعل هذه الدراسة تمهد الطريق في هذا الاتجاه بوضع اللبنات الأولى لهذا الموضوع الحيوي في أدبيات البيئة العربية بصفة عامة، والبيئة الكويتية بصفة خاصة.

أ – عينة الدراسة: أختيرت خمس جهات حكومية بطريقة عشوائية من بين الوزارات، والادارات العامة، والهيئات الحكومية التي تعمل تحت مظلة ديوان الخدمة المدنية، وتطبق قانون الخدمة المدنية رقم (15) لسنة 1979 في شئونها الوظيفية. وهذه الجهات الحكومية هي: وزارة الصحة العامة، وزارة المواصلات، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، وزارة الدفاع، ووزارة الكهرباء والماء.

وأختير عدد من الأقسام في كل وزارة من هذه الوزارات بطريقة عشوائية بناء على الهيكل التنظيمي لكل وزارة، ثم قام مساعدو الباحث بتوزيع 750 استبانة على الموظفين في تلك الجهات، بواقع 150 استبانة لكل وزارة، وقد اشتملت كل

استبانة على ثلاثة مقاييس استخدمت خصيصا لهذه الدراسة. وبلغ إجمالي الاستبانات الصالحة للمعالجة الاحصائية نحو 658 استبانة وبنسبة 87.7٪ من المجموع الكلي للاستبانات الموزعة. وبذلك تكونت عينة الدراسة من 658 موظفا بواقع 462 من الكويتيين (بنسبة 70٪) و196 من الوافدين العرب (بنسبة 30٪).

ب – **أدوات الدراسة:** استخدم الباحث في الدراسة الحالية الأدوات التالية:

1 – **مقياس ضغط العمل:** صمم هذا المقياس في الأصل (Steffy & Jones 1988) وقام الباحث بترجمته إلى اللغة العربية. ويتألف المقياس في صورته الأصلية من 21 عبارة على المفحوص أن يحدد مدى انطباق كل عبارة من هذه العبارات بوضع علامة (X) على واحد من خمسة اختيارات للإجابة وهي: غير صحيح تماما، غير صحيح، لا أدري، صحيح، وصحيح تماما.

ويصحح المقياس كما يلي: في العبارات الإيجابية تعطى درجة، واحدة لاجابة «غير صحيح تماما» وخمس درجات لاجابة «صحيح تماما». وتعكس الأوزان النسبية في سبع عبارات سلبية (5، 14، 15، 16، 17، 18، 20) بحيث تعطى خمس درجات لاجابة «غير صحيح تماما» ودرجة واحدة لاجابة «صحيح تماماً».

ليس للمقياس زمن محدد للإجابة. لكن الأشخاص العاديين عادة ما ينتهون من الإجابة عنه في مدة تمتد من 10 إلى 15 دقيقة. وتعني الدرجات المرتفعة على المقياس ارتفاع ضغط العمل، بينما تعني الدرجات المنخفضة انخفاض ضغط العمل.

– **صدق المقياس:** عني الباحث عناية فائقة بترجمة المقياس إلى العربية وروعي في الترجمة أن تكون العبارات دقيقة وواضحة، وبلغة تناسب مستوى المفحوصين. وتوطئة لذلك، عرضت الترجمة على سبعة محكمين[1] من جامعة

(1) يقدم الباحث جزيل الشكر والعرفان إلى الاخوة المحكمين الذين قاموا بمراجعة الترجمة العربية لأدوات الدراسة وهم: ثابت عبدالرحمن إدريس، علي عسكر، عوض خلف العنزي، فاروق مبروك، فضل صباح الفضلي، محمد أمين عودة، ومحمود الجمل.

الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لأخذ آرائهم في دقة الترجمة وملائمة الصياغة اللغوية. ولقد أبدى المحكمون بعض الملاحظات القيمة التي أقتنع بها الباحث وأدخل على ضوئها التعديلات اللازمة والضرورية.

وتحقق الباحث من صدق المقياس باستخدام طريقة الصدق التجريبي مع محك آخر خارجي وهو مقياس الاضطرابات السيكوسوماتية، الذي أعده Vonzerssen بالألمانية وترجمه (Ullrich & Fitzgerald 1990) إلى الانجليزية.. وقد أختيرت عينة تقنين مكونة من 200 موظف نصفهم من الكويتيين ونصفهم الآخر من الوافدين، وحسب معامل الارتباط بين درجاتهم على مقياس ضغط العمل، ودرجاتهم على مقياس الاضطرابات السيكوسوماتية، فبلغ معامل الصدق المرتبط بالمحك بين المقياسين (0.625) وهو دال احصائيا عند مستوى (0.001).

كما حسب الصدق بطريقة المقارنة الطرفية (The comparison of extreme groups) بين أعلى 27٪ على مقياس ضغط العمل (مرتفعو الضغوط) وأدنى 27٪ (منخفضو الضغوط) على نفس المقياس - باستخدام الوسيط (median) - وبمقارنتهم بمحك خارجي يرتبط بالمقياس، وهو مقياس الاضطرابات السيكوسوماتية، تبين أن الأفراد مرتفعي الضغوط أكثر إصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية (م = 54.98) من الأفراد منخفضي الضغوط (م = 36.91)، وبدلالة احصائية عند مستوى (0.001). وهذا يعني قدرة المقياس على التمييز بين المستويات المرتفعة والمنخفضة في ضغوط العمل.

وفي جانب آخر، قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية، وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (1) يتبين أن معاملات الارتباط تتراوح بين (0.125) و و(0,642) وجميعها دالة عند مستوى (0.05) ما عدا العبارة رقم (5) «نادرا ما أشعر بالاحباط في عملي» التي لم تصل إلى مستوى الدلالة الاحصائية، وتقرر في ذلك حذف هذه العبارة، وأصبح المقياس في صورته النهائية يتكون من 20 عبارة فقط. ومجمل هذه الخطوات يؤكد أن المقياس صادق في قياس ما وضع لقياسه، ويمكن تطبيقه على البيئة الكويتية بدرجة مطمئنة.

* **ثبات المقياس:** تم حساب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية بين نصفي المقياس (العبارات الزوجية، مقابل العبارات الفردية) باستخدام معادلة

Sperman- Brown وكان معامل ثبات العينة الكويتية (0.542) والعينة الوافدة (0.766) والعينة الكلية (0,675). وهذه النتيجة تدل على أن درجة ثبات المقياس معقولة ويمكن تطبيقه بثقة.

جدول رقم (1)
يوضح معاملات ارتباط عبارات مقياس ضغط العمل مع الدرجة الكلية للمقياس

العبارة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	,634	,05	12	,509	,05
2	,434	,05	13	,498	,05
3	,387	,05	14	,553	,05
4	,575	,05	15	,429	,05
5	,125	,08	16	,342	,05
6	,612	,05	17	,507	,05
7	,535	,05	18	,643	,05
8	,572	,05	19	,403	,05
9	,402	,05	20	635	,05
10	,530	,05	21	,492	,05
11	,468	,05			

2 - مقياس الاضطرابات السيكوسوماتية: أعد هذا المقياس في الأصل (Vonzerssen) باللغة الألمانية وقام (Ullrich & Fitzgerald 1990) بترجمته إلى الانكليزية، واستخدمه في دراسة أعدها بتلك اللغة، وقام الباحث بترجمته من الانكليزية إلى العربية. وعرض المقياس على المحكمين الذين سبقت الاشارة إليهم.

يتكون المقياس من 21 عرضا سيكوسوماتيا، ويطلب من المفحوص قراءة كل عرض، وتحديد مدى انطباقه، أو عدم انطباقه عليه، بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة أمام واحد من خمسة اختيارات وضعها كاتب هذه السطور وهي: لا أشعر بالمرة، نادرا، أحيانا، كثيرا، ودائما.

والأعراض التي اشتمل عليها المقياس هي: (1) آلام أعلى أو أسفل الظهر (2) التعب (3) سرعة الغضب أو الانفعال (4) ثقل أو تعب بالساقين (5) الصداع (6) حاجة مفرطة للنوم (7) آلام الكتف أو الرقبة (8) آلام المفاصل أو الأطراف (اليدان أو القدمان) (9) برودة في الأقدام (10) رغبة في البكاء (11) الارهاق المفاجيء (12) آلام في الأمعاء (13) الأرق (14) دوخة (دوار) (15) عدم انتظام ضربات القلب (16) آلام الصدر (17) شعور بالقيء أو الغثيان (18) فقدان الشهية (19) آلام في الحنجرة (20) اسهال (21) ضيق النفس.

يصحح المقياس بحيث تعطى درجة واحدة للإجابة «لا أشعر بالمرة»، وخمس درجات للإجابة «دائماً». وليس للمقياس زمن محدد للإجابة، لكن من الملاحظ أن الأشخاص العاديين يستطيعون الإجابة عليه في مدة تتراوح ما بين 10 إلى 15 دقيقة.

مرت عملية التحقق من صدق هذا المقياس بخطوات المقياس السابق، بحيث حسب الصدق التجريبي مع محك آخر خارجي، هو مقياس ضغط العمل من إعداد (Steffy & Jones 1988). وتبين أن معامل الصدق (0.625). كما طبقت طريقة المقارنة الطرفية بين المقياسين، وثبت قدرتهما على التمييز بين المستويات المرتفعة والمنخفضة في الصفة موضع القياس.

علاوة على ذلك، قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط بين كل بند من بنود المقياس والدرجة الكلية.

ويتضح من الجدول رقم (2) أن معاملات الارتباط تتراوح ما بين (0.481) و (0.678) وجميعها ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05). وعليه، فإن المقياس صادق في قياس ما وضع لقياسه. ويمكن تطبيقه على البيئة الكويتية بدرجة معقولة من المصداقية.

* **ثبات المقياس:** تم حساب ثبات المقياس على عينة التقنين بين نصفي المقياس (البنود الزوجية مقابل البنود الفردية) وباستخدام معادلة Guttman كان معامل الثبات للعينة الكويتية (0.812)، وللعينة الوافدة (0.800)، وللعينة الكلية (0.812). وهذه النتيجة تبرهن على أن المقياس ذو درجة ثبات معقولة.

جدول رقم (2)
يوضح معاملات ارتباط درجات البنود مع الدرجة الكلية لمقياس الاضطرابات السيكوسوماتية

العبارة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	العبارة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	,590	,05	12	,548	,05
2	,620	,05	13	,658	,05
3	,630	,05	14	,649	,05
4	,538	,05	15	,582	,05
5	,601	,05	16	,570	,05
6	,559	,05	17	,481	,05
7	,599	,05	18	,522	,05
8	,531	,05	19	,512	,05
9	,606	,05	20	,520	,05
10	,545	,05	21	,678	,05
11	,656	,05			

3 – **الغياب الوظيفي:** اطلع الباحث على العديد من الدراسات في أدبيات الموضوع، وفي ضوء هذه الدراسات تم وضع السؤال التالي لقياس هذا المتغير:

«ما عدد الأيام التي تغيبتها عن عملك خلال الستة أشهر الأخيرة بسبب المرض أو بسبب حالتك الصحية؟

ووضع للمفحوص خانة يذكر فيها بالأرقام عدد أيام الغياب.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه الأداة حسب ثباتها، بطريقة اعادة الاختبار، على عينة بلغ قوامها 50 موظفا نصفهم من الكويتيين ونصفهم الآخر من الوافدين، وبفارق زمني قدره ثلاثة أسابيع. وبعد إعادة التطبيق في المرة الثانية على نفس الموظفين وتحت نفس الظروف كان معامل الارتباط (0.916) وهو دال عند مستوى (0.01). وهذه النتيجة كفيلة باثبات أن هذا المقياس على درجة كبيرة من الثبات.

وسوف نستعرض النتائج حسب تسلسلها وفقا للأسئلة الواردة في مشكلة الدراسة.

علاقة ضغط العمل والجنسية بالاضطرابات السيكوسوماتية

استخدم الباحث معاملات ارتباط بيرسون للتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، كما هو مبين أدناه في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	1	2	3	4
1 - ضغط العمل	-			
2 - الجنسية*	*0.093-	-		
3 - الاضطرابات السيكوسوماتية	**0.543	**0,184-	-	
4 - الغياب الوظيفي	0,060	*0,101	**0,145	

* دالة عند مستوى (0,01)

** دالة عند مستوى (0,001)

* حول متغير الجنسية إلى متغير كمي تمثل العمالة الكويتية فيه رقم (1) والعمالة الوافدة رقم (2). وبالتالي فإن الحصول على معامل ارتباط سالب يعني أن الكويتيين يحصلون على درجات أعلى من الوافدين في المتغير موضع الإرتباط.

يتبين من الجدول رقم (3) أن هناك علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين ضغط العمل والمتغيرات التالية: (أ) – الجنسية. (ب) الاضطرابات السيكوسوماتية. وبناء عليه، كلما ارتفع ضغط العمل لدى العمالة الكويتية زادت درجة إصابتها بالاضطرابات السيكوسوماتية.

كما توضح النتائج مايلي:

- هناك علاقة ارتباطية دالة احصائيا بين جنسية العمالة والغياب الوظيفي. وهذا يعني أن العمالة الكويتية أكثر تغيبا عن العمل من العمالة الوافدة.

- يوجد ارتباط ذو دلالة احصائية بين الاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي. وبذلك كلما زادت الاضطرابات السيكوسوماتية لدى العمالة في القطاع الحكومي زاد تغيبهم عن العمل.

قد يثير التركيز على متغير الجنسية واستخدامه في هذه الدراسة استغراب البعض، نظرا لعدم الاهتمام بهذا المتغير في الدراسات السابقة التي تمت في البيئة الأجنبية. وقد يبدو هذا مقبولا ومنطقيا في البيئة الغربية، التي لا تعاني أصلا من النقص في عمالتها الوطنية. لكن الكويت لها وضع خاص ومختلف، إذ يزيد فيها الوافدون في أعدادهم على الكويتيين بشكل ملفت للنظر. وتعتمد الحكومة على العمالة الوافدة بشكل رئيسي. وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن هناك فروقا واضحة بين العمالتين. فالعمالة الوافدة جاءت إلى الكويت من أقطار، وبيئات، وثقافات مختلفة تماما عن البيئة الكويتية. وبالتالي، فإن مناقشة الفروق بين هاتين العمالتين أمر جدير بالاعتبار ومرغوب فيه.

وللتعرف على مدى قوة تأثير المتغيرات المستقلة (ضغط العمل، والجنسية) على المتغيرات التابعة (الاضطرابات السيكوسوماتية، والغياب الوظيفي) استخدم الباحث طريقة الانحدار المتعدد التدرجي step wise multiple regression كما هو مبين في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد التدرجي

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة			
	الاضطرابات السيكوسوماتية قيمة بيتا Beta	قيمة ف F	الغياب الوظيفي قيمة بيتا Beta	قيمة ف F
ضغط العمل	0.543	**274.161	-	-
الجنسية	0,131-	**148.360	0.101-	6.798*
	R=0.312 R^2 = 0.310			R = 0.010 R^2 = 0.09

* دالة عند مستوى 0,01

** دالة عند مستوى 0,001

والغرض من استخدام هذه الطريقة هو معرفة حجم التباين في المتغيرات التابعة الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة.

ويتضح من الجدول رقم (4) أن كلا المتغيرين اللذين أدخلا في معادلة الانحدار قد وصلا إلى مستوى الدلالة الاحصائية ويؤثران على الاضطرابات السيكوسوماتية تأثيرا مباشرا حيث بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) = (0.312) ومعامل التحديد (0.310) R^2.

وبذلك يمكن القول أن ضغط العمل والجنسية – على التوالي – من أقوى العوامل تأثيرا في الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية، ويفسران نحو 31٪ من التباين في معدلات الاصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل:

(Sin & Cheng, 1995; Tang & Hammontree 1992; Ganster et al. 1986; Steffy & Jones 1988; Hendrix 1985; Hendrix & Taylor 1987; Hendrix et al. 1987)

وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) يتبين أن هناك متغيرا واحدا فقط قد وصل إلى مستوى الدلالة الاحصائية من المتغيرين اللذين أدخلا في معادلة الانحدار المتعدد. وهو متغير الجنسية، إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد (R) = (0.010). ومعامل التحديد R^2 = (0.009). مما يعني أن ضغط العمل ليس له تأثير يستحق الذكر في معدلات الغياب الوظيفي، بينما تؤثر جنسية العمالة في الغياب الوظيفي بنسبة ضئيلة جدا وتفسر نحو 1٪ من التباين في الغياب الوظيفي.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كل من: (Hendrix 1985; Hendrix & Tayor 1987; Hendrix et al 1987; Melamed, et al. 1989).

في حين تتعارض هذه النتيجة مع بعض نتائج الدراسات السابقة التي أجراها:

(Arsenault & Dolan 1983; Ramanathan 1992; Tang & Hammontree 1992; Trivedi et al. 1981; Evans et al. 1987; Cole et al. 1987)

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ضغط العمل قد لا يكون سببا رئيسياً في التغيب عن العمل. ولا توجد حتى الآن أدلة قوية تدعم العلاقة بين هذين المتغيرين (Gupta & Beehr 1974: 374). فقد يحدث التغيب عن العمل لأسباب عديدة، ربما تصل لأكثر من ثلاثين سبباً (Kohler Mathieu 1993: 517) وقد يكون تأثير كل هذه الأسباب مجتمعة في الغياب الوظيفي أقوى من تأثير ضغط العمل.

مستوى ضغط العمل بين الكويتيين والوافدين: استخدم الباحث اختبار «ت» لاختبار دلالة الفرق بين درجات ضغط العمل عند كل من الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. ويوضح جدول رقم (5) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (5)

يوضح نتائج اختبار (ت)

المتغير	العمالة الكويتية		العمالة الوافدة		T-Value قيمة ت	2-Tail sig مستوى الدالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
ضغط العمل	54,626	12,911	51,709	14,462	2,55	,01

يتبين من الجدول رقم (5) أن العاملين الكويتيين حصلوا على متوسط درجات أعلى في مقياس ضغوط العمل من درجات نظرائهم غير الكويتيين. وكان الفرق دالاً إحصائيا عند مستوى (0.01) حيث بلغت قيمة ت (2.55).

وهذا يعني أن العمالة الكويتية أكثر تعرضا لضغوط العمل من العمالة الوافدة، وإذا بحثنا عن الأسباب التي تكمن وراء ارتفاع الضغوط عند العمالة الكويتية، فسوف نجد أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى ذلك، منها ما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بالفرد، أو ظروف العمل. وغني عن البيان أن أدبيات ضغوط العمل تحدد ثلاثة مصادر للضغوط هي: 1 – البيئة 2 – التنظيم 3 – الأفراد (سيزلاقي ووالاس 1991، 182).

ولا يمكن تفسير ظاهرة تعرض الأفراد للضغوط من غير أخذ التفاعل بين هذه المصادر في الحسبان. فالمواطن الكويتي تعرض لاحداث حياة ضاغطة stressful life events، إذ وجد نفسه بين عشية وضحاها ضحية غزو بربري استباح أرضه، وعرضه، ودمه، وعاش ما يربو على سبعة شهور من دون هوية أو وطن. وليست أحداث الغزو العراقي وحرب تحرير الكويت ببعيدة عن ذاكرة المواطن الكويتي، بل لا تزال آثار هذا الغزو السلبية واضحة بشكل جلي على سلوك المجتمع، وشغل الحكومة الشاغل في هذه الأيام وموضع اهتمام الباحثين في علم النفس، وعلم الاجتماع. فالمجتمع الكويتي صغير في تعداده. ومن ثم لا يوجد بيت أو عائلة في الكويت لم تقدم أسيرا أو شهيدا فداء للوطن. وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أنه لا توجد أي أسرة كويتية لم تتضرر أو تنجو من السلب أو النهب لممتلكاتها الشخصية. فلا غرو حينئذ، في زيادة الضغوط النفسية لدى المجتمع الكويتي، بسبب ما تعرض له هذا المجتمع من كوارث وأهوال.

ومن جهة أخرى، ربما تكون ظروف العمل من العوامل الضاغطة بالنسبة للعمالة الكويتية. فقد بينت إحدى الدراسات السابقة (العتيبي 1993 ,126) أن غالبية أفراد هذه العمالة من العناصر الشابة، قليلة الخبرة وذات طموحات وتوقعات كبيرة، إلى درجة يصعب تحقيقها، بينما يلعب كبر سن العمالة الوافدة وسنوات خدمتها الطويلة دوراً أكبر في جعل هذه العمالة أكثر نضجا ودراية، إذ قد تضع طموحاتها وتوقعاتها بطريقة واقعية قابلة للتحقيق. ويؤكد هذا التفسير النتيجة التي توصل إليها (عمران 1990 ,136-135) إذ يقرر أن هناك شعورا قويا عند الفرد الكويتي بعدم تحقيق توقعاته. بل إن هذه التوقعات وصلت إلى حد كبير فاق في مستواه حتى توقعات الفرد المصري أو الأميركي. وربما لبيئة العمل دور في ذلك ايضا، إذ تبين نتائج دراسة (العتيبي 1992) أن العمالة الكويتية أقل رضا من العمالة الوافدة، وغير راضية عن العناصر الوظيفية التالية: الراتب، نظام الترقيات والمكافآت، فرص الترقي والتقدم الوظيفي، المشاركة في عملية اتخاذ القرارات، ملاءمة الوظيفة للخبرات السابقة، مدى تحقيق واشباع الوظيفة للطموحات الشخصية، مدى تحقيق العدالة والمساواة بين الموظفين، والشعور بعدالة تقويم الأداء.

كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في خلق بيئة عمل ضاغطة ومحبطة للعمالة الكويتية بشكل أكبر من العمالة الوافدة.

مستوى الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية بين الكويتيين والوافدين:

استخدم الباحث اختبار «ت» لاختبار دلالة الفرق بين درجات الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية عند كل من الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. ويوضح جدول رقم (6) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (6)
يوضح نتائج اختبار (ت)

المتغير	العمالة الكويتية		العمالة الوافدة		T-Value قيمة ت	2-Tail sig مستوى الدالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الاضطرابات السيكوسوماتية	46,797	13,860	41,291	12,579	4,79	,01

يتبين من الجدول رقم (6) أن العاملين الكويتيين حصلوا على متوسط درجات أعلى في مقياس الاضطرابات السيكوسوماتية من نظرائهم غير الكويتيين. وكان الفرق دالا إحصائيا عند مستوى (0.01) إذ بلغت قيمة «ت» (4.79).

ومعنى ذلك أن العمالة الكويتية أكثر إصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية من العمالة الوافدة. وللتعرف على طبيعة الفرق بين الكويتيين وغير الكويتيين في كل اضطراب من الاضطرابات السيكوسوماتية، استخدم الباحث اختبار «ت» كما يبينه الجدول رقم (7).

ويتضح من الجدول رقم (7) أن العاملين الكويتيين أكثر إصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية من غير الكويتيين في جميع أنواع الاضطرابات التي شملتها هذه الدراسة ما عدا خمسة اضطرابات فشلت في الوصول إلى مستوى الدلالة الإحصائية (وهي: آلام في الأمعاء، آلام في الصدر، آلام في الحنجرة، اسهال، وضيق النفس).

جدول رقم (7)
يوضح نتائج اختبار (ت)

المتغير	العمالة الكويتية		العمالة الوافدة		T-Value قيمة ت	2-Tail sig مستوى الدالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
آلام أعلى أو أسفل الظهر	2,872	1,183	2,622	1,137	2,51	,01
التعب	3,128	1,064	2,821	1,004	3,43	,001
سرعة الغضب أو الانفعال	2,788	1,071	2,510	1,020	3,08	,01
ثقل أو تعب بالساقين	2,608	1,246	2,260	1,223	3,29	,001
صداع	2,864	1,089	2,587	0,991	3,06	,01
حاجة مفرطة للنوم	2,699	1,312	2,092	1,142	5,96	,001
آلام الكتف أو الرقبة	2,524	1,207	2,291	1,120	2,31	,05
آلام المفاصل أو الأطراف	2,286	1,218	1,949	1,027	3,63	,001
برودة في الأقدام	1,864	1,145	1,561	0,889	3,65	,001
رغبة في البكاء	1,816	1,144	1,617	1,024	2,20	,05
الارهاق المفاجيء	2,461	1,063	2,031	0,981	5,02	,001
آلام في الأمعاء	1,851	1,099	1,699	0,943	1,69	,092
الأرق	2,442	1,299	2,082	1,195	3,46	,001
دوخة (دوار)	2,331	1,128	1,944	1,014	4,33	,001
عدم انتظام ضربات القلب	1,738	1,026	1,520	0,819	2,88	,01
آلام الصدر	1,628	0,931	1,658	0,900	0,39-	,699
شعور بالقيء أو الغثيان	1,610	0,881	1,332	0,654	4,48	,001
فقدان الشهية	2,017	1,084	1,704	0,968	3,50	,001
آلام في الحنجرة	1,794	0,983	1,668	0,943	1,52	,129
اسهال	1,593	0,840	1,556	0,799	0.52	,601
ضيق النفس	1,883	1,135	1,786	0,984	1,11	,269

وتبدو هذه النتيجة منطقية ومتفقة مع نتائج هذه الدراسة، إذ أن هناك تأثيراً مباشراً لضغط العمل على الاصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية (انظر الجدول رقم 4)، وبما أن ضغط العمل عند العمالة الكويتية أكبر من العمالة الوافدة (انظر الجدول رقم 5) فمن المتوقع ارتفاع درجة الإصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية بين صفوف العمالة الكويتية.

معدلات الغياب الوظيفي بين الكويتيين والوافدين: استخدم الباحث اختبار «ت» لاختبار دلالة الفرق في متوسطات الغياب الوظيفي عند كل من الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. ويبين جدول رقم (8) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (8)

يوضح نتائج اختبار (ت)

المتغير	العمالة الكويتية		العمالة الوافدة		T-Value قيمة ت	2-Tail sig مستوى الدالة
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري		
الغياب الوظيفي	3,413	9,553	1,566	4,075	3,48	,001

يتضح من الجدول رقم (8) أن الموظفين الكويتيين أكثر تغيبا عن العمل (3.413 أيام) من نظرائهم الوافدين (1.566 يوم) وبدلالة احصائية عند مستوى (0.001) وقد بلغت قيمة ت (3.48).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بشعور الموظف الكويتي بالاستقرار والأمان الوظيفي. فالمواطن الكويتي يرى أن العمل حق مكتسب ومبدأ دستوري يتعين على الدولة توفيره وفقا لنص المادة 41 من دستور دولة الكويت، 1962 القاضية بما يلي: «لكل كويتي الحق في العمل واختيار نوعه. والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام. وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه».

وكفل قانون ونظام الخدمة المدنية لسنة 1979 حق الموظف في التغيب عن العمل بسبب المرض، إذ تشير المادة (52) من ذلك القانون إلى ما يلي: «إذا أصيب الموظف بمرض يمنح إجازة مرضية من الهيئة الطبية المختصة لمدة لا تزيد عن سنتين بمرتب كامل». وعليه، ليس هناك ما يمنع من حصول الموظف الكويتي على الإجازة المرضية فهي حق من حقوقه كفله القانون طالما حالته الصحية لا تسمح بمزاولة العمل. أما العمالة الوافدة، فقد لا تستخدم حقها في التمتع بالإجازة المرضية إلا في أضيق الحدود، أو عندما تكون طريحة الفراش، بالرغم من أن المادة (52) آنفة الذكر – لم تفرق من الناحية النظرية بين الكويتي وغير الكويتي.

إلا أن هذه العمالة من الناحية العملية تعينت بعقود خاصة، وتعلم أن كثرة الغياب الوظيفي ظاهرة غير مرغوب فيها من قبل رؤسائهم الذين يحتاجونهم بشكل مستمر لمواجهة أعباء العمل اليومية وانجاز الأعمال في مواعيدها المحددة. لذا فإن كل فرد من هذه العمالة ربما يعتقد أن كثرة التغيب المرضي، وإن كان لا تشوبه شائبة من الناحية القانونية، إلا أنه قد لا يكون في صالحه على المدى الطويل، إذ قد لا يشجع ذلك جهة عمله على تجديد عقده. وهذا إجراء منطقي وقانوني، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن من حق القائمين على الجهاز الحكومي اختيار أفضل العناصر البشرية، المؤهلة مهنيا واللائقة صحيا على أقل تقدير.

الخلاصة والدراسات المستقبلية

هدفت هذه الدراسة - كما بينا سابقا - إلى تحديد العلاقة بين ضغط العمل والاضطرابات السيكوسوماتية والغياب الوظيفي لدى عينة من العمالة الكويتية والعمالة العربية الوافدة بلغ قوامها 658 موظفا (462 كويتيا، 196 وافدا) تم اختيارهم من ديوان خمس وزارات حكومية تابعة لقطاع الخدمة المدنية الكويتي.

وأسفرت هذه الدراسة عن النتائج التالية:

- تتعرض العمالة الكويتية إلى ضغط عمل أكبر من العمالة الوافدة.

- كلما زاد ضغط العمل لدى الموظفين الكويتيين زاد معدل إصابتهم بالاضطرابات السيكوسوماتية (النفسجسمية).

- العمالة الكويتية أكثر عرضة للاضطرابات السيكوسوماتية من العمالة الوافدة وتعاني من الإصابة بالأعراض التالية: آلام أعلى أو أسفل الظهر، التعب، سرعة الغضب أو الانفعال، ثقل أو تعب بالساقين، صداع، حاجة مفرطة للنوم، آلام الكتف أو الرقبة، آلام المفاصل أو الأطراف، برودة في الأقدام، رغبة في البكاء، الارهاق المفاجيء، دوخة (دوار)، عدم انتظام ضربات القلب، شعور بالقيء أو الغثيان، وفقدان الشهية.

- العمالة الكويتية أكثر تغيبا عن العمل من العمالة الوافدة.

- كلما زادت معدلات الاصابة بالاضطرابات السيكوسوماتية لدى العاملين في القطاع الحكومي زاد معدل تغيبهم عن العمل.

- ليس هناك علاقة بين ضغط العمل والغياب الوظيفي.

ونظرا لقلة الدراسات في أدبيات ضغط العمل، ولأهمية هذا الموضوع البالغة، يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات في الموضوعات التالية:

– دراسة مقارنة في ضغوط العمل بين الموظفين والموظفات في القطاع الحكومي.

– دراسة مقارنة في ضغوط العمل بين الموظفين في القطاع الحكومي والموظفين في القطاع الخاص.

– الفروق في ضغوط العمل لدى شاغلي عدد من الوظائف المهنية.

– علاقة ضغط العمل ونمط الشخصية A/B بمرض الشريان التاجي.

– إجراء أكثر من دراسة لبحث العلاقة بين ضغط العمل والمتغيرات التالية: الاحباط، الأداء الوظيفي، الولاء التنظيمي، الرضا الوظيفي، ترك العمل، التقاعد المبكر، التدخين، والوقوع في المشروبات الروحية.

المصادر العربية

العتيبي آدم

1992 «علاقة بعض المتغيرات الشخصية بالرضا الوظيفي. دراسة ميدانية مقارنة بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الحكومي بدولة الكويت». مجلة الإدارة العامة (76)، 91-122.

1993 «أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية والعمالة العربية الوافدة في القطاع الحكومي بدولة الكويت». المجلة العربية للعلوم الإدارية (1) نوفمبر، 109-134.

دولة الكويت

1962 دستور دولة الكويت

1979 قانون ونظام الخدمة المدنية.

سيزلاقي، آندرو دي. ولاس، مارك جي.

1991 السلوك التنظيمي والاداء. ترجمة جعفر أبو القاسم أحمد. الرياض: معهد الإدارة العامة.

عمران كامل

1990 «أثر بعض المحددات النفسية على الاغتراب الشخصي والاجتماعي في مجال العمل: دراسة ميدانية مقارنة». مجلة الإدارة العامة (66) 115-176.

المصادر الأجنبية

Albrecht, C.

1979 Stress and the Manager: Making it work for you. New Jersey: Prentice Hall.

Arsenault, A. & Dolan, S.

1993 «The Role of Personality, Occupation and Organization in Understanding the Relationship between Job Stress, Performance and Absenteeism.» Journal of Occupational Psychology 56: 227-240.

Baron, R. & Greenberg, J.

1990 Behavior in Organization: Understanding and Managing the Human Side of Work. Boston: Allyn and Bacon.

Cole, G. Tucker, L. et al.

1987 «Absenteeism Data as a Measure of Cost Effectiveness of Stress Management Programs.» American Journal of Health Promotion 14 (Spr): 12-15.

Evans, G. & Palsane, M. et al.

1987 «Type A Behavior and Occupational Stress: A Cross Cultural Study of Blue-collar Workers». Journal of Personality and Social Psychology 52(5): 1002-1007.

Ganster, D. & Fusilier, M. et al

1986 «Role of Social Support in the Experience of Stress at Work.» Journal of Applied Psychology 71(1): 102-110.

Gupta, N. & Beehr, T.

1979 «Job Stress and Employee Behaviors.» Organizational Behavior and Human Performance 23: 373-387.

Hendrix, W.

1985 «Factors Predictive of Stress, Organizational Effectiveness, and Coronary Heart Disease Potential.» Aviation, Space and Environmental Medicine 56(7): 654-659.

Hendrix, W. & Steel, R. et al

1987 «Job Stress and Life Stress: Their Causes and Consequences». Journal of Social Behavior and Personality 2(3): 291-302.

Hendrix, W. & Taylor

1987 A Multivariate Analysis of the Relationship between Cigarette Smoking and Absence from Work.» American Journal of Health Promotion 2(2): 5-11.

Henery, S.

1991 «Stress at Work. The Importance of White Water Management.» Financial Managers Statement Nov/Dec 16: 34-35.

1991 «Work Place Stress». HR Magazine Aug: 75-76.

Hunsaker, P. & Cook, C.

1986 Managing Organizational Behavior. Mass: Addison - Wesley Publishing Company.

Kohler S. & Mathieu, J.

1993 «Individual Characteristics, Work Perceptions, and Affective Reactions Influences on Differentiated Absence Criteria». Journal of Organizational Behavior 14: 515-530.

Melamed, S. & Luz, J., et al.

1989 «Ergonomic Stress Levels, Personal Characteristics, Accident Occurrence and Sickness Absence among Factory Workers». Ergonomics 32(9): 1101-1110.

Ramanathan, C.

1992 «EAP'S Response to Personal Stress and Productivity: Implications for Occupational Social Work». Social Work 37(3): 234-239.

Schwimer, D.

1991 «Managing Stress to Boost Productivity.» Employment Relations Today (Spr): 23-26.

Sin, L. & Cheng, D.

1995 «Occupational Stress and Health among Business Executives: An Exploratory Study in an Oriental Culture.» International Journal of Management 12(1) March: 14-25.

Steers, R.

1991 Introduction to Organizational Behavior. New York: Harper Collins Publishers.

Steffy, B. & Jones, J.

1988 «Workplace Stress and Indications of Coronary - Disease Risk.» Academy of Management Journal 31(3): 686-698.

Tang, T. & Hammontree, M.

1992 «The Effects of Hardiness, Police Stress, and Life Stress on Police Officers Illness and Absenteeism». Public Personnel Management 21, 4 (Winter): 493-510.

Trivedi, R. & Srivastava, A. et al.

1981 «Interrelationship between Job Anxiety and Absenteeism». Indian Psychological Review 20(3): 13-18.

Ullrich, A. & Fitzgerald, P.

1990 «Stress Experienced by Physicians and Nurses in the Cancer Ward». Social Science Medicine 31(9): 1013-1022.



عمل المرأة وأثره على عدم الاستقرار الأسري
دراسة ميدانية

هادي رضا مختار

اختلفت الدراسات في تحديد أيٍّ من الدوافع هو الأقوى لعمل المرأة خارج المنزل: أهو الاقتصادي أم الاجتماعي أم النفسي. وجاء هذا الاختلاف، نتيجة طبيعية لواقع البلدان النامية، حيث المرأة دخلت ميدان العمل بقوة ولكنها، مع ذلك، ما زالت تتحمل العبء الأكبر من مسؤولية رعاية منزلها وأطفالها وزوجها.

ومع اختلاف الدراسات، واختلاف نتائجها، بالتالي، تتنوع الأجوبة عن السؤال الذي يطرح نفسه – هنا – وهو: ما تأثير عمل المرأة في عدم الاستقرار الأسري؟

ذلك أن الدراسات العديدة، ركزت على تناول الدوافع، إيجابية كانت أم سلبية، ولم تركز على تأثير عمل المرأة في الاستقرار الأسري، أو عدمه. وبالتالي فإن البحث في هذه النقطة (تأثير عمل المرأة) يواجه مشكلة، أساسها كون الزوجة العاملة تقوم بأدوار متعددة، داخل المنزل وخارجه. وتعدد أدوارها قد يؤدي إلى خلق صراع في الدور وعدم قدرتها على تحمل الدور المناط بها، بالشكل الملائم. (Gross et al. 1958; Sarbin 1954; Turner 1982; Turner 1987).

وفي بحثنا حول الموضوع، نسعى إلى أربعة أهداف. أولها، دراسة العلاقة بين عمل المرأة المتزوجة وعدم الاستقرار الأسري، من وجهة نظر الزوجة العاملة نفسها.

* مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة الكويت.

ثاني الأهداف، معرفة تأثير المتغيرات المستقلة، (مثل: دخل الزوجة العاملة ودخل الزوج، العمر، فارق الدخل بين الزوجين، فارق السن بين الزوجين، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة) على الاستقرار الأسري عند الزوجة العاملة.

أما ثالث ورابع هذه الأهداف، فيجمع بينهما التوعية: توعية الزوجة العاملة بعلاقة العمل خارج المنزل بعدم الاستقرار الأسري، وتوعية العاملين الاجتماعيين، وبالتالي مساعدتهم في التعرف على العلاقة بين عمل الزوجة وعدم الاستقرار الأسري، وما المتغيرات التي تؤثر في عدم الاستقرار الأسري في المجتمع الكويتي.

الإطار النظري

نظرية الدور (role theory) هي النظرية التي يعتمدها البحث، لملاءمة مفاهيمها في شرح أبعاد مشكلة «عمل المرأة وتأثيره على عدم الاستقرار الأسري». فالدور عبارة عن الصفات أو المحكات السلوكية التي يقوم بها الأفراد الذين يمثلون مكانة معينة، أو أكثر، اجتماعياً (Gross et al. 1958). والدور سلسلة نمطية لأفعال متعلمة أو أعمال يقوم بها الفرد في موقف تفاعلي. على سبيل المثال: دورة الزوجة الأم العاملة من خلال تفاعلها مع المنزل والعمل، وبالتالي تأثير ذلك على الاستقرار الأسري أو عدم الاستقرار الأسري.

وتشير نظرية الدور إلى ما يسمى بمجموعة الأدوار، وهي ترجع إلى الأدوار المختلفة المرتبطة بالمكانة أو المنصب. فالأمهات، على سبيل المثال، يمثلن مجموعة من السلوكيات لأطفالهن ومجموعة أخرى من السلوكيات لرؤسائهن في العمل.

أما مفهوم توقعات الدور، فيرجع إلى مجموعة من التوقعات لسلوكيات الفرد، حيث تلعب المكانة والمنصب الدور الكبير في تحديد توقعات هذه السلوكيات (Sarbin 1954).

وهناك صراع الدور role conflict الذي يحدث عندما يواجه الفرد متطلبات غير منسجمة عند أدائه لدوره. وقد يواجه الفرد صراعا للدور داخليا وبشكل غير معبر عنه. وفي الواقع، هناك نوعان من صراع الدور: الأول، هو داخل الدور أو داخل المكانة (inter - position) ويحدث هذا الصراع عندما تكون توقعات الدور المرتبطة

بمكانة معينة غير مرتبطة الواحدة مع الأخرى. وهذا غالبا ما يحدث عندما يكون هناك عدم اتفاق في توقعات الدور. على سبيل المثال: الأم العاملة التي لا تستطيع القيام بدورها الكامل كأم بسبب عملها خارج المنزل، ويقوم الزوج أو أم العاملة بهذا الدور.

أما النوع الثاني، فهو غموض الدور. ويحدث عندما تكون توقعات الدور غير معرّفة بشكل واضح. وهو متوقع عندما تنمو أدوار جديدة، أو عندما يعاد تعريف الأدوار القديمة التي يقوم بها الفرد (Turner 1987) وهناك الدور الذي يكون فوق حد التحمل (role overload) ويحدث في العادة عندما يواجه الفرد مجموعة من الأدوار المعقدة، كأن تقوم الأم العاملة بأدوار معقدة ومجهدة في العمل، وكذلك في المنزل تجاه الأسرة من زوج وأبناء.

وفي الواقع، ليست هناك علاقة بسيطة بين عدد الأدوار التي يستطيع الفرد أن يحملها على عاتقه، وبين كمية الأدوار فوق الحد المطلوب. فبعض النساء العاملات، على سبيل المثال، ينجحن في الموازنة بين الأسرة ومتطلبات العمل، وأخريات يشعرن بضغط كبيرة. وهناك عدم استمرارية الدور، التي يمكن أن تحدث عند الانتقال من دور إلى دور آخر، كالانتقال من دور العاملة داخل المنزل إلى دور العاملة خارج المنزل، والذي يتطلب الدعم المناسب كدعم الزوج أو أفراد الأسرة الآخرين، وكذلك توفر المعلومات عن نظام الدور، وذلك لاستمرارية الدور. (Sarbin 1954; Turner 1982).

الدراسات السابقة

وقد اعتمد البحث على عدة دراسات لها علاقة بعمل المرأة والاستقرار الأسري، بينها ما أُجري في دول غربية وأوروبية (الولايات المتحدة خصوصا) وفي دول عربية (الكويت، العراق، سوريا، المملكة العربية السعودية، تونس، مصر)[1]. وهذه الدراسات تناولت الموضوع من عدة نواح، وتناولت أحوالاً متعددة لواقع الأسرة وتأثير عمل كل من الزوجين، وتأثير وجود الأولاد والسن والمستوى التعليمي والاجتماعي وسن الزواج ومدى التوافق الطبقي أو الاجتماعي أو النفسي أو الشخصي بين الزوجين وظروف العمل ومستوى الدخل، والعوامل الخارجية.. وغير ذلك.

---

(1) راجع سجل المصادر العربية والأجنبية في آخر البحث.

ففي دراسة لثورتون Thorton تشير نتائجها إلى أن الأسرة تعاني من ضغط نفسي وخاصة إذا كان الزوجان يعملان ولديهما أولاد. ويشير نفس الباحث في هذه الدراسة إلى أن هناك دراسات أخرى تبين أن الأسرة تشعر بالرضا إذا كان لديها أولاد، في حين أن الضغط النفسي يكون لدى الزوج أكثر من الزوجة العاملة (Thorton 1977). وهناك متغيرات ديموغرافية (التعليم - الدخل - السن) تؤثر على الاستقرار الأسري وتؤدي إلى مشاجرات قد تصل إلى الطلاق. (Galligan & Bahr 1978). وفي دراسة للي Lee تشير نتائجها إلى أن هناك علاقة بين العمر لدى العاملة والاستقرار الأسري في الزواج. فالناس الذين يتزوجون في سن مبكرة يتعرضون لعدم الاستقرار الاسري بعكس المتزوجون في سن متأخرة، وليس معروفا ما الأسباب التي تتيح للفئة الثانية فرصة للاستقرار الأسري أكثر من الأولى. (Lee 1977). ويبين نفس الباحث أن الاسباب الحقيقية للخلافات بين المتزوجين في سن مبكرة تكمن في التعليم المتدني والحمل قبل الزواج والمعرفة والصحبة القصيرة الأمد وسوء التوافق الشخصي والطبقة الاجتماعية المتدنية. كما أن المتزوجين في سن مبكرة يكونون غير مؤهلين عاطفيا ونفسيا، وهم على اطلاع بأنه توجد فرصة كبيرة لزواجهم مرة أخرى في حالة الطلاق. وبينت الدراسة كذلك وجود علاقة إيجابية بين العمل والرضا الزواجي (بين الذكور والإناث) وأن هذه العلاقة مظللة بالنسبة للإناث بسبب مكانة الاب الوظيفية والمستوى التعليمي. وأن درجة الرضى المتدنية لدى المتزوجات مبكرا تكون حالاتهم المعيشية أقل مستوى من غيرهم، ويعانون من حالات توتر عالية. (Lee 1977). وفي دراسة أجريت على 334 من الذكور و189 من الإناث المتزوجين في الولايات المتحدة تبين أن ساعات العمل الزائدة تؤدي إلى صعوبات في مقابلة متطلبات الأدوار الأسرية، ولكن ساعة العمل الزائدة ليس لها تأثير مباشر على مزاجية العاملين. وأن الأعمال التي تتميز بالضغوط النفسية المرتفعة والدعم أو المساندة المتدنية تؤدي إلى صعوبات في مقابلة أو إشباع المتطلبات الأسرية وتؤثر سلباً على الأحوال الأسرية. (Gughes et al. 1992). وفي دراسة لـ Sears & Galambos يشيران فيها إلى أهمية ظروف العمل وضغوط العمل (مثل ساعات العمل والأعمال الإضافية) وكيف أن هذه الضغوط الخاصة بالعمل قد تؤدي إلى ضغوط نفسية لدى الفرد بشكل عام. وأن المرأة العاملة التي تمر بضغوط عمل أكبر لديها ضغوط نفسية أكبر وتكيف زواجي marital adjustment بصورة أقل. وأن

ظروف العمل الجيدة (مثل عدم وجود أعمال إضافية) يمكن أن تنعكس بصورة إيجابية على العلاقات الأسرية. (Sears & Galambos 1992) وفي دراسة Vannoy & Philiber عن عمل الزوجة ونوعية أو جودة الزواج والتي أجريت على عينة من 452 من المتزوجين (من زوجات وأزواج عاملين) تبين أن عمل المرأة ليس له تأثير على نوعية أو جودة الزواج بقدر ما لاتجاهات الجنسين تجاه الدور gender - role attitudes على نوعية أو جودة الزواج. وأن العامل المؤثر الأكبر على نوعية الزواج بالنسبة للزوجين هو القدرة على إعطاء وأخذ المساندة والدعم. (Vannoy & Philiber 1992). وفي دراسة أجريت على المتزوجين والذين ينتمون إلى الطبقة العاملة لمجتمعات الشمال الغربي للولايات المتحدة الأمريكية. تبين عدم وجود علاقة بين الأمور الاقتصادية والرضا عن الحياة الزوجية، ولكن إذا زادت هذه الضغوط الاقتصادية أصبح تأثيرها على الاستقرار الأسري بصورة أكبر. (Brinkerhaff & White 1978). ومن عوامل عدم الاستقرار الأسري المكانة الاجتماعية والاقتصادية للزوجين. ويمكن قياس ذلك بالمستوى التعليمي والوظيفة والدخل. ففي دراسة أخرى أجريت في الولايات المتحدة تبين أن عامل الدخل من أكثر العوامل التي تؤثر على الاستقرار الأسري. ولكن تأثير الدخل كان أقل من تأثير الممتلكات والبطالة الحقيقية على الاستقرار الأسري. وأن وجود المساعدة الاجتماعية من الممكن أن تزيد من احتمال فشل الزواج. كما تبين الدراسة أنه كلما زاد مستوى الدخل زاد الاستقرار الأسري. وأخيراً، المستوى الاقتصادي يؤثر على قرار الانفصال والطلاق ولكن تأثير الممتلكات والأموال أكبر منه في التأثير على الانفصال (Galligan & Bahr 1978).

وتشير دراسة Arland Thorton أن الرضى عن الحياة الزوجية Marital satisfaction ينخفض مع قدوم الاطفال، والنساء اللاتي ليس لديهن اطفال يعانين من عدم السعادة في الحياة الزوجية. وهدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الأطفال على الاستقرار الأسري وتأثير الخلافات الزوجية على تحديد النسل وانحلال الزواج. وانتهت الدراسة إلى أن الخلافات بين الزوجين تؤدي إلى عدم الرغبة في الحصول على أطفال، وكذلك أن قلة عدد الأطفال يزيد من السعادة الزوجية وزيادة عدد الأطفال (3 وما فوق) يقلل من ا لسعادة الزوجية (Thorton 1977). وهناك دراسة أجريت على العاملة البولندية تبين أنها تقوم بأدوار الأنثى التقليدية بالإضافة إلى دورها كعاملة. وتبين للباحث كذلك أن الضغوط التي تحاصر المرأة العاملة (لتحمل

المسئوليات المتعددة) أدى لتقليل قيمتها كعاملة خارج المنزل. وأن المرأة العاملة تلجأ إلى منع الأبناء من القيام بعمل المنزل (Loboodzinska 1978). وفي العقدين الأخيرين كثير من الدراسات الكمية بينت العلاقة بين عمل المرأة وعدم الاستقرار الأسري، وأن عمل المرأة عامل مساعد لانحلال الزواج وذلك بسبب قدرة الزوجة على إعالة نفسها مادياً. (Grendtein 1990). بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات ركزت على ثلاثة عوامل رئيسية لها علاقة بعمل المرأة وهي دخل الزوجة ودخلها بالنسبة لدخل الزوج وعدد ساعات العمل خارج المنزل. وهذه الدراسات بينت أن تأثير كل عامل من هذه العوامل يختلف من دراسة لأخرى على عدم الاستقرار الاسري. (Edwards et al. 1992). وفي نفس الدراسة السابقة الذكر قام الباحثان بإجراء دراسة ميدانية على عينة من 2017 أسرة في بانكوك تايلند وذلك لمعرفة تاثير عمل المرأة على الاستقرار الزواجي. وبينت النتائج أن ساعات العمل والخواص أوالصفات المتعلقة بخلفية الزوجين background characteristics (مثل عدم الاتفاق الزواجي، المشاكل الزوجية، فقدان العلاقات الطيبة، إساءة معاملة الزوجة) ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار الأسري. وأشار الباحثان إلى أهمية ضبط بعض المتغيرات في مثل هذه الدراسات مثل عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، واختلاف العمر بين الزوج والزوجة. (Edwards et al. 1992). وهناك بعض الدراسات العربية التي تتحدث عن عمل المرأة وتأثير ذلك على الزوجة والزوج والأبناء ولم تتطرق أي من هذه الدراسات لعمل الزوجة وعلاقته بعدم الاستقرار الأسري أو بالاستقرار الأسري. فهذه الدراسات تشير إلى أن عمل المرأة يعتبر ظاهرة حضارية في أغلب المجتمعات وأن عملها ضرورة ملحة وذلك للكسب المادي. فالمرأة تحقق ذاتها وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقضي أوقات فراغها في أعمال مفيدة من خلال عملها خارج المنزل. وفي دراسة أخرى أجريت لمعرفة مدى الاعتراضات التي تواجه المرأة العاملة بينت نتائجها أن 92% من العينة يعزفن عن العمل لتفادي ترك أطفالهن مع من لا يرعاهم ويحبهم. وأن 77% من العينة يعزفن عن العمل لخوفهن وقلقهن الشديد على الأطفال. و33% يعزفن عن العمل نتيجة للتعب في فترة الحمل خلال فترة العمل. وأن 61% يعتقدون أن العمل يؤدي إلى إرهاق وتوتر الأعصاب. وأن 75% يرون أن العمل يؤدي إلى إهمال الأم لمظهرها في المنزل. وهناك نسبة 42% تثور أعصاب أزواجهن نتيجة الكلام حول مشاكل العمل. (يونس 1987). ودلت إحدى الدراسات التي أجريت على (300) عاملة في إحدى المؤسسات الإنتاجية بدمشق أن

60% من العاملات اللواتي يقطن المدن يتركن عملهن بعد الزواج وذلك بتأثير من مجتمعهن ومن نصائح الزوج والأهل التي تقول بضرورة التفرغ لتربية الأطفال والعناية بهم. (نعامة 1984). وفي دراسة تتعلق بعمل الأم والسلوك الاجتماعي للأبناء من تلاميذ المرحلة الابتدائية (بالمدينة المنورة) على عينة تشمل (ذكور وإناث) من أبناء العاملات وغير العاملات بينت نتائج الدراسة أن هناك مردود إيجابي لعمل المرأة ويتضح ذلك من خلال تربيتها السليمة لأبنائها. كما تشير النتائج على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاجتماعي بين التلاميذ من أبناء العاملات لصالح التلميذات. ووجود فروق ذات دالة إحصائية في السلوك الاجتماعي (للذكور) من أبناء العاملات وغير العاملات لصالح أبناء العاملات. وفروق ذات دلالة إحصائية في السلوك الاجتماعي (للإناث) من أبناء العاملات وغير العاملات لصالح بنات العاملات (منسي 1988). وفي دراسة (عبد اللطيف 1988). يبين الباحث أنه لابد من وجود مبررات لعمل المرأة خارج المنزل وقد يكون لعمل المرأة أبعاد منها البعد المادي (الكسب المادي) والبعد الاجتماعي (وتأثيره على الأطفال وخاصة في غياب الأم اثناء العمل). وأن الرجل لا يشارك ولا يتعاون مع زوجته في المنزل بحكم حق السيادة على زوجته، وأن الزوجة ملزمة بالقيام بهذه الأعمال المنزلية.

وبالاستناد إلى نظرية الدور، والاستنتاجات المستخلصة من الدراسات المعتمدة، أمكن التوصل إلى تحديد الفرضية الرئيسية للبحث بما يلي: إن عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مرتبط بعوامل ديموغرافية وعوامل أخرى، لها علاقة بالخلفية الاقتصادية الاجتماعية، قد تلعب دورا في حالة من الصراع والغموض، وعدم استمرارية دورها (المرأة المتزوجة) مما يؤثر في استقرارها أو عدم استقرارها الأسري.

الفرضيات الفرعية

ومن هذه الفرضية، تفرعت فرضيات البحث في علاقة العوامل المختلفة (سلبية كانت العلاقة أم إيجابية) بالاستقرار الأسري أو عدمه وهي كالتالي:

1 – هناك علاقة إيجابية بين بعد المرأة العاملة عن المدينة وعدم الاستقرار الأسري.

2 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل العاملة وعدم الاستقرار الأسري.

3 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل الزوج وعدم الاستقرار الاسري.

4 – هناك علاقة سلبية بين العمر سواء (عمر العاملة، عمرها عند الزواج، عمر الزوج، عمر الزوج عند الزواج، عمر الزواج أو عدد سنوات الزواج) وعدم الاستقرار الأسري.

5 – هناك علاقة إيجابية بين عدد الأبناء عند العاملة وعدم الاستقرار الأسري.

6 – هناك علاقة سلبية بين وجود الخادمة وعدم الاستقرار الأسري.

7 – هناك علاقة سلبية بين ارتفاع المستوى التعليمي (للعاملة وزوجها) وعدم الاستقرار الاسري.

8 – هناك علاقة سلبية بين ارتفاع المستوى التعليمي (للوالدين) وعدم الاستقرار الأسري.

9 – هناك علاقة إيجابية بين ارتفاع دخل الوالدين وعدم الاستقرار الأسري.

ومع إجراء البحث، قمنا بتطوير مقياس عدم الاستقرار الأسري، من أجل قياس المتغير التابع الوحيد في الدراسة.

ففي الماضي، كان مفهوم عدم الاستقرار الأسري يستخدم بشكل تبادلي مع المفاهيم الأخرى مثل الانحلال الزواجي (marital dissolution)، الطلاق، والزواج ذو النوعية أو الخاصية المتدنية (low marital quality) وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم مترابطة مع بعضها إلا أنها مختلفة تماما. وفي بعض الأحيان هناك تداخل بالنسبة للسلوكيات الاجتماعية الخاصة بهذه المفاهيم. فالانحلال الزواجي يقصد به العمل القانوني لإنهاء الزواج عن طريق الطلاق أو الانفصال النهائي. من جانب آخر، هناك التفكك الأسري ويقصد به الإنهاء الطوعي للزواج (من خلال الوفاة أو التخلي عن الطرف الآخر). أما الزواج ذو النوعية، أو الخاصية، المتدنية فالمقصود به التقييم الكيفي (qualitative) للزواج، وهو مؤشر لدرجة منخفضة من التكيف في الزواج. والزواج ذو النوعية المتدنية لا يعني بالضرورة أن هناك ميلًا كبيراً للطلاق، أو الانفصال، أو التخلي عن الطرف الآخر. فهناك العديد من الزيجات المتدنية النوعية، التي تظل سليمة، وزيجات ذات نوعية أو خاصية عالية تنحل (Booth et al. 1983).

ويقصد بعدم الاستقرار الأسري (الذي هو موضوع بحثنا) ميل الزوجين لإنهاء الزواج الحالي، على الرغم من أن إنهاء أو انحلال الزواج قد لا يحدث في النهاية. بمعنى أنه تكون هناك رغبة في إنحلال الزواج، ولكن يمكن أن لا تحدث كفعل أو إجراء من قبل الزوجين. وبالتالي، يمكن أن يُفهم أن لعدم الاستقرار الأسري ثلاثة محاور رئيسية:

1 – أنها حالة عاطفية لدى الشريك في الزواج (كيف أشعر تجاه زواجي).

2 – أن هناك معارف ومدارك (cognitions) بالنسبة للعلاقة الزوجية (ما الأفكار التي تراودني بالنسبة للأفعال التي يجب أن أقوم بها كنتيجة لمشاعري تجاه زواجي).

3 – وجود أفعال محددة (ماذا فعلته في الواقع بالنسبة لما أشعر وأفكر به حاليا) (Booth et al. 1983).

وهذا البحث سوف يستخدم المحاور الثلاثة التي تحدث عنها كل من (Booth et al. 1983) مع إجراء بعض التعديلات على المقياس الذي استخدم من قبلهم.

المقياس: Measurement

لقد قمنا بإجراء بعض التعديلات على مقياس (Booth et al. 1983) بعد القيام بالدراسة الأولية على عينة عشوائية قوامها مئة من العاملات المتزوجات، فألغيت بعض البنود مثل البحث والاجتماع مع رجل الدين أو المرشد النفسي عن احتمالات الطلاق، والتحدث مع شريك الحياة عن الحصول على عمل، لعدم ملاءمة هذه البنود مع واقع ثقافة المجتمع الكويتي، ولكون المقياس سيستخدم مع العاملات.

والمقياس المطور من قبلنا اعتمد على تسعة أبعاد هي: مشاركة الأدوار بين الزوجين، المصاحبة بين الزوجين، الاحترام بين الزوجين، مدى تدخل الأهل في شؤون الزوجين، المشاجرات بين الزوجين، التفكير في الطلاق، التحدث عن الطلاق، الانفصال بين الزوجين، وجود مشاكل واضطرابات بين الزوجين. وهذه الأبعاد أيدتها دراسات سابقة (Germain & Gitterman 1980; Booth & Edwards 1983; Thorton 1977; Brinkerhoff & White 1978; Edwards et al. 1992).

كما حرصنا على أن تكون هذه الأبعاد مرتبطة بثقافة المجتمع الكويتي، عن طريق أخذ آراء المتخصصين في العلوم الاجتماعية، للتعرف على هذه الأبعاد المهمة في عدم الاستقرار الأسري، بالإضافة إلى أن هذه الأبعاد التسعة مرتبطة بالتعريف الإجرائي – السابق الذكر – لعدم الاستقرار الأسري، الذي يركز على ثلاثة أبعاد أو محاور رئيسية شعورية وإدراكية وسلوكية لدى الشريك في الحياة الزوجية. وقد أكدت آراء المتخصصين علاقة بنود هذه الأبعاد بعدم الاستقرار الأسري.

لقد حددنا بنود المقياس بواحد وثلاثين بندا، موزعة على المحاور التسعة – السابقة الذكر – فمشاركة الأدوار بين الزوجين، جاءت صياغة بنودها كالتالي:

1 – هناك اتفاق بيني وبين شريكي في تقسيم العمل.

2 – لا يعبأ شريكي بشراء حاجيات المنزل.

3 – يقوم شريكي بالأعمال المنزلية من عمل رضاعة للطفل، غسيل، كي الملابس، تحميم الأطفال... إلخ.

4 – يساعدني شريكي بمذاكرة الأبناء.

أما بالنسبة «للمصاحبة بين الزوجين» فجاءت صياغة البنود كالتالي:

5 – شريكي كثير الخروج من المنزل.

6 – يقضي شريكي أوقاته مع هواياته وأصدقائه.

7 – يجلس شريكي معي في أوقات الوجبات فقط.

8 – يتغيب شريكي عن المنزل لساعات طويلة ومن غير سبب وجيه.

والمحور الثالث (الاحترام بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كالتالي:

9 – علاقتي مع شريكي ليست مبنية على الاحترام والحب والتفاهم.

10 – شريكي غير صريح معي.

11 – شريكي لا يهتم برأيي ولا يناقشني.

12 – لا يهتم شريكي بسماع آرائي في أي موضوع.

13 – أنا وشريكي لا نتبادل الحديث مع بعضنا.

14 – يقوم شريكي بتحقيري أمام الآخرين.

15 – لا يحترم شريكي رأيي.

16 – يصعب على شريكي تقبلي كما أنا.

والمحور أو «البعد الرابع» (مدى تدخل الأهل في شؤون الزوجين) كانت صياغة بنوده كالتالي:

17 – يسمح شريكي بتدخل الأهل في شؤوننا الداخلية.

18 – يتأثر شريكي بما يقوله أهله مما يؤثر على علاقتنا.

19 – يقوم شريكي بإدخال أهله في أمورنا الشخصية.

وبالنسبة للمحور الخامس (المشاجرات بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كما يلي:

20 – نتشاجر أنا وشريكي لأتفه الأسباب.

21 – تنتهي خلافاتنا في الرأي بالمشاجرات.

22 – تصل المشاجرات والمشاحنات بيني وبين شريكي إلى استخدام الأيدي.

أما المحور السادس (التفكير في الطلاق) فكانت صياغة بنوده كالتالي:

23 – فكرت في الطلاق.

24 – شريكي فكر في الطلاق.

25 – أعتقد أن نهاية زواجي الطلاق.

والمحور السابع (التحدث عن الطلاق) كانت صياغة بنده كما يلي:

26 – ناقشت الطلاق مع آخرين.

والمحور الثامن (الانفصال بين الزوجين) جاءت صياغة بنوده كالتالي:

27 – شريكي يريد الانفصال.

28 – الشريكان مرا بتجربة الانفصال.

29 – ناقشت المشاكل المترتبة عن الانفصال.

وأخيراً المحور التاسع وهو «وجود المشاكل والاضطرابات بين الزوجين» كانت صياغة بنوده كالتالي:

30 – أعتقد أن زواجنا يمر باضطراب.

31 – لقد تكلمت مع آخرين عن مشاكل الزواج.

الإجابات الخاصة بمقياس عدم الاستقرار الأسري قيست بمقياس ليكرت من 1 إلى 5 حيث أن 1 = استقرار و 5 = عدم الاستقرار. وتصنيفها 1 = أوافق بشدة، 2 = أوافق، 3 = أوافق إلى حد ما، 4 = لا أوافق، 5 = لا أوافق بشدة. كان معامل الثبات لمقياس عدم الاستقرار الأسري عالياً 94. ألفا (alpha) وهذا دليل تماسك بين المتغيرات الموجودة في المقياس المُطَور.

مجتمع البحث والعينة

العاملات الكويتيات المتزوجات في دولة الكويت بمحافظاتها الخمس يمثلن المجتمع الاحصائي لهذه الدراسة.

يبلغ عدد العاملات الكويتيات ما بين سن 15 - 65 سنة فأكثر – حسب آخر الاحصائيات الرسمية في الكويت 32.445. والنسبة المئوية للقوى العاملة الكويتية هي (18.13%) بالنسبة لقوة العمل الإجمالية[1]. وعلى ضوء هذه الاحصائيات الرسمية لأعداد

(1) الإدارة المركزية للإحصاء/ إدارة التعداد والاحصاءات السكانية 1988. أعداد ربات البيوت خاصة بتعداد 1985 حيث لم تتوفر الاحصاءات الخاصة بأعدادهم حاليا.

العاملات الكويتيات في الكويت اختيرت العينة، وعدد أفرادها 468 عاملة كويتية، اخترن اختياراً عشوائياً من مختلف وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية (مثل مؤسسة الموانىء العامة ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومؤسسات حكومية أخرى). بالإضافة إلى القطاع الخاص، الذي يتمثل بالشركات والبنوك. وقد قام بعض الباحثين المدربين من قبل الباحث بإجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة – عن طريق استبيان – من أجل جمع المعلومات المتعلقة بعدم الاستقرار الأسري، والمعلومات التي لها علاقة بالمتغيرات الديموغرافية ومتغيرات أخرى، وذلك لمعرفة تأثير هذه المتغيرات (التي لها علاقة بعمل المرأة) على عدم الاستقرار الأسري.

في الاختبارات الإحصائية للبحث – الدراسة، استخدمت متغيرات مستقلة، خاصة بعمل المرأة، (مثل المحافظة التي تقيم فيها العاملة، عمر العاملة، عمر العاملة عند الزواج، عمر زوج العاملة عند الزواج، عدد سنوات الزواج، عدد الأبناء، الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للعاملة SES، فارق السن بين العاملة وزوجها، فارق الدخل بين العاملة وزوجها، ووجود خادمة في المنزل). أما المتغير التابع، فهو عدم الاستقرار الأسري، الذي، كما ذُكر سابقاً، طورنا مقياسه. وقد استخدم اختبار معامل الانحدار المتعدد (multiple regression) لاختبار الفرضيات ومعرفة أهمية المتغيرات وقوتها في التأثير على عينة العاملات بالنسبة لعدم الاستقرار الأسري.

أما تحليل البيانات، فقد توزع على قسمين: التحليل الوصفي، التحليل ذو المتغيرات المتعددة. فالتحليل الوصفي يعرض النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لدى المتغيرات من خلال ما جمع من الاستبيان. والتحليل المتعدد المتغيرات – والمتمثل في معامل الانحدار – استخدم لاختبار الفرضيات ومعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في عينة العاملات، وبالتالي معرفة نسبة التباين والاختلاف (variance) في المتغير التابع (عدم الاستقرار الأسري).

التحليل الوصفي

الجدول رقم (1) يبين نتائج المتغيرات المستقلة والتي هي في الواقع متغيرات ديموغرافية ومتغيرات لها علاقة بالخلفية الاقتصادية الاجتماعية (SES) من حيث المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والمدى لهذه المتغيرات الخاصة بعينة العاملات، علماً بأن المتغيرات الاسمية (nominal variables) مثل المحافظة

ووجود خادمة في المنزل أعطيت بعدين. فمحافظتا العاصمة وحولي رُمزتا برقم (1) ومحافظتا الفروانية والأحمدي رُمزتا برقم (2). ووجود الخادمة رمز برقم (1) وعدم وجود الخادمة رمز برقم (2).

وقد بينت النتائج أن أغلب العاملات يأتين من مناطق أكثر حضرية، أقرب إلى العاصمة، كمحافظتي العاصمة وحولي ونسبتهن 58%، وهناك نسبة 42% يأتين من المناطق الأقل حضرية والأكثر بعدا من العاصمة، كمحافظات الفروانية والأحمدي والجهراء.

غالبية العاملات (58.5%) أعمارهن ما بين 21 إلى 30 سنة و(34.2%) أعمارهن ما بين 31-40 سنة ونسبة ضئيلة جداً أقل من 21 سنة (2.8%). ودخولهن تختلف نسبتها المئوية. فهناك (28.6%) تتراوح دخولهن ما بين 500 إلى 599 دينارا كويتيا في الشهر. وهناك نسبة ضئيلة (2.3%) تتعدى دخولهن الـ 900 دينار في الشهر، بينما أكثر من نصف مجموعة العينة (53.00%) يتقاضين رواتب أقل من 500 دينار كويتي في الشهر.

جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
المحافظة:	
المتوسط الحسابي	1.42
الانحراف المعياري	.49
المدى	2-1
الدخل الشهري للعاملة:	
المتوسط الحسابي	4.26
الانحراف المعياري	1.64
المدى	9-1
الدخل الشهري للزوج:	
المتوسط الحسابي	6.90
الانحراف المعياري	1.94
المدى	9-1
فارق الدخل بين الزوجين:	
المتوسط الحسابي	3.64
الانحراف المعياري	2.35
المدى	8-1

تابع جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
عمر العاملة:	
المتوسط الحسابي	2.40
الانحراف المعياري	.62
المدى	4-1
عمر العاملة عند الزواج:	
المتوسط الحسابي	1.50
الانحراف المعياري	.55
المدى	4-1
عمر الزوج عند الزواج:	
المتوسط الحسابي	1.95
الانحراف المعياري	.51
المدى	4-1
فارق العمر بين الزوجين:	
المتوسط الحسابي	1.77
الانحراف المعياري	.96
المدى	4-1
عدد سنوات الزواج:	
المتوسط الحسابي	2.10
الانحراف المعياري	1.14
المدى	5-1
عدد الأبناء:	
المتوسط الحسابي	1.73
الانحراف المعياري	.83
المدى	6-1
وجود خادمة في المنزل:	
المتوسط الحسابي	1.15
الانحراف المعياري	.35
المدى	2-1
تعليم العاملة:	
المتوسط الحسابي	5.99
الانحراف المعياري	1.10
المدى	8-1
تعليم الزوج:	
المتوسط الحسابي	5.63
الانحراف المعياري	1.30
المدى	8-1

تابع جدول رقم (1)

	العاملات n = 468
تعليم أم العاملة:	
المتوسط الحسابي	2.25
الانحراف المعياري	1.50
المدى	8-1
تعليم أب العاملة:	
المتوسط الحسابي	3.11
الانحراف المعياري	1.77
المدى	8-1
دخل أم العاملة:	
المتوسط الحسابي	3.86
الانحراف المعياري	2.52
المدى	9-1
دخل أب العاملة:	
المتوسط الحسابي	7.38
الانحراف المعياري	1.95
المدى	9-1

أما بالنسبة لأزواج العاملات، فدخولهم أكبر من دخول زوجاتهم العاملات، والنسبة الأكبر من أفراد العينة (32.7%) أزواجهن يتقاضون دخولاً شهرية أكثر من 900 دينار كويتي. ونسبة (12.8%) من الأزواج دخولهم أقل من 500 دينار كويتي.

أغلب أفراد العينة تزوجن في سن مبكرة. فهناك نسبة (52.1%) تزوجن وأعمارهن أقل من 21 سنة، ونسبة (46.2%) أعمارهن لم تكن تتعدى 30 سنة عند الزواج. أما أزواجهن فيتزوجون في سن ما بين 21 إلى 30 سنة (76.5%) من العينة.

وفي التصنيف حسب سنوات الزواج، هناك 38.7% في الخمس سنوات الأولى من زواجهن، (28.8%) ما بين 6 إلى 10 سنوات و(5.6%) متزوجات منذ 21 سنة وأكثر.

واللواتي لديهن ما بين ولد إلى اثنين بلغت نسبتهن من مجموع العينة (45.1%)، وبلغت نسبة اللواتي لديهن ما بين 3 إلى 4 أولاد (41.1%).

وأشارت النتائج إلى أن وجود الخادمة في منزل الأسر العاملة هو الغالب، إذ تبين أن (84.8%) من أفراد العينة لديهن خادمات في منازلهن، مقابل (15.2%) فقط ليس لديهن خادمات.

أما على المستوى التعليمي، فالغالبية من الحاصلات على الشهادة الجامعية (بكالوريوس) وتشكل نسبتهن (43.3%) من العينة. والنسبة الثانية هي للحاصلات على الدبلوم، أي سنتين بعد الثانوية (23.6%). وهناك نسبة ضئيلة تشكلها الحاصلات على دراسات عليا كالماجستير والدكتوراه (1.1%). ويشير المتوسط الحسابي إلى أن المستوى التعليمي للعاملة (5.99) أفضل من المتوسط الحسابي لدى الزوج (5.63) ولو بشكل ضئيل. فنسبة الأزواج الحاصلين على الشهادة الجامعية، وهي 28.8%، أقل من نسبة زوجاتهم العاملات.

وفي دراسة الخلفية الاقتصادية الاجتماعية (SES) للوالدين (التي تتمثل في المستوى التعليمي والوظيفة والدخل) عمدنا إلى إلغاء وظيفة الوالدين من الجدول رقم (1)، وذلك لأن عينة أفراد البحث لم تجب عن هذا السؤال، بحكم أن غالبية الوالدين متقاعدين أو متوفين. أما النتائج الخاصة بالمستوى التعليمي لأم العاملة فتشير إلى أن هناك نسبة (47%) لا تقرأ ولا تكتب. والمتوسط الحسابي لأمهات العاملات 2.25 أي أن الغالبية تقرأ وتكتب أو لديها شهادة ابتدائية. وتعليم أب العاملة أفضل من الأم، إذ أن المستوى التعليمي ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة. وهناك نسبة ليست بالضئيلة (23.6%) لا يقرأون ولا يكتبون. ومن الملاحظ أن نسبة الآباء الذين لا يقرأون ولا يكتبون أفضل من الأمهات، إذ تصل نسبتهم مقارنة بالأمهات إلى النصف.

ومن حيث دخل الوالدين فلقد أشارت النتائج (في الجدول رقم 1) إلى أن المتوسط الحسابي لدخل أم العاملة 3.86 أي ما بين 300-399 دينارا كويتيا في الشهر الواحد، بينما متوسط دخل أب العاملة 7.38 أي ما بين 700-799 ديناراً كويتياً في الشهر الواحد. فالفارق بين دخل أم العاملة وأب العاملة يصل إلى الضعف تقريبا. والتفاوت في دخول أمهات وآباء العاملات قد يرجع إلى وجود مصادر أخرى للدخل، مثل ودائع بنكية أو استثمارات عقارية.

تحليل متعدد المتغيرات

لاختبار الفرضيات الفرعية التي نعتقد أن لها تأثيراً على عدم الاستقرار الأسري، استخدمنا اختبار معامل الانحدار (multiple regression) هذا الاختبار الاحصائي يفيد في معرفة المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع من مجموعة كبيرة من المتغيرات من حيث أهمية كل متغير وقوته (Klecka 1980; Hubert & Blalock 1979).

والمتغير التابع لعدم الاستقرار الأسري - الذي قيس عن طريق مقياس مطور من قبل الباحث - ينحدر على عدة متغيرات مستقلة، كالمحافظة والدخل الشهري للعاملة والدخل الشهري للزوج، وفارق الدخل بين العاملة وزوجها، وعمر العاملة وعمرها عند الزواج وعمر الزوج عند الزواج، وفارق العمر بين الزوجين، وعدد سنوات الزواج وعدد الأبناء ووجود خادمة والمستوى التعليمي للعاملة والمستوى التعليمي للزوج والخلفية الاقتصادية الاجتماعية للوالدين (من حيث التعليم والدخل).

ويلاحظ في معامل الانحدار المتعدد (multiple regression) أن هناك متغيرين قيسا حسب المقياس الاسمي (nominal variables) وهما المحافظة ووجود خادمة في المنزل. أما بالنسبة للمحافظة فلقد أعطيت بعدين فقط. فالمناطق الأقرب من المدينة (العاصمة) مثل محافظتي العاصمة وحولي أعطيت رقم (1) كرمز يمثلها. والمناطق الأبعد عن المدينة مثل محافظات الفروانية والأحمدي والجهراء فلقد أعطيت رقم (2) كرمز يمثلها. وبذلك تصبح المناطق الأكثر حضرية يرمز إليها برقم (1) والأقل حضرية يرمز إليها برقم (2).

أما المتغير المستقل الاسمي الثاني فهو وجود خادمة في المنزل. فوجود الخادمة أعطيت رقم (1) كرمز يمثلها وعدم وجود خادمة رقم (2). وتم بعد ذلك إدخال هذه المتغيرات الإسمية إلى جانب المتغيرات المستقلة الأخرى - السابقة الذكر - في معامل الانحدار.

وقد رتبنا المتغيرات في معامل الانحدار المتعدد لعينة العاملات واستخلصنا نتائجها، وعرضناها في جدول رقمي - بياني (الجدول رقم 2)، ومن خلال هذه النتائج يتبين أن أقوى المتغيرات هو تعليم المرأة العاملة، والنتيجة، هنا، جاءت سلبية، بمعنى أنه كلما زاد تعليم المرأة العاملة قل عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث (والبيتا beta كانت قوية والاحتمالية الاحصائية ذات دلالة $P<.01$).

والمتغير الثاني، من حيث القوة، كان تعليم الزوج. والنتيجة - هنا - كانت سلبية أيضا، بمعنى أنه كلما زاد المستوى التعليمي للزوج (أي زوج المرأة العاملة) قلت احتمالات عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث أيضا. (والبيتا beta كانت قوية والاحتمالية الاحصائية ذات دلالة $P<.01$).

أما المتغير الثالث فكان عدد الأبناء، وجاءت النتيجة موجبة بمعنى أنه كلما زاد عدد الأبناء زادت احتمالات عدم الاستقرار الأسري عند العاملة. وهذه النتيجة تدعم فرضية الباحث كذلك (والبيتا beta كانت متوسطة وذات دلالة احصائية $P<.05$). ويتبين من الجدول رقم (2) أن الثلاث متغيرات (السابقة الذكر) ذا دلالة إحصائية، وأن مؤشر اختيار التنبؤ تفسر حوالي (R_2.096) 10% من التباين والاختلاف في المتغير التابع عدم الاستقرار الأسري. وهذا يعني أن تأثير المتغيرات الثلاثة ضعيف على عدم الاستقرار الأسري على الرغم من كونها ذات دلالة إحصائية (significant).

النتائج والمناقشة

تشير النتائج بشكل عام إلى أن العينة تمثل مجتمع المرأة العاملة الكويتية، من حيث أن أفرادها يأتين من وزارات ومؤسسات مختلفة في الدولة. بالإضافة إلى أنها تأتي من خلفيات اقتصادية اجتماعية متباينة. والمرأة العاملة الكويتية تتمتع بمستوى تعليمي عال وذلك بحكم مجانية التعليم وإلزاميته في الدولة. وأن العاملة الكويتية تتزوج في سن مبكرة نوعا ما، إذ أن ما يقارب من نصف أفراد العينة يتزوجن في سن أقل من 21 سنة. وأغلب أفراد العينة تعدت سنين زواجهن الخمس سنوات مما يعني أن الفترة الحرجة (الخمس سنوات الأولى) من عمر الزواج انتهت ويفترض أن يكون هناك ميل من قبل الزوجين نحو الاستقرار، كما تؤكد ذلك الدراسات السابقة. والغالبية من العاملات لا يفضلن وجود أكثر من 4 أبناء في الأسرة. وأن الغالبية العظمى من العاملات الكويتيات لا يستغنين عن الخادمة، لقيامها بالأعمال المنزلية من طبخ وتنظيف وغسيل، مما يرفع عن عاتق العاملة المتزوجة تحمل مسؤوليات معينة في المنزل.

غالبية الأزواج في العينة تعليمهم متوسط، أي من حملة الشهادة الثانوية العامة. أما عن الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للوالدين، فالنتائج تشير إلى أن تعليمهم منخفض بشكل عام، ولكن المستوى التعليمي للأب أفضل من الأم. فغالبية الآباء مستواهم التعليمي ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة، أما الأمهات فهن في مستويات ما بين عدم القراءة والكتابة وتقرأ وتكتب. ودخل أم العاملة أقل من دخل أب العاملة، إذ أن معدل دخلها يصل إلى نصف معدل دخل الأب.

وبينت نتائج معامل الانحدار أن المستوى التعليمي للزوجة العاملة والمستوى التعليمي للزوج وعدد الأبناء، هي العوامل المؤثرة في عملية عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة. وكان متغير المستوى التعليمي للزوجة أقوى المتغيرات تأثيرا على عدم الاستقرار الأسري. فالنتيجة أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي (للزوجة) العاملة يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم وتحقق فرضية الباحث. فالظاهر أن تعليم المرأة العاملة له الأثر الأكبر في مواجهة المرأة لأعباء الأدوار المتعددة أو المعقدة، إذ يبدو أن النساء المتعلمات أكثر قدرة على تحمل الأدوار المجهدة مثل العمل داخل وخارج المنزل، وذلك لأنهن أكثر وعياً بنوعية هذه الأدوار وأهميتها، وكأن لسان حال الواحدة منهن يقول «عليَّ أن أثبت لنفسي وللآخرين قدرتي على تحمل أعباء الأدوار المختلفة المناطة بي». فالمرأة العاملة من جانب تحاول أن تؤكد لزوجها وأبناءها وأفراد أسرتها أنها ربة بيت جيدة، ومن جانب آخر تحاول أن تؤكد لأفراد أسرتها وزملائها ورئيسها في العمل أنها عاملة جيدة ولائقة. فبالإضافة إلى ما أشارت إليه النتيجة من أن ارتفاع المستوى التعليمي يساعد في التقليل من صراع الدور وزيادة في توضيح الدور، بحيث تكون الأدوار المناطة (بالمرأة العاملة في هذه الحالة) أكثر تحديداً وتعريفاً، مما يساعد على خلق حالة من الاستقرار الأسري ينعكس إيجاباً على وضع المرأة في الأسرة. متغير المستوى التعليمي للزوج كان ثاني أقوى المتغيرات تأثيراً على عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار. فالنتيجة أشارت إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج (زوج العاملة) يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة تدعم وتحقق فرضية الباحث. فيبدو أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يصاحبه وعي لدور المرأة العاملة المضاعف (وهو العمل داخل وخارج المنزل) مما يؤدي إلى وضوح وتحديد وتعريف أفضل لهذه الأدوار من قبل زوج العاملة الأكثر تعليما وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة وعي الزوج لكيفية الاتصال بالزوجة والعلاقة الزواجية وإبقاء المشاكل الخاصة بالزوجين في محيط الأسرة، مما يقلل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري.

المتغير الثالث في التأثير على عدم الاستقرار الأسري هو عدد الأبناء. وقد أشارت النتيجة إلى أن زيادة عدد الأبناء يؤدي إلى احتمالات أكبر لعدم الاستقرار

الأسري. فزيادة عدد الأبناء يعني مسؤوليات ومتطلبات أكبر على عاتق المرأة العاملة، ومواجهتها لمجموعة أكبر من الأدوار، وخلق حالة من عدم الاستقرار الأسري في الأسرة. وهذه الحقيقة تتفق مع دراسة ثورتون (Thorton) التي يؤكد فيها أن الرضى عن الحياة الزوجية ينخفض مع ارتفاع عدد الأطفال، وأن النساء اللاتي لديهن أطفال (أكثر من طفلين) يشعرن بعدم السعادة الزوجية (Thorton 1977).

أما عن المتغيرات التي لم يكن لها تأثير في عدم الاستقرار الأسري، في معامل الانحدار، فهي متعددة. وسوف نتناول هذه المتغيرات (حسب ترتيبها في الجدولين رقم 2 و 1) وذلك بسبب أهمية هذه المتغيرات بالنسبة لعينة العاملات، التي تشكل موضوع بحثنا. وأول هذه المتغيرات المحافظة، إذ أن المحافظة التي تقطنها العاملة لم يكن لها تأثير على عدم الاستقرار الأسري، وهي لم تحقق فرضية الباحث. ويبدو أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة هو العامل الحاسم في هذه القضية. فارتفاع المستوى التعليمي يقلل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري، ومستوى العاملات التعليمي متشابه في جميع المحافظات، لذلك فإن متغير المحافظة لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري.

أما بالنسبة لمتغير دخل الزوجة العاملة فنجد أن متوسط دخل الزوجة العاملة ما بين (300-399 دينارا كويتيا) وهو يعتبر من الدخول المتوسطة، ويدعمه في الوقت نفسه دخل الزوج المرتفع نسبيا. وفي حالة فقدان المرأة (الزوجة) العاملة لدخلها ودخل زوجها يمكن أن تلجأ إلى المساعدة الاجتماعية (Ridha 1987). ومن الحقائق السابقة الذكر، يتبين أن عدم وجود تأثير لدخل الزوجة الشهري على عدم الاستقرار الأسري نتيجة منطقية. وبالتالي، فإن تحقيق استقلالية المرأة العاملة من خلال الدخل يمكن أن يتحقق من خلال دخل الزوج أو المساعدة الاجتماعية في أسوأ الأحوال. والدخل الشهري للزوج، كذلك، لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري لدى العاملات. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث، إذ نجد أن دخل زوج العاملة مرتفع نسبيا (ما بين 500-599 دينارا كويتيا)، ومن النتائج الوصفية يتبين أن وضع الأسرة الكويتية يختلف عن الأسر الأخرى في مجتمعات أخرى. فإلى جانب ارتفاع الدخول نسبياً، هناك الدعم الحكومي في حالة

عدم قدرة المرأة على إعالة نفسها وأسرتها، الأمر الذي جعل من متغير الدخل بشكل عام، سواء دخل المرأة العاملة أو دخل الزوج أو فارق الدخل بينهما، غير ذي أهمية أو تأثير على عدم الاستقرار الأسري عند المرأة العاملة.

أما العمر (أي عمر الزوجة العاملة) فلم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. والنتيجة – هنا – لم تحقق فرضية الباحث. فارتفاع سن الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في قضية نضوجها وبالتالي في التقليل من احتمالات عدم الاستقرار الأسري. والاحتمال الأرجح أن الزوجة تهيىء وتدرب بشكل مباشر، وغير مباشر، سواء من الأسرة أو من المجتمع، على القيام بأدوارها كزوجة عاملة. وهذا يعني أن عامل السن لا يلعب دوراً كبيراً في قضية نضوج الزوجة العاملة، وبالتالي وضوح الأدوار وتوقعات الأدوار بشكل أكبر. وكان يتوقع أن من هن أقل سناً لديهن عدم استقرار بصورة أكبر، ومن هن أكبر سناً لديهن عدم استقرار بصورة أقل، وذلك بسبب وضوح الأدوار وتوقعاتها، شيئاً فشيئاً، بمرور السنين.

عمر الزوجة العاملة عند الزواج، كذلك، لم يكن له تأثير على العاملة من حيث عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. فعلى الرغم من أن العاملات يتزوجن في سن أقل من 21 إلا أن أغلبهن يتزوجن في السنوات الأخيرة من التعليم الجامعي، أو بعد حصولهن على الدبلوم (سنتان بعد الثانوية العامة). وبالتالي، يتبين أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة هو العامل الحاسم، وليس عمرها عند الزواج، بالنسبة للتأثير على عدم الاستقرار الأسري.

وكذلك عمر الزوج عند الزواج لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري عند الزوجة العاملة. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث والظاهر أن المستوى التعليمي للزوج هو العامل أو المتغير الحاسم في التأثير في عدم الاستقرار الأسري. فالمستوى التعليمي للزوج كان تأثيره سلبياً في عدم الاستقرار الأسري (انظر جدول رقم 2) حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوج يؤدي إلى احتمالات أقل لعدم الاستقرار الأسري. من هنا، يتبين أن عامل العمر لا يلعب دوراً مؤثراً على عملية النضج وبالتالي وضوح الأدوار والتوقعات لدى الزوجين.

جدول رقم (2)
نتائج معامل الإنحدار لعدم الاستقرار الأسري عند العاملات

عدم الاستقرار الأسري المتغيرات المستقلة	Beta	SEB الخطأ المعياري لـ Beta	B
المحافظة	.037226	.055616	.044447
الدخل الشهري للعاملة	.051749	.021519	.016321
الدخل الشهري للزوج	.006099	.019973	.001343
فارق الدخل بين الزوجين	.029726	.022225	.007681
عمر العاملة	-.088957	.067975	-.087210
عمر العاملة عند الزواج	-.030314	.062765	-.033044
عمر الزوج عند الزواج	.067580	.075395	.080568
فارق العمر بين الزوجين	034168	039031	.021459
عدد سنوات الزواج	.057707	.041792	.030477
عدد الأبناء	.093489*	.027930	.057782
وجود خادمة في المنزل	.032846	.076020	.051931
تعليم العاملة	-.209942**	.024235	.111854
تعليم الزوج	-.144089**	.020593	-.063765
تعليم أم العاملة	-.021588	.023731	-.008645
تعليم أب العاملة	-.044995	.020056	-.015114
دخل أم العاملة	-.052106	.017114	-.018482
دخل أب العاملة	.081548	.007761	.012551 R_2.096

** $P < .01$ ذات دلالة

* $P < .05$ ذات دلالة

عدد سنوات الزواج أو (عمر الزواج) لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. فلقد كان من المتوقع أن ارتفاع سن الزواج يصاحبه نضوج أكبر للزوجة العاملة، وبالتالي وضوح للأدوار وتوقعات الأدوار، بشكل أكبر، مما يقلل من صراع الدور وعدم استمرارية الدور.

ولكن يبدو أن سن الزواج ليس له تأثير على النضوج بالأدوار ووضوحها ووضوح توقعات الأدوار لدى العاملة... مرة أخرى يبدو أن عامل المستوى التعليمي هو المتغير المتداخل (intervening variable) في عملية النضوج بالدور وتوقعات الدور وليس العمر (سواء عمر الزوجة أو عمرها عند الزواج أو عمر زوجها عند الزواج أو فارق العمر بين الزوجين أو عمر الزواج).

وجود الخادمة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري لدى العاملات في معامل الانحدار. وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. وغالبية العاملات لديهن خادمات في المنازل (84.8%) وهناك 15.2% بدون خادمات. ويبدو أن العاملات في بداية حياتهن الزوجية يفضلن عدم وجود الخادمات لقلة المتطلبات الأسرية. وبعد إنجاب الأطفال، يبدأ الزوجان في التفكير في الحصول على الخادمة. فالدعم الأسري للزوجة العاملة الكويتية يقل كلما زاد عمر زواجهما وزاد عدد الأبناء. فوجود الخادمة في المنزل الكويتي أصبح ضرورة، إذا لم تكن في بداية الزاوج فبعد سنة أو سنتين من الزواج.. ومرة أخرى، الدعم الأسري للزوجين، وبالأخص في بداية الحياة الزوجية يغني العاملة من الحصول على الخادمة. وهذا الدعم الأسري يتمثل في دعوة والدي الزوجين إلى وجبات الطعام خلال أيام الأسبوع ونهاية الأسبوع، وكذلك في الاستعانة بالخدم – الموجودين في الأسر الأصلية للزوجين – وذلك من أجل مساعدة الزوجة العاملة في القيام بالأعباء المنزلية الخاصة بها. من هذه العملية يتبين أن العاملات اللواتي ليس لديهن خدم يحصلن على الدعم الأسري (الاستعانة بخدم الأسرة الأصلية وأعضاء الأسرة الآخرين) من أجل مساعدتهن في تحمل أعباء الأدوار المنزلية ورعاية أبنائهن، وبالأخص في بداية حياتهن الزوجية. وتؤكد إحدى الدراسات السابقة أن أعضاء الأسرة الآخرين يساعدون المرأة العاملة إلى حد كبير في تحمل الأعباء المنزلية (Edwadrs et al. 1992). لذلك فوجود الخادمة أو عدم وجودها لم يكن له تأثير يذكر في عدم الاستقرار الأسري.

تعليم أم الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري، وهي لم تحقق فرضية الباحث. والنتائج الوصفية تشير إلى أن تعليم أم العاملة منخفض، أي أن الغالبية تقرأ وتكتب أو لديها شهادة ابتدائية. ونسبة 5.2% لديهن شهادة الثانوية العامة، وهي تعتبر نسبة قليلة، الأمر الذي يقود الباحث إلى الاعتقاد

بأن أم الزوجة العاملة - بغض النظر عن مستواها التعليمي - تلعب دوراً كبيراً في عملية نضوج المرأة العاملة، وذلك من خلال تدريب وتأهيل المرأة العاملة بمتطلبات الحياة الزوجية والعملية وتوضيح الأدوار المناطة بها. فالأم الأمية (التي نسبتها 47%) والأم حاملة الشهادة الثانوية العامة (ونسبتها 5.2%) يقمن بنفس الدور تجاه المرأة العاملة، من حيث توضيح الأدوار وتعريفها للمرأة العاملة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. لذلك يبدو أن المستوى التعليمي لأم الزوجة العاملة لم يكن له تأثير على عدم الاستقرار الأسري.

كذلك تعليم أب الزوجة العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري. والنتيجة - هنا أيضا - لم تحقق فرضية الباحث. والنتائج الوصفية تشير إلى أن فئة آباء العاملات (الأغلبية منهم) ما بين الشهادة الابتدائية والمتوسطة. ونسبة قليلة (9.8%) حاصلين على الدبلوم والبكالوريوس ودراسات عليا. ويبدو أن هذا المتغير يلعب الدور الذي يلعبه متغير تعليم أم الزوجة، بحيث أن جميع المستويات التعليمية لآباء العاملات تساهم من خلال التنشئة الاجتماعية في تأهيل وتدريب المرأة العاملة على القيام بالأدوار المناطة بها. لذلك يبدو أن المستوى التعليمي لأب العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري.

دخل أم العاملة لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار لدى العاملات، ولم تحقق فرضية الباحث. فقد كان يتوقع أن ازدياد دخل الأم سوف يجعل من المرأة العاملة تلجأ إلى هذا الدخل لضمان مستقبلها، في حالة اضطراب زواجها، وبالتالي محاولة الاستقلال والانفصال عن الزوج. ويبدو أن دخل الأم (زيادته أو نقصانه) ليس له تأثير في عدم الاستقرار الأسري لدى العاملة. والعامل الحاسم هو ارتفاع المستوى التعليمي لدى هذه الزوجة فهو الذي يلعب الدور الرئيسي في وعيها لأدوارها، ولتوقعات هذه الأدوار كزوجة عاملة. وكذلك دخل الأب لم يكن له تأثير في عدم الاستقرار الأسري في معامل الانحدار، وهذه النتيجة لم تحقق فرضية الباحث. ونفس التفسير ينطبق على دخل الأب، من حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي هو العامل الحاسم، بالإضافة إلى أن التنشئة الاجتماعية للوالدين في الكويت يبدو أنها تساهم إلى حد كبير في توضيح وتعريف المرأة العاملة بالأدوار المناطة بها، مما يساعد على نضوجها واستقرارها الأسري بغض النظر عن الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للوالدين.

مما سبق يتبين أن هناك حقائق يجب التركيز عليها:

1 - توعية أفراد المجتمع بأهمية التعليم، حيث أن التعليم يلعب دورا رئيسيا في تقليل عدم الاستقرار الأسري للمرأة العاملة خارج المنزل. فارتفاع المستوى التعليمي للزوجة العاملة والزوج يقللان من احتمالات عدم الاستقرار الأسري.

2 - العمل على توعية أفراد المجتمع بأهمية المرحلة الانتقالية التي تمر بها المرأة العاملة من كونها زوجة فقط إلى كونها أم. وهذه المرحلة تبدأ من فترة الحمل الأولى حتى حصولها على الأبناء. ففي هذه المرحلة الانتقالية تتعدد أدوار المرأة (الزوجة والأم) العاملة وتتزايد توقعات هذه الأدوار من قبل أفراد المجتمع، ومن قبلها هي نفسها، الأمر الذي يزيد من احتمالات عدم الاستقرار الأسري في تلك المرحلة.

3 - توعية أفراد المجتمع بأهمية العمل خارج المنزل للمرأة، إذ أنه من خلال العمل تحقق المرأة ذاتها وطموحاتها وتساهم بشكل مباشر في تنمية المجتمع وتقدمه. فالدراسة بينت أن المرأة العاملة (الأكثر تعليما) لديها عدم استقرار أسري بصورة أقل.

4 - قيام العاملين الاجتماعيين والمسؤولين على إنشاء مركز للدراسات النسائية يتخصص في دراسات عن المرأة بشكل عام، والمرأة (الزوجة) العاملة بشكل خاص.

5 - الدراسات المستقبلية عليها أن توجه أنظارها إلى العوامل الأخرى المتعلقة بالمرأة الكويتية العاملة، سواء أكانت هذه العوامل خاصة بالمنزل والأسرة أو خاصة بالعمل وظروف العمل. بالإضافة إلى إجراء دراسات مقارنة بين العاملات وغير العاملات لمعرفة تأثير العمل نفسه على عدم الاستقرار أو الاستقرار الأسري، الأمر الذي يساهم في النهاية في تنمية الأسرة والمجتمع على حد سواء.

المصادر العربية

نعامة سليم

1984 سيكولوجيا المرأة العاملة. بيروت: عربية للطباعة والنشر والتوزيع.

عبداللطيف حمدي عبدالعظيم

1988 «أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (3): 119-137.

منسي محمود عبدالحليم

1988 «عمل الأم والسلوك الاجتماعي للآباء: دراسة مقارنة». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4): 89-105.

يونس منى

1987 «اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي)». مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4): 209-230.

المصادر الأجنبية

Al - Dhafiri, A.

1987 Women, Labor Force Participation, and Equality: A Study of Educated Women in Kuwait.

Al - Sabah, S.

1983 Development Planning in an Oil Economy and the Role of Women: The Case of Kuwait. In Arabic. London: Estlords Publishing Ltd.

Al - Thakeb, Fahad.

1974 The Kuwaiti Family: Today and Yesterday. Dissertation. Ohio State University.

Baude, A.

1979 "Public Policy and Changing Family Patterns in Sweden: 1930 - 1970. "pp. 134 - 176 in J. Lipan - Blumen & J. Bernard eds. Sex Roles and Social Policy. Beverly Hills, CA: Sage Publications, Inc.

Booth, A. & Johnson, D. et al.

1983 "Measuring Marital Instability." Journal of Marriage and the Family 45: 387 - 393.

Brinkerhoff, D. B. & White, L. K.

1978 "Marginal Population." Journal of Marriage and the Family 40: 259 - 267.

Edwards, J. & Fuller, T. et al

1992 "Female Employment and Marital Instability: Evidence from Thailand." Journal of Marriage and the Family 54: 59 - 68.

Gallighan, R. & Bahr, H.

1978 "Economic well - being and Marital Stability: Implications for Income Maintenance Programs." Journal of Marriage and the Family 40: 283 - 289.

Germain, C. B. & Gitterman, A.

1980 The Life Model of Social Work Practice. New York: Columbia University Press.

Greenstein, T.

1990 "Marital Disruption and the Employment of Married Women." Journal of Marriage and the Family 52: 657 - 676.

Gross, N. & Ward S. et al.

1958 Exploration In Role Analysis. New York: Hohn Wiley and Sons.

Hubert, M. & Balock, Jr.

1979 Social Statistics. New York: McGraw - Hill Book Company.

Hughes, D. & Gabirsky, D et al..

1992 "The Effects of Job Characteristics on Marital Quality: Specifying Linking Mechanisms." Journal of Marriage and the Family 54: 31 - 42.

Klecka, W. R.

1980 "Discriminant Analysis" in J. Sullivan ed. Quantitative applications in social sciences. No. 07-019. Beverly Hills, California & London, England: Sage Publications, Inc.

Lee, G. R.

1977 "Age at Marriage and Marital Satisfaction: A Multivariate Analysis with Implications for Marital Stability." Journal of Marriage and the Family 39: 493 - 503.

Lobozinska, B.

1977 "Married Women's Gainful Employment and Housework in Contemporary Poland." Journal of Marriage and the Family 39: 405 - 415.

Rallings, E. & F. Nye

9179 "Wife - Mother Employment, Family and Society." pp. 203 - 226 in W. Burr ed. Contemporary Theories About the Family Vol. 1. New York: Free Press.

Ridha, H.

1987 The Social Assistance Program: A Comparative Study Between Women On Social Assistance and Working Women in Kuwait. Dissertation of Doctor of Philosphy. Univ. of Maryland.

Ruggie, M.

1984 The State and Working Women - A Comparative Study of Britain and Sweden. Princeton University Press.

Sandberg, E.

1975 Equality is The Goal - A Swedish Report. Stockholm: The Swedish Institute.

Sarbin, T.

1954 "Role Theory." In G. Linsdsey ed. Handbook of Social Psychology. Addison - Wesley Publishing company.

Sears, H. & Galmabos.

1992 "Women's Work Conditions and Marital AAdjustment in Two - Earner Couples: A Structural Model." Journal Of Marriage and the Family 54: 789 - 797.

Thorton, A.

1977 "Children and Marital Stability." Journal of Marriage and the Family 39: 531 - 539.

Turner, J.

1982 The Structure of Sociological Theory. Homewood: Doresey Press.

Turner, J.

1987 Social Theory Today. A. Giddens & J. Turner eds. Cambridge: Polity Publications.

Vannoy, D. & Philliber, W.

1992 "Wife's Employment and Quality of Marriage." Journal of Marriage and the Familly 54: 387 - 398.



مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

علمية محكمة تعني بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: **محمود أحمد طحان**

تشتمل على:

★ بحوث في مختلف العلوم الإسلامية.
★ دراسات قضايا إسلامية معاصرة.
★ مراجعات كتب شرعية معاصرة.
★ فتاوى شرعية.
★ تقارير وتعليقات على قضايا علمية.

الاشتراكات:

للأفراد ٣ دنانير داخل الكويت - ١٠ دولارات أمريكية خارج الكويت
للمؤسسات والشركات ١٣ دينارا داخل الكويت
٤٥ دولارا أمريكيا خارج الكويت

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص. ب: ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية
الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٢٥٠٤
بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣: ٤٧٢٣ داخلي

قراءة في أفكار برهان غليون ومحمد عابد الجابري

المحنة العربية والدولة ضد الأمة

برهان غليون

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993

المسألة الثقافية

محمد عابد الجابري

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994

مراجعة: تركي علي الربيعو*

في بحثه عن سبل تجاوز حالة الهزيمة (هزيمة حزيران - يونيو 1967) واستدراك التخلف التاريخي، راح عبدالله العروي يبشر بالدور التاريخي الذي يمكن أن تلعبه النخبة المثقفة، في تحديث الثقافة والمجتمع العربيين. فهو رأى أن هذه النخبة وحدها القادرة على عقلنة المجتمع بكيفية شاملة، ومسترسلة، دون سائر القوى الاجتماعية الأخرى (الطبقة العاملة، المؤسسة العسكرية، الحزب المسيطر، البيروقراطية). وهذه القدرة مبعثها أن النخبة وحدها قادرة على تملك الفكر التاريخي: الماركسية. وهذه عنوان كل حداثة. فلا حداثة من دونها. إنها أصل الوعي الكوني المطروح على صعيد عالمي. وقد فسر المثقفون العرب، الحداثويون، الكونية - بأنها شرط لاستدراك التخلف العربي وتحديثه في آن معا. إلا أن الكونية أصبحت، فيما بعد، ومع عقود المد الأيديولوجي العربي - بصورته الحداثوية الفاشية - وسيلة ترويج لدعوة الاندماج بالآخر/الغربي، والتماهي معه. (عبدالله العروي 1973).

* باحث وكاتب سوري

إلى جانب تبشيره بالدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه النخبة المثقفة في تحديث المجتمع والثقافة، سعى العروي إلى أن يجمِّل من صورة الدولة في أذهان المثقفين العرب، مستخدماً في ذلك منظوراً مجرداً، يستقي مرجعيته من رؤية هيغليه - ماركسية للدولة، كأداة لاستدراك التخلف. فمن شأن دولة النخبة - إن جاز التعبير - وكما رآها العروي، أن تكون أداة فعالة في يد النخبة المثقفة العربية، لاستدراك ما فات، والرد على مجموع الهزائم.

برهان غليون، أخذ الاتجاه المعاكس. فهو، إذ يركز على ضرورة إعادة تكوين الحركة الوطنية العربية، يدعو إلى القيام بمراجعة شاملة، ونقدية، تطال فكر هذه الحركة وممارساتها. مثل هذا النقد لا بد أن يكون حادا وشجاعا، يتناول الخلفية المرجعية لخطاب النخبة المثقفة التحديثي، ويهدم - في آن - أركانه التي يراها متهاوية، ليتوجه، بعد ذلك، إلى نقد الممارسة، أو، بصورة أدق، نقد ممارسات دولة النخبة. فالدولة التحديثية - كما يسميها غليون - تختلف عن دولة الحداثة، التي هي دولة العقل والحرية والديمقراطية.. الدولة التحديثية، التي تسود الساحة العربية، تظهر، بالضرورة والمبدأ، كدولة تعسفية[1]. فالتعسف هو دستور هذه الدولة الحقيقي، لكنه الدستور غير المكتوب.

بين نقد الفكر ونقد الممارسة، وعلى طول مساحة زمنية تصل إلى أكثر من عقدين من الزمن، راح غليون يوجه سهام نقده في اتجاه خطاب الحداثة، أو بصورة أدق الخطاب التحديثوي، وفي اتجاه ممارسة الدولة التحديثية العربية المعاصرة، فقد تحرك غليون في نقد الخطاب إلى نقد الممارسة «مجتمع النخبة» كتابه الذي صدر أواسط عقد الثمانينات، وكان من الممكن أن يصدر بصورة أخرى، في أواخر عقد السبعينات وبالتحديد مع «كامب ديفيد» ليفضح من خلاله تهافت خطاب النخبة ونتائجه المأساوية، إلى «اغتيال العقل» الذي رسم الملامح الدقيقة لمحنة الثقافة العربية، ويرسم غليون في هذين الكتابين صورة مأساوية لخطاب عربي نخبوي متهافت، إلى «المحنة العربية: الدولة ضد الأمة» والذي يختصر عنوانه ملامح الأزمة التي تعانيها وتكابدها الأمة العربية، جراء استمرار الحيف التاريخي الذي تلحقه بها الدولة التحديثية.

---

(1) هذا ما يؤكده غليون في كتابه الصادر حديثا «المحنة العربية: الدولة ضد الأمة».

إنها المحنة، محنة الأمة العربية التي تحتاج إلى بيان، لنقل «بيانا من أجل الأمة العربية»، وهذا هو ما عبر عنه برهان غليون منذ أن كتب بيانه الشهير والموسوم بـ «بيان من أجل الديمقراطية»، الذي وجد تتويجه وفي إطارسعيه لنقد ممارسة الدولة التحديثية في «المحنة العربية: الدولة ضد الأمة». فمع نهاية عقد السبعينات أخذ غليون يتحدث عن حرب أهلية عربية، وعن واقع عربي يخلق، بالضرورة، كل شروط هذه الحرب، التي تشكل الحرب اللبنانية مثالها الأكثر صراحة والأكثر عيانية والأكثر عنفاً.. هذه الحرب، من وجهة نظر غليون، هي بمثابة نتيجة وصيحة حرب يعلنها ما يسميه بـ «حلف الحداثة العربية»، الموجه كليا في اتجاه الأكثرية الشعبية من المجتمع العربي، لعزلها وتهميشها وتضييعها، كما يشهد على ذلك عقد التسعينات هذا وفي أقطار عربية عديدة، وذلك بحجة تقليديتها التي تقف كحجر عثرة في وجه مشروع الحداثة الذي تقوده النخبة. فطريق المعاصرة مُعَبَّدٌ بجثث وأشلاء المجتمع التقليدي، أو هكذا يراد أن أن يكون له، كما تشهد على ذلك أحوال الأمة هذه الأيام.

وعلى عكس المتفائلين، الذين أسكرتهم نشوة الانتصارات المحدودة في حرب أكتوبر/1973 من المثقفين العرب، كان غليون يرى أن معارك حرب أكتوبر/1973 هي الحد الفاصل بين مرحلة ماضية قد ولّت، وبين مرحلة جديدة ذات خصائص وقوانين مميزة قد بدأت. فقد دشنت المرحلة الجديدة بداية هزيمة وتصفية الطبقة الوسطى المتنورة، التي تصدت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لقيادة نضال الأمة العربية نحو الاستقلال والتحرر القومي. وهذا يعني أن المعركة القومية هي نفسها معركة اجتماعية، معركة محدودة ومحددة بالمصالح الاجتماعية لهذه الطبقة، بأفقها السياسي والفكري، وضمن حدود علاقاتها بالأغلبية الشعبية، وخوفها منها وسعيها إلى تهميشها. فقد أظهرت هذه الحرب أقصى ما يمكن أن يقدمه العرب، ورسمت حدود آفاقه الأبعد – كما يقول غليون. وبانسدال الستارة على هذا الفصل الأخير لن يبقى على المشاهدين إلا أخذ الدروس، والعبر، والتلخيص.

من هنا، الدعوة الملحة عند غليون للقيام بعملية نقد جذري شامل.. فليس بعد الكفر من ذنب. وليس بعد هذا الفشل الكبير إلا أن يتفجر النقد الذاتي عظيماً، والذي عليه أن ينشأ بموازاة طقوس الاعتراف الممزقة والقاسية، التي على مجتمع

النخبة أن يدلي بها ليتطهر من عذاباته اللاحقة ومن أنانيته ونرجسيته. إن النقد الجذري موجه بكليته نحو مجتمع النخبة. فقد أحدثت النخبة قطعا وقطيعة، وعلى صعيدين: الأول، عندما قطعت مع تراث الماضي بحجة تخلفه واستبداديته وقدمه ورجعيته، ظناً منها بأن هذه القطع/ القطيعة سوف يمهد للحاق بالغرب والتماهي معه. ومعظم المتتبعين لإشكالية التراث، في خطابنا المعاصر، يجدون هذا التضاد الذي أحدثته النخبة بين ماض، اعتبر هرماً وشائخاً ومفوتاً، وبين حاضر اعتبر مقياساً للمعاصرة والكونية. والثاني، عندما عملت هذه النخبة على ترسيخ الهوة بين مجتمع النخبة وبين الأغلبية الشعبية، لنقل بين الدولة/ دولة النخبة وبين الجماهير. وتدافعت التحليلات إلى الواجهة وبدا للعيان منها، وكأن المجتمع العربي كارثة طبيعية أكثر من كونه مجتمعاً بشرياً، على حد تعبير غليون.

أعود للقول إنه ومن كتابه «مجتمع النخبة» إلى «المحنة العربية» ظلّ غليون يشير بأصابع الإتهام نحو النخبة رافضاً كل المحاولات التي تهدف إلى تبرئة هذه الأخيرة – أي النخبة – من مجموع الهزائم التي مرت بها الأمة. فالردة التي يشهدها العالم العربي لم تأت من الخارج بل من داخل ما سميت بالحركات الوطنية الثورية. إن غليون يرفض التبريرات التي تحاول أن تجد مهرباً للأنظمة التقدمية ومن خلال إلقاء المسؤولية على عاتق الهجمة الإمبريالية وضخامتها، من جهة، وعلى ضخامة الإرث التقليدي الذي حال دون عقلنة المجتمع وتثويره، من جهة أخرى. فالعقلانية التي دعت إليها النخبة، هي عقلانية فاشية بحق، ونتيجة من نتائج ما يسميها غليون بـ «حلف الحداثة»، الذي هو خندق جديد، وراية حرب في مواجهة المجتمع العربي التقليدي. فحلف الحداثة بقي يدفع باستمرار في اتجاه المواجهة – لنقل باتجاه الحرب الأهلية العربية – وخلق شروطها الخاصة بها، وذلك من خلال توجيه المجتمع العصري/ مجتمع النخبة في اتجاه المجتمع التقليدي، بحيث أخذت وسيلة التفاهم تختفي تدريجياً وتزول لصالح المواجهة، وكأننا وجهاً لوجه أمام مجتمعين وثقافتين بل حتى العقلانية التي ترفعها النخبة تظهر ككلمة حق يراد بها باطل. فقد دخلت هذه العقلانية كحليف للطبقات العليا وللغرب المستعمر، أو المهدد بالإستعمار، بينما انكفأت الأغلبية الشعبية لتحمي نفسها من شراهة الطبقة الجديدة التي تريد أن تقلد نمط الحياة الغربية وتزيد، لأجل ذلك من معدل استغلالها، ومن خطر الغزو الأجنبي.

في إطار هجومه الحاد والواسع على مجتمع النخبة نجد غليون يجنح في اتجاه الاتهامات المباشرة. فالنخبويون يظهرون في إطار نقده لمجتمعهم النخبوي على أنهم العملاء المباشرون للغرب. وهي تهمة ترددت على لسان العديد من المثقفين العرب (من أنور عبدالملك إلى برهان غليون إلى محمد عابد الجابري).

وتتدافع الإتهامات عند غليون وكنتائج تحليل لحالة خاصة. لكنه لا يهاجم الحداثة بالمطلق. إنه يتحدث عن أزمة الحداثة في الواقع العربي، عن «الحداثة الحثالة» على حد تعبيره، التي هي بمثابة الاسم التجاري الخاص لنخبة سائدة. إنها نخبة ما تحت الحداثة، وهي لا تعني نمطاً خاصاً، بل هي من سقط المتاع، من بقايا ما يترسب في قعر الإناء كحثالة الزيت أو حثالة الخمر. هذه الحداثة/ الحثالة، من وجهة نظر غليون، هي العقبة الرئيسية التي تقف وتحول دون استملاك الحداثة الفعلية.

يتطلع غليون وفي إطار سعيه للخروج من دائرة الحرب الأهلية العربية إلى نخبة جديدة، نخبة قادرة على تجاوز طروحات النخبة العلمانية، التي تضم تياراً واسعاً عند غليون، يمتد من سمير أمين ومحمود أمين العالم إلى محمد عابد الجابري وهشام جعيط، سعت للبرهنة على أن الحل الوحيد يكمن في التبني العميق لقيم الثقافة الغربية. وقد أخذ تيار النخبة الجديدة بالتبلور ليأخذ شكل خط، هو في وجهة نظر غليون خطاً ثانياً بموازاة الخط الأول، ويعكس استجابة النخبة الجديدة الأكثر تحفظاً وارتباطاً بالثقافة المحلية، التي تجعل من تثمين الإرث القديم أو القومي وتجميل صفحته مرتكز خطاب دفاعي يهدف إلى مقاومة الشعور بالعجز والمهانة والانتقاص من الذات، بل من إنكار الذات، الناجم عن الإخفاق، بقدر ما يريد أن يتصدى للغزو المادي والمعنوي الخارجي. ويضيف غليون موضحا «تسعى هذه النخبات التراثية، إسلامية كانت أم وطنية، باسم الخصوصية والأصالة والاختلاف، إلى مناهضة خطاب العالمية والقيم المرتبطة به، أو إلى نقض مفهوم عالمية القيم وواحديتها بالنسبة لجميع الأمم والمجتمعات، وهو المفهوم الذي يغذي الأطروحة الأساسية اليوم لتيار الحداثة العربية بعد انهيار نموذجه القومي والوطني التقدمي القديم».

إن النخبة الجديدة عند غليون، التي تمتد على طول تيار عريض، من راشد الغنوشي وعادل حسين إلى رضوان السيد وأحمد كمال أبو المجد والغزالي

وكوثراني... الخ إلى العديد من القيادات الإسلامية، التي يشكل خطابها مصدر جاذبية للأكثرية الشعبية، تنصت إليه وإلى معقوليته المتمثلة في إعادة تكوين رأس المال الرمزي وإلى تجديد المرجعية الاجتماعية على أسس محلية، تقطع مع خطاب النخبة القديمة، وركيزية المرجعية الغربية. وبخطابها هذا تفتح الباب على مصراعيه لمشاركة شعبية واسعة من شأنها أن تضع حداً لحالة القطيعة التي فرضها مجتمع النخبة بينه وبين الشعب.

من نقد خطاب النخبة التحديثي كشرط أولي لإعادة بناء الحركة الوطنية العربية على أسس جديدة، إلى نقد الممارسة في صورتها العيانية المباشرة ممثلة بدولة النخبة، يوجه غليون نقده الجذري إلى «دولة المحنة العربية». فقد اعتبر غليون أن «الدولة القهرية» - وعلى حد تعبيره في كتابه «مجتمع النخبة» - هي أساس التدهور القومي والاجتماعي. و«الدولة القهرية» هذه هي نفسها ما يصطلح على تسميته بالدولة التحديثية (أو التعسفية)، وهذه حالة خاصة، كما مر معنا، ولها سماتها الخاصة أيضاً. فهي دولة المركزية الشديدة والسلطة المطلقة، ذات النزعة القومية والوطنية في آن، إلا أنها غير تمثيلية وغير ديمقراطية. وباختصار، فإنها دولة الاستبداد الجديد وذلك تمييزاً لها عن الاستبدادية الدولاتية التي ضخمتها الفرضيات الاستشراقية والماركسويات المتأثرة بها.

الدولة التحديثية العربية الجديدة تظهر على مسرح التاريخ العربي كخطوة هامة، وكمحاولة لاستدراك التخلف التاريخي. وعلى طول المسار التاريخي لهذه الدولة، تحتل محاولة بناء جيش وطني، وتحديث القوة العسكرية، مكاناً هاماً، لدرء الخطر الخارجي. إلا أن غليون يرى أن التفوق التكنولوجي للغرب لا يترك فرصة في هذا المجال. وبالتالي، فسرعان ما تصبح الآلة العسكرية أداة بيد الدولة التحديثية لترسيخ الهوة بين المجتمع والدولة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تحرير إرادة الدولة في الضغط الداخلي وإعطائها الصلاحيات الكاملة. من هنا تظهر الدولة التحديثية كدولة غير تمثيلية وغير ديمقراطية. إنها تعمل في ظل مبدأ تفويض جماعي افتراضي، سيقود إلى عزلها عاجلاً أم آجلاً، ويحولها من أداة لاستدراك التأخر التاريخي إلى أداة فعالة في كبح الجماهير المتطلعة إلى تحقيق الخير والحرية والتقدم، وإلى أداة بيد الغرب يتصرف كما يحلو له.

إن أزمة الدولة العربية التحديثية هي أزمة المشروع التاريخي الذي نذرت نفسها من أجله، من أجل تحقيق التقدم. وهي، بصورة أدق، أزمة مشروع التقدم العربي وآفاقه المسدودة. ذلك إن الدولة التعسفية العربية التحديثية تقف في مواجهة الأمة، وتمهد عبر ذلك إلى الحرب الأهلية العربية، التي تتناثر شظاياها على طول الساحة العربية، وتلوح في الأفق إمكانية انتشارها وعدواها، بخاصة وأن وطأة الواقع العربي وقسوته - كما يبدو - لم تفت بعد في عضد مجتمع النخبة العربية ودولته التعسفية. فالمراجعة النقدية لمّا تأخذ طريقها بعد إلى أيديولوجية النخبة وصانعي قرارها السياسي.. ومن هنا نذر الكارثة.

الجابري ونذر الحرب الأهلية العربية

في بحثه عن القطيعة الثقافية بين مجتمع النخبة والأغلبية الشعبية، أكد غليون على غياب لغة التواصل والفهم وسيادة القطيعة على حساب التواصل. فالاهتمام مختلف وينحو في اتجاه التضاد حتى على صعيد الأغنية. ففي الوقت الذي تسلب ألباب مجتمع النخبة موسيقى البوب والجاز الأميركي وأغاني مايكل جاكسون والأغاني الأجنبية بشكل عام، نجد أن كوكب الشرق أم كلثوم تصبح خياراً شعبياً ترددها المحلات والمقاهي الشعبية، بل حتى فيروز تأخذ طريقها إلى حقل الأغنية الشعبية، وبين مثقفيها.

من وجهة نظر الجابري، الذي صنّفه غليون بين عناصر الخط الأول الذي يرى الحداثة من منظور غربي، فإن المرء لا يحتاج إلى أبحاث ميدانية ليدرك عمق الهوة بين النخبة والجماهير، الهوة التي تفصل بين ثقافتين. يكفيه مشاهدة بعض من الأفلام المصرية، بعضها الذي تجري وقائعه في الوسط القروي، وبعضها الذي تدور حوادثه في الوسط الارستقراطي المديني، ليدرك أن الأمر - كما يقول الجابري - يتعلق بعالمين مختلفين تماما: عالم محافظ كلية، جامد في قوالب قديمة تحتفظ بكل مقوماتها ومظاهرها، كما كانت منذ آلاف السنين، وعالم عصري مخترق كلية، تهيمن عليه الحداثة الغربية التي يجري تقليد أكثر مظاهرها تطوراً وعصرنة، تقليداً ينافس النموذج الأصل، كما هو في أوروبا وأمريكا، بل يسابقه ويتحداه.

بين التقليدية ذات المرجعية العربية الإسلامية القروسطية، وبين العصرية العربية ومرجعيتها الأوروبية المطبوعة بطابع الحداثة الغربية، تنشأ حالة من

التنافر والتنابذ والقطيعة وغياب لغة التواصل والحوار، تقود في النهاية إلى تأخير المجتمع وانشطاره عموديا، ما بين الثقافة التقليدية والثقافة المعاصرة. الجابري يرى أن الانشطار هذا يأخذ طابعاً مؤسساتياً. فالثقافة القروية التقليدية لها نخبتها التقليدية «العالمة»، كما أن للثقافة العربية العصرية نخبتها المثقفة، ولكن مع فارق كبير. ففي حين تعكس الأولى حالة من الدفاع وجحودا على التقليد في آن، فإن الثانية تجسد حالة الإختراق الثقافي في أبهى صورها، وقد اكتسح الساحة اكتساحاً ليتحول إلى ثقافة الإختراق.

إن الإنشطار العمودي المؤسساتي بين التقليد والمعاصرة، يمهد، كما يرى الجابري، إلى صراع أفقي بين فئتين من المجتمع العربي: فئة «عصرية» غربية السلوك والاتجاه، وفئة «تقليدية» تراثية. هذا الصراع، كما يرى الجابري، يرتدي صورة حرب أهلية بين الأصولية والتغريب. هذه الحرب تظهر في قراءة الجابري على أنها نتيجة للإختراق الثقافي، الذي كرس الانشطار داخل المجتمع العربي، ليس الآن فقط بل وعلى مدى السنين المقبلة. وهو الذي دفع بالوطن العربي إلى أتون حرب أهلية وإلى متاهة من العنف غيرالمبرر.. وهذه هي حالة معظم الأقطار العربية اليوم. فالعنف المسلح الذي تعيشه هذه الأقطار ونتيجة لحالة الانشطار تلك، فقد وصلت ردود فعل النخبة العصرية على حالة العنف حداً دفعها إلى استعداء الدولة ضد الجماعات الأصولية، في حين أن العنف المضاد قد يجد له مايبرره في نظر الطرف المضاد. إن النخب العصرية، التي تمثل طلائع الاختراق الثقافي، من جهة، وطلائع القوات الغازية من جهة ثانية، تعكس في سلوكها ورؤاها حالة من التحصن في خندق واحد هي والغرب، وتساهم في إذكاء نار الحرب الباردة على الإسلام أو على حد تعبير الجابري «شن حرب حضارية باردة على الإسلام».

من هنا، الأولوية التي يعطيها الجابري للمسألة الثقافية، في حين أن غليون لا يرى أن التاريخ الواقعي ينبع مباشرة من رأس الثقافة ومفاهيمها. المسألة الثقافية تحظى باهتمام كبير من قبل الجابري. فهي لم تعد في الظل ولم تعد تابعاً، بل إنها تحتل مركز الصدارة وتطغى على سطح الأحداث، بخاصة وأنها، وعلى صعيد واقعنا العربي الخاص، تمثل أهم مقومات الوجود العربي الممتد من المحيط إلى الخليج. ويضيف الجابري «إن الثقافة العربية كانت ولا تزال المقوم الأساسي

بل الوحيد لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي للشخصية العربية والوحدة العربية». إنها لغة ودين وماضٍ مشترك ومستقبل مأمول. ومن حق المرء أن يتساءل: ماذا يبقى من عروبة العرب إذا نحن سحبنا منها الثقافة العربية وتركناها نهباً للغزو الثقافي؟ والجابري هنا يركز على الوظيفة التاريخية للثقافة العربية، التي من شأنها أن ترتفع بمستوى الوطن العربي في مستوى رقعة جغرافية محدودة بحدود طبيعية إلى مستوى الوعاء الحي للأمة العربية.

إن التركيز على الوظيفة التاريخية للثقافة العربية يهدف إلى وضع حد لظاهرة الاختراق الثقافي وثقافة الاختراق، وإلى لفت الأنظار إلى مآسي الحرب الأهلية العربية التي يستعر أوارها في أقطار عربية عدة، والتي تظهر في أحيان كثيرة أنها حروب بالوكالة، تقوم بها النخبة لحساب «الآخر» المشغول هذه الأيام بهاجس الإسلام السياسي. ومن هنا الأولوية للمسألة الثقافية، التي من شأنها أيضاً أن تمهد القاع لظهور نخبة جديدة، يؤثر الجابري أن لا يتحدث عنها.



اجتماع

المجتمع والتصنيع، دراسة في علم الاجتماع الصناعي

حسين عبدالحميد أحمد رشوان

المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996، 367 صفحة

مراجعة: سعد عبدالله الجابر*

هذا الكتاب مخصص لدراسة العلاقة التفاعلية بين المجتمع والتصنيع، استناداً إلى تتبع العلاقات الاجتماعية التي تنسج حول المصنع، وتأثيره.

يبدأ المؤلف كتابه بعرض للمفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الكتاب (التجمع والتصنيع)، من منظور علم الاجتماع والمنظور السيكولوجي، وبيان الخصائص والعناصر الأساسية لقيام المجتمعات وأوجه التمايز بينها من حيث الأبعاد الجغرافية والسياسية والإقتصادية والدينية. ثم ينتقل بعد ذلك إلى معنى التصنيع بشكله الواسع والمطلق والذي يدل على الأنشطة المتعددة سواء كانت إقتصادية أو فنية - وكل ما يتعلق بالإنتاج الفكري والمادي - ثم أسهب الكاتب في الجانب التاريخي لتطور ونشأة الصناعة منذ الحرف البسيطة وصولاً إلى الثورة الصناعية وإرتباطها بالأنظمة الرأسمالية والإشتراكية، العوامل المؤثرة في التصنيع كالظروف السياسية وبيان دور حركة الإصلاح في خلق المناخ للصناعة والأهداف التي يسعى إليها العاملون ومشاركة العاملون في إتخاذ القرار.

(*) مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

ويتدرج المؤلف في تناوله للتصنيع كظاهرة اجتماعية، من حيث الخصائص والمقومات، تعتمد على المجتمع بشكل كبير، وعلى ما يحتويه من تنظيمات، ليبين أن التصنيع يعتبر سياسة ينتهجها المجتمع لنفسه، اقتصادياً واجتماعياً كما يبين أهمية إستثمار المجتمع للصناعة وما يترتب عليها من تغيرات في البناء الاجتماعي ويوضح الكاتب أهمية التصنيع في معايير التعلم والإنجاز وإنتشار الوعي السياسي وإتجاهات التفكير (نتاج التصنيع) وكذلك أهمية التصنيع في أنماط السلوك الإنساني وتأثير الصناعة في نمط حياة الأفراد من خلال الأنوار المهنية والإتجاهات التي يعتنقها الأفراد. والتصنيع كظاهرة إجتماعية يعني أنه ملزم، بمعنى يستلزم شروط قانونية وأنه محدد بمعايير وضوابط.

ثم يقدم الكاتب تعريفاً لعلم الإجتماع الصناعي، من خلال التركيز على أن هذا العلم يعتبر دراسة شاملة للصناعة، من جوانبها الاقتصادية والإدارية، وأنه فرع من فروع علم الإجتماع العام وأنهما يشتركان في هدف واحد هو محاولة التعميم في مواضيع عدة (كالإغتراب، طبيعة الهوية، العلاقة بين التنشئة الاجتماعية والدينية السلوك العقلي وغير العقلي والتلاؤم بين أبعاد الشخصية والأدوار) ويختلفان من حيث أن علم الاجتماع يتناول كافة مظاهر الأنساق الاجتماعية من حيث البناء والوظائف، بينما علم الاجتماع الصناعي يقتصر على مجتمع المصنع، ويتميز كذلك من حيث كونه علما يبحث في العوامل التي تؤثر في الصناعة كسياسة الحكومة تجاه الصناعة والتغيرات التي تحدث في التوزيع الجغرافي والمهني ومواقع الصناعة.

ومن هذا التعريف، ينتقل المؤلف ليقدم وصفاً تاريخياً لنشأة علم الاجتماع الصناعي، المرتبطة بعدة عوامل (كتقدم الصناعة وتنوع علم الاجتماع) ويبين أهم الدراسات التي ساهمت في تطور علم الاجتماع الصناعي، من واقع المجتمع الإنجليزي، وعلاقة علم الاجتماع الصناعي بعلم الاقتصاد والقانون والتاريخ وعلم النفس الصناعي والخدمة الاجتماعية والانثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي (الفصل الثاني). فالمصنع له بناؤه الاجتماعي، القائم بذاته وبعناصره المكونة) كالقيادة وتأثيرها في حفظ التوازن في داخل المصنع ومستويات القيادات وتأثير كل منها على الإنتاجية، ثم العمالة. كما أن للمصنع أهمية في خلق نمط خاص من العمال المرتبط بمتغيرات، كساعات العمل وتسوية العمل وعلاقات العمال. ويعرض

المؤلف كذلك التطور التاريخي للنقابات، التي بدأت جذرها الأول في نوادي الصداقات في المجتمع الانجليزي وتطور التشريعات التي عملت على تنظيم هذه النقابات في كل من فرنسا والإتحاد السوفيتي والولايات الأمريكية المتحدة، وبين دور الجماعات الاجتماعية كعنصر للتقييم الاجتماعي في المجتمع الصناعي وأنواع العلاقات داخل هذه الجماعات (العلاقات الرسمية وخصائص كل منها). ثم يتناول التخصص وتقسيم العمل وهو العنصر الذي جاء نتيجة التطور الصناعي والذي ساهم في ظهور تخصصات أدت إلى التقليل من أهمية العنصر الإنساني في العملية الإنتاجية (الفصل الثالث).

وفي الفصل الرابع يتطرق المؤلف إلى علاقة الصناعة بالمجتمع المحلي من خلال تحديد مهمة كل منها. حيث العنصر الذي يربط بينها هي المصلحة الاقتصادية، التي تربط كذلك بين الجماعات في المجتمع المحلي ليركز على تأثير الصناعة في مختلف التنظيمات الاجتماعية كالأسرة وظهور الطبقات الاجتماعية. ومن هنا يتناول المؤلف في الفصل الخامس، علاقة التصنيع بالبناء الاجتماعي، محدداً مفهوم البناء الاجتماعي، وبيان أراء علم الاجتماع من خلال التطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الجانب، ومحددا في ضوء هذا الشرح وظائف المؤسسة الصناعة الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الصناعة في عمليات التكيف الاجتماعي، من خلال توفير الظروف البيئية والإمكانات وإلى إستعمال اللغات العالمية لوسائل الاتصال وبيان علاقة الصناعة بالسياسة عن طريق ظهور الأنظمة المترتبة عن التصنيع، كالرأسمالية والاشتراكية، وتأثيرها على الرعاية الاجتماعية وطرق تدخل الدولة.

أما علاقة التصنيع بالتنظيمات الاجتماعية فإن المؤلف يفسرها من خلال إيضاح المفاهيم المتعلقة بالتنظيمات الاجتماعية في المجتمع – والتنظيمات الاجتماعية في المصنع وتقسيمات هذا التنظيم، الاقتصادية والإنتاجية والصناعية، وتنظيم الأعمال وأهمية كل منها (الفصل السادس). ومن هذا التوضيح ينتقل الكاتب إلى تناول العلاقة بين التصنيع والعمليات الاجتماعية، من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي في مجتمع المصنع، وحدد العناصر المتعددة للتفاعل، كالتعاون والتنافس والصراع والتوافق والتسامح والتحكيم. وبعد ذلك يعرض مفهوم التكيف الاجتماعي وأهميتها لاستقرار الحياة وإرتباطها بالميدان الصناعي وهو ما يطلق

عليه التكيف المهني، وارتباطه بالرضا عن العمل والأجر والأمن الوظيفي والإرتباط بالمؤسسة. ومن ثم حدد مفهوم التكافل الاجتماعي في ضوء المجتمع الصناعي، التكافل الآلي، العضوي، المعياري، الاجتماعي والنفسي.

ويرى المؤلف أن التقسيمات في المجتمع هي دلالة على فكرة اللا مساواة بين الأفراد. ويورد تقييم العلماء للطبقات الاجتماعية، وفق المعايير الذاتية أو الخصائص أو العوامل البيولوجية أو أسلوب الحياة أو المراكز الاجتماعية أو الأصول والتقارب والتشابه ليتطرق في ضوء ذلك إلى علاقة الصناعة بالترتيب الطبقي إلى حيث يبين أن تقسيم الطبقات يرتبط بالأوضاع الاقتصادية، وأن الصناعة هي التي أفرزت هذه التقسيمات بحسب طبيعة المهنة في المصنع وملكية وسائل الانتاج والدخل والثروة، وأن الميزان المهني مؤشر موضوعي للطبقة (الفصل الثامن).

ويربط الكاتب في الفصل التاسع بين التطورات الاقتصادية وإفرازاتها للأنظمة الاقتصادية الاشتراكية والرأسمالية وتأثيرها في عمليات التغير الاجتماعي، مقدما أراء علماء الاجتماع في إستخدام اصطلاح الحتمية الجغرافية والثقافية والبيولوجية في تفسير التغيرات الاجتماعية وإدراج بعض الدراسات التي تربط بين التكنولوجيات والتغير الاجتماعي ودور الاختراعات في إحداث هذه التغيرات الاجتماعية فضلا عن وسائل الاعلام، ليعرض بعد ذلك في الفصل العاشر، لبعض الدراسات التي تكشف عن أهم المشكلات التي تتعرض الصناعة المتمثلة بالعلاقات الاجتماعية والادارية. وقد قسم العلماء هذه المشكلات إلى مشكلات عامة ومشتركة أو خاصة. فالعامة تتمثل في نقص الوعي والتمويل والتحويل، والخاصة تتمثل في عدم الاهتمام بمشروع التأمين الاجتماعي، وعدم توفير الأخصائيين الاجتماعيين في المصانع. ويوضح الكاتب أهم المشكلات المرتبطة بالمجتمع المصري - كالجمود الاجتماعي (الأفكار الرجعية)، والمعوقات الثقافية وزيادة السكان.

وينتهي الكاتب في هذا العرض، إلى إبراز أهمية الخدمة الاجتماعية في المجتمع الصناعي، من خلال توضيح مفهوم الخدمة الاجتماعية العمالية وتطورها التاريخي وفلسفتها، التي تتمثل في احترام كرامة العامل وتخليصه من المعوقات، والنهوض بمستوى العامل بهدف الارتقاء بكفاءته الانتاجية (الفصل الحادي عشر).

تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية

فهد حمد المغلوث

مطابع التقنية للأوفست، الرياض، 1996، 356 صفحة

مراجعة: عبدالعزيزعبدالله البريثن*

يقع الكتاب في (356) صفحة مقسمة إلى أحد عشر فصلاً، جُعلت الفصول الخمسة الأولى ملبية لحاجة طلاب مرحلة البكالوريوس، أما الستة الباقية فقد جُعلت ملبية لحاجة طلاب مرحلة الماجستير، مضافاً إليها الفصول الخمسة الأولى. وقد اعتمد المؤلف على مجموعة من المراجع الأجنبية الغنية بمواضيع التقويم، من بينها كتاب بوسفاك وكيري وكتاب روسي، هذا فضلا عن عدد قليل من المراجع العربية، وهذا بطبيعة الحال راجع إلى القصور الذي يعتري المكتبة العربية في مجال التقويم.

استهل المؤلف كتابه بتعريف التقويم من وجهات نظر متعددة، ثم ذكر الهدف من الدراسة التقويمية، والفرق بين التقويم والتقييم والقياس. فمفهوم التقويم أشمل وأعم من المفهومين الآخرين، ولزيادة الإيضاح عمد المؤلف إلى ذكر النقاط التي تميز التقويم، عن غيره من الأعمال الأخرى، تطرق بعدها إلى الضمانات التي يجب وضعها في الحسبان لضمان نجاح البرنامج التقويمي. وقد أتبعها بالقواعد الأساسية للعملية التقويمية، واستعرض القواعد التي ينبغي توفرها في المقوّم، والتي تمثل المعارف والمهارات والخبرات الميدانية، وكذا الأدوار التي يقوم بها أخصائي التقويم، في تحديد الملامح المشتركة للبرنامج Interface Role والدور الفني Technical Role والدور الإداري.

أما الفصل الثاني من الكتاب فقد احتوى على المنظمات التي تتطلب استخدام التقويم، كمنظمات الرعاية الصحية، ومنظمات العدالة الاجتماعية، والدفاع الاجتماعي، ومؤسسات التعليم والتدريب والمؤسسات التعليمية التجارية، ومنظمات الإدارة العامة، والمراكز الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، ومنظمات الخدمات المساندة. وفيه يعرض

(*) قسم الخدمة الاجتماعية – جامعة الملك سعود – الرياض – السعودية.

المؤلف الدكتور فهد حمد المغلوث بعض وجهات النظر حول الأسباب التي عادة ما تدفعنا إلى إجراء التقويم، مستخدما في هذا العرض أسلوب السؤال ليجذب القارىء إلى الطريق الأكثر وضوحاً في الشرح المفصّل عن أسباب التقويم، وعن أنواع التقويم المناسبة لبرامج التقويم. كما تم عرض مفصّل لأنواع التقويم، والهدف من كل نوع من تلك الأنواع، وأهداف التقويم وأغراضه بصفة عامة والتي هي: (1) معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأغراضها وأهدافها. (2) تحسين البرامج والمشروعات الاجتماعية. (3) يساعد على احتفاظ البرامج والمشروعات الاجتماعية بمرونتها (4) التقويم عملية مفيدة لنمو الأخصائيين الاجتماعيين أو الموظفين المشتركين فيه. (5) ضروري لشرح الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة أو المنطقة للمجتمع. (6) وسيلة ضرورية لاختبار مبادىء العمل سواء مع الأفراد أو مع الجماعات أو مع المجتمعات.

أما المراحل التي يمر بها تقويم البرنامج أو المشرع فقد تناولها المؤلف في موضوع خاص، محتوية على الإجابة عن ثلاث متغيرات أساسية وهامة وهي: الإنجاز، الفاعلية، الكفاءة، وقد أسهب في شرحها لتتضح الرؤية أمام القارىء، وليضع في ضوئها أحد عشر اعتباراً يجب الأخذ بها عند التخطيط لإجراء الدراسة التقويمية. وهذه الاعتبارات هي الصدق الداخلي والصدق الخارجي والثبات والموضوعية ومدى الشمول والثقة والحدوث في الوقت المناسب والتعميم والكفاءة.

وفي الفصل الثالث يتعرض المؤلف لموضوع التخطيط لإجراء التقويم، وقد اشتمل على خطوات تخطيط التقويم، التي تبدأ من تحديد مبدئي للأشخاص ذوي العلاقة، وهم العاملون في البرنامج المراد تقويمه والممولون للبرنامج والمستفيدون من البرنامج، وقد يكون العاملون هم الممولون والمستفيدون في الوقت نفسه.

أما الخطوة الثانية فهي الترتيب لعقد اجتماع تمهيدي لهؤلاء الأشخاص. أما تحديد قابلية البرنامج للتقويم فتعتبر الخطوة الثالثة (تقدير الحاجة) وهي منهج وصفي وتحليلي يقصد به تقديم أساس ومبرر للإجراءات المرتبطة بالتقويم، والخطوة الرابعة هي عمل فحص علمي للدراسات والبحوث السابقة، وهي التي من الممكن أن يستقي منها المقوم بعض المواضيع الهامة وكشف النقاط الغامضة، أما الخطوة الخامسة فتشتمل على تحديد الإجراءات المنهجية. وهي لا تبتعد كثيرا عن الإجراءات المنهجية للأبحاث العلمية.

ثم تطرق المؤلف في هذا الفصل إلى مجموعة المصادر المحتملة لمقاومة تقويم البرنامج، ليتحدث بعد ذلك، في الفصل الخامس، عن قواعد وأدوات القياس لبرنامج التقويم، ويتطرق لمصادر المعلومات التي يستخدمها المقوم للبرنامج، والقواعد العامة لاختيار إجراءات التقدير، وهي المتغيرات المتعددة والمتغيرات المهمة والحساسية تجاه التغيير والمقاييس الصادقة والمقاييس الثابتة والمقاييس غير التفاعلية ومقاييس فاعلية التكلفة، ثم ليشير من ثم إلى مبررات استخدام بعض أنواع المقاييس، والمؤشرات الموجهة لاستخدامها، والمشاكل المترتبة على استخدام بعض أنواع المقاييس.

وفي الفصل السادس يدور الكلام حول معايير الممارسة المهنية للتقويم، ويتضمن خمسة محاور: الأول، قضايا أخلاقية متضمنة داخل معالجة المبحوثين. والثاني، يتعلق بصراعات الدول التي تواجه المقومين. والثالث يتعلق بالجودة العلمية للتقويم؛ والرابع عن إدراك حاجات جميع المستفيدين. أما المحور الخامس، فيتحدث عن موضوع التأثيرات السلبية المحتملة لإجراءات التقويم وكيفية تجنبها.

ويخصص د. المغلوث الفصل السابع لموضوع لا يقل في الأهمية عن الفصول السابقة، ألا وهو موضوع دراسة الجدوى في البرامج والمشروعات الاجتماعية والاقتصادية، مستهلا الحديث في الموضوع بتعريفه لدراسة الجدوى – الذي هو باختصار معرفة مدى صلاحية البرنامج من عدمه – ليتطرق إلى الخصائص التي تميز هذا النوع من التقويم عن غيره من أنواع التقويمات الأخرى، التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني، والمشكلات التي تعوق إجراءه أو القيام به. ويعدد المؤلف الخطوات التي تتم بها دراسة جدوى برنامج أو مشروع اجتماعي، ما، ليضع على هذا الأساس محكمين – أو معيارين – نستطيع من خلالهما أن نحكم على مدى جدوى المشروع (أي صلاحيته من عدمها) والمعياران هما: (أ) أن يتحقق للمشروع عند تنفيذه صافي عائد ربح اجتماعي واقتصادي مناسب. (ب) أن يكون الحجم الأمثل للمشروع أكبر من قيمة نقطة التعادل المحسوبة.

أما الفصل الثامن من الكتاب فيدور حول المناهج غير التجريبية لتقويم الناتج، ويتحدث عن التصميمات التي يمكن استخدامها؛ وهي تصميمات المجموعة الواحدة وفوائدها، واستخدام التصميم القبلي والبعدي، ثم يتطرق إلى موضوعات أخرى ذات علاقة بموضوع التصميمات كموضوع الملاحظة، وتهديدات الصدق الداخلي (التحيزات).

ومن بعد هذا العرض المستفيض، ينتقل الدكتور فهد المغلوث إلى تحليل أسباب التغير (الفصل التاسع) فيناقش مدى حاجة التقويم إلى منهج التجريب كأداة لتقويم البرامج، والأوقات المناسبة لإجراء التجريب، ومن ثم يسوق بعض المقترحات العملية لمقابلة مشاكل إجراء البحث التجريبي في المواقع (الأماكن) التنظيمية.

أما الفصل العاشر فيعرض للمقترحات الفعالة في ما يخص كتابة وطريقة تقديم التقرير الخاص بالتقويم، بما في ذلك محتوى وأسلوب التقرير، والمزالق التي يجب تجنبها في التقرير وكيفية توزيع التقرير، ومنها ينتقل المؤلف ليتحدث في الفصل الحادي عشر عن المناخ المفضل لإجراء التقويم، موجها الانتباه إلى القضايا المهمة للمناخ المفضل لإجراء التقويم، وكيفية تشجيع السنفعة، ويناقش أربعة موضوعات هامة هي: (أ) تشجيع الاتجاه بين موظفي البرنامج وصانعي السياسة. (ب) التعامل مع النتائج السلبية بشكل بناء. (ج) التعامل مع النتائج المختلطة. (د) التغلب على عوائق المنفعة الفعّالة للنتائج وتحسين التقويمات.

ويختم المؤلف فصله الحادي عشر بموضوع تقويم الدراسات التقويمية ويوضح المقصود بهذا المصطلح من خلال استعراضه لعدد من وجهات النظر الغربية، وينتقي أربعة نماذج من بين سبعة متباينة من تقوم الدراسات التقويمية، (ناقشها كل من كوك وقرودر).

أما الثلاثة نماذج التي يستبعدها الدكتور المغلوث فهي خاصة بالمراحل المبدئية لعملية التقويم، كما أنها تحدث في وقت واحد (متزامنة)، فضلاً عن كونها مكلفة وذات تعقيد، وهو ما حدى بالمؤلف إلى استبعادها - كما أشار إلى ذلك - بينما النماذج التي تناولها بالشرح، وهي التي تستخدم كلاحقة أو تالية للسابقات، فهي أقل تكلفة وأكثر عملية وهي:

- النموذج الأول وهو المراجعة المقالية للتقرير الخاص بالتقويم، وتشتمل على المراجعات المنشورة والوثائق غير المنشورة، وهي التي تكتب بواسطة الاستشاريين الداخليين والخارجيين، وفي مراحل مختلفة قبل نشر التقرير الختامي.

- النموذج الثاني: مراجعة الدراسات أو البحوث أو الأدبيات السابقة فيما يتعلق ببرنامج محدد.

- النموذج الثالث: إعادة التقويم الأمبيريقي لتقويم البرنامج، وهذا البرنامج هو الأكثر شهرة على مستوى تقويم الدراسات التقويمية، ويتألف من إعادة تحليل البيانات لمقوم آخر لاختبار الاستنتاجات المنشورة، أو لفحص الأسئلة الجديدة.

– النموذج الرابع هو إعادة التقويم الأمبيريقي (تقويم التحليل البعدي أو الأسمى Meta-analysis) لمجموعة البيانات المتعددة بخصوص البرنامج نفسه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف وضع موضوعاً خاصاً تحت مسمى أسئلة للمناقشة، وذلك في تذييل كل فصل من فصول الكتاب ما يعطي وضوحاً لمواضيع الكتاب، وقطعاً للالتباس بين موضوع وآخر.

وفي الختام أحب أن أشير إلى أن المؤلف الدكتور/فهد حمد المغلوث قد أدى عملاً جيداً وجهداً طيباً يستحق الثناء عليه، فهو قام بتعريب بعض المراجع الأجنبية الغنية بصلب الموضوع، وذلك بطريق الترجمة بتصرف، بحيث وضع بعض الإضافات الطفيفة من المراجع العربية، ثم قام بتعزيز كثير من موضوعات الكتاب بأمثلة تتلاءم والمجتمعات العربية. والحقيقة أن موضوع التقويم من الموضوعات المتشعبة والكبيرة ولذا فقد حاول المؤلف ضم الموضوعات الأكثر أهمية، مما يحتاجه المقوَم أثناء قيامه بالعملية التقويمية، ثم البعد عن الجانب الرياضي المعقد بهدف التسهيل ليس إلاّ. كما أن المكتبة العربية في حاجة إلى مثل هذه المحاولات الجادة التي تُعني بمثل هذه الموضوعات إلاّ أننا ما زلنا نطمع في المزيد من المتخصصين في هذا المجال، لحاجتنا إلى التخصص أكثر والتقنين أكثر، نظراً لحداثة هذا الحقل لدينا.. وهو ما ذكره المؤلف في مقدمته.

اقتصاد

تنمية للضياع.. أم ضياع لفرص التنمية

علي خليفة الكواري

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط 2، 1996، 300 صفحة

مراجعة: أحمد منير النجار*

هذا الكتاب يتناول مسار التنمية في دولة قطر وهو يعرض على مدى صفحاته الثلاثمائة، وفي عشرة فصول، لبعض مظاهر القصور في التنمية، انطلاقا

(*) استاذ بقسم الاقتصاد – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

من تحليله لواقع الخلل السكاني، من حيث إشكالية ارتفاع نسبة قوة العمل الوافدة، وانخفاض العمر الوسيط، وارتفاع نسبة الأمية بين القطريين، وبخاصة الإناث منهم، وتركز التحضر في مدينة الدوحة (84% من السكان). والعمالة الوافدة التي تشكل 90% من العمالة في البلاد، غالبيتها غير عربية وإنتاجيتها هامشية، وهي زادت، بالرغم من أن مستوى الدخل الفردي والإنفاق العام يميل إلى الانخفاض. وفي هذا السياق، يقدم المؤلف أرقاماً مدعمة لتشخيص المشكلة، موضحا أسبابها، ليتساءل في ضوئها عما إذا كان النظام التعليمي الحالي يخدم المجتمع القطري، في مراحل لاحقة، مع افتراض تآكل ريع النفط واحتمال نضوبه.

وإن يعرض المؤلف لبعض جوانب قصور النظام التعليمي، فإنه ينادي بضرورة إصلاحه، ليشكل أحد أجزاء الإصلاح الجذري الشامل لجميع جوانب الحياة الاجتماعية، خصوصا أن عدم تماشي المخرجات التعليمية مع متطلبات سوق العمل الحقيقية، تخلق بطالة مقنعة، لا يستبعد تحولها إلى بطالة سافرة (الفصل الثالث).

ويدعو المؤلف إلى التعامل مع ظاهرة تراجع الريع الاقتصادي لصادرات النفط القطرية (وفي دول المنطقة) على أنها دائمة، لا يمكن معها الاستمرار في عدم التنسيق بين زيادة الانتاج وربطها مع زيادة الاحتياطي المؤكد، سواء بشكل رأسي أو أفقي (الفصل الرابع). واستنادا إلى هذا، يقدم المؤلف تحليلا جيدا للفوارق بين ريعية تصدير النفط الخام وريعية تصدير الغاز الطبيعي، ليستنتج أن الغاز ليس مصدرا ذا أهمية تذكر لإيرادات الميزانية العامة، بسبب ارتفاع تكاليف تصديره. ولذا، يستحسن أن يستخدم الغاز كمصدر رخيص ومهم في الاقتصاد المحلي (الفصل الخامس).

وبعد أن تعرض المؤلف لتطور الميزانية العامة وظهور العجز بعد منتصف الثمانينات، وأثر ذلك في الاحتياطيات السائلة أو القابلة للتسييل ليصل الأمر للاقتراض الداخلي والخارجي، ينتقل ليدق أجراس الإنذار مناديا بضرورة الحلول الإصلاحية الشاملة بدلاً من الحلول الجزئية «المسكنات»، متناولاً الموضوع من خلال ثلاث نقاط:

الأولى: تعرض لنشأة الميزانية وتقلباتها وتركيبها الهيكلي وأسباب تقلبات التركيب الهيكلي الاقتصادية والاجتماعية، وإلى حد ما السياسية. **الثانية:** تفصيل التركيب الهيكلي للإيرادات والنفقات العامة مستندا في التحليل إلى ميزانية 1990/

1989. **الثالثة:** عاد المؤلف ثانية ليؤكد على الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الدعم المباشر وغير المباشر من ميزانية الدولة، وأشار لاختلاف وظيفة الميزانية العامة في الدول النفطية (حيث لا ترتبط المكافأة بالجهد ويعتمد فيها الاقتصاد والمجتمع وبشكل مستمر على الانفاق العام)، عن وظيفتها في الدول التي أسماها «الدول غير الريعية». ويطالب المؤلف بإخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية (مع تحفظنا على ذلك) ويحذر من استمرار تآكل الريع النفطي وما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات واحتمالات تدخل البنك الدولي بـ «صفته المعهودة». (الفصل السادس).

بعد ذلك، يعرض المؤلف لأهمية الموارد الطبيعية غير النفطية، خاصة البحر والموارد الزراعية والموارد غير المعدنية مع تركيزه على الموارد الزراعية والموارد البحرية باعتبارهما موردين متجددين. (الفصلان السابع والثامن).

وتحت عنوان «إدارة اليسر»، يركز المؤلف على موضوع الإدارة العامة في قطر وتحليل غياب السياسات العامة وقصورها، من خلال العودة إلى بدايات نشأتها وتأسيسها في عقدي الخمسينات والستينات، مرورا بمراحل الإصلاح الإداري في السبعينات، الذي عادت الحكومة وصرفت النظر عنه، مع بروز «إدارة اليسر»، التي نشأت عن الطفرتين الأولى والثانية في أسعار النفط، لتحل محلها «إدارة العسر» بعد تراجع أسعار النفط في 1986 (الفصل التاسع).

ويخلص المؤلف في كتابه إلى أن المجتمع القطري «مجتمع على مفترق طرق»، محذراً من تحوله إلى «مجتمع متعدد الجنسيات»، مكرراً الدعوة للتخلي عن النمط الريعي للاقتصاد القطري وإصلاح الخلل السكاني..

ويطرح المؤلف في الفصل الأخير من الكتاب عدة تساؤلات ممتعة ومثيرة للجدل الأكاديمي حول مفهوم المجتمع. إنه يتساءل: هل المجتمع هو: القطريون فقط؟ أم هو السكان مواطنون ووافدون؟ ثم يدخل في تفاصيل نقاشية أكثر ما تصب في جانب علم الاجتماع السياسي، ليخلص بعد ذلك إلى أن المجتمع القطري والذي يتألف - حسب رأيه - من ثلاث طوائف (أكثر من كونها فئات) هي: الحكام، وأفراد الشعب (من يحمل الجنسية القطرية)، والوافدون. وأطلق على المجتمع القطري أنه مجتمع على مفترق طرق لاعتقاده بأن هناك مسارين يجب التنبيه بحذر شديد لهما:

الأول: «المسار الخطر» والحيطة منه واجبة وبخاصة مع ارتفاع الدعاوى العالمية حول حقوق الإنسان والتجنيس للمهاجرين، ولم شمل الأسرة في العمل، وقرارات الشرعية الدولية. ما يؤدي إلى مجتمع قطري متعدد الجنسيات، فضلا عن الأبعاد الاقتصادية لانحسار الريع الاقتصادي وظهور العجز الدائم في الميزانية العامة وإمكانية الوقوع في براثن المديونية الداخلية والخارجية، وهي الأهم.

الثاني، «المسار المنعطف» الآمن، وهو الجانب المتفائل الذي يطرحه المؤلف كخيار في مفترق الطرق والذي يتمثل في: (1) إصلاح الخلل الإنتاجي الاقتصادي كبديل لاقتصاد الريع. (2) إصلاح الخلل السكاني من خلال سياسة سكانية وسياسة هجرة بضوابط كمية ونوعية. (3) الاندماج الوطني من خلال عمليات الإصلاح الإداري والسياسي. (4) الاندماج الإقليمي والتكامل العربي وصولاً لكيان وطني قابل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولو بشكل مرحلي وتدريجي.

ويشدد المؤلف على ضرورة اعتماد مساره الثاني «المنعطف الآمن» كبديل لمساره الأول الذي أطلق عليه «تنمية الضياع». ومن هنا يصل إلى خاتمة لكتابه عنوانها هو عنون الكتاب نفسه «تنمية الضياع أم ضياع لفرص التنمية؟»، محاولاً أن يصل لدعم فرضيته المتمثلة بهذا العنوان ليؤكد أن التنمية بكل مفاهيمها ومصطلحاتها سواء ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، أو التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أو التنمية الشاملة، أو التنمية المستقلة، أو التنمية البشرية.. الخ لم تكن لتنطبق بحال من الأحوال على دول مجلس التعاون لدول الخليج ممثلة بدولة الدراسة وهي قطر.

الكتاب في الميزان

من الناحية الشكلية: كنا نتمنى على المؤلف أن يجعل عنوان القسم الأول الموارد البشرية ليكون هناك اتساق مع عنوان القسم الثاني. كما يمكن تقسيم القسم الثاني إلى فصلين أساسيين هما الموارد النفطية والموارد الطبيعية غير النفطية. كما نعتقد أن هناك إقحاماً لفصل إشكالية الميزانية العامة من دون مبرر قوي.

أما من الناحية الموضوعية، فنجد أن حرص المؤلف الشديد على إظهار المعاناة، من خلال الأوضاع المختلفة لدول المنطقة، متمثلة في أوضاع دولة قطر، قد ألقى بنوع من ظلال التشاؤم على الدراسة، وإن كان قد استدرك ذلك ببعده التفاؤلي وباتباع ما أسماه «المسار الآمن».

..عموما، وعلى الرغم مما أسلفناه، يمكننا القول وببالغ الثقة أن الدراسة تشكل رافداً جيداً لأدب التنمية الاقتصادية السياسية الاجتماعية، وقد صيغت بلغة واضحة وسلسة وسليمة وتعابير جذابة يستمتع بها القارىء، خصوصا أنها كتبت بقلم متخصص ولد وترعرع في المنطقة وعاش مراحل تطورها ونموها وتنميتها بحلاوتها ومرارتها، ونعتبره إثراء طيبا للمكتبة العربية. كما قدم المؤلف تحليلا معمقا وتشخيصا لبعض المشاكل من غير إغفال اقتراح الحلول وعلى رأسها «المسار الآمن» بدلا من «المسار الخطر». كما قدم مجموعة جيدة من المراجع العربية ودوريات ورسائل واطروحات تصب في الموضوع إضافة للمراجع باللغة الإنكليزية ودوريات أجنبية متخصصة، هذا عدا عن الكشاف الأبجدي للموضوعات. ونعتقد أن المؤلف بذل جهدا أكاديميا متميزا يشكر عليه ليضع الكتاب بين يدي القارىء العربي.

سياسة

المفهوم السياسي والاجتماعي لليهود عبر التاريخ من العهد القديم إلى مفاوضات السلام الشرق أوسطية (12900ق.م – 1955م) الجزء الأول

حسين شريف
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1995
مراجعة: رضا محمد هلال*

يستعرض الكتاب في أجزائه الأربعة حياة اليهود الدينية والاجتماعية والسياسية، خلال ما يقرب من أربعين قرنا، منذ عهود آبائهم الأولين، مرورا بحياتهم تحت حكم السلوقيين والبابليين والرومان، وما تلا ذلك من موجات

(*) باحث بالمجالس القومية المتخصصة – المكتب الفني – القاهرة.

الشتات الكبرى، وكذلك ظروف حياتهم في العصور الوسطى، وأوضاعهم منذ بداية العصر الحديث حتى ظهور الصهيونية، وما انتهى إليه نشاط زعمائها بالتواطؤ مع القوى الاستعمارية من زرع إسرائيل في قلب العالم العربي.

وخصص الكاتب الجزء الأول من السلسلة للفترة الزمنية الممتدة من العهد القديم إلى قيام دولة إسرائيل (من 1900ق.م – 1948م)وقام بتقسيمه إلى عشرين قسما، تسبقها مقدمة المؤلف التي أشار فيها إلى ضرورة التعرف إلى رؤية الآخرين لأنفسهم، ورؤيتهم لنا في مرآة تاريخهم، والاطلاع على حقيقتهم وتوجهاتهم وأفكارهم وصياغتهم لتاريخهم، كمدخل صحيح للتعامل معهم.

واعتمد الكاتب على ما كتبه الأوروبيون المتعاطفون أو اليهود أنفسهم. وكانت له وجهة نظره الخاصة في ما ذهب إليه الآخرون، إذ يرى أن الإصرار واليقظة كانا من نصيب الخصوم وأن التراخي والغفلة كانا من نصيبنا. فبينما أصروا هم على إقامة كيانهم، تراخينا نحن في الحفاظ على كياننا. وبينما تسلحوا باليقظة فأدركوا طبيعة المتغيرات العالمية، كانت غفلتنا كفيلة بحجب عيوننا عما يجري في الواقع، وما تحمله موجات التغيير المتلاحقة، إلى أن أفقنا ذات يوم من 1948 فإذا بالأرض قد ضاعت، وإذا بهؤلاء قد سادوها. فبينما دأبوا خلال أحقاب الزمان ليؤسسوا لهم دولة، خاضوا في سبيلها غمرات الصعاب، دأبنا نحن على الفرقة والتمزق.. لقد صحونا على تقدمهم وتخلفنا، وعلى قوتهم وضعفنا، وعلى قدرتهم وتخاذلنا. وظهر لنا أنهم كانوا يعرفون عنا أكثر مما نعرف عن أنفسنا، وتبين أنهم درسوا أحوالنا وأدركوا جوانب الضعف فينا، ومن ثم استطاعوا أن يدخلوا علينا من أقطارنا، لأنهم علموا وجهلنا، وعملوا وكسلنا.

وخصص حسين شريف القسم الأول للحديث عن اليهود في العهد القديم، سواء في عصر الآباء الأولين، وعصر القضاة والملوك، وسقوط الملكية، وعصر النبوة والأنبياء والتي كانت أقوى أصول الفكر العبري. وكانت حركة النبوة في جوهرها دينية الطابع، ولكنها تجاوزت الشاذ من الأخلاق لتصبح فلسفة متينة للسلوك الفردي والاجتماعي.

وتعرض القسم الثاني لحياة اليهود في الامبراطوريات القديمة، سواء في مرحلة المنفى والميعاد التي استطاعوا فيها الاحتفاظ بشخصيتهم وتميزهم الروحي عن سائر دولة «بابل»، لاعتبارهم اليهودية نظاما عقائديا وفلسفة حياة (أيام الخضوع للحكم

البابلي) إلى أن جاء الحكم الفارسي المستبد، الذي كان أكثر حكام العالم القديم المستبدين سماحة مع العناصر العرقية التي كانت تحيا تحت سلطانه. واستطاع المجتمع اليهودي داخل الامبراطورية الفارسية أن ينمي معتقداته وقيمه.

وفي العصر الهليني، لم يتغلغل الفكر الإغريقي في صميم الحياة اليهودية، كما لم يكن لدى العديد من اليهود معرفة باللغة الإغريقية، عكس السلوقيين الذين لم يدعوا اليهود في عزلتهم الروحية وفرضوا لغتهم الخاصة على المجتمع اليهودي، وأدخلت عادات وثنية بين اليهود.

ويلاحظ على مصادر المؤلفين والمؤرخين اليهود إغفال المراجع، وتجاهلهم كنه رسالات الأنبياء والرسل قبل موسى وعيسى ومحمد عليه الصلاة والسلام. ونسوا، من ناحية أخرى، أن اليهودية لم تقدم للعالم حضارة متميزة بعينها، على عكس حضارة بابل ومصر القديمة.

وأثناء المرحلة الرومانية، تراوحت العلاقة بين الرومان واليهود، بين الاستقرار والتوتر، وحدثت فيها الحرب اليهودية الكبرى، وقسم بعدها الناس في فلسطين إلى جماعات، وفق ولائهم لروما.

وعالج القسم الثالث وضع اليهود في العصر المسيحي، والعصر الإسلامي. وقد عانى اليهود خلال مدة القرن ونصف القرن التي سبقت ظهور الإسلام. فقد كان عليهم أن يتحملوا الإهانة والتحقير حتى استعادوا دورهم الهام في عهد الامبراطورية الإسلامية العظمى. لقد عانى اليهود في عهد الفرس والبيزنطيين أبشع صور الاضطهاد، إذ توزعوا من مكان لمكان في القرن السادس: فإما أن يجبروا على التعمير أو ينزعوا من أرضهم بالقوة. وأصبحت فلسطين دولة مسيحية مع نهاية القرن الرابع.

وتناول المؤلف في القسم الرابع وضع اليهود طوال عصر النهضة في أوروبا، حين اختلف اتجاه حركة اليهود من الغرب إلى الالتجاء إلى أماكن أخرى، سواء في الشرق الأوسط وتركيا وشرق أوروبا، وأصبح لهم دور يعتد به في المجالات السياسية والاقتصادية، وظهرت الحركات الصوفية اليهودية أمثال حركة «المسيح المنتظر» و«الهاديسية» في تلك الفترة.

واستفاض الكاتب بعد ذلك (في القسم الخامس) في تفصيل وضع اليهود في كل دولة على حدة في فترة ما قبل الصهيونية – سواء في انكلترا، فرنسا، المانيا، روسيا، الولايات المتحدة – وقد تناول الوضع العام لليهود قبل ظهور

الصهيونية والانتقال من مفهوم القومية إلى التجمع والاندماج ثم الانصهار في بوتقة مبادئ الصهيونية، إلى أن قامت حركة «الهاسكالا» HASKALA وتعني «التنوير» ما بين 1750-1880م بمؤسسيها: جودا جيليت، وموسى مندلسون، ومندل ليفن. وكانت حركة ثقافية، وبمثابة التمهيد الواقعي للحركة الصهيونية التي أخذت منها الكثير في الناحية العملية والعلمانية وتنمية اللغة العبرية. وأعقبت الحركة السابقة نشأة حركة ومنظمة «أحباء صهيون» في مدينة «دروسكينيكي» في روسيا 1887، وكان هدفها روحيا وعمليا، أيضا، يتمثل في اقناع يهود الغرب والشرق بإحياء الأمة اليهودية. واستمرت هذه الحركة منفصلة عن المنظمة الصهيونية العالمية، حتى تبنت عمليا، ما تسبب في الضعف التدريجي لحركة «أحباء صهيون».

وأفرد السفير حسين شريف القسمين السادس والسابع من الكتاب للحديث عن الصهيونية السياسية العالمية، التي اجتمعت لها عناصر النجاح: من الفكرة، والزعيم أو القيادة المؤهلة، متمثلة في تيودور هرتزل 1860-1904، إلى تنظيم صهيوني عالمي معترف به، والبيئة الدولية الملائمة.

وشرح الكاتب دور الرواد التوسعيين في الفترة 1904-1920 (في المرحلة الأولى للصهيونية) وأبرز روادها في تلك الفترة ماكس نوردو، وفلاديمير جابوتنسكي. وقد اتسمت هذه المرحلة بنوع من الجدل بين الرواد حول تفسير المبادئ الأيديولوجية وطريقة تنفيذ المخططات الصهيونية، لذا ظهر وتأكد دور الرواد الواقعيين أمثال «حاييم وايزمان» 1864-1952، الذي وصفه بعضهم بأنه مهندس دولة اليهود، وركز على التدرج والتعقل في إنشاء الدولة وتفضيله البدء بدولة صغيرة حسنة التنظيم وتعيش في سلام مع جيرانها، ولعب دورا حيويا في إصدار وعد بلفور، وانتخب زعيما للحركة الصهيونية منذ عام 1920، حتى جاء ديفيد بن غوريون (1886-1973) وتبنى مبدأ «الغاية تبرر الوسيلة» ولقبه الكتّاب اليهود «بالنبي المسلح» ورفعه بعضهم إلى مصاف الوريث الشرعي للنبي داود، لعظم دوره في قيام دولة إسرائيل، ولمّ اليهود من الشتات داخلها.

وتزامن مع دور بن غوريون دور غولدا مائير (1897-1978) الذي لا يقل أهمية، إذ تمكنت من زعامة حزب العمل في فلسطين، ثم أصبحت زعيمة

«الهستدروت عام 1940 ورئيسة القسم السياسي في الوكالة اليهودية في القدس، وتدرجت في المناصب الوزارية من 1948 حتى عينت رئيسة لوزراء إسرائيل في عام 1969.

ومن القسم العاشر إلى الرابع عشر، تناول المؤلف مراحل تطور الصهيونية من خلال عرض أوضاع اليهود في أوروبا والولايات المتحدة، ودور المؤسسات الاجتماعية والسياسية في هذه الدول في تهيئة المناخ العام للصيهونية، وقيام دولة إسرائيل، وقسمت هذه المراحل إلى:

- المرحلة الأولى للصهيونية (1904-1920).
- المرحلة الثانية بعقديها: عقد الإنجازات (1920-1930)، وعقد الخلافات (1940-1930) ودور كل من الهستدروت والقوة العسكرية وحزب الماباي.
- المرحلة الثالثة: المرحلة الثالثة للصهيونية العالمية (1940-1948) والعلاقات الصهيونية البريطانية والاميركية، ودور بن غوريون ووايزمان في تلك الفترة.

وشرح الكاتب في القسم السابع عشر دور المنظمات الإرهابية في قيام دولة إسرائيل وبخاصة «الهاغاناه»، و«اتسل»، «ليحى»، والعلاقة بين هذه المنظمات وبريطانيا والولايات المتحدة.

وتطرق القسم الثامن عشر إلى دخول مشكلة فلسطين للأمم المتحدة وإعلان قيام دولة إسرائيل، ودور الولايات المتحدة في هذه الفترة من قيام دولة إسرائيل، كما ذكرها مسؤولو الطرفين في الوثائق والمذكرات التي أصدروها، من أمثال «دين اتشيسيون» وزير خارجية الولايات المتحدة، وأبا ايبان في إسرائيل.

وختم السفير حسين شريف جزءه الأول بتقييم للرجلين اللذين أقاما دولة إسرائيل وهما حاييم وايزمان وديفيد بن غوريون. فبالرغم من مولدهما في روسيا كلاهما كرس حياته من أجل إسرائيل، إلا أن هناك اختلافا شاسعا في تكوينهما وسلوكهما، فوايزمان كان ليبراليا وأكاديميا، أما بن غوريون فكان اشتراكيا ورجل عنف ومتقلبا. وانعكس الخلاف بينهما في التطبيق السياسي وشكل نظام الدولة الجديدة: هل يكون على النمط الرئاسي الأميركي (الذي تبناه وايزمان)، أم على النمط البرلماني البريطاني الذي دافع عنه بن غوريون بكل صلابة، حتى استقر الأمر عليه، وتولى وايزمان رئاسة الدولة حتى ديسمبر 1952.

ولا يتبقى في النهاية سوى الإشارة إلى أهمية هذا الكتاب الجديد في موضوعه ومنهجه في التحليل، سواء للقارىء العادي أو المتخصص في هذا الموضوع الحيوي الهام.

NASSER: The Final Years

Abdel Magid Farid
UK: Ithaca press, 1996

مراجعة: الدكتور أحمد البغدادي*

يتضمن الكتاب تسجيلاً كاملاً لكل الأحداث والمقابلات الخاصة بالرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر خلال الفترة ما بين 22 يونيو 1967، على إثر الحرب العربية – الإسرائيلية، المعروفة بالخامس من يونيو، حتى 28 سبتمبر 1970 يوم وفاة عبدالناصر. خلال تلك الفترة كان المؤلف يحتل منصب السكرتير العام لمكتب الرئاسة في الجمهورية العربية المتحدة، وكان بذلك مرافقا لعبدالناصر في كل المقابلات والمؤتمرات، وكان يقوم بتدوينها حفظاً للتاريخ.

موضوعات الكتاب تتصل بالمقابلات والمؤتمرات التي عقدها وحضرها عبدالناصر لمعالجة الأوضاع التي ترتبت على حرب 5 يونيو 1967، من مثل إعادة بناء القوات المسلحة، توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لضمان تدفق المساعدات العسكرية والمادية، إزالة وصمة العار التي لحقت بالجيش المصري أثناء وبعد الحرب، داخلياً وخارجياً، العمل على تحسين صورة الزعامة السياسية لعبدالناصر عند الجماهير العربية حيث تكمن قوة ناصر الحقيقية. وأخيرا، إعادة بناء العلاقات العربية – العربية التي تصدعت بفعل الصراع السياسي بين الأنظمة التقدمية والرجعية. وبالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، كانت المشكلة بالنسبة لعبدالناصر، أكثر تحدياً وتعقيداً، إذ سعت الولايات المتحدة إلى مساندة إسرائيل قبل وبعدالحرب، مؤكدة دورها كقوة عالمية عظمى، وإصرارها على مواصلة سياستها ذات الطبيعة التدخلية في شئون العالم العربي، ومصر بدرجة أكبر وهو ما لم يستطع ناصر تجنبه أو تجاهله.

(*) استاذ مساعد (مشارك) – رئيس قسم العلوم السياسية – كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.

الوجه الثاني للمشكلة، والذي كان على عبدالناصر معايشته والتعامل معه، هو صحته العليلة التي آذته منذ عام 1961 حتى عام 1969 وهو العام الذي عانى فيه من آثار أزمة قلبية دامت ثمانية أسابيع في مرحلة حرجة من تاريخ مصر. وبعد عام واحد وفي يوم 28 سبتمبر 1970 هاجمته أزمة قلبية حادة أودت به إلى نهاية الحياة. عندما كان أقرب ما يكون إلى قطف ثمار جهوده لاستعادة الثقة داخلياً، المتمثلة في اكتمال استعداداته العسكرية بصواريخ سام السوفيتية التي أقيمت على الضفة الغربية لقناة السويس، إثر سريان وقف إطلاق النار بعد القبول بمبادرة روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة حينذاك.. وكان عبدالناصر يخطط لشن حرب تحرير عام 1971 لكن القدر لم يمهله.

استهلالات ما بعد الحرب

يشرح المؤلف في الفصل الأول سعي عبدالناصر الحثيث لاستعادة الثقة في نظامه وقدراته لدى القادة السوفيت، على الرغم من التأييد السوفيتي لمصر سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. فقد كان الوفد السوفيتي الذي وصل مصر في 22 يونيو 1967 برئاسة الرئيس السوفيتي بودغورني وثلة من كبار المسؤولين في الحكومة السوفيتية، يحاول أن يبين حرص الاتحاد السوفيتي وتأييده لمصر ونظام عبدالناصر، خصوصا وأن الوضع العسكري والسياسي والاقتصادي لمصر كان أقرب ما يكون إلى الكارثة. فإسرائيل كانت تبعد عن القاهرة مائة كيلومتر فقط، وكان بإمكانها قصف أي موقع عسكري أو مدني، وكانت لها السيطرة التامة على الجو بسلاح طيران قوي في مقابل عجز كامل للقدرات العسكرية المصرية. وكان هاجس عبدالناصر يتمثل في الخوف من قيام إسرائيل بتوجيه ضربة جديدة لمصر تزيد من حالة الشلل العسكري التي تعيشها، فضلاً عن التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي على إثر إغلاق قناة السويس التي كانت توفر لمصر 170 مليون جنيه سنويا من العملة الصعبة. وبسبب الحرب تدهور أيضاً الوضع السياحي الذي كان يوفر لمصر ما يقارب 40 مليون جنيه من العملة الصعبة أيضا. وخلاصة الوضع الاقتصادي لمصر أنه تدهور من 410 ملايين جنيه - وهو مبلغ يمثل مجمل الدخل من العملة الصعبة سنويا - إلى 290 مليون جنيه، تاركا العجز المالي في الميزانية المصرية يصل إلى 120 مليون جنيه، في ظل أوضاع غير

طبيعية، ما ترتب عنه الطلب من الاتحاد السوفيتي تزويد مصر بكل شيء بدءاً بالأسلحة والدبابات والطائرات، والأغذية حتى يتمكن النظام السياسي المصري من الوقوف على قدميه.

كان هاجس عبدالناصر أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة جديدة إلى مصر وهي في حالة الضعف. ومن هنا كانت رغبته العارمة في الحصول على أكبر قدر ممكن من السلاح والطيران، ليتمكن من شن حرب جديدة يسترد بها أرضه وكرامته. وقد تفهم السوفيت هذا الوضع. وهم وإن لم يوافقوا عبدالناصر في طريقة تفكيره بالنسبة للحرب، فإنهم لم يمانعوا في تلبية كل ما طلبه ناصر منهم، حفاظاً على التحالف الإستراتيجي معه، وخوفاً من احتمال انحيازه إلى الصف الصيني - عدو السوفيت - وبخاصة أن النظام الصيني كان يشجع مصر على مواصلة الحرب. لكن عبدالناصر كان أكثر حرصاً على تحالفه مع السوفيت، فلم يهتم كثيراً بالموقف الصيني. وقد تبين للسوفيت أن العلة تكمن في النظام الناصري ذاته، إذ تبين أن القوات العسكرية المصرية دخلت الحرب وهي لا تعلم شيئاً عن الطبيعة الجغرافية لصحراء سيناء، خلافاً للنظام الإسرائيلي الذي كان يعرف كل شيء عن سيناء وعن مصر ذاتها.

مهمة سرية

في الفصل الثاني القادة العرب زعماء (سوريا والعراق والجزائر والسودان) اتفقوا على ذهاب كل من عبدالسلام عارف (رئيس العراق آنذاك) وهواري بومدين (الرئيس الجزائري) إلى موسكو لمقابلة بريجنيف، سكرتير الحزب الشيوعي، الذي كان أكثر تحفظاً من بودغورني تجاه الطلبات المصرية.

وكما أشير في الفصل الأول، فإن القادة السوفيت أعطوا عبدالناصر ضوءاً أخضر لطلب ما يريد، وداخل المؤسسة السياسية العليا في الاتحاد السوفيتي لم يكن الأمر على تلك الصورة الوردية. كان الموقف السوفيتي يتسم بالموضوعية أو الواقعية السياسية. فقدرفض قادة موسكو إرسال طيارين سوفيت للقتال إلى جانب القوات المصرية، ولم يكونوا راغبين في استمرار توفر النيّة لدى عبدالناصر بالقتال من جديد ضد الكيان الصهيوني، بالصورة التي كانت عليها حرب 1967، إلا

أن كل ذلك وإن لم يمنع استمرار تدفق المساعدات العسكرية والغذائية على مصر، من دون توقف، فإن السوفيتي كانوا على اقتناع بأهمية بحث الأمور بروية وهدوء وموضوعية، وهو ما لم يعجب الرئيس الجزائري هواري بومدين.

لقد سعى السوفيت إلى استصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن إنهاء حالة الحرب بين جميع الأطراف، وضمان حرية المرور للسفن الإسرائيلية التي ترفع العلم الإسرائيلي عبر قناة السويس. وقد أثار ذلك جدلاً حاداً وواسعاً بين الزعيم السوفيتي بريجنيف والرئيس الجزائري هواري بومدين. وفي حقيقة الأمر، فإن السوفيتي كانوا مستاءين جداً مما أدت إليه هزيمة الجيش المصري من حصول الإسرائيليين على الأسلحة السوفيتية المتطورة، وقد نقلت إسرائيل هذه الأسلحة بدورها إلى الولايات المتحدة.

كان من مصلحة السوفيت تهدئة الأوضاع في منطقة ملتهبة، مثل الشرق الأوسط. وكان موقفهم صعبا، وحاولوا توضيحه للرئيسين العربيين، بأن أكدوا أنهم يعلمون أن استصدار قرار من مجلس الأمن، لا يعني سوى إيقاف مؤقت لإطلاق النار، من شأنه أن يساعد النظام المصري على التقاط الأنفاس، وتقوية جيشه وتدعيم اقتصاده.

وقد أشار الزعيم السوفيتي إلى تبيان حقيقة أن أي تدخل أميركي جديد مع إسرائيل في ظل حرب أخرى، سيحتم على الاتحاد السوفيتي التدخل المباشر، حتى وإن أدى ذلك إلى قيام حرب نووية.

الرئيس هواري بومدين، الذي كان المحاور الرئيسي، رفض الأفكار السوفيتية وهو مقتنع أن المشكلة ليست مجرد إيقاف إطلاق نار بين الجانبين، بل إن المشكلة تتعلق بقضية الشرق الأوسط المتشابكة حيث القضية الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين، وأن إيقاف إطلاق النار قد يؤدي إلى إنهاء حالة الحرب ومن ثم الإعتراف بإسرائيل ككيان أو دولة طبيعيه في الشرق الأوسط. وكانت وجهة نظر السوفيت أن ليس بالضرورة أن يحدث كل ذلك بالصورة التي يعتقدها الرئيس الجزائري. إلا أن الأخيرين لم يقتنعا. فقد قام الرئيسان عارف وبومدين بنقل شكوكهما إزاء الموقف السوفيتي إلى القادة العرب المجتمعين في القاهرة. وفي الوقت ذاته كان وزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب يبذل أقصى

جهده لتقريب وجهات النظر بين عبدالناصر والملك فيصل، ملك المملكة العربية السعودية آنذاك، لضمان تماسك ما تبقى من الأعصاب العربية في ظل المناخ السياسي الذي أخذ يسود الأمم المتحدة.

قرارات صعبة

يتضمن الفصل الثالث القصير وجهة نظر الأنظمة الثورية العربية في الموقف السوفيتي الساعي للضغط دولياً لتمرير قرار يتصل بالوضع الجديد في الشرق الأوسط، بالإتفاق مع الأميركيين، ولعل أبرز عوامل الضغط التي استخدمت قيام السوفيت بسحب عرضهم الخاص بتدعيم الدفاع الجوي للجمهورية العربية المتحدة، وذلك بهدف إخضاع مصر - ومن ثَمَّ العرب - للقبول بقرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، بغض النظر عن موقف الدول العربية. وكانت هذه الأنظمة العربية ترى أن هدف الاتحاد السوفيتي هو دفع العرب للإعتراف بالكيان الصهيوني كدولة من دول الشرق الأوسط، دون النظر إلى صلب وجوهر الموضوع، وهو القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني، وقد كان رد فعل هذه الدول رافضاً للأسلوب السوفيتي في التعامل مع الوضع.

إزاء هذا الموقف السوفيتي الذي لم يكن واضحاً حين قدم الوفد السوفيتي إلى مصر بعد الهزيمة مباشرة، رأى عبدالناصر أن الأسلوب الأفضل لمواجهة الوضع الجديد دولياً يتمثل في تكثيف الجهود للحصول على مساندة الأعداء والأصدقاء العرب لضمان استمرارية الصراع، وأن السوفيت سيضطرون حال حصول هذه المساندة، التي ستدل على إصرار عربي على استمرار حالة الصراع مع العدو الإسرائيلي، سيضطرون إلى الالتزام بالوقوف إلى جانب العرب، على الرغم من أن خوفهم المتواصل سيؤدي بالمنطقة إلى استمرارية التوتر، وهو ما لا يرغبون به.

واقترح عبدالناصر البدء بالاستعدادات لعقد قمة عربية «لمجابهة من يحبوننا ومن يكرهوننا معا».

الزعامة العربية في الخرطوم 1967

ما كان للقمة العربية أن تنعقد في الخرطوم لولا الجهود الجبارة المكوكية لوزير خارجية السودان محمد أحمد محجوب، الذي كان يتنقل بين العواصم العربية. خصوصا بين القاهرة والرياض، لتقريب وجهات النظر المتباينة حتى يتمكن من جمع الزعماء والملوك العرب في الخرطوم.

لقد كان العداء بين نظامي ناصر، الجمهوري، وفيصل، الملكي في الرياض، من التعقيد بمكان بحيث أن اجتماع الزعيمين العربيين تحت سقف واحد كان أشبه بالمعجزة. فالنظام السعودي تواجه مع النظام المصري عسكريا على الساحة اليمنية، من غير أن نتجاهل حرب الأعصاب من خلال البرامج الإذاعية ووسائل الإعلام الأخرى.

قمة الخرطوم التي عرفت بقمة «اللاءات الثلاث»، بدأت أعمالها يوم 29 أغسطس 1967. وقد تواجد فيها معظم الزعماء العرب باستثناء سورية. وفي 31 أغسطس تمت الموافقة على إعادة ضخ النفط العربي الذي توقف خلال الحرب وما بعدها لفترة وجيزة، على أساس أن تقوم الدول النفطية بتقديم المساعدات المالية لدول المواجهة لتحقيق الاستعداد العسكري والاستقرار الاقتصادي المطلوب. وقد وافقت الدول النفطية على دفع مبلغ 135 مليون جنيه استرليني (55 مليونا من الكويت، 50 مليونا من السعودية، 30 مليونا من ليبيا) ثم توزيعها كالتالي: 95 مليونا لمصر و40 مليونا للأردن. وبذلك حقق العرب نقطة التقاء لأول مرة منذ زمن طويل.

لقد كانت الحصيلة الحقيقية لقمة الخرطوم، إقرار العرب لـ «اللاءات الثلاث» المشهورة (لا مفاوضات، لا إعتراف، لا سلام مع إسرائيل) الأمر الذي ساعد عبدالناصر في سياسته الرامية إلى استمرار الصراع والاستعداد للحرب من جديد.

ناصر ينتقد نظامه السياسي

في الفصل الخامس نجد عبدالناصر وهو يحاول مع مجلس قيادة الثورة استعراض طبيعة نظامه السياسي، وكذلك طبيعة العلاقة بينه وبين الجيش، التي أدت إلى كارثة 5 يونيو. لقد حاول ناصر تبرير طبيعة النظام السياسي المغلق الذي اتبعه داخل مصر خلال السنوات السابقة للهزيمة بطبيعة الظروف المحلية والدولية التي واكبت نشأة النظام الجمهوري عام 1952، حين قامت الثورة المصرية. لكن المقتل الحقيقي للنظام كان في خطأ عبدالناصر المتمثل في وضع جميع مقدرات الجيش بيد صديقه ورفيق دربه في السلاح المشير عبدالحكيم عامر، الذي مات منتحراً بعد الهزيمة. لقد رفض عامر وبإصرار، منذ لحظة قيام النظام الجمهوري، أن يكون لعبدالناصر أي دور داخل المؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل ناصر يجهل تماماً ما يجري في تلك المؤسسة إلى أن حدثت الكارثة،

ليس فقط في الهزيمة، بل وفي تخطيط عامر للمؤامرة على عبدالناصر للإطاحة به. وقد أدى إلى إصرار عبدالناصر بعد الهزيمة على قيامه، وبنفسه، بالإشراف الكامل على شؤون المؤسسة العسكرية.

ومهما يكن من أمر، فقد وافق مجلس قيادة الثورة على استمرار النهج السياسي والاقتصادي العام الذي كان سائداً قبل الهزيمة، مع الإقرار بضرورة السماح بتشكيل معارضة ولو صورية. إلا أن عبدالناصر رفض هذا الأسلوب في العمل السياسي الذي اعتبر أنه يمثل خداعاً سياسياً للشعب. فالمعارضة الاصطناعية لن تقوم بالدور المطلوب منها. وقد أخذ ناصر على نفسه عهداً بعدم مخادعة الشعب. ولكن الناحية الإيجابية تمثلت في نقد النظام السائد وضرورة تصحيح أخطاء الماضي.

ناصر والأميركان

ويبين الفصل السادس بأنه من الأمور المعروفة عربياً ودولياً أن العلاقات بين ناصر والأميركيين كانت دائماً متوترة. وكانت العلاقات المصرية الأميركية تتجه دوماً نحو الأسوأ، ليس فقط لأن الولايات المتحدة تقف دائماً إلى جانب الكيان الصهيوني، ولكن بسبب إيمان عبدالناصر بنظرية التآمر الأميركي على نظامه وضد كل نظام ثوري. وهذا ما دفع بناصر إلى أحضان السوفيت، الذين كانوا معه على اتفاق حول الإمبريالية العالمية ودورها المضاد للأنظمة الثورية في العالم الثالث. وعلى الرغم من موقفها المعادي لمصر، إلا أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من تقديم الدعوة لعبدالناصر لاستئناف العلاقات بين البلدين، وهي الدعوة التي رفضها عبدالناصر. وكتصميم على موقفه من التحالف مع الاتحاد السوفيتي ومنابذة الامبريالية العالمية، أصرَّ عبدالناصر على استكمال مشروع السد العالي، على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي كان يعاني منها النظام المصري.. لكن مصر لم تتكلف أية تكاليف مادية في ذلك. فقد كان الاتحاد السوفيتي هو الممول الرئيسي لهذا المشروع الضخم.

إن العلاقات المصرية الأميركية ذات شأن هام في مرحلة ما بعد الهزيمة. فقد حاولت الولايات المتحدة من خلال الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية إقناع عبدالناصر بضرورة التعامل مع الكيان الصهيوني، بل وحاول الرئيس الروماني آنذاك نيقولاي شاوشيسكو أن يقنع عبدالناصر بالاجتماع مع

أحد زعماء هذا الكيان. وقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل لإيمان عبدالناصر بنظرية التآمر الأميركي على مصر وضد القضية الفلسطينية والمصالح العربية على العموم. لكن كل ذلك لم يمنع حقيقة أن الدعوة والجهود الأميركية في هذا الصدد فتحت الباب المغلق الذي سينفتح واسعاً بعد ذلك من خلال مبادرة روجرز الشهيرة وقبول عبدالناصر بها.

القادة الأصدقاء

في الفصل السابع يروى لنا المؤلف لقاء عبدالناصر مع الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو (1968/2/5). ومع الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف (1968/2/10) ومع الملك حسين (1968/4/6). فعلى الرغم من انشغاله بالأحداث المحلية، سواء بإعادة بناء القوات المسلحة، وتنظيم الجهاز السياسي ليكون أكثر مرونة، إلا أن عبدالناصر لم يغفل عن السياسة الخارجية. فقد كان يسعى جهده وبكل الخطوات الممكنة والمتاحة لمواجهة الخطة الأميركية – الصهيونية تجاه الشرق الأوسط، المتمثلة اختصاراً بوقف اطلاق النار والاعتراف بإسرائيل من خلال المفاوضات. وكان ناصر يعتمد دائماً على علاقاته الشخصية بالرؤساء لتحقيق أفكاره الخاصة بالسياسة الخارجية. ومن بين الزعماء الذين كان ناصر يرتاح إليهم الرئيس اليوغسلافي تيتو، إذ كان ناصر معجباً أشد الإعجاب بأسلوبه في الحكم ومعارضته الأسلوب الستاليني. وكان عبدالناصر يركن إلى تيتو لتدعيم سياسة الحياد الإيجابي.

أما المقابلة مع الرئيس العراقي، فقد كانت بهدف اطلاع عبدالناصر على الموقف الفرنسي تجاه الشرق الأوسط، التي تمثلت بإيجابية الموقف الديغولي من القضايا العربية. أما الملك حسين فقد كانت زيارته لمصر ذات طبيعة عسكرية إذ أنها جاءت بعد معركة الكرامة 1968/3/21، التي قاتلت فيها القوات الأردنية إلى جانب القوات الفلسطينية ضد القوات الإسرائيلية، وأحدث ذلك روحاً إيجابية لدى شعوب المنطقة.

إعادة البناء وبدء حرب الاستنزاف

يسهب المؤلف في الفصل الثامن بشرح الأحداث المتلاحقة التي شهدها العالم العربي في العامين الأخيرين في الستينات وأثرت كثيراً على صحة

عبدالناصر ما أدى إلى إصابته بنوبة قلبية بعد إجهاده في الاجتماعات المتواصلة. ومن الأحداث التي وقعت، معركة الكرامة مع الأردن، وتحقيق الجيش المصري لبعض الانتصارات على القوات الإسرائيلية، مثل تدمير الصواريخ الإسرائيلية وأسر بعض الطيارين الإسرائيليين، الأمر الذي رفع معنويات الجيش المصري. وقد تقدمت الولايات المتحدة في هذه الفترة بمبادرة سيسكو وزير الخارجية لإقرار تسوية بين الجانبين المصري والإسرائيلي ولكن مصر رفضت المبادرة. وإلى جانب ذلك قامت في كل من السودان وليبيا ثورات شعبية أوصلت النميري والقذافي إلى الحكم، مع تركيز خاص على القذافي الذي كان يرى في عبدالناصر مثله الأعلى. أما الحدث الأهم في تلك الفترة فهو بدء حرب الاستنزاف مع اسرائيل التي بدأت عام 1969، والتي عُدَّت الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل. وقد شهدت تلك المرحلة، وبخاصة حين تقدمت أميركا بمبادرة سيسكو، قصفاً إسرائيلياً متواصلاً للمنشآت المصرية دمر المنشآت الكهربائية في نجع حمادي بمصر العليا ومحطة الرادار خارج السويس، وقصف المنشآت المدنية حيث قُتل مئات المصريين العاملين في بناء منصات الصواريخ، الأمر الذي أدى إلى تخلخل هيبة النظام المصري. لكن ذلك لم يمنع ناصر من تأييد ثورتي السودان وليبيا، بل أنه فتح النار على القوات الإسرائيلية عبر القناة.

كل هذا النشاط المكثف لم يحل دون قيام عبدالناصر ببعض الأنشطة المريحة لنفسه. فقد قابل مندوب السودان، وأعلن وقوفه بكل حزم ضد الانفصاليين العرب داخل مصر من الذين طالبوا بتحرير سيناء فقط. وأعلن أيضا أن الجيش المصري بلغ مليون جندي.. لقد كان عام 1969 عاما إيجابيا على الصعيدين المصري والعربي.

إعادة بناء الجبهة الشرقية 1969

يتضمن الفصل التاسع الحديث عن سعي عبدالناصر لإحياء الجبهة الشرقية من خلال قمة رباعية بين مصر وسوريا والعراق والأردن، الأمر الذي استوجب من عبدالناصر القيام بجهود مضنية أثناء المقابلات الكثيرة. وكان يسعى لجذب الطرف السوري بوجه أخص، الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية سرية تتصل بتشكيل قيادة سياسية عليا لإدارة المعركة. وقد كان الهدف من إعادة بناء الجبهة

الشرقية يتمثل في التالي: (أولا) ضمان تكامل وتناسق الجبهة الشرقية لأهميتها بالنسبة لمصر. (ثانيا) استنزاف العدد الصهيوني من خلال تشتيت جهوده على ثلاث جبهات. (ثالثا) التخطيط للهجوم من كل الجهات لتحرير الأرض المحتلة.

وقد أدى كل هذا الجهد إلى إصابة عبدالناصر بنوبة قلبية ألزمته الفراش سبعة أسابيع كاملة.. ومع كل هذه الأحداث يعد التقارب المصري السعودي من القضايا الهامة لتلك المرحلة.

مفاوضات معقدة: اعتبارات تكتيكية وخطة روجرز 1970

أما الفصل العاشر فهو أهم فصول الكتاب قاطبة. ففيه يتحدث المؤلف عن قيام مصر بتحقيق الأرضية اللازمة التي هيأت لتحقيق النصر في حرب التحرير عام 1973، وذلك بفضل إعلان عبدالناصر شعار «المعركة مستمرة» عام 1968 استعداداً للحرب الرابعة التي بدأت عام 1969، وهي حرب الاستنزاف التي كبدت إسرائيل خسائر فادحة في الأموال والأرواح والعتاد العسكري، أكثر مما دفعته في حروبها الثلاث مع العرب مجتمعة. لكن لم يمر عام 1970 من دون بعض الإخفاقات غير المتوقعة. فقد فشلت محاولات تجسيد الوحدة بين مصر وليبيا والسودان وإن كان ذلك لم يؤثر على بقاء التعاون الكامل بين الأنظمة الثلاث. وكان القذافي أشد الزعماء الثلاثة تحمساً للإتحاد مع مصر، مع أن موقفه من السوفيت لم يعجب عبدالناصر لأنه (أي القذافي) كان يعتبر السوفيت ملاحدة لكن ذلك لم يمنع عبدالناصر من الإشادة بحماس الزعيم الليبي.

وفي 1970/6/20 تقدمت الولايات المتحدة بمشروع روجرز وزير خارجيتها، وهي الخطة التي انقسم العرب إزاءها انقساما شديداً. فقد تباينت المواقف العربية من هذه الخطة. ففي حين وافق عليها عبدالناصر باعتبارها خطوة تكتيكية لتحقيق هدفه بعبور القناة وتحرير الأرض، رآها الآخرون بمثابة خطة للأمن والسلام مع إسرائيل. ويلاحظ في المشروع الأميركي أنه ولأول مرة يُعرض على مصر مباشرة، من غير أي مشاورة مع السوفيت، كما جرت العادة. ولأن عبدالناصر كان حريصا على تحالفه مع السوفيت، فإن الأمر اضطره للمغادرة إلى موسكو لمقابلة الزعماء السوفيت بشكل شخصي ومباشر للتعرف إلى موقفهم من المشروع. واستمرت الزيارة 18 يوماً متصلة (7/17-6/29). وكانت وجهة نظر عبدالناصر أن القبول بالمبادرة يتيح لمصر فرصة لالتقاط الأنفاس من الغارات الإسرائيلية

المكثفة، التي كانت إسرائيل تقوم بها لمنع نصب صواريخ «سام» السوفيتية على الضفة الغربية من القناة. ويذكر الكاتب أن مصر فقدت حوالي 4000 جندي بسبب هذه الغارات! وقد اتفقت الزعامات السياسية المصرية داخل مصر في أنه لا ضرر من التحرك السياسي لخلق قاعدة لبناء عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلاً عما توفره المبادرة من توازن بين الشرق والغرب، إضافة إلى تأكيد زعامة مصر على الساحة العربية بفعل الوضع السياسي العربي السائد في ذلك الوقت.

إن القبول العربي بمشروع روجرز سيعزز من القدرة العسكرية العربية، حتى يعي العدو حقيقة أن فشل المحاولات لإقامة السلام يترتب عنه تعرضه لخسائر فادحة بهجوم عسكري كاسح، قد لا تكون إسرائيل قادرة على تحمله. كما أن القبول بالمشروع يعني الإعتراف بإسرائيل كدولة مقابل السلام العادل، وهو الأمر المطروح على الساحة الدولية.

في الوقت نفسه، كانت إسرائيل تتعرض لضغط قوي للقبول بوقف إطلاق النار، وبخاصة مع تساقط طائرات الفانتوم بفعل الصواريخ المصرية، التي أدت إلى فقدان إسرائيل العديد من الطيارين المدربين الذين أُخذ بعضهم كأسرى حرب لدى مصر. وكانت لدى عبدالناصر رغبة عارمة في بناء حائط من الصواريخ، حتى أنه أقنع السوفيت بإرسال طيارين إلى مصر ووافقوا لتكون تلك أول مرة في تاريخ الدولة السوفيتية يتم فيها إرسال فرق وطيارين للقتال على أرض عربية. وهذه الصواريخ هي التي حققت النصر عام 1973، وساهمت في تدمير خط بارليف في سيناء.

..ومع فجر أغسطس دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ واكتشفت إسرائيل أنها ارتكبت أخطاء جادة دفعت أميركا إلى وقف تسليم طائرات سكاي هوك والفانتوم لها، في مقابل استمرار عبدالناصر بناء قواته الجوية. وما قام به ناصر من تحريك الصواريخ إلى غرب القناة سراً بعد توقف الغارات الإسرائيلية، لم يوقفه لا الإحتجاج الأميركي ولا الرفض الإسرائيلي. وقد أتاح ذلك لمصر السيطرة على الأجواء شرق وغرب القناة، حتى أن إسرائيل قامت بحملة دعائية ضخمة على مدى شهرين تصف عبدالناصر برجل الحرب والانتقام، وبأنه ليس مؤمناً بالسلام، وأنه يخطط لحرب جديدة ضد إسرائيل.

أما الجانب العربي، فقد رأى أن القبول بمشروع روجرز سيؤدي إلى فقدان استعادة الأراضي العربية المحتلة والإخلال بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في حين رفض الجانب الروسي كلا من المشروع الأميركي ووجهة نظر عبدالناصر معاً.

نهاية مرحلة

يتحدث الفصل الحادي عشر عن المرحلة الأخيرة في حياة عبدالناصر ففي يوم 28 سبتمبر 1970 يتوقف قلب عبدالناصر عن الخفقان وهو يواجه المشكلة الأردنية – الفلسطينية التي اشتُهرت بـ «أيلول (سبتمبر) الأسود» على الساحة العربية. أما داخل مصر فقد كان ناصر يواجه الجماهير المصرية لإقناعها بما قام به في صدد مشروع روجرز. وفي الوقت نفسه، كانت الاستعدادات تجرى على قدم وساق لتنفيذ خطة عبور القناة العام التالي (1971) ومن أجل ذلك أخذ عبدالناصر راحة لمدة شهرين بناء على نصيحة الأطباء.

«سبتمبر الأسود» يمثل الصِدام الأردني – الفلسطيني الذي وقع لرفض الملك حسين تواجد القوات المسلحة للتنظيمات الفلسطينية داخل الأردن وهي الحالة التي كانت تمثل دولة داخل دولة. وحدث الصِدام المتوقع، وكان عبدالناصر يتخوف من حدوثه، واستطاع الملك حسين سحق خصومه الفلسطينيين، واجتمع القادة العرب في مصر لإيقاف تدفق حمام الدم الذي كان يحدث في الأردن.. وبعد الاتفاق مع الأردن على إيقاف القتال من خلال ما عُرف باتفاق القاهرة، أطل ناصر على مصر من خلال شرفة الفندق، وحدَّث مؤلف الكتاب عن روعة مصر وكأنه يراها لأول مرة. وفي تلك الليلة تحادث مع ابنه خالد، وكان نادراً ما يفعل ذلك إذا كان مشغولاً بالأعمال. وفي صباح اليوم التالي، وهو يودع أمير الكويت الراحل الشيخ صباح السالم، داهمته النوبة القلبية في المطار فطلب السيارة لنقله إلى منزله في منشية البكري حيث عجز الأطباء عن إيقاف القدر المحتوم.

وفي ختام الكتاب يورد المؤلف الموقع الهام لشهر سبتمبر في حياة جمال عبدالناصر كالتالي:

1 – 1961/9/28حادث الانفصال عن سورية. وإصابته بمرض السكري.

2 – 1967/9/14 فقدان ناصر لأقرب أصدقائه، المشير عبدالحكيم عامر الذي انتحر بالسيانيد.

3 – 1969/9/9 حادث الزعفرانية على ساحل البحر الأحمر، حيث تمكنت القوات الإسرائيلية من قتل محافظ منطقة البحر الأحمر وتفكيك ونقل أحدث جهاز مراقبة (رادار) بالمروحيات إلى القطاع الإسرائيلي.

4 – 1969/9/10 الإصابة بنوبة قلبية ألزمته الفراش عدة أسابيع ودلت على حالة الإجهاد الشديد التي يعاني منها قلب عبدالناصر.

5 – 1970/9/16 سبتمبر الأسود ومذبحة الفلسطينيين في الأردن.

6 – 1970/9/28 توقف قلب ناصر عن الخفقان.

بعد هذا الاستعراض الموجز للمذكرات الشخصية للمؤلف، يمكن القول أن الكتاب ليس سوى استعراض لحوادث ومعلومات تفرّد الكاتب بالعلم بها بفضل موقعه الإداري وقربه من الزعيم المصري جمال عبدالناصر. والمؤلف يعرضها من جهة الإبلاغ لا من جهة الدراسة والتحليل. وتكمن أهمية الموضوع في أن المعلومات الواردة تظهر لأول مرة وفي كونها تصدر عن مصدر وحيد متفرد. إلا أن لهذا الجانب خطورته العلمية، إذ لا يمكن الارتكان علميا، من حيث صحة المعلومة، على مصدر وحيد، خصوصا في مسألة الكتابات الشبيهة بالمذكرات الشخصية. ذلك أن المعلومات الواردة جعلت من عبدالناصر المحور الأساسي، محيطة إياه بهالة كارزمية أو آسرة، تُظهر عبدالناصر بصورته الشعبية التقليدية لدى الشعب العربي الذي تلقاه بعد الهزيمة كبطل! وبصورة غير مألوفة في التاريخ الذي يقول إن الشعوب تحاسب زعماءها حين تحل بها الكوارث على أيديهم. لكن المؤلف لا يُلام على هذا العرض بهذا الأسلوب، لأنه «راوية» للحدث وليس صانعا له أو محللا لأحداثه.

ويتسم الكتاب بالبساطة والسهولة والتلقائية في عرض المعلومات وتأريخ الحوادث التي حدثت في تلك الفترة، أي السنوات الأخيرة من حياة جمال عبدالناصر. وإذا قبلنا صحة هذه المعلومات على اعتبار أن لا مصلحة للمؤلف في تحويرها أو تزويرها لأنها كتبت بعد وفاة عبدالناصر بسنوات طويلة، فإننا نكون قد اطلعنا على جانب خفي من حياة عبدالناصر في فترة ما بعد الهزيمة، وأن نساهم في تقييم جهوده الجبارة لإعادة بناء الإرادة المصرية سواء على مستوى الجيش أو الشعب أو العلاقات الخارجية. أما إذا لم يقبل القارىء وجهة النظر هذه،

معتبرا أن الموضوع ليس سوى محاولة من المؤلف لتذكير الشعب المصري، أولاً، والشعب العربي، ثانياً، بجهود عبدالناصر، التي لولاها لما تحقق نصر أكتوبر 1973، فإن القارىء لا يكون على خطأ في هذا الاعتقاد.

إن الكتاب، باختصار شديد، يجعل من القارىء حكماً على عبدالناصر، سلباً أو إيجاباً.




Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

استراتيجيات وبرامج التدخل العلاجي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

أبوظبي – الإمارات المتحدة – 21-22 مارس 1997

مايسة أحمد النيال*

من الأهداف الأساسية التي سعى إلى تحقيقها منظمو ندوة «استراتيجيات وبرامج التدخل العلاجي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة» التي انعقدت في إمارة أبو ظبي بالتعاون مع مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية في الفترة من 21 - 22 مارس 1997م، إتاحة الفرصة المناسبة للتعرف على أحدث الاستراتيجيات والبرامج العلاجية المستخدمة لتنمية وتطوير مهارات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في دول الخليج العربي، ولا سيما أن هناك نمواً متزايداً في ميدان التربية الخاصة الخليجي، مع التحاق أعداد متزايدة من الخليجيين للعمل في هذه المواقع.

وقد شارك في فعاليات هذه الندوة مجموعة من العلماء والباحثين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر) وعرضت في الندوة خبرات وتجارب هذه الدول في مجال تربية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبلغ عدد البحوث والدراسات العلمية والأوراق القطرية لاستعراض بعض البرامج العلاجية داخل المؤسسات والمراكز 20 بحثاً توزعت كالتالي: 7 أبحاث من دولة البحرين، 3 أبحاث من المملكة العربية السعودية، 4 بحوث من دولة قطر،

(*) قسم الصحة النفسية – كلية التربية – جامعة قطر.

بحثان من دولة الكويت، بحثان من دولة الإمارات العربية المتحدة، بحثان من سلطنة عمان، عرضت في خمس جلسات صباحية ومسائية على مدار يومين. وقد شملت الجلسات المحاور التالية:

1 - المداخل والاستراتيجيات المختلفة المستخدمة في التدخل العلاجي. 2 - استعراض برامج علاجية لتنمية قدرات أو مهارات معينة، سواء في المجال الأكاديمي أو الاجتماعي أو الشخصي. 3 - استراتيجيات وبرامج إرشاد أسر الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. 4 - استراتيجيات وبرامج التدخل العلاجي المبكر في مرحلة ما قبل المدرسة.

وقد جرى حوار مفتوح حول الهدف النهائي للتربية الخاصة، والذي يتمثل في تنمية قدرات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير مهاراتهم، إلى الدرجة التي تتيح لهم الحياة بشكل مستقل وفعال بقدر الإمكان في مجتمعاتهم.

وفي نهاية الندوة توصل المشاركون إلى إقرار التوصيات التالية:

1 - الاهتمام بتحقيق المنحى التكاملي في أنشطة وإجراءات التقييم والتشخيص (الوالدين، الإخصائيين، الأطباء، المعلمين) لضمان تسكين مناسب لذوي الاحتياجات الخاصة على برامج علاجية ملائمة.

2 - حث المؤسسات الحكومية والأهلية على إقامة دورات تثقيفية وتأهيلية لمدرسي التعليم العام من دول مجلس التعاون.

3 - تشكيل لجنة متابعة خليجية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة للاطلاع على كل ما يستجد في هذا المجال، ومحاولة الاستفادة منه وتعميمه.

4 - المزيد من الثقة والاهتمام وتقديم التسهيلات اللازمة للجمعيات والمؤسسات الأهلية، التي تقدم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة،

5 - ضرورة إنشاء مراكز للتدخل المبكر، في المستشفيات وأقسام الولادة، تضم أطباء متخصصين في الإعاقة، للكشف على جميع الأطفال بعد الولادة، وتقديم الخدمات والرعاية الطبية، حسب طبيعة مشكلة الطفل المعوق.

6 - أهمية شمولية خدمات التربية الخاصة العلاجية، بحيث تتضمن البرامج العلاجية التربوية والنفسية والصحية والتأهيلية.

7 – أهمية مشاركة أسر الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في تحديد احتياجات أطفالهم وتصميم وتنفيذ البرامج العلاجية.

8 – ضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المتخصصة في تصميم وتنفيذ البرامج التربوية العلاجية.

9 – عقد ورش عمل لتكوين قيادات تدريبية يوكل إليها مهمة تدريب العاملين في ميدان التربية الخاصة على استراتيجيات التدخل العلاجية.

10 – العمل على تجريب وتوسيع استخدام الإستراتيجيات العلاجية في تدريس مهارات الفهم القرائي، مثل طريقة التدريس التبادلي وطريقة التدريس باستخدام الكلمات الرئيسية.

11 – حث كليات التربية في دول مجلس التعاون على إعطاء مقرر واحد على الأقل في مجال تربية وتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

12 – الاهتمام بالبرامج الحديثة في التربية الخاصة، وخصوصاً في مجال الدمج، والقيام بالتوعية اللازمة.

13 – الاهتمام بتوعية التلاميذ منذ المرحلة الابتدائية، ولو بطريقة غير مباشرة، عن طريق المناهج والتعامل وشرح مبدأ الفروق الفردية للتلاميذ.

14 – استقطاب الأشخاص ذوي الخبرة والكفاءة والتخصص، من ذوي الاحتياجات الخاصة، في مجالات الإعاقة.

15 – إجراء دراسة تقويمية للمراكز والمعاهد والبرامج القائمة في دول مجلس التعاون، وذلك لمختلف فئات الإعاقة، ومحاولة الاستفادة من البرامج الرائدة وتعميمه على دول المجلس.

16 – الاهتمام بتطوير أدوات التشخيص ومحاولة تقنين هذه الأدوات حتى تتم عملية التشخيص الجيد.

17 – حث المؤسسات العاملة في ميدان رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة على نقل وتبادل الزيارات والخبرات ما بينها في دول مجلس التعاون.

18 – إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات الرعاية والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة، بحيث تشمل فئات مختلفة وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية والنفسية والأكاديمية والصحية.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الاعلى للجامعة بتاريخ ١٤١٤/١٢/١٩هـ الموافق ١٩٩٤/٥/٢٩م.

أهداف المركز

- يهدف المركز الى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات اقطار المنطقة وتعكس تطلعاته
- جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة
- التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية
- تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات
- تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعية للدارسين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
- طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
- ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الاعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

جميع المراسلات

باسم مدير المركز د. ميمونة خليفة الصباح
ص. ب ٧٣ ١٧
الخالدية
الكويت
الرمز البريدي 72451

أنشطة المركز:

- اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
- صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً ابتداء من عام ١٩٧٥
- تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
- اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخ لمنطقة الخليج العربي.
- اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ - داخل الكويت
الافراد ٣ د.ك
للمؤسسات ١٥ د.ك
ب - الدول العربية
الافراد ٤ د.ك
المؤسسات ١٥ د.ك
ج - الدول الاجنبية
الافراد ١٥ دولار امريكي
المؤسسات ٦٠ دولار امريكي

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت

A Study in the Political Ideology of al - da'wa al - Islamyya party

Hamed Al - Abdullah*

This paper seeks to study the political ideology and thoughts of "al-da'wa al-Islamiyya" (the Islamic call) party in Iraq. Since the formation of the party in 1957 or 1958, it became a major factor in contemporary Iraqi political affairs, and one of the most powerful opposition groups to the Iraqi regime.

This study is divided into three parts. In the introduction, a historical background about the party and its formation are given. In the following part, the party's ideology and positions regarding many political issues are studied. Among these issues:

- The Party's aims and goals
- The Islamic state
- The revolutionary cause
- Secterianism
- The Islamization of the society.

(*) Political Science Department, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University.

The Privatization Experience in the United Kingdom

Mohammad El-Sakka*

This study begins with an analysis of the objectives of the privatization programme in the UK, one of the most intensive such programmes in the world. Also presented are mechanisms of transfer to the private sector, assessment of privatized companies, performance by profitability criterion, and negative aspects of the programme. Finally, lessons learned from the experience are summarized.

(*) Department of Economics, Faculty of Administrative Sciences, Kuwait University.

Determinants of World Demand for Gasoline

Abbas A. Al - Mejren*

Transport is the fastest growing sector for energy demand, and has been virtually the only growth area for oil demand during the past 20 years. So far, the gasoline engine has dominated road transportation, and demand for gasoline accounts for nearly 30 percent of the world's total demand for oil.

The relatve importance of gasoline is increasing as the demand for it is growing in proportion to other oil products. Between 1980 and 1993, gasoline ratio to total oil consumption increased from 24 to 28.5 percent, i.e. a 2 percent growth rate per annum. Hence, over the coming years development in transport in general, and in road transportation, in particular, is believed to be the most significant determinant in oil demand.

In light of concerns about oil demand outlook, the present study evaluates and analyses potential development in the transport sector by designating and studying the major factors affecting global demand for gasoline: world population growth rate, economics, and environmental concerns.

(*) Associate Professor of Economics at the Faculty of the Administrative Sciences, University of Kuwait.

AIDS
AN ANALYTIC STUDY IN MEDICAL GEOGRAPHY

Ghanem Sultan*

After more than 12 years of research (1984 - 1996), no significant success has been achieved towards decisive treatment or vaccination for AIDS. The study defines the disease and describes its symptoms, mode of transmission and its rate of spread. The role of the geographical environment in the existence and global spread of the disease is discussed, along with the demographic dimension of the disease. The economic, social and psychological effects are also described.

(*) Assistant Professor, Department of Social studies, College of Basic Education.

The Effect of Job Stress on Psychosomatic Disorders and Absenteeism Among Government Employees in Kuwait

*Adam Ghazi Al-Obaibi**

This study examined the effect of job stress on psychosomatic disorders and absence from work among native Kuwaitis and expatriate employees. The sample consisted of 653 employees, 462 native Kuwaitis and 196 expatriates from five government organizations within the Kuwait Civil Service.

The results showed that Kuwaitis have higher scores on job stress, psychosomatic disorders and absenteeism than expatriates. Employees with high stress scores in both samples had more psychosomatic disorders than their counterparts with lower stress scores. For both groups the data showed no significant effects or interaction between nationality and stress on employee absenteeism. The results are discussed and some future ideas for research are suggested.

(*) Department of Public Administration, Faculty of the Administrative Sciences, Kuwait University.

The Effect of Working Women on Family Instability

*Hadi Ridha**

This study explores the effect of the employment of Kuwaiti women on the stability of the family. The sample constituted of 468 working married Kuwaiti women. A multiple regression statistical test was used to know what variables contributed and were significant to family instability. Results showed that the higher the level of working womens' education, the lower the level of family instability. The educational level of these women's husbands had the same effect on family stability, i.e. The higher the educational level, the lower the level of instability.. On the other hand, having more children results in higher level of instability.

(*) Department of Sociology and Social Work, Faculty of Arts, Kuwait University.

Microeconomic Convergence and Prospects for Monetary Integration in the GCC: An Empirical Inquiry

Ali Diabi*

Mohammed Al Jarrah*

The paper attempts to inquire into the issue of macroeconomic convergence and the prospects for monetary integration in the GCC in light of more than one decade of economic cooperation. Convergence is defined in the paper as the narrowing of the inter-GCC members macroeconomic differences.

The methodology used in the paper is both analytical and empirical. Multivariate cointegration and factor analysis are used to find statistical evidence for convergence.

The empirical findings seem to suggest that, overall, some of the selected macroeconomic series do not drift too far apart from one another. It is however, worth noting that the level of macroeconomic convergence that has been achieved is not adequate, particularly in regard to internal (fiscal) and external imbalances and to a certain extent inflation. These asymmetries, if not kept within bounds, might jeopardize the monetary union project. So, the GCC members are urged to show willingness for further cooperation and consistent policy coordination to enhance economic convergence and thus create the conditions for a successful transition toward a monetary union.

(*) Department of Economics, College of Business & Economics, King Saud University, El Qassim.

قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارىء على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة من الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضا عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييما إضافيا فنيا يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا.. والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصا متابعا للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسئولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييما مقارنا فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية

التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارىء على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الاتجاهات التي برزت فيه. لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والاتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الانجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق. ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولا: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى إسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) (Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و (Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدران لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و (Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969;75)، بحالة كتاب أو نشره لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءا من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانيا: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلا:

1 - وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 - وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأمريكي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).

3 - أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظرا لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/9/82).

4 - وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثا: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 - أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لا تزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1-6-1995).

2 - وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصاد الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95-6-1).

3 - ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 96-4-1).

4 - وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96-4-1).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد واختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها،

ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصا بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أماماالمصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

المراجع

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

أبو زهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكرالعربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الاجتماعية (4) 13 شتاء: 169-223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص ص 17-36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". pp 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Journal of Marriage & the Family 46(2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.





مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية

مجلة محكمة نصف سنوية يصدرها المعهد العربي للتخطيط بالكويت باللغتين العربية و الانجليزية

الأهداف

- الاهتمام بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية في ضوء المتغيرات المحلية و الاقليمية و الدولية.
- زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والممارسين والباحثين في الأقطار العربية.
- خلق حوار علمي بناء بين الباحثين والمهتمين بالاقتصادات العربية وصانعي القرار بالمنطقة.

****

دعوة للمساهمة بأوراق بحثية

توجه المراسلات الى :

رئيس التحرير – مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب. 5834 - الصفاة 13059 - الكويت
تلفون 4844161 - 4843130 (965) - فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني : api@kuwait.net

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية



مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

- تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
- تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانجليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع

تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ - فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤

Van der Ploeg, F.
1989 "Fiscal Aspects of Monetary Integration in Europe." CEPR Discussion Paper No. 340

Vaubel, R.
1978 Strategies for Currency Unification. The Economics of Currency Competition and the Case of a European Parallel Currency, Tuebingen.

Vaubel, R.
1988 "Monetary Integration Theory: A Survey and Critique." pp. 223-262 in G.Zis ed. International Economics, London.



Johansen, S

1988 "Statistical Analysis of Cointegration Vectors." Journal of Economic Dynamics and Control 12: 231-254.

1991 "Estimation and Hypothesis Testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models." Econometrica 59 (6): 1551-80.

Karfakis, C. & Moschos, D.

1990 "Interest Linkages within the European Monetary System: A Time Series Analysis." Journal of Money and Banking 22: 388-94.

Kenn, P.

1969 "The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View." pp. 41-60 in R. Mundell, & A. Swoboda, eds. Monetary Problems of the International Economy. Chicago: University of Chicago Press.

Lamfalussy, A.

1989 Macro-coordination of Fiscal Policies in an Economic and Monetary Union, Report on Economic and Monetary Union in Europe, Luxembourg: European Commission.

McKinnon, R.

1963 "Optimum Currency Area." American Economic Review 53, 2: 717-25.

Mundell, R.

1961 "A Theory of Optimum Currency Area." American Economic Review 51 (2): 657-65.

Nimatullah, Y.

Winter 1984 "Economic Trends in the Gulf and their Implications for Relations with the West." American-Arab Affairs 7: 69-75.

Russo, M. & Tullio, G.

1988 "Monetary Coordination Within the European Monetary System: Is There a Ruleπ' IMF Occasional Paper 61: 41-76.

Stock, J.H. & Watson, M.W.

1988 "Testing for Common Trends." Journal of the American Statistical Association 83: 404.

Darbar, S. & J. Mc Farland et al.
1993 "Financial Integration in the 1920s: A Cointegration Approach." Weltwirtschaftliches Archiv 129 (4): 675-88.

Dickey, F. & Fuller, W.
1981 "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series With a Unit Root." Econometrica 49 (4): 1057-72.

Dornbusch, R.
1991 "Problems of European Monetary Integration." pp. 305-24 in A. Giovianni & C. Mayer eds. European Financial Integration. Cambridge University Press.

Engle, R. & Granger, C.
1987 "Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing." Econometrica 55 (2): 251-71.

Engle, R. & Kozicki, S.
1990 "Testing for Common Features." Discussion Paper 9093, University of California, San Diego, Department of Economics.

Granger, C.
1983 "Cointegrated Variables and Error Correcting Models." Discussion Paper, 83-13, University of California, San Diego, Department of Economics.

Guitian, M.
1988 "The European Monetary System: A Balance Between Rules and Discretion." IMF Occasional Paper, No. 61: 41-76.

Hall, S., Robertson, D. et al.
1992 "Measuring Convergence of the EC Economies." Discussion Paper, No. 01-91. Centre for Economic Forecasting, London Business School, London.

Iqbal Z.
April, 1987 "Monetary Coordination Amongst the Gulf Cooperation Council Countries, IMF Working Paper: 12-25.

Johansen, S. & Juselius, K.
1990 "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration With Applications to the Demand for Money." Oxford Bulletin of Economics and Statistics 52 (2): 169-210.

References

Al-Bazaie H. & Turky, S.

1993 "Integration and Purchasing Power Parity in the GCC: A Study on Prospects for Economic Integration." A Discussion Paper presented at the Annual Meeting of the Saudi Economic Council, Riyadh.

Al Hamad, A.

1990 "Financial Cooperation and Coordination Among the GCC in Light of the Globalization of Financial Markets." Ataawun 5 (18): 37-49.

Al Kaweez A.

1994 "Some Legal Aspects of the Implementation of the Unified Economic Agreement and the Obstacles it Faces." Attaawun 9 (36): 61-75.

Al Mijren, A.

1991 "A Comparative Study of the Monetary Policy Tools in the GCC Countries." Attaawun 8(22): 53-77.

Al Mineef, A.

1994 "Monetary and Fiscal Policies in the GCC and Prospects for Unification and Coordination." Attaawun 8(33): 53-77.

Anderton, R. & R. Barrell et al.

Nov. 1991 "Macroeconomic Convergence in Europe." National Institute Economic Review 138.

Burgman, T. & Geppert, J.

1993 "Factor Price Equalization: A Cointegration Approach." Weltwirtschaftliches Archiv 129 (3): 472-87.

Caporale, G. & Pittis, N.

1993 "Common Stochastic Trends and Inflation Convergence in the EMS." Weltwirtschaftliches Archiv 129 (2): 207-15.

Cooper, R.

1976 "Worldwide versus Regional Integration: Is There an Optimum Size of the Integrated Areaπ" pp. 41-53 in F. Machlup ed. Economic Integration: Worldwide, Regional, Sectoral. London and Basingstoke.

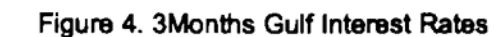


Figure 3. LOG(M3)

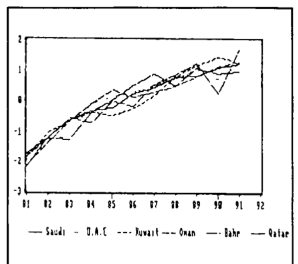


Figure 4. 3Months Gulf Interest Rates

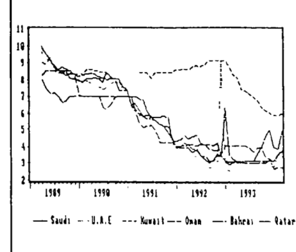


Figure 5. Fiscal Deficit As % of GDP

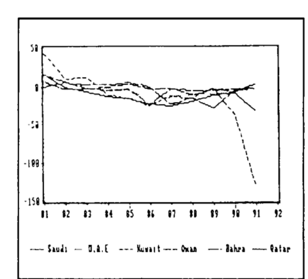


Figure 6. Overall Balance AS % of GDP

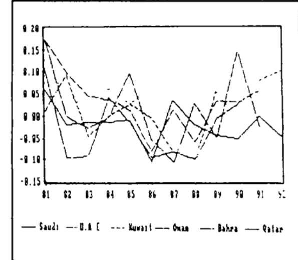
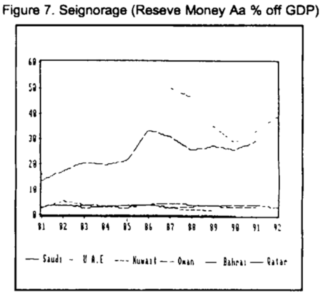


Figure 7. Seignorage (Reseve Money Aa % off GDP)

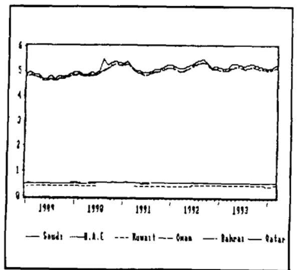


The GCC members should be more devoted to their long term commitment to union. The already existing arrangements or agreements among the GCC members, whose execution has either been delayed, or suspended, ought to be implemented. Likewise, the GCC institutions that have been created, need to be vested with sufficient prerogatives to perform their tasks and thus, meet their policy objectives; and any legal or institutional impediments to policy coordination and macroeconmic convergence must be phased out.

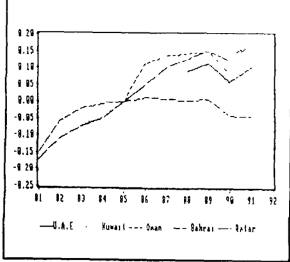
Overall, one final point is in order. There seems to be an urgent need for an approach to policy coordination and a strategy to set targets and broad guidelines in order to narrow inter-countries disparities and achieve the preconditions for a viable monetary union. In particular, a coordinating institution is needed to assess national policies, define the rules (the convergence criteria: inflation record, no excessive FD, ER fluctuation margins and IR ceilings), identify divergences from these rules, and determine the appropriate corrective measures.

For further research, it would be of interest to explore the issue of fiscal policy coordination and discipline in the context of the GCC, to see how individual member countries cope with fiscal deficits and how this would influence the fiscal/monetary policy mix and thus, the preconditions for monetary integration.

figure 1. Nominal Exchange Rates



Figre 2. Price Differential
(relative to Saudi prices)



rate of three best performing countries, that is U.A.E, Oman and Qatar. Perhaps, a close coordination among the GCC central banks to put control over money supply growth is needed to reduce inflation differentials across member states. In contrast, in the area of seignorage and fiscal deficits the GCC states do not seem to share common fundamental characteristics (i.e. at least three common trends are found). They rather exhibit features of fiscal divergence. If the GCC members are to form a monetary union, they should unify the way they finance their budget deficits. Furthermore, if a target is to be defined, they also should maintain a ceiling of three percent of GDP not to be exceeded. In terms of fiscal performance, the U.A.E and Bahrain are the two best reference cases. The cointegration results are consistent with the assessment of facts on macroeconomic performance discussed in section 3.

The factor analysis results are to a large extent in line with the cointegration analysis' findings. With the exception of the fiscal deficit series for which two factors are detected, only one factor is extracted for each of the other sets of economic series (i.e. money supply, interest rate, the CPI and the exchange rate).

The implications of the results are manifold. The empirical evidence seems to suggest that, overall, some of the selected macroeconomic indicators are not drifting too far apart from one another. However, the level of convergence that has been achieved does not seem to be adequate, particularly, in the area of fiscal policy, external balance and to some extent inflation.

Actually, the GCC states have expressed a great concern over their fiscal deficits; and in an attempt to alleviate the fiscal burden, a number of measures on the expenditure side (e.g. a reduction in public expenditures, and increase in prices of some subsidized public services, etc.) have been adopted. However, the situation seems to call for further adjustment and more fiscal discipline. At the GCC level, a serious effort for policy coordination and further convergence is expected in order to speed up the process of monetary unification. One expects to see actual accomplishments and not merely policy statements and declarations of intentions. Substantial effort is to be made in the foreseeable future towards enhancing and upgrading the mechanisms of cooperation and unification.

4.6 Normalized Factor Loadings ER: One Factor			
Saudi	0.9864		
Oman	0.9950		
U.A.E.	0.9966		
Qatar	0.9961		
Bahrain	0.9966		
Kuwait	-0.3059		
4.7 Normalized Factor Loadings OB: Three Factors			
Factor 1	**Factor 2**	**Factor 3**	
Saudi	0.6153	0.5264	0.3907
Oman	0.8834	0.1618	-0.2823
U.A.E.	0.3741	0.5458	-0.6448
Qatar	0.7684	-0.3241	0.3128
Bahrain	0.6772	-0.2789	0.3052
Kuwait	0.3482	0.5264	-0.5652

5. Concluding Remarks

The purpose of this paper was to examine macroeconomic convergence among the GCC states in an attempt to establish a base for the proposed monetary integration.

Applying the multivariate cointegration procedure due to Johansen (1988, 1991) we found that in regard to interest rate developments, the GCC states seem to be sharing a single common stochastic trend, which may suggest that narrow monetary convergence is being achieved. This does not exclude the need to set a target for future interest rate developments. The U.A.E. Oman and Qatar which exhibit relatively lower in interest rate can be used as a reference case. For interest rate convergence, interest rate should not exceed these best performing member states by two percent. The exchange rate and the CPI series reveal the existence of two primary sets of fundamentals shaping their behavior, which may indicate a less narrow convergence. In this respect, the suggested target would be an inflation rate not exceeding the average

4.2 Normalized Factor Loadings CPI: One Factor		
Saudi	0.9601	
Oman	0.7886	
U.A.E.	0.6299	
Qatar	0.9527	
Bahrain	0.9618	
Kuwait	0.9518	
4.3 Normalized Factor Loadings IR: One Factor		
Saudi	0.9813	
Oman	0.9581	
U.A.E.	0.9552	
Qatar	0.9428	
Bahrain	0.9915	
Kuwait	-0.2161	
4.4 Normalized Factor Loadings RM: One Factor		
Saudi	0.6645	
Oman	0.9784	
U.A.E.	0.9279	
Qatar	0.9787	
Bahrain	0.9445	
Kuwait	0.4932	
4.5 Normalized Factor Loadings FD: Two Factors		
Factor 1	Factor 2	
Saudi	0.9183	-0.2642
Oman	0.7943	0.1281
U.A.E.	0.9253	0.2367
Qatar	0.5298	0.6636
Bahrain	0.7889	0.0043
Kuwait	0.5982	-0.7282

Reserve Money: Although a single factor is extracted, there seems to be some asymmetry in the way this factor is accounting for the variance in the reserve money series. Four series weigh significantly on this factor (i.e. 0.92-0.98) and two other series (Saudi and Kuwait) weigh relatively less (i.e. 0.49-0.66).

Fiscal Deficit: Two factors are extracted from the fiscal deficit series. Saudi Arabia and the U.A.E. assign a positive and large weight to the first factor, while Kuwait and Qatar assign large and respectively positive and negative weights on the second factor. Oman and Bahrain assign a nearly equal weight to the first factor. This indeed suggests that fiscal convergence is not fully evident among the GCC members.

Exchange Rate: Only one factor is extracted for the six exchange rate series. With the exception of Kuwait which assigns a small and negative loading on the factor, all the other GCC members load heavily and positively on this unique factor. Presumably, this factor may reflect the fact that the GCC members' currencies are de facto largely influenced by the U.S. dollar.

Overall Balance: Three factors are extracted for the six overall balance series. The first factor is positively associated with Oman, Qatar, Bahrain and Saudi Arabia, while the second and the third factors are associated more with the U.A.E. and Kuwait.

Table 4. Factor Analysis Results

4.1 Normalized Factor Loadings M3: One Factor	
Saudi	0.9969
Oman	0.9921
U.A.E.	0.9939
Qatar	0.9985
Bahrain	0.9981
Kuwait	0.9960

eigenvalue test on the reduced sample reveals the presence of two cointegrating vectors and one common stochastic trend. Hence, the three overall balance series are closely linked, with perhaps one common factor influencing their behavior.

3.2 Factor Analysis

In an attempt to provide further empirical insights on macroeconomic convergence, another statistical technique is used, namely the factor analysis. This approach intends to detect factors underlying the sets of the selected macroeconomic variables by identifying distinct groupings of variables that are highly correlated with one another. The factor loadings which reveal the extent to which each of the variables contributes to the meaning of each of the factors, are estimated. Variables with high loadings on a factor are the ones that contribute most to the meaning of the factor. From the results reported in the tables below, a number of conclusions are reached.

Money Supply: When factor analysis is applied on MB series a single factor is extracted. The estimated factor loadings indicate that the six MB series assign an almost equal and positive weight to this single factor which presumably, explains nearly 99 percent of the variance. One interpretation might be that there is a common underlying set of fundamentals driving the movement of MB. It is noteworthy to mention that oil revenues, a common feature shared by the GCC members, are an important determinant of both government expenditures and domestic liquidity.

Consumer Price Index: Only one factor is extracted for the six CPI series. However, four of them (Saudi Arabia, Bahrain, Qatar, Kuwait) assign a relatively larger weight on the factor (i.e. 0.95-0.96). This finding is also, in line with both the early analysis of inflation in section 3 and the cointegration results.

Interest Rates: One factor is extracted for the six interest rate series. This means that only one factor accounts for most of the variance in the six interest rate series. With the exception of one series (i.e. Kuwait), which appears with a small and negative factor loading, all the other series assign a large and positive loading (0.94-0.99) on this factor. Like the early analysis, this result also suggests that nearly, all the GCC members share the same pattern in their interest rates movement.

cointegrating vectors and two common stochastic trends. This would imply that the movements of the GCC members' exchange rates are perhaps influenced by two primary factors. The identification of these two factors is an interesting topic that warrants further research. A possible explanation of this result stems from the fact that the GCC members do not maintain a uniform exchange rate arrangement. While Saudi Arabia, Bahrain, Qatar, and the U.A.E. peg their currencies to the SDR with a limited flexibility, Oman and Kuwait do not. Nevertheless, this finding on exchange rate would make it easier for the GCC states to adopt either a simple exchange rate integration (by pegging GCC currencies to SDR and preserving the announced rates among themselves) or a comprehensive exchange rate integration (i.e. creation of Gulf dinar).

Consumer Price Index: Because of data constraints, Qatar has not been included in the estimation. The maximum eigenvalue test cannot reject the null (Ho: $r \leqslant 3$), thus, implying that there are three cointegrating vectors and two common stochastic trends. The cointegration results seem to suggest that consumer prices in the GCC countries share two common sets of fundamentals. In fact, the early analysis of inflation differentials in section 3, indicates that two subgroups emerge, one (Bahrain, Kuwait) which converges more with Saudi Arabia, and another (Oman and the U.A.E) which rather diverges from it.

Reserve Money: Based on the maximum eigenvalue test the null (Ho: $r \leqslant 3$) cannot be rejected. Hence, there is evidence for three cointegrating vectors and three common stochastic trends. Since trends are not commonly shared, different underlying factors are therefore affecting reserve money in the GCC members. The cointegration results do not lend support to convergence in seignorage.

Fiscal Deficit: The maximum eigenvalue test which cannot reject the null (Ho: $r \leqslant 2$), implies the presence of two cointegrating vectors and four common stochastic trends. This also suggests that the implied long run equilibrium relationship is not multivariate. In other words, the behavior of fiscal variables are not driven by a common stochastic trend, and this leads us to conclude that fiscal convergence among the GCC members is far from being achieved. The cointegration results are almost in line with the fiscal picture discussed in section 3 which cast doubt on fiscal convergence.

Overall Balance: Here again, because of data constraints, countries like Qatar, U.A.E. and Bahrain are excluded from the test. The maximum

Table 3 (cont). Johansen's test for cointegration Ho

Series	Ho	Eigenvalue	> Max	Trace
	r=0**	0.903	37.33	99.05
	r≤1**	0.831	28.44	61.72
FY	r≤2	0.726	20.73	33.28
	r≤3	0.392	7.96	12.55
	r≤4	0.241	4.41	4.59
	r≤5	0.011	0.18	0.18
	r=0**	0.765	76.72	194.19
	r≤1**	0.609	49.89	117.47
ER	r≤2**	0.502	36.90	67.58
	r≤3*	0.339	21.94	30.68
	r≤4	0.131	7.42	8.74
	r≤5	0.025	1.32	1.32
	r=0**	0.679	19.36	33.78
OB	r≤1*	0.494	11.59	14.41
	r≤2	0.152	2.83	2.83

* (**) Reject Ho at 5% (1%)

Interest Rates: The maximum eigenvalue test[4] cannot reject the null (Ho: r≤5), thus providing strong evidence in favour of five cointegrating vectors and one common trend. Under the common stochastic trend interpretation, the same stochastic growth components presumably affect all the GCC interest rates, thus implying that there is indeed a long-run equilibrium relationship among interest rates and perhaps one common set of fundamentals is driving them. It is worth mentioning that this finding corroborates what has been previously observed as regards the GCC narrow interest rates convergence.

Exchange Rates: Based on the maximum eigenavalue test the null (Ho:r≤4) cannot be rejected, thus suggesting the presence of four

(4) The power of the trace test is less than that of the maximum eigenvalue test.

4.1.2 Test for Cointegration

Since nearly all the series have a unit root in their univariate time series representation, the joint modelling of these series is now considered, and it is tested whether these stochastic trends are independent of each other. A necessary condition to establish convergence in a statistical sense is that the trends for the selected GCC macroeconomic indicators be common.

In order to determine the number of cointegrating vectors (r) (i.e. the number of long run relationships among the six GCC countries' variables) and the number of common stochastic trends, two statistics proposed by Johansen (1988) are computed: the maximum eigenvalue test and the trace test. The first test questions the null hypothesis that rsp against the general alternative rsp. The second test questions the null hypothesis rsp against the alternative $r \leqslant p+1$. The cointegration results are shown in Table 3.

Table 3. Johansen's test for cointegration Ho

Series	Ho	Eigenvalue	> Max	Trace
CPI	$r=0^{*}8$	0.989	86.12	212.52
	$r \leqslant 1^{**}$	0.958	60.06	126.39
	$r \leqslant 2^{**}$	0.901	43.89	66.34
	$r \leqslant 3$	0.612	17.97	22.45
	$r \leqslant 4$	0.209	4.47	4.47
IR	$r=0^{**}$	0.518	35.74	131.76
	$r \leqslant 1^{**}$	0.455	29.71	96.02
	$r \leqslant 2^{**}$	0.396	24.69	66.31
	$r \leqslant 3^{***}$	0.349	21.07	41.62
	$r \leqslant 4^{*}$	0.284	16.36	20.55
	$r \leqslant 5$	0.082	4.18	4.18
RM	$r=0^{**}$	0.977	60.01	139.07
	$r \leqslant 1^{**}$	0.859	31.39	79.06
	$r \leqslant 2^{*}$	0.761	22.93	47.66
	$r \leqslant 3$	0.656	17.07	24.73
	$r \leqslant 4$	0.348	6.85	7.67
	$r \leqslant 5$	0.049	0.81	0.81

Table 2a. Unit Roots Test (levels)

	M3	CPI	IR	RM	FY	OB	ER
Saudi Arabia	3.03 (0.17)	2.37 (0.38)	-1.62 (-1.53)	1.84 (0.18)	-2.05 (-2.27)	-2.30 (-1.73)	-2.09 (-1.83)
Qatar	4.14 (1.14)		-1.63 (-1.05)	3.75 (0.71)	-2.25 (-1.55)		-1.66 (-1.84)
U.A.E	2.62 (1.80)	1.31 (1.34)	-2.08 (-1.55)	2.42 (1.41)	-0.16 (0.88)		-1.67 (-1.84)
Kuwait	4.59 (.41)	3.25 (2.55)	1.06 (.34)	1.16 (.69)	-2.26 (-1.94)	-4.18* (-2.96)***	-1.10 (.99)
Bahrain	3.61 (1.67)	3.33 (0.55)	-1.45 (-1.36)	1.49 (.99)	-3.21** (-2.36)		-1.67 (-1.84)
Oman	3.92 (1.43)	1.06 (.67)	-0.29 (-.38)	2.29 (.87)	-4.00* (-1.93)	-2.30 (-1.75)	-1.66 (-1.83)

Table 2b. Unit Roots Test (First Difference)

	CPI	IR	RM	FY	OB	ER
Saudi Ara	-.34 (-2.0)**	-5.18* (-5.6)*	-1.62 (-2.4)**	-4.30* (-4.8)*	-6.12* (-4.1)*	-8.83* (-5.7)*
Qatar		-12.08* (-7.53)*	-1.37 (-1.7)***	-6.16* (-3.1)**		-6.76* (-4.72)*
U.A.E	-16.6* (-2.87)	-11.64* (-7.92)*	-4.09* (-2.67)	-3.34** (-2.49)		-6.79* (-4.73)*
Kuwait	-3.88* (-2.3)*	-5.26* (-3.0)**	-2.99** (-1.8)*	-5.42* (-4.5)*	-6.08* (-4.7)*	-6.76* (-4.7)*
Bahrain	1.25 (-2.0)**	-7.25* (-4.95)*	-3.47* (-3.87)*	-5.46* (-4.24)*		-6.79* (-4.7)*
Oman	-3.48* (-2.7)*	-7.91* (-5.4)*	-2.82* (-2.1)**	-8.59* (-4.3)*	-5.22* (-2.5)	-6.78* (-4.8)*

(*) (**) (***) Significant at (1%) (5%) (10%). Numbers in parentheses are ADF statistics.

VAR model. Second, if $r(\pi) = P$, then all of the variables in X_t are stationary in levels. Finally, if $r(\pi) = r$, where $0 \leqslant r \leqslant P$, then there are r cointegrating vectors or stationary long run relationships among the P variables in X_t and P-r common stochastic trends. In this case there exist matrices α and β of dimension Pxr such that $\pi = \alpha \times \beta'$. The r cointegrating vectors β have the feature that $\beta' X_t$ is stationary even though X_t is non-stationary, and equation (2) can, therefore, be thought of as an error correction model. The a coefficients can also, be interpreted as measuring the average speed of adjustment toward the cointegration relationships. The more co-integrating vectors there are, the more constrained or stable the system (i.e. variables do not drift too far apart from one another).

4.1.1 Test for Stationarity

As usually required of all cointegration tests, the variables of interest must first be tested for non-stationarity (i.e. presence of unit roots). This is done by using the simple Dickey-Fuller (DF) and the Augmented Dickey-Fuller (ADF) statistics. The reason for using both statistics is that because the simple DF test is based on the assumption that the series follows a simple first-order auto-regression, and since this is not the case of most economic time series, ADF is applied to take account for any serial correlation by entering lagged values of the dependent variables as explanatory variables. The DF and ADF pseudo t-statistics reported in Table 2 indicate that the null hypothesis of unit root cannot be rejected for the levels of all the series at one percent, with the exception of few cases (MB for all GCC countries and overall balance for Kuwait)[3]. In contrast, when first differences are used, the null hypothesis of a second unit root (i.e., non-stationarity) is rejected in all cases. Hence, it is concluded that except MB, all series are integriables with order one (denoted I(1)).

---

(3) The non-stationarity of the series implies that the statistical inferences drawn from OLS regression are invalid.

is investigated by examining the stability of derivations from the relationship. If no time series are found to be cointegrated, the result would be consistent with the hypothesis that they possess a long run relationship. Since the study is dealing with a large number of variables, the cointegrating vector may not be unique.

Several different tests of cointegration have been developed. The approach used in this paper draws from the works of Johansen (1988) and Ohansen and Juselius (1990). This approach has the merit of enabling testing for more than one cointegrating relationship. The procedure involves a step-wise testing in which the null hypothesis of zero cointegrating vectors is first tested; if it is rejected, then the null of only one cointegrating vector is tested, and the procedure continues in a comparable way to test for higher order cointegrating vectors.

Let X_t be a vector of P nonstationary time series. Assume that Xt can be represented as vector autoregression (VAR)

$$X_t = \pi_1 X_{t-1} + \pi_2 X_{t-2} + \ldots\ldots \pi_k X_{t-k} + \mu + e_t \quad (1)$$

where $\pi_1, \pi_2, \ldots\ldots \pi_k$ are PxP matrices of coefficients and ? is a Px1 vector of constant or drift term. Equation (1) can be rewritten as

$$\Delta X_t = \Gamma_1 \Delta X_{t-1} + \Gamma_2 \Delta X_{t-2} \ldots. + \Gamma_k \Delta X_{t-k} + \pi X_{t-k} + \mu + e_t \quad (2)$$

where

$$\Gamma_i = -(I - \pi_1 - \ldots. - \pi_i),\ i = 1, \ldots\ldots, k-1,$$

and

$$\pi = -(I - \pi_1 - \ldots. - \pi_k).$$

Equation (2) is expressed as a traditional VAR in first differences except for the term πX_{t-k}. The matrix π is called the long run impact matrix. There are three possible cases for the rank of π ($r(\pi)$, hereafter)[(2)]. First, if $r(\pi) = 0$ then $\pi = 0$, all of the processes in X_t are non-stationary, and no cointegrating relationship exists. Equation (2) therefore, is a difference

(2) A way to test for the number of co-integratins relations is to examine the rank of π, which is equal to the number of nonzero eigenvalues. This can be thought of as the multivariate analog of testing for unit roots in a univariate time series.

The analysis of the macroeconomic performance achieved by the GCC members seems to reveal the existence of disparites, particularly in the area of fiscal budget and external balance. To what extent are these findings supported by the empirical evidence? This question is investigated next.

4. Testing Methodology

If the GCC members were tied together through economic cooperation and policy coordination. Evidence for cointegration between their macroeconomic variables would be expected. To test whether the selected macroeconomic variables (i.e. MB, CPI, IR, ER, RM, FY, OB) move together and to what extent this co-movement reveals the existence of common components, which would imply a reduction to a more parsimonious and possibly more informative structure, two statistical testing approaches are used: multivariate cointegration and factor analysis. The multivariate cointegration approach enables us to draw inferences on the co-movement of the selected set of variables. Factor analysis, on the other hand, helps identify underlying dimensions of communalities among variables.

4.1 The multivariate cointegration tests

Cointegration and common trends (Granger 1983; Engle and Granger 1987; Johansen 1988; Stock and Watson 1988), and common features (Engle and Kozicki 1993) are examples of the recent developments in the study of common components in time series.

An indicator of comovement among stationary series is codependence. A strong form of codependence is the serial correlation common feature as defined by Engle and Kozicki, (1990). Another indicator of comovement among non-stationary variables is cointegration. When the non-stationary variables are cointegrated, they share some common stochastic trends that drive their long swings, and at least one linear combination of them exists, which has no long swings, (i.e. is stationary).

The degree of common monetary features across the GCC countries is tested using multivariate cointegration. In the cointegration approach, the existence of a long run relationship between the nonstationary time series

United Arab Emirates and Oman diverging the most compared to the rest of the group.

Money supply (MB): The GCC members clearly exhibit the same trend pattern, particularly after 1984, where a relatively less expansionary trend is observed (see figure 3). But during the post 1985 episode, the GDP growth has been remarkably slow, and even negative for some countries. Perhaps, the less expansionary monetary policy was aimed at inhibiting any inflationary bias.

Interest rates (IR): With the exception of Kuwait, the other GCC members have on average, shown lower interest rates that Saudi Arabia (see Table 1). A narrow convergence is again noticed among the group comprising Saudi Arabia, Oman, Qatar, the United Arab Emirates and Bahrain (see figure 4). This can be explained by the relatively stable monetary policy (i.e. constant money growth rate) adopted in these countries after 1985.

Fiscal deficit: Overall, the GCC members without exception, have, with unequal degree, gone through a period of sustained fiscal deficit, with Saudi Arabia and Oman showing the highest fiscal deficit record (see Table 1). The Saudi fiscal deficit as a ratio of GDP (FY) exhibits a cycle. An extended trend towards a worsening in the fiscal budget up to 1987, followed by a trend towards an improvement, which was reversed after 1990. Bahrain has been facing a fiscal deficit ever since 1983. Oman's fiscal budget has run into a deficit on two occasions. The worst was in 1986. The United Arab Emirates were facing a fiscal deficit from 1986 until 1990. Qatar's fiscal deficit persisted from 1987 until 1990. Kuwait in contrast, faced for the first time in 1990, a fiscal deficit which tended to worsen thereafter. It can be concluded that fiscal policy in the GCC countries has been overly expansionary. Given the restrictive nature of monetary policy and the somewhat slower output growth, the expansionary fiscal policy may have been inflationary. Consequently, taking into account the overall GCC fiscal performance, convergence conditions call for corrective fiscal measures, otherwise the financing of excessive public deficits would induce pressures on monetary policy to make it switch to a less price stability oriented stance.

Table 1: Descriptive Statistics of Selected Macroeconomic Indicators

Indicatorsa	ER	CPI	M3b	IR	FD	DB
Saudi	5.082	101.7	4.33	5.50	-14.10	-2.57
	(0.204)	(3.82)	(1.03)	(2.21)	(12.8)	(3.56)
Kuwait	0.410	108.9	7.92	8.18	5.70	0.26
	(0.015)	(10.75)	(0.76)	(0.93)	(11.7)	(7.22)
U.A.E	5.054	95.2	10.17	5.11	-2.37	n.a.
		(0.112)	(4.54)	(0.91)	(2.42)	(3.35)
Qatar	5.011	90.8	8.69	5.19	-5.02	n.a
	(0.111)	(7.71)	(0.91)	(1.62)	(10.66)	
Oman	0.529	94.0	6.02	5.18	-10.12	1.51
	(0.012)	(11.4)	(0.98)	(1.87)	(6.03)	(5.05)
Bahrain	0.518	100.6	6.29	5.35	-3.29	-0.87
	(0.012)	(2.21)	(0.73)	(2.38)	(4.85)	(6.12)

a The numbers in parentheses are the standard deviation, and those above them are the mean. b Expressed in log-form.

Exchange rate movements (ER): In terms of volatility, as proxied by the standard deviation of the nominal exchange rates, the GCC members exhibit quite a similar pattern of variability (see Table 1). However, worth noting is the relatively higher volatility of the Kuwaiti dinar exchange rate observed in the post Gulf war period (i.e. 1991-1993).

Inflation (CPI): In the area of price performance, the average inflation rates are not high (see Table 1). However, there seems to be an overall upward trend in consumer price differentials (relative to Saudi Prices) for all countries, with the exception of Bahrain (see figure 2). Also worth observing is that inflation differentials tended to widen after 1985, with the

and defense (Article 4 of the GCC charter). Article 22 of the Unified Economic Agreement between the GCC countries, states that all the member states ought to coordinate their financial, monetary and banking policies, and increase the cooperation between monetary agencies and central banks, including the work towards currency unification to be a complement for economic integration.

The GCC members play an important role in today's world economy. Together their proven reserves are estimated at 270 billion barrels, equivalent to about 45 percent of the free world's proven reserves (Nimatallah 1984). Oil export earnings accrue directly to governments. As a result, government spending has been the major determinant of economic activity in the non-oil sectors. Moreover, the GCC members own substantial financial assets, invested abroad, and they are also, major importers of goods and services from the rest of the world.

3.1 The convergence analysis

This section attempts to evaluate the level of macroeconomic convergence achieved by the GCC members, and assess the prospects for further convergence. Macroeconomic convergence can be defined as the narrowing of inter countries differences as reflected by some selected economic variables. First, exchange rate and consumer price movements are discussed. Then, the behavior of monetary variables such MB, reserve money and the three months Gulf currencies rates, is analyzed. At last, indicators of both external and internal imbalances are evaluated.

The data set, which consists of annual observations for some variables and monthly observations for others, is collected from the IFS (International Financial Statistics), the AMF (Arab Monetary Fund) and the various SAMA (Saudi Arabian Monetary Agency) reports. It includes the money supply (MB), the consumer price index (CPI), the fiscal deficit as a percentage of GDP (FY), the reserve money as a percentage of GDP (RM), the overall balance as a percentage of GDP (OB), the three months Gulf currencies deposit rates (IR) and the nominal exchange rates (ER). Data on Both IR and ER are monthly observations starting from April 1989 to March 1993. The period covered by the data set for the other variables runs from 1970 through 1993. Because of the second Gulf war, 1990 data for Kuwait are missing.

by more than 1.5 percentage point; an actual general government deficit that should not exceed 3 per cent of GDP and the gross nominal government debt to GDP ratio should not exceed 60 per cent record on exchange rate movement, that is, narrow fluctuation margin without severe tensions; and finally, nominal long term interest rates must not have exceeded that of, at most, three best performing member states by more than 2 per cent.

Cooper (1976) argues that in addition to economic factors, non-economic factors such as cultural background and historical experience can be important factors for the viability of a monetary union. Along the same line, Guitian (1988) argues that criteria classified as subjective have also been postulated to determine the appropriate scope of monetary integration. These are commonality of aims and similarity of policy attitudes.

Given the criteria and prerequisites for a successful monetary integration, where does the GCC experience stand? Are the conditions in GCC members suitable for a smooth transition toward a monetary union? The other question to ask is whether a monetary union (M) ought to bear special constraints or opportunities which would favorably influence the scope of macroeconomic convergence (M) as a convergence device.

These questions and others are discussed by examining the GCC members' record in terms of macroeconomic performance, and also empirically testing the macroeconomic convergence hypothesis. It is worth noting that the cointegration technique has been used to test issues such as the factor price equalization in the CECD (Burgaman et al. 1993), inflation convergence in the EMS (Caporale and Pittis 1993) and financial integration in the 1920s (Darbar et al. 1993). Likewise, the principal components technique has also been used to assess the prospects for monetary convergence within the European Monetary System (Russo and Tullio 1988).

3. Some Facts on the GCC Achievements Towards Economic Cooperation

The countries that make up the Gulf Cooperation Council (GCC) - Bahrain, Kuwait, Qatar, Saudi Arabia, the United Arab Emirates and Oman - formed the GCC in February 1981 for the purpose of strengthening coordination and cooperation in the areas of regional economics, politics

The outline of the paper is as follows. Section 2 discusses the issue of macroeconomic convergence. Section 3 examines the macroeconomic performance achieved. Section 4 briefly describes the testing methodology and interprets both the multivariate cointegration results and the factor analysis results. Conclusions and limitations are stated in section 5.

2. The Issue of Macroeconomic Convergence: An Overview

A number of criteria have been suggested to assess the prospects for monetary integration. Mendell (1961) emphasizes factor mobility. He demonstrates that the higher the factor (labor) mobility the more attractive for countries to form a monetary union. He also argues that common language and cultural background tend to enhance labor mobility. McKinnon (1963) asserts that the degree of openness as measured by the importance of tradeables determines the optimum size of a currency area. In other words, countries with a high degree of openness ought to approach a monetary union with a large country or a group of large countries. Kenen (1969) urges economies with a high degree of product diversification to form a currency area, because countries with diversified production and consumption patterns tend to experience a relatively low degree of real exchange rate variability. Vaubel (1978, 1988) also, argues that only countries with small real exchange rates variability, with similar preferences for price stability, similar productivity trends and highly diversified goods and financial markets are appropriate candidates for a monetary union. The Vaubel criterion incorporates all the other criteria.

Fiscal restraints (such as balanced budget provisions or ceilings on deficit) are regarded as one of the basic elements of an economic union in conjunction with a monetary union. This reasoning focuses on a moral hazard problem in a monetary union which reduces the fiscal discipline of its members (Lamfalussy 1989). Dornbusch (1991), argues that fiscal convergence is commonly recognized as the sine qua non for full monetary integration. A poor record in fiscal policy can be a threat or an impediment to a serious monetary policy.

Anderton et al (1991) argue that economic convergence within the EMS is a precondition for further movement towards economic and monetary integration. Four criteria are set for the transition: inflation performance, budget positions, exchange rates stability and interest rate convergence. A price performance that is sustainable and an average rate of inflation that does not exceed that of the, at most, three best performing member states

conditions for regional complementarity have worsened, or that the scope for macroeconomic convergence and coordination has become limited? The transition or the move to a higher level of monetary integration depends on the level of convergence achieved in the previous stage. Therefore, progress made with regard to economic and monetary convergence (in particular with regard to inflation performance, budget positions, exchange rate stability and interest rate) must be evaluated to assess the prospects for a successful monetary integration.

The issue of economic integration among the Gulf states has occupied a number of researchers and practitioners, whose focus was either on evaluationg the conditions for macroeconomic policies coordination (Iqbal 1987; Al Hamad 1990; Al - Mijren 1991; Al-Mineef 1994) or on testing the empirical validity of PPP and its relevance to monetary integration (Al-Bazaie and Al-Turky 1993) or on examining the obstacles hindering the GCC's unification project (Al-Kaweez 1994). However, The issue of macroeconomic convergence, which remains restricted within the narrow area of similarity and homogeneity of the present economic systems and policies, and the joint work of the GCC institutions, has not been fully investigated. Further empirical research on the transition to monetary integration (the level of convergence achieved) in the context of the GCC, remains to be undertaken.

The purpose of this paper is to empirically evaluate the achievements of and the prospects for macroeconomic convergence in the GCC in light of more than one decade experience of cooperation and concertation.

Convergence can be defined as the narrowing of the inter-countries differences as reflected by certain economic indicators (e.g. inflation performance, budget positions, exchange rate stability and interest rate developments). In a statistical sense, convergence also means that selected countries' economic variables cannot drift apart in the long run and hence, common stochastic trends should be found[1]. In addition to examining the GCC states' records on macroeconomic performance, the paper also, employs two testing methods to provide further insights into the issue of macroeconomic convergence. It applies the Johansen (1988) multivariate cointegration approach to test the extent of convergence across countries, and the factor analysis approach to detect the number of common factors underlying the sets of the selected macroeconomic variables.

(1) A similar argument can be found in Karfakis and Moschos (1990) and Hall et al (1992)

Microeconomic Convergence and Prospects for Monetary Integration in the GCC: An Empirical Inquiry

*Ali Diabi**
*Mohammed Al Jarrah***

1. Introduction

Over the last few decades, the world has witnessed the emergence of a number of regional economic groupings. As noted by Cooper (1968), the increased interdependence among national economies can either enhance or constrain their ability to pursue domestic objectives. Therefore, countries face the challenge of balancing between their desire for autonomy and the limits set by interdependence. This naturally depends on the relative weights each country gives to internal and external considerations, and over time the situation may evolve either toward more cohesion and convergence or divergence.

The creation of the Gulf Cooperation Council (GCC hereafter) is the natural outcome of the political, economic and social conditions prevailing in the region and the constraints imposed by the international environment. The GCC aims at strengthening both the political and economic ties between its members, through better institutional cooperation and enhanced policy coordination. The GCC's economic objectives are clearly spelled out by the Unified Economic Agreement in its article 22.

However, the process of implementing the project of economic unification among the Gulf states has been too slow. Does this imply that

(*) Associate Professor, Department of Economics, College of Business and Economics, King Saud University, Al Qassim.

(**) Assistant Professor, Department of Economics, College of Business and Economics, King Saud University, Al Qassim.


Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology.

Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

1997 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D , three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $110 , three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Macroeconomic Convergence and Prospects for Monetary Integration in the GCC: An Emperical Inquiry

Ali Diabi
Mohammed Al Jarrah



Kuwait University Council of Academic Pub.
Vol. 25 - No. 2 - Summer 1997